رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثاني

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

دار الإمام مسلم

مركز سطور للبحث العلمي

مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ

فِي نَقْضِ

شُبَهِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالبِدْعَةِ

الطبعة الأولى



البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة

جوال: ٠٥٩٠٩٦٠٠٠٢ - ٠٥٣٢٦٢٧١١١

الصف والإخراج

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض

شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثاني

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

التمهيد

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة

إذا كان الصحابة أقرب عصراً من النبوة، وأعمق صلةً وعلماً وفقهاً بكلام الله ورسوله، وأصدق نيةً، وأصح لساناً، وأفصح بياناً، كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة - ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد - حجة على من بعدهم[1]، وكانت الآثار[2] الواردة عنهم في ذلك حجةً في تقرير الاعتقاد الحق والدفاع عن الدين الصحيح ونقض الشُّبه الباطلة، ولها حقّ التقدير والاحترام والتقديم على جميع ما ورد عن غيرهم، وكذلك الحال بالنسبة

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٠٣) بتصرف.

(٢) جمع (أثر)، وهو: ما انتهى سنده إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم، قال الحافظ ابن حجر: « ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره، أو إلى الصحابي كذلك...، أو إلى التابعي...، فالأول المرفوع، والثاني الموقوف، والثالث المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله، ويقال للأخيرين: الأثر ». نخبة الفكر ص (٢١)، وقد يطلق (الأثر) على ما يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، انظر: معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص (٨)، إلا أن المراد في هذا المبحث هو الإطلاق الأول.

للآثار الواردة عن التابعين وأتباعهم.

وكذلك مَن جاء بعدهم مِن العلماء الربانيين المتبعين لما كانوا عليه في العلم والعمل؛ يكون لهم ولأقوالهم التي اتبعوا فيها الكتاب والسنة وهدي السلف من المكانة العالية والمنزلة الرفيعة ما يتقدّمون به على غيرهم من فئات الأمة.

ومن أجمع ما يبيّن منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة[١] وحجيتها عند أهل السنة: ما ذكره الأئمة الدارمي وابن بطة واللالكائي وابن تيمية:

أما الدارمي فقال: « هذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة، مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك كما قال الله ﷻ، لا يعرفون له تأويلا غير ما يتلى من ظاهره أنه كلام الرحمن تبارك وتعالى »[٢].

وأما ابن بطة فقال: « قد ذكرت في هذا الباب من أمر العرش ما نزل به

(١) قال الزركشي: « ...فيُقال لما نُسِب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب ». النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤١٧).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

القرآن، وصحت بروايته الآثار، وأجمع عليه فقهاء الأمصار وعلماء الأمة من السلف والخلف الذين جعلهم الله هداة للمستبصرين، وقدوة في الدين، وجعل ذكرهم أُنساً لقلوب المؤمنين، وليعلم ذلك ويتمسك به من أحب الله خيره، وأن يستنقذه من حبائل الشيطان، ويفكه من فخوخ الملحدة الجاحدين الذين زاغت قلوبهم فاستهوتهم الشياطين، الذين خطئ بهم طريق الرشاد وحرموا التوفيق والسداد »[١].

وقال اللالكائي: « فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون، فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في

---

(١) الإبانة (٣/ ١٩١).

العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجنة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -، ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ...، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سموا: أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة »(٢).

ويوضّح ذلك ما يأتي:

أولاً: الصحابة أكمل هذه الأمة وأعلمها - بعد نبيها ﷺ -، وفهمهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

وعملهم حجة، ويجب اتباع الآثار الواردة عنهم في ذلك:

١- عن عبد الله بن مسعود[١] رضي الله عنه قال: « من كان منكم مُسْتَنًّا فلْيَسْتَنَّ بمن قد مات[٢]؛ فإن الحيَّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، أبَرُّ هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلّها تكلُّفا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم »[٣].

٢- وقال عمر بن عبد العزيز[٤] رحمه الله: « أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل، الهذلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعليه، وحدث عنه بالكثير، وكان أشبه الناس به هَدْياً ودَلاًّ وسَمْتاً، شهد فتوح الشام، وسيَّره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، ثم ولاه عثمان عليها، ومناقبه عديدة، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ) أو في التي بعدها. انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٢) قال المباركفوري: « وكأن ابن مسعود يوصي القرون الآتية بعد قرون الصحابة باقتفاء آثارهم، والاهتداء بهديهم » مرعاة المفاتيح (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٣) شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٤)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص: (٣٦٨).

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أبو حفص، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولد سنة (٦٣هـ)، وكان إماماً ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع، تولى الخلافة سنة (٩٩هـ) فكان إمام عدل، قال ميمون ابن مهران: « ما كانت العلماء عند عمر إلا تلامذة »، توفي سنة (١٠١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٠-٢٤١).

سنته وكُفُوا مُؤْنته[(١)]، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك - بإذن الله - عصمة. ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها؛ فإن السنة إنما سنَّها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا، ولَهُم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم إنما حَدَث بعدهم؛ ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم[(٢)]، ورغب بنفسه عنهم؛ فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مَقْصَر، وما فوقهم من مَحْسَر[(٣)]، وقد قصَّر قوم دونهم فجفوا، وطَمَح عنهم

---

(١) « كُفُوا - بصيغة الماضي المجهول -: من الكفاية. والمؤنة: الثقل، يقال: كفى فلانا مؤنته؛ أي: قام بها دونه فأغناه عن القيام بها. فمعنى (كفوا مؤنته) أي: كفاهم الله تعالى مؤنة ما أحدثوا، أي: أغناهم الله تعالى عن أن يحملوا على ظهورهم ثقل الإحداث والابتداع، فإنه تعالى قد أكمل لعباده دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينا، فلم يترك إليهم حاجة للعباد في أن يحدثوا لهم في دينهم، أي: يزيدوا عليه شيئا أو ينقصوا منه شيئا» عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(٢) « ولئن قلتم - أيها المحدِثون المبتدعون - فيما حدث بعد السلف الصالحين: (إن ما حدث) ما: موصولة، أي: الشيء الذي حدث بعدهم، أي: بعد السلف الصالحين؛ (ما أحدثه) ما: نافية، أي: لم يحدِث ذلك الشيء إلا من اتبع غير سبيلهم » السابق (١٢/ ٢٤٠).

(٣) « (فما دونهم) أي: فليس دون السلف الصالحين، أي: تحتهم، أي: تحت قصرهم، (من مَقْصَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف، أي: حَبْس أو محل حَبْس، من: قَصَر الشيءَ قصْرا؛ أي: حبسه، (وما فوقهم) أي: وليس فوقهم، أي: فوق حَسْرهم، (من

أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلي هدى مستقيم »[١].

٣- وقال أبو حاتم الرازي[٢] رحمه الله: « مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان... »[٣].

ثانياً: معرفة الآثار التي تبيّن ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم وتابعوهم من أصول العلم وينابيع الهدى:

فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله، فمن بنى الكلام فى العلم أصوله وفروعه على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة[٤].

مَحْسَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف أيضا، أي كَشْف أو محل كَشْف، من: حَسَر الشيءَ حَسْرا؛ أي: كشفه...، وحاصله: أن السلف الصالحين قد حبسوا أنفسهم عن كشف ما لم يحتج إلى كشفه من أمر الدين حبسا لا مزيد عليه، وكذلك كشفوا ما احتيج إلى كشفه من أمر الدين كشفا لا مزيد عليه » عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(١) أخرجه أبو داود ص(٥٠٤-٥٠٥).

(٢) محمد بن إدريس بن المنذر الغطفاني الرازي، أبو حاتم، الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين إمام خراسان، ولد سنة (١٩٥هـ)، كان من بحور العلم، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، توفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٤٧-٢٦٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٨)(٥/ ٤١٣)(١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وكل من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه أقرب؛ كان أقرب إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان، وكان أعظم فرقاناً بين الحق والباطل. وكل من كان عنهم أبعد؛ كان أقرب إلى الشرك والبدع، ونقص من دينه بحسب بُعده، وكان أبعد عن الفرقان واشتبه عليه الحق بالباطل[١].

قال سفيان الثوري: « إنما الدين الآثار »[٢].

ثالثاً: الاعتصام بما كان عليه صحابة النبي ﷺ والتابعون وتابعوهم هو سبيل النجاة والعصمة من الاختلاف والتفرق، وفي غيره الضلال والهلاك والفرقة[٣]:

« خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدِّث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتها واحدة؟، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أُنزِل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيمَ أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا »[٤].

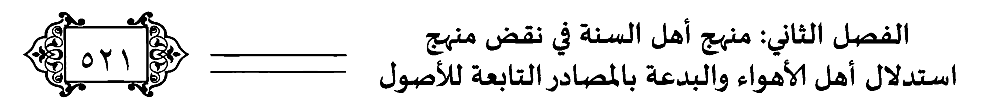
---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٩٣)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٦)(١٧/ ٤٩٧، ٤٩٨).

(٢) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٠).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩، ٥١٧)، إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٧٦).



وقال شريح وابن سيرين: « لن نضل ما تمسكنا بالأثر »[١].

وقال مالك بن أنس: « ما قلّت الآثار في قوم إلا ظهرت فيهم الأهواء، ولا قلّت العلماء إلا ظهر في الناس الجفاء »[٢].

رابعاً: كل ما أُحدِث بعد الصحابة والسلف الصالح - ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم - فهو بدعة وضلالة:

فإن الصحابة رضي الله عنهم آمنوا بما جاء به الرسول ﷺ على وجهه، واستوعبوا الحق الذي جاء به، وكان التابعون على سبيلهم، ثم تابعوهم، فكل ما خالف سبيلهم فهو من البدع والمحدثات[٣].

قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: « لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل العلم؛ أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر؛ لقيتهم كَرَّات قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن[٤]، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة...، فما رأيت واحدا

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٧).

(٢) ذم الكلام وأهله (٥/ ٧٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٨٦)(٣١/ ٣٧).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (٤ / ٨١): « والقَرْن : أهل كل زمان وهو مِقْدار التَّوَسُّط في أعمار أهل كل زمان. مأخوذ من الاقْتران، وكأنه المِقدار الذي يَقْتَرِن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم »، وانظر: الصحاح للجوهري (٧ / ٣٠)، وقال الفيروزأبادي في القاموس المحيط (ص ١٥٧٨): « القرن: ...أهْلُ زَمانٍ واحِدٍ، وأُمَّةٌ بعَد أُمَّةٍ ».

منهم يختلف في هذه الأشياء...؛ وما رأيت فيهم أحدا يتناول أصحاب محمد ﷺ...، وكانوا ينهون عن البدع؛ ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه »[1].

وقال اللالكائي: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين »[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: « وهذا الصراط المستقيم الذي وصانا باتباعه هو الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو قَصْد السبيل، وما خرج عنه فهو من السبل الجائرة - وإن قاله من قاله -، لكن الجور قد يكون جَوْرًا عظيمًا عن الصراط، وقد يكون يسيرا، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله، وهذا كالطريق الحسِّي؛ فإن السالك قد يعدل عنه ويجور جورًا فاحشا، وقد يجور دون ذلك، فالميزان الذي يعرف به الاستقامة على الطريق والجور عنه: هو ما كان رسول الله وأصحابه عليه، والجائر عنه: إما مفرط ظالم، أو مجتهد متأوِّل، أو مقلِّد جاهل، فمنهم المستحق للعقوبة، ومنهم المغفور له، ومنهم المأجور أجرًا واحدًا - بحسب نياتهم ومقاصدهم واجتهادهم في طاعة الله تعالى ورسوله أو تفريطهم »[3].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٢-١٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

خامساً: وَزْن الآراء والمعقولات والنظريات والأذواق والمواجيد والمكاشفات والمخاطبات وجميع ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال في الأصول والفروع الباطنة والظاهرة بكتاب الله وسنة رسوله والآثار الواردة عن الصحابة والسلف الصالح:

وجماع ذلك: أن يجعل كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه وما كان عليه أصحابه والسلف الصالح من بعدهم هو الحق الذي يجب اتباعه؛ فما وافق ذلك فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه - لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه -، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه؛ فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم[1].

ومن نماذج تطبيق ذلك:

١ - قال المزني[2]: «إن كان أحد يُخرِج ما في ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي، فصرت إليه وهو في مسجد مصر، فلما جثوت بين يديه قلت: هجس في ضميري مسألة في التوحيد، فعلمت أن أحدًا لا يعلم علمك، فما الذي عندك؟، فغضب ثم قال: أتدري أين أنت؟، قلت: نعم، قال: هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون، أبلغَكَ أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥-٦٦، ٥٨٢) (١٢/ ٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، أبو إبراهيم، تلميذ الشافعي، الإمام العلامة فقيه الملة علَم الزهاد، ولد سنة (١٧٥هـ)، كان رأساً في الفقه زاهداً عالماً مناظِرا محجاجاً غواصاً عن المعاني الدقيقة، وبه انتشر مذهب الشافعي في الآفاق، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٢/ ٤٩٢-٤٩٦).

عن ذلك؟، قلت: لا، قال: هل تكلم فيه الصحابة ؟، قلت: لا... »[١].

٢- وفي فتنة امتحانِ المأمونِ الناسَ بخلق القرآن: أنه صار إلى دمشق، فذكروا له أبا مسهر[٢]، ووصفوه بالعلم والفقه، فأحضره فقال: ما تقول في القرآن؟، قال: كما قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فقال: أمخلوق هو أو غير مخلوق؟، قال: ما يقول أمير المؤمنين؟، قال: مخلوق، قال: بخبر عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو التابعين؟، قال: بالنظر...[٣].

سادساً: لا يكفي دعوى أحدٍ أنه على الكتاب والسنة حتى يكون موافقًا لما دلّت عليه الآثار مما كان عليه الصحابة والسلف الصالح؛ لأن كثيراً من فِرَق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص، فيوجِّهها - لَيًّا وتحريفاً - لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته، والآثار التي تبين فهْمَ الصحابة والسلف لهذه النصوص هي الفيصل، وهي الحق، وليس دون ذلك إلا الضلال والشقاء[٤].

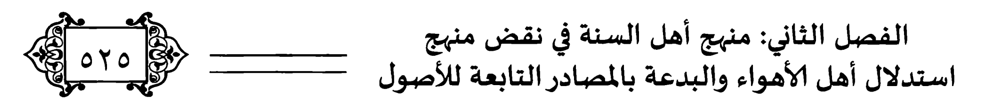
---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١).

(٢) عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني الدمشقي، أبو مسهر، الإمام الفقيه شيخ الشام، ولد سنة (١٤٠هـ)، قال ابن معين: « ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحداً أشبه بالمشيخة الذين أدركتهم من أبي مسهر »، توفي سنة (٢١٨هـ). انظر: السير (١٠/ ٢٢٨-٢٣٨)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣٥).

(٤) انظر: العلم الشامخ ص: (٤٦٧)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٢٥).



سابعاً: أهل العلم من الأئمة أتباع السلف الصالح (الصحابة والتابعين وتابعيهم) هم أهل الحق والحجة والإجماع والفرقة الناجية والطائفة المنصورة في كل عصر، واتّباعهم فيما أجمعوا عليه واجب، وهم المرجوع إليهم وإلى علمهم وأقوالهم.

١- قال إسحاق بن راهويه: « لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة »(١).

٢- وقال محمد بن الحسن الشيباني(٢): « اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف(٣)، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »(٤).

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، العلامة فقيه العراق، ولد سنة (١٣٢هـ)، كان فصيحاً متبحراً في الفقه يضرب بذكائه المثَل، توفي سنة (١٨٩هـ). انظر: السير (٩/ ١٣٤-١٣٦).

(٣) يعني رحمه الله: من غير تأويل لها بما يصرفها عن ظاهرها، ولا وصف لم يرد في الكتاب والسنة أو يخالفهما.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

٣- وقال الترمذي[(١)]: « وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث »[(٢)].

٤- وقال ابن القيم: « واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض... »[(٣)].

٥- وقال أيضاً: « إن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها، فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا »[(٤)].

٦- وقال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: « الجماعة: أي: أهل القرآن والحديث والفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره ﷺ في جميع الأحوال كلها، ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير، ولم يبدلوا بالآراء الفاسدة »[(٥)].

---

(١) محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، أبو عيسى، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، عالم متقن، كان ممن يضرب به المثل في الحفظ، أضرّ في آخر عمره، توفي سنة (٢٧٩هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٨-٦٦٩).

(٢) سنن الترمذي ص: (٣٦٠).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ٧٠).

(٥) عون المعبود (١٢/ ٢٢٣).

المطلب الأول

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

يدعي كل فريق من أهل الأهواء البدعة - مع ما هم عليه من مخالفة الكتاب والسنة والصحابة والسلف والأئمة - أنهم هم أهل الحق وأنصاره والمتبعون له، وأن من انتسب إليهم ووالاهم كان من أتباع الهدى والحق، وأن كل من خالفهم كان من أهل البدع[1]، وذلك: أنهم « كلهم يدعون شريعة الإسلام، ملتزمون في الظاهر شعارها، يرون أن ما جاء به محمد ﷺ هو الحق، غير أن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك، وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله ﷺ، فزعم كل فريق أنه هو المتمسك بشريعة الإسلام، وأن الحق الذي قام به رسول الله ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله »[2]، وأنه متّبع لما كان عليه الصحابة وأئمة الهدى من بعدهم.

فالخوارج الأولون - مع خروجهم على علي رضي الله عنه، ومفارقتهم جماعة المسلمين، وتكفيرهم جمهور الصحابة والتابعين وعامة المسلمين، وجعلهم دراهم هم دار الإيمان، ودار غيرهم من أهل الإسلام دار كفر، واستحلالهم دماءهم وأموالهم وأعراضهم-: جاء أتباعهم من الإباضية الذين يفتخرون ويتشرفون بالانتساب إليهم فادعوا أنهم هم أهل الاستقامة وأهل الحق وجماعة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٧).

المسلمين وأهل الدعوة، وزعموا أن مذهبهم معتمد على الكتاب والسنة والإجماع، وأن إمامهم هو محمد ﷺ، وأن مذهبهم هو الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وأنهم موافقون للسلف[١].

والمعتزلة: يسمون أنفسهم أهل الحق، ويزعمون أن مذهبهم هو الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل وجاء به جبريل إلى النبي ﷺ، وأنه هو الذي يقتضيه العقل والكتاب والسنة، وأنه هو الذي مر عليه السلف والخلف، ثم تراهم حين يذكرون طبقات المعتزلة يجعلون في الطبقة الأولى عددا من صحابة رسول الله منهم: أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر، وفي الطبقة الثانية عددا من صغار الصحابة وأئمة التابعين أمثال: الحسن والحسين وأصحاب علي وابن مسعود، وفي الطبقة الثالثة أمثال الحسن البصري وابن سيرين، ثم يميلون في الرابعة إلى غيلان وواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد[٢].

---

(١) انظر: الفرق الإسلامية للقلهاتي ص: (٢٢٨-٢٢٩، ٢٩٤-٣٠٣)، مشارق أنوار العقول للسالمي ص (د-ذ، ٢٩٤)، العقود الفضية للحارثي ص: (٢، ٣، ٤٥-٤٨، ٧٠-٧١، ١٢١، ١٢٢، ١٦١-١٦٣، ١٦٧-١٦٨، ١٦٩-١٧٢، ١٨٠-١٨١)، الحق الدامغ ص: (٧، ٢٠، ٢٣٠-٢٣٦)، الإباضية بين الفرق الإسلامية لعلي معمر ص: (٦، ٤٧٤)، مختصر تاريخ الإباضية للباروني ص: (٤، ٦، ١٩-٢٠). وانظر: دراسة عن الفرق للدكتور أحمد جلي ص: (٧٧).

(٢) انظر: باب ذكر المعتزلة للكعبي ص: (٦٨)، فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار ص: (١٣٨، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٩)، المنية والأمل لابن المرتضى ص: (١٢، ١٧-١٨، ٢٣-٣٨). وانظر: المعتزلة لزهدي جار الله ص: (٦)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٢-٥٤).

والأشاعرة: يجعلون أنفسهم هم أهل السنة والجماعة وأهل الحق وعصابة السنة، ويرون أن مذهبهم موافق لما عليه الصحابة، وأن عليه أئمة الإسلام من التابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة، وأنه مذهب جمهور المسلمين من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم(١).

ومنهم من يضم الماتريدية إلى الأشاعرة(٢).

والصوفية: زعموا أن اسم المسلمين كان: الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم الزهاد والعباد، ثم التصوف(٣)، فكأنه يجعلهم امتدادا لهم وسائرين على طريقتهم ومتبعين لهم.

والرافضة: يدعون أن الشيعة الإمامية هم خير أهل الأرض، وأنهم الوحيدون على الإسلام واتّباع النبي ﷺ، بل يجعلون امتدادهم من عصر النبوة(٤).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: (١٠-١١، ٢٦، ٣٦٢-٣٦٤)، التبصرة في الدين للإسفراييني ص: (١٥٣-١٨٤، ١٩٢-١٩٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص: (١٥٠)، السيف الصقيل للسبكي ص: (١٢-١٤). وانظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٤-٦٠)، منهج الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ص: (٩٠-١١٤، ٢٦٦-٢٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٣٧٥-٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٦٥٧-٦٥٨).

(٢) انظر: براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (١/ ٣٩، ٦٢، ١١١-١١٣)(٢/ ٩٠)، نشر الطوالع للمرعشلي ص: (٣٩١)، تبسيط العقائد الإسلامية ص: (٢٩٦، ٢٩٩).

(٣) انظر: الرسالة القشيرية (١/ ٢٠-٢١، ٥٢-٥٣).

(٤) انظر: ما نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/ ٤٤٣-٤٤٤) عن محمد بن الحسن الطوسي الرافضي، ثم رده عليه (٣/ ٤٤٤-٤٨٥) من ثمانية أوجه. وانظر أيضا: مشارق أنوار اليقين للبرسي ص: (٤٥-٤٩، ٥٨-٥٩)، الأنوار النعمانية للجزائري (٢/ ٢٧٧-٢٨٠)، تبويب الذريعة ص: (٤١-٤٢، ٤٧).

وهذه الدعوى من أهل الأهواء والبدعة بأنهم متبعون ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة هي دعوى زائفة زائغة مضلِّلة، وحقيقة الأمر التي تبين منزلة آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة عندهم تتبيّن بما يأتي:

أولا: الصحابة يجعلون الكتاب والسنة إمامهم، ويطلبون الدين من قبلهما، والتابعون يرجعون إلى الصحابة في ذلك، وكذلك يرجع تابعو التابعين إلى التابعين، وإليهم جميعاً يرجع الأئمة من بعدهم، وأما أهل الأهواء والبدعة فإن منهم من يطلبون الدين من غير طريقه الصحيح، لأنهم يرجعون إلى معقولهم وآرائهم وخواطرهم، ثم إذا سمعوا شيئا لا يوافق ذلك من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة لم يقيموا له وزناً، ولم يرفعوا له رأساً، بل يعرضونه على معيار عقولهم وأهوائهم، فإن استقام لهم قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم وآرائهم ردوه، وإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة تحت أقدامهم(١).

ثانيا: أهل الأهواء والبدعة من أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم والاقتداء بهم في أبواب الدين والاعتقاد، بل يلتقون في الطعن فيهم: بالتكفير تارة - كالخوارج والرافضة -، وبالتفسيق تارة - كالمعتزلة -، وبتفضيل أنفسهم أو رؤوسهم على الصحابة تارة - كالمتكلمين من أشاعرة وماتريدية وكالصوفية -؟، أفيقبل قولهم بعد هذا بأنهم متبعون للصحابة

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٨).

والسلف والأئمة؟!(١).

ثالثا: جميع أهل الأهواء والبدعة يفتعلون الصوارف للإعراض عن قبول آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة، كقولهم: إن منهج السلف أسلم وإن منهجنا أعلم وأحكم، فإذا كان هذا هو موقفهم من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة فكيف يتجرؤون على الادعاء بأن أولئك الأخيار هم سلفهم أو أنهم متبعون لهم؟.

قال شيخ الإسلام: «السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله، والرسول هو الدليل الهادي الخِرِّيت في هذا الصراط...، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقال عبد الله بن مسعود: خط لنا رسول الله ﷺ خطا، وخط خطوطا عن يمينه وشماله، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام:١٥٣]، وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف من: الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام مثل الكرامية، والكلابية، والأشعرية، وغيرهم، وأن كُلاً منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب؛ وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم الذي لا يتكلم عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣-١٥٧)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧-٥٨).

رابعاً: أهل الأهواء والبدعة لا يعرفون من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة إلا النزر اليسير، وقد لا يعرفون منها شيئاً، ولا يميزون بين صحيحها وموضوعها، ولا يعتنون بتحرير دلالتها، ولا يستقصون في أي مسألة يتكلمون فيها ما ورد فيها عن الصحابة والتابعين والأئمة.

خامساً: وهم يجهلون قدر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن.

سادساً: وتجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلامٍ من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف ما بيّنوه مما بعث الله به نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

سابعاً: وتجد عندهم من الوقيعة في أئمة السنة وهداة الأمة – من الصحابة الكرام فمن بعدهم – من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار.

ثامناً: وتجد عامتهم ومن أعرض عن جادة السلف منهم – إلا من عصم الله – يعظمون أئمة أهل البدع والفُرْقَة، ويتكلفون لهم محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم – من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحق – ما الله به عليم، ويقدمونهم على ما هو مأثور عن الصحابة والتابعين ومنقول عن الأئمة المهديين.

تاسعاً: جوّزوا مخالفة ما أجمع عليه الصحابة والسلف الكرام، ومن ذلك: قولهم: إن الأمة إذا اختلفت فى تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فجوّزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، وجوّزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأن تكون الأمة قبلهم كلها جاهلة بمراد الله، ضالّة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية!(١).

ومن خلال ما تقدم يظهر أن أهل الأهواء والبدعة - في حقيقة أمرهم - لا يرون من الواجب عليهم التمسك بما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة، بل موقفهم العام - جميعاً - هو الطعن في الصحابة، والقدح فيهم، وهذا لازم لهم - أقرّوا بذلك أم لا -.

وبيان ذلك(٢):

أن الرافضة: تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، بل تكفِّرهم وتحكم بردتهم.

وكذلك الخوارج قد كفروا عثمان وعليا وجمهور المسلمين من الصحابة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٠-١٧١) (٦/ ٥٨٠) (٧/ ٦٣٩-٦٤٠) (١١/ ٣٣٩-٣٤١) (١٢/ ١٦،٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ٥٨-٦٠، ٢٥٩) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٨) (١٩/ ٥-٦، ٧٣، ٣٠٧-٣٠٨)، الصواعق المرسلة (١/ ١٧٣-١٧٤) (٣/ ١٠٥١) (٤/ ١٣٤٢).

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (٢/ ٧٥١-آخر الكتاب)؛ لمعرفة موقف الشيعة والخوارج والنواصب من الصحابة.

والتابعين[١].

والمعتزلة أيضا تفسِّق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفِّر أيضا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف[٢].

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية فهؤلاء في الجملة - وإن كانوا لا يطعنون في الصحابة صراحة - فصنيعهم يدل على عدم احترامهم للصحابة وتقديرهم إياهم:

---

(١) انظر: ١- مشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي ص: (٨٣، ٣٤٣-٣٤٥)، العقود الفضية للحارثي الإباضي ص: (٢٨-٣١، ٣٣-٤٢، ٤٨-٦١، ٨٥-٩١، ٢٨٨-٢٩٠)؛ لمعرفة طعون الإباضية في الصحابة.

٢- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين للدكتور أحمد جلي ص: (١٤٤-١٤٦، ١٤٨)؛ للوقوف على طعن جماعة التكفير المعاصرة في الصحابة.

(٢) انظر: ١- الملل والنحل (١/ ٤٩)؛ لمعرفة قول واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد - رأسي الاعتزال - في تفسيق الصحابة الذين شهدوا موقعتي (الجمل) و (صِفِّين)، وردّ شهادتهم.

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص: (٢١-٢٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٥٩٢)؛ للوقوف على طعن النظام وأبي الهذيل العلاف - من رؤوس المعتزلة ومُنَظِّريهم - في الصحابة.

فهم يصرِّحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان ومسألة تأويل الآيات والأحاديث، فيقولون: مذهب السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا فمذهبهم كيت وكيت، وكذلك يقولون: مذهب السلف أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تُتأَوَّل، والمتكلمون يريدون تأويلها إمّا وجوباً وإما جوازاً، فيذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين. أليس هذا صريحاً في أن السلف كانوا ضالّين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟!.

وأيضاً: فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة، وأقوال المتكلمين تارة، وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، فيقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم!، فيصِفُون إخوانَهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلفَ بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض؛ فإنه - وإن لم يكن تكفيراً للسلف، كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج، ولا تفسيقاً لهم كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم -؛ كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي - وإن لم يكن فسقاً -، فزعموا أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة - وفي مقدمتهم الصحابة -[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢-١٠٥، ١٥٣-١٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها

آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة من منارات العلم والهدى في هذه الأمة؛ ولذلك فإن أهل السنة يحرصون على الاستدلال بها مع عنايتهم بأسانيدها وتوثيقها والحرص على صحة نسبتها إليهم أو اشتهارها عنهم الشهرة المقبولة عند أهل العلم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة غير ثابتة عنهم ولا مقبولة عند أهل العلم وليس لها إسناد صحيح تُروى به أو مصدر موثوق تُذكَر وتُنقَل فيه، بل إنهم قد يستدلون بأثرٍ عن صحابي أو أحد السلف أو بقولٍ لأحد الأئمة وينسبونه إلى كتابٍ مّا ثم عند البحث والتحرّي يظهر أنه لا يوجد فيه البتة!، وهذا من أقبح الكذب أو الخطأ والجهل!.

وسبب استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار أو الأقوال الموضوعة أو التي لا أصل لها: هو امتداد للسبب في استدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، فكما أنهم يستدلون بها على باطلهم لأنهم لن يجدوا في صحيح السنة وصريحها ما يؤيدهم، وليخدعوا عوامّ الناس بأن معهم من أدلة السنة ما يشهد لهم؛

فكذلك يستدلون بآثار الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة الموضوعة أو التي لا أصل لها لأنهم لن يجدوا من آثار سلف الأمة وأقوال الأئمة ما يؤيدهم، وليخدعوا عامة الناس بأنهم متبعون للصحابة والسلف والأئمة.

وهذه الآثار والأقوال التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة:

• منها ما يستدلون به لتقرير بدعهم وباطلهم، ومنها ما يستدلون به للقدح في أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم.

• ومنها ما يكونون هم المتهمين بوضعه واختلاقه، ومنها ما هو من الأباطيل الموجودة فيستدل به أهل الأهواء والبدعة لأنه يحقق غرضاً من أغراضهم.

ولعل من أول من استدل على باطله بالآثار الموضوعة أو التي لا أصل لها: أصحاب الفتنة الذين خرجوا على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد ذكرت كتب السير والتاريخ أنهم افتعلوا أقوالاً عليه وعلى غيره من الصحابة احتجّوا بها على مشروعية خروجهم عليه وعلى أن عدداً من أجلاء الصحابة موافقون لهم فيما هم عليه من الإثم والعدوان والظلم والبهتان[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها:

١ - الاستدلال على الطعن في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بالأثر الذي نُسِب فيه إلى علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما أنهما تخلفا عن بيعة

---

(١) يراجع في ذلك: كتاب فتنة مقتل عثمان (٢/ ٦٠٧ وما بعدها).

أبي بكر ثم بايعا مكرهين[(١)].

٢- الاستدلال على الطعن في عثمان بن عفان رضي الله عنه أو الطعن في عدد من أجلاء الصحابة رضي الله عنهم، بالآثار التي نُسِب فيها إلى علي بن أبي طالب وطلحة ابن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة أنهم كاتبوا أهل الآفاق وأمروهم بخلع عثمان بن عفان رضي الله عنه أو قتله[(٢)].

٣- الاستدلال على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول »[(٣)].

٤- الاستدلال على التوسل بالأموات:

أ- بالأثر المروي عن أبي صالح، عن مالك الدار - قال: وكان خازن عمر على الطعام - قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا. فأتي الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنكم مسقيون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه[(٤)].

---

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٨٨٦).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٣٠-١٤٠).

ب- بالأثر المروي عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: قحط أهل المدينة قحطا شديدا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كُوًى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق(١).

٣- الاستدلال على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه(٢).

٤- الاستدلال على جواز التبرّك بذوات الصالحين وعرقهم وشعرهم ونحو ذلك، بما نُسِب للإمام الشافعي من: أنه غسل الثوب الذي كان يلبسه الإمام أحمد وأخذ الماء الذي قطر من الثوب وأخذ غُسالة هذا الثوب يتبرّك بها(٣).

٥- الاستدلال على صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد - وخاصة تأويل نصوص الصفات -: بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »(٤).

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٤٠-١٤٤).

(٢) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٣) انظر: إلى أين... أيها الحبيب الجفري! ص: (٨٠-٨١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذا المنقول عن الإمام أحمد - على أنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار - في أساس التقديس ص(١٠٧).

المسلك الثاني

الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها

الصحابة والسلف والأئمة لهم عظيم القدر والمكانة في الدين وبين المسلمين لما أكرمهم الله به من اتباع الكتاب والسنة والفقه في الدين والثبات على الحق والإعراض عن الباطل وأهله، ولكن أفرادهم ليسوا معصومين، فقد يخطئ الواحد منهم في اجتهاده، وقد يشذّ في مسألة أو مسائل معدودة عما عليه الجماعة من أهل السنة، وقد يقول القول ثم يتبين له الحق فيرجع إليه.

ولذا؛ فإن الواجب هو معرفة الحق بالدليل من الكتاب والسنة والإجماع، وأما ما أخطأ فيه أحد أعيان أئمة أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم أو شذّ به عن الجماعة أو ثبت رجوعه عنه؛ فإن الواجب هو معرفة قدره ومكانته في الدين وحفظ ذلك له والثناء عليه بسابقته في الدين والفضل مع عدم متابعته فيما أخطأ فيه أو شذّ به - فضلاً عما رجع عنه -؛ فإن الحق أحق أن يُتَّبع، والرجال هم الذين يُعرَفون بالحق وليس الحق هو الذي يعرف بالرجال.

وهذا هو ما عليه أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة لا تمثّل حقيقة ما هم عليه من الحق واتباع السنة ومتابعة الجماعة، فيستدلون بالآثار والأقوال الشاذة أو التي رجع عنها صاحبها أو تلك التي أخطأ فيها باجتهاده.

قال الدارمي: « إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، فالوجوب والندب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه، فالقرآن هو الذي بلغه، والسنة هو الذي علمها، والإجماع بقوله عُرِف أنه معصوم، والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل، وأن علة الأصل في الفرع، وقد علمنا أنه ﷺ لا يتناقض، فلا يحكم في المتماثلين بحكمين متناقضين، ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لاختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص، فشرعه هو ما شرعه هو ﷺ، وسنته ما سنها هو، لا يضاف إليه قول غيره وفعله وإن كان من أفضل الناس إذا وردت سنته، بل ولا يضاف إليه إلا بدليل يدل على الإضافة؛ ولهذا كان الصحابة كأبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون باجتهادهم ويكونون مصيبين موافقين لسنته، لكن يقول أحدهم: أقول في هذا برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، فإن كل ما خالف سنته فهو شرع منسوخ أو مبدل، لكن المجتهدون وإن قالوا بآرائهم وأخطئوا

---

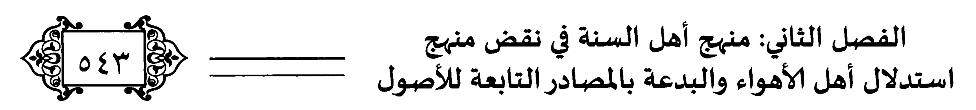
(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٩).

فلهم أجر، وخطؤهم مغفور لهم »[١].

ومن أسباب استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآثار أو الأقوال: تتبّعهم للغرائب، وتشبّثهم بما يرون أن فيه متمسَّكاً لهم وإن كان غير مسلَّم به في نفسه، وعدم عنايتهم أصلاً بآثار السلف وأقوال الأئمة، فلا يعرفون ما وقع فيه الخطأ من ذلك أو الشذوذ، ولا يعرفون الأقوال الواردة عن صاحب الأثر أو القول في تلك المسألة فيتبيّنون أنه رجع عن ذلك القول وأعرض عنه فيما بعد.

وهذه الأقسام الثلاثة المذكورة هنا في هذا المسلك (الشاذّ، ما كان عن اجتهاد، ما رُجِع عنه) قد تلتقي جميعاً في موضع واحد، وهو أن يكون صاحب الأثر أو القول قد اجتهد في المسألة المعيّنة فأخطأ الدليل والمدلول، فيكون بهذا الخطأ في الاجتهاد قد خالف الجماعة وشذّ قوله عن قولهم، ثم إنه رجع عن قوله إلى قول الجماعة ووافقهم وتابعهم. وأما إن لم يثبت أنه رجع عن قوله الذي خالف به الجماعة فيكون قد اجتمع في الأثر أو القول المنقول عنه: الاجتهاد الخاطئ وشذوذ قوله عن قول الجماعة، وبذلك يظهر: أن كل من أخطأ في اجتهاده فإنه بمجرد خطئه هذا يكون قد شذّ في قوله عن قولهم، فهما جهتان متلازمتان: الاجتهاد الخاطئ والشذوذ عن الجماعة.

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٦-٣٩٧).



كما يحسن التنبيه إلى أن الشذوذ المراد هنا قسمان:

الأول: شذوذ الأثر أو القول عما عليه الجماعة من أهل العلم والسنة، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل قول الجماعة.

الثاني: شذوذ الأثر أو القول عما عليه صاحب الأثر أو القول نفسه، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل المعروف المعهود المستقرّ عن صاحب الأثر.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف[١].

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر[٢].

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التمسح بقبر النبي ﷺ، بالأثر المروي

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص(٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا قدم من سفر صلى السجدتين في المسجد ثم أتى النبي ﷺ فيضع يده اليمنى على قبر النبي ﷺ ويستدبر القبلة ثم يسلم على النبي ﷺ ثم يسلم على أبي بكر وعمر(١).

٤- الاستدلال على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ الاستدلال على ذلك بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها »(٢).

٥- الاستدلال على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه(٣).

---

(١) انظر: الرد على الأخنائي ص(١٦٩-١٧٢).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: المصدر السابق ص(١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث

بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل

آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة لها منزلتها ومكانتها في الدين وفي نفوس أهل العدل والإنصاف من المسلمين، وينبغي احترامها وإنزالها المكانة اللائقة بها، ومن احترامها: نقلها كما وردت دون أيّ تصرّف أو تغيير يُخِلّ بالمبنى أو المعنى، فضلاً عن كون ذلك من الأمانة التي أمر الله بها ورسوله.

وإذا كان من الظلم والعدوان تحريف كلام الناس والتصرّف في نقل أقوالهم وأفعالهم على غير وجهها، وإذا كان من الزور والبهتان أن يحمَل كلامهم وفعلهم على ما لا يحتمل؛ فإن ذلك يكون أعظم جرماً وأشد إثماً وأكثر ضرراً إذا فُعِل تجاه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، وذلك أن لهم قدراً بين المسلمين وشرفاً، وينظرون إليهم على أنهم من القدوة التي يتأسّون بها، ويقرّون لهم بالسبق في الدين والعلم فيأخذون عنهم ويصدرون عن المنقول عنهم من العلم، ومن ثمّ؛ فإذا تُصرِّف فيما نُقِل عنهم دون وجه حق أو حُمِّل ما لا يحتمل كان ذلك من الإضرار بالمسلمين وخيانتهم وصرفهم عن اتباع الحق وتشكيكهم في مكانة السلف والأئمة وزعزعتها في أعينهم، فضلاً عن كونها من الخيانة في النقل والبهتان بأن ينسب إليهم كلامهم على غير وجهه أو بغير ما يحتمله.

ولذا؛ كان من العناية العظمى لأهل السنة بآثار السلف وأقوال الأئمة أنهم ينقلون ألفاظ كلامهم كما قالوها، وينقلون حركاتهم وتصرفاتهم على هيئتها كما فعلوها.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إذا رأوا في بعض آثار السلف وأقوال الأئمة ما يمكن أن يستدلوا ببعض أجزائه، بتروه ونقلوه ناقصاً واستدلوا به، فيظن من لا علم عنده بذلك الأثر أو القول المستدَل به أنه كذلك، وأن أهل الأهواء والبدعة لهم فيه متَمسّك، ومن صور ذلك:

١- أن يُستَلّ جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف ما قبله أو بعده.

٢- أن يُعبَّر بالمعنى عن جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف المعنى الذي يدل له ما قبل ذلك اللفظ المستدلّ به أو بعده.

كما أنهم إذا لم يجدوا فيه مخرجاً صرفوه عن معناه الذي يحتمله إلى ما لا يحتمله دون أي بينة أو قرينة أو دليل، وربما فسّروه ابتداءً أو استدلوا به على ما لا يحتمله، ومن صور ذلك:

١- أن يكون مورد الأثر أو القول خاصاً فيجعلونه عاماً أو العكس.

٢- أن يُحمَل الأثر أو القول على غير الحال أو المعنى الذي ورد فيه.

٣- أن يحمل الأثر أو القول على ما لا يتوافق مع حال السلف والأئمة عموماً.

٤- أن تحمَل بعض الألفاظ الواردة في الأثر أو القول على بعض معانيها اللغوية دون النظر في سياق الكلام وقرائن الأحوال.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة يستدلون ببعض الآية أو الحديث دون بعضها أو بعضه الآخر، أو يحملون الآية أو الحديث على ما لا يحتملان؛ فلا غرو أن يفعلوا ذلك أيضاً تجاه آثار السلف وأقوال الأئمة، وبذلك يصدق

عليهم قول السلف: « أهل الأهواء؛ يأخذون ما لهم ويتركون ما عليهم »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة ببتر الآثار أو الأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف(٢).

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي القدوم من سفر، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم الزيارة في الأوقات وللأشخاص ومن مختلف الأماكن!.

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر(٣).

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي أنه يفعل ذلك إذا وافق نزولُه في السفر منزلاً كان النبي ﷺ قد نزله وتوضأ أو صلى فيه،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص: (٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم اتباع آثار النبي ﷺ في الحضر والسفر، وعموم زيارتها في الأوقات ومن مختلف الجهات، وتقصُّدها بالزيارة والتحري، وعموم التعبّد عندها، وعموم العبادات التي تفعَل عندها!.

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس بن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -(١).

فهذا القول والفعل من عمر رضي الله عنه جاء في حال معينة وهي طلب الدعاء من العباس رضي الله عنه في حال حياته وبحضرته، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على التوسل بالذوات وبالغائبين وبالأموات!.

٤- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته المشهورة أول خلافته: « وُلِّيتُكم ولست بخيركم، فإذا استقمت فاتبعوني، وإن اعوججت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»(٢) وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن أبا بكر رضي الله عنه اعترف على نفسه

---

(١) انظر: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (٢/ ٢٢ وما بعدها)، الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٢٦٢ وما بعدها)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الافهام ص(٤٨)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٥١-١٦٤)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٥٥-٧٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٣٦)، وابن هشام في السيرة النبوية (٢/ ٦٦١)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١٨٢-١٨٣)، وغيرهم. انظر: تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف (٢/ ٤٠٥-٤٠٧)، وأورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٧٩-٢٨٠) وقال: «هذا إسناد صحيح».

أنه ليس بخيرهم وأنه يعصي الله[١].

٥- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »[٢] وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها[٣].

٦- نسبة بعض أهل الأهواء لابن عطية والقرطبي والشوكاني أن الخلود في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٤] موضوع لغةً للدوام الأبدي؛ ثم استدلاله بذلك على أن الآية تدل على خلود أصحاب المعاصي (الكبائر) في النار، وذلك من خلال بتر كلامهم، حيث إنهم صرّحوا جميعاً بأن المراد بالمعصية في الآية: الكفر بالله وترك التوحيد الذي دعاهم الله إليه وأمرهم به، ولم يفسروا المعصية بالكبيرة[٤].

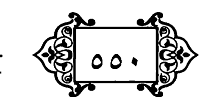
---

(١) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٦٨-٢٧٣)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٨-٨٥٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٥٧٠)، وغيرهم، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط على شرط مسلم.

(٣) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٥٨-٢٦٠)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٦٠-٨٦١).

(٤) انظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ (٣٥٨-٣٦١).



المسلك الرابع
التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة

إنما نال الصحابةُ رضي الله عنهم والسلف والأئمة ما هم عليه من المكانة الرفيعة والمنزلة الشريفة في الأمة بما أنعم الله عليهم وشرفهم وخصهم به من الإيمان والعلم والعمل، هذا مع ما تميّز به الصحابة رضي الله عنهم من السبق إلى الإسلام وصحبة خير الأنام ومعاصرة التنزيل وسماع التأويل، وما تميز به التابعون وتابعوهم من فضيلة القرون الثلاثة الأولى.

ومع ذلك، فإن أفراد الصحابة والتابعين والأئمة ليسوا معصومين عن الخطأ ولا مبرئين عنه - كما سبق التعرّض له في المسلك السابق -.

وهم - أيضاً - قد يصدر عنهم من القول أو الفعل المتشابه المجمَل ما يوهِم أو يحتمل خلاف الحق أو موافقة ما عليه أهل الباطل أو الدلالة عليه:

فأهل السنة إذا وقفوا على شيء من ذلك عن الصحابة أو السلف أو الأئمة فإنهم - لما يعرفونه لهم من سابقتهم وتقدمهم وفضلهم - يحملونه على أحسن المحامل، ولا يعدّونه خروجاً عن الحق ولا تقويةً للباطل ولا انحرافاً عن الصواب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم يتتبّعون ما كان من هذا القبيل ويُتبِعونه أنفسَهم، ثم لا يفسّرونه إلا بما يوهمه من معنى فاسد أو مدلول باطل، ويدعون أن فيه تأييداً لما هم عليه من الهوى والبدعة أو رداً على أهل السنة، معرضين صفحاً عن غيره من الآثار والأقوال الصريحة الواضحة المشتهرة المتكاثرة،

ولا غَرْوَ!، فإنه إذا كان أهل الأهواء والبدعة يسلكون ذلك مع آيات كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ فليس بجديدٍ عليهم أن يسلكوه أيضاً مع آثار الصحابة والسلف وأقوال الأمة.

ولا شك أن من أعظم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك: هو جهلهم بحقيقة ما كان عليه الصحابة والسلف، أو إعراضهم عن تعلّمه وطلبه والفقه فيه، أو ظنهم الفاسد بأن ما هم عليه من الهوى والبدعة هو الحق والصواب وأنهم أرفع وأعلى منزلة ومكانة من السلف، وهذا كله يجعلهم يتمسّكون بالآثار أو الأقوال المجملة المحتملة المتشابهة ويحملونها على ما هم عليه أو ما يشغبون به على أهل السنة[١].

ومن أظهر وأوضح نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالتمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة:

تلك الآثار والأقوال التي وردت عن السلف والأئمة واحتج بها أهل التفويض وأهل التعطيل على أن منهج السلف والأئمة السابقين كان تفويض معاني صفات الباري سبحانه، معرضين أو جاهلين بكافة الآثار والأقوال الصريحة الدالة على موقفهم الواضح من معرفتهم بمعاني النصوص وإثباتهم إياها، ولكثرتها وأهميتها ووقوع الخطأ فيها ماضياً وحاضراً فإنني أكتفي هنا بالتمثيل بذكر نماذج منها[٢]:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٩-١٠).

(٢) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص: (٣٥١-٤٣٧).

١- عن الوليد بن مسلم قال: « سألت الأوزاعي[١] وسفيان الثوري[٢] ومالك بن أنس والليث بن سعد[٣] عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، فقالوا: أَمِرُّوها بلا كيف »[٤].

٢- وقال المروزي: « سألت أبا عبد الله [يعني: أحمد بن حنبل] عن أخبار الصفات فقال: نُمِرُّها كما جاءت »[٥].

---

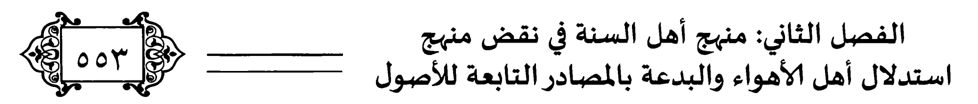
(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الشامي، أبو عمرو، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان أحد أئمة الحديث والسنة والفقه في زمنه، وأعلم أهل الشام في وقته، توفي مرابطاً ببيروت سنة (١٥٧هـ) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٧-٥٣٩).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (٩٧هـ)، كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلَماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته، مع الإتقان والحفظ والفقه والمعرفة والضبط والورع والزهد، توفي سنة (١٦١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٦-٥٨).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، أبو الحارث، الإمام، ولد سنة (٩٤هـ)، كان ثقة نبيلاً سخياً من سادات زمانه في اتباع الأثر والورع وكثرة العلم والفقه وقد استقل بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨١-٤٨٤).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٣).

(٥) ذم التأويل ص: (٢١-٢٢).



٣- وقال الإمام أحمد - عن بعض أحاديث الصفات والرؤية -: « نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى »[١].

٤- وقال محمد بن الحسن الشيباني: « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »[٢].

٥- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[٣]: « هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض، إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا، ونحن لا نفسر منها شيئا نصدق بها ونسكت »[٤].

---

(١) ذم التأويل ص: (٢٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٣) القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، ولد سنة (١٥٧هـ)، كان ديّناً ورعاً كبير الشأن، من علماء بغداد المحدِّثين النحويين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ومن أئمة الاجتهاد، وصنف التصانيف في كل الفنون، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: السير (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٢٦).

٦- وقال البربهاري[١]: « وكل ما سمعت من الآثار شيئا مما لم يبلغه عقلك - وذكر بعض أحاديث الصفات - فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئا من هذه بهواك؛ فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئا من هذا بهواه ورده فهو جهمي... »[٢].

---

(١) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد، القدوة الإمام شيخ الحنابلة، كان قوّالاً بالحق داعيةً إلى الأثر لا يخاف في الله لومة لائم، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: السر (١٥/ ٩٠-٩٣)

(٢) شرح السنة ص: (٣١-٣٢). وانظر: استدلال الجويني والغزالي والشهرستاني - بما ورد عن السلف من إمرار نصوص الصفات - على أن مذهب السلف هو التفويض في: الرسالة النظامية للجويني ص(٢١٨)، إلجام العوام للغزالي ص(٥١-٥٢، ٥٦، ٦٠)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٣-١٠٥).

المسلك الخامس
الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة

إن كل منصف من أهل الإسلام لا يسعه إلا أن يُقِرّ بأن الصحابة والسلف وأئمة أهل السنة من أئمة الإسلام لهم المكانة العليّة والمنزلة الرفيعة، وأن ما كان عليه الصحابة والسلف وتابعهم عليه الأئمة هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا الخروج عنه، ذلك أن الصحابة إنما تلقّوه عن الكتاب والرسول مباشرة، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم، ثم الأئمة من بعدهم، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال إلا أن يكون الحق فيهم، ومتى ما اتفقوا على شيء من مسائل الدين فهو الحق والدين الذي أنزله الله على عباده ورضيه وشرعه لهم، فإجماعهم حجة يجب التسليم لها والقبول بها واتباعها والاستدلال بها.

ولذلك؛ كان إجماع الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم من أقوى ما يحتج به أهل السنة تقريراً لمسائل الدين ودفعاً لضلال المخالفين ونقضاً لما يحتجون به، وعُنِي أهل السنة من لدن التابعين فمن بعدهم بتحرير هذا الإجماع وتحقيقه ونقله إلى الأمة وتبليغه إياهم بمختلف الطرق وشتى الأساليب روايةً وتدارساً ووصيةً وكتابةً وتأليفاً، كما عُنوا أيضاً بتحرير المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الصحابة أو التابعين أو الأئمة من بعدهم، منتهجين في ذلك مسلكاً وسطاً عدلاً لا أسَدَّ منه - عند غيرهم من الأمة - ولا أصوب، يقوم على ستّ مراحل (أو خطوات):

١- إثبات وجود الخلاف في المسألة بالأسانيد الثابتة والنقول الصحيحة

المعتبرة.

٢- ذكر الأقوال في تلك المسألة مع نسبة كل قول إلى من قال به من أهل الحق من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة الهدى من بعدهم، كل ذلك بأسانيد ونقول ثابتة.

٣- إيراد أدلة كل قول إيراداً تاماً بدقة وأمانة، لا يكون فيه البتة استيفاء أدلة قولٍ دون آخر ولا حكاية دليلٍ على غير وجهه.

٤- دراسة أدلة كل فريق وفق أدلة الشرع وقواعده وأصوله المعتبرة دراسةً خالصةً عن الهوى مخلصةً في بلوغ الحق ومعرفته، دون تعصّب لقولٍ أو فريقٍ على آخر، مع الإقرار بفضل ومكانة أولئك الأجلّة الذي اختلفوا في المسألة وتوقيرهم وتقديرهم، وأنهم ما أرادوا بالخلاف شراً ولا فساداً ولا خروجاً عن الحق وأهله، وأنهم ما بين مصيبٍ له أجران ومخطئ معذور في اجتهاده له أجر واحد.

٥- بيان الحق في ذلك الخلاف بياناً واضحاً مع ذكر الحجج والبراهين الشرعية: التي تشهد للقول الراجح وتؤيده وتدعمه، والتي تبين ضعف القول المرجوح وخطأه.

٦- تحرير حقيقة الخلاف في المسألة وقوته، ثم تصنيف المسألة على أصناف تتفاوت قوةً وضعفاً، وقولاً بها وتركاً، وقبولاً لخلاف من يقول بعد ذلك بالقول المرجوح أو المخطئ وإنكاراً؛ كما يأتي:

• مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها صحيحاً ولا ثابتاً؛ لعدم صحته عمن نُقِل عنه، بل يُعدّ باطلاً مردوداً، فلا تجوز حكايته على أنه خلاف ثابت في المسألة،

ولا اعتباره خلافاً موجوداً فيها، ولا الادعاء بأنه قادح في الإجماع، فضلاً عن اعتماده والقول بمضمونه.

• مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها معتبراً، بل يُعدّ خطأً أو شذوذاً، فلا يجوز القول بالقول المخطئ ولا متابعته ولا إحياء الخلاف فيه.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - في الأصل -، لكن الصواب فيها هو الحق الذي يجب اتباعه، والقول المرجوح فيها ينبغي تركه والرجوع عنه ولا يصحّ الاعتماد عليه ولا اعتباره خلافاً في المسألة يُضعِف القول الصحيح.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي يكون فيها الترجيح لأحد القولين يستلزم القول بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، لكن القول المرجوح فيها له حظٌّ ونصيبٌ وافرٌ من قوة الدليل ووضوح الحجة، فيُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً مؤثّراً، وتصحّ حكايته على أنه خلافٌ بين أهل السنة، ولا يُنكَر فيه على من قال بأي واحد من القولين.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي لا يكون فيها الترجيح لأحد القولين مستلزماً القولَ بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، وإنما يكون من باب اختلاف التنوع، فلا يُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً حقيقياً بين أهل السنة، ولا تصحّ حكايته على أنه كذلك، وإنما تُذكَر الأقوال في المسألة على أنها أقوال صحيحة لأهل السنة قال بها من قال من أئمة الدين والعلم من الصحابة فمن بعدهم، وأن من قال بواحدٍ منها أو بها جميعاً فهو متّبع لهم قائلٌ بقولهم، ولا يُنكَر فيه البتة على من قال بأي واحد من القولين.

فهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعيتهم آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة أن يطلبوها ويتعلموها ويحفظوها ويتفقهوا فيها ويتمسكوا بها، فبُلوا بالجهل المفرِط بأقوالهم ومواقفهم، وبالإعراض الشديد عن مناهجهم ومسالكهم، وبالضلال البعيد عن طريقتهم وهديهم، فأورثهم ذلك تتبعَهم المسائلَ التي اختلفوا فيها:

- دون أدنى نظرٍ أو تأمل في ثبوت ذلك الخلاف عنهم.
- ودون تحريرٍ وتوثيقٍ ودقة وأمانة في نقل الأقوال في المسألة ونسبتها إلى من قال بها وإيراد أدلتهم.
- ودون أيّ جهدٍ في دراسة الأقوال وفق الأدلة والقواعد والضوابط الشرعية.
- ودون مطلق الفهم لحقيقة الخلاف في المسألة وتحريره وتصنيفه.

فكان من آثار ذلك - ولا بد -: أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في تلك المسألة - ولو ظاهراً - على وجود الخلاف الحقيقي المؤثّر فيها بين الصحابة أو السلف أو الأئمة.

وهذا المسلك يسلكه أهل الأهواء والبدعة لأسباب، منها:

١- أن يكون في أحد القولين في المسألة ما يدّعون أنه يشهد لقولهم ويؤيد مذهبهم.

٢- أن يكون في أحد القولين ما يدعون أن فيه رداً لمذهب أهل السنة أو رداً عليه.

٣- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أنه ليس فيها إجماع منعقد عن السلف.

٤- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن كلا القولين مأثور عن السلف ويصح القول به ولا يجوز فيه الإنكار على من قال بأحدهما.

٥- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن ما عليه أهل السنة في تلك المسألة أو في الدين عموماً ليس هو الحق الذي يجب اتباعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...وإنما الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء قالوا: هذا الذي ذكرتموه معارَض بأمر الأذان والإقامة، فإنه كان يفعل على عهد النبي ﷺ كل يوم خمس مرات، ومع هذا فقد وقع الاختلاف في صفته، وكذلك الجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، وحجة الوداع من أعظم وقائعه، وقد وقع الاختلاف في نقلها، وذكروا نحو هذه الأمور التي وقعت فيها الشبهة والنزاع عند بعض الناس، وجعلوا هذا معارِضًا لما تقدم؛ ليسوغوا أن يكون من أمور الدين ما لم ينقل بل كُتِم لأهواء وأغراض، وأما جهة الرأي والتنازع فإن تنازع العلماء واختلافهم في صفات العبادات بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير من أهل الأهواء من الرافضة وغيرهم، وقالوا: إن دين الله واحد، والحق لا يكون في جهتين: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء:٨٢]، فهذا التفرق والاختلاف دليل على انتفاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، ويعبرون عنهم بعبارات

تارة يسمونهم الجمهور، وتارة يسمونهم الحشوية، وتارة يسمونهم العامة، ثم صار أهل الأهواء لما جعلوا هذا مانعًا من كون الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، كلٌّ ينتحل سبيلا من سبل الشيطان:

فالرافضة تنتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له، وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة، مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ، الذي ابتدع لهم الرفض، ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة، وأنه ظُلِم ومُنِع حقه، وقال: إنه كان معصومًا، وغرض الزنادقة بذلك التوسل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أو زاد عليهم من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتابِ والرسولِ وشرائعِ الإسلام من باب التشيع والرفض.

والمعتزلة ونحوهم تنتحل القياس والعقل، وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعللون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه.

وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها، وفي أهلها »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في المسألة:

١- الاستدلال بالأثر المروي عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بقوله: « تنتظر ثواب ربها »(٢)؛ على صحة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٦٥-٣٦٧).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

ثبوت الخلاف بين السلف في تفسير الرؤية في الآية، وعلى صحة تفسيرها بالانتظار لا بالرؤية الحقيقية بالعين.

٢- الاستدلال بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ على صحة ثبوت الخلاف في المسألة بين أهل الحديث والأئمة، وعلى صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق[١].

٣- الاستدلال بما رُوِي من أن علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما تخلفا عن بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم بايعا مكرهين؛ على ثبوت الخلاف بين الصحابة في صحة خلافة أبي بكر، وعلى صحة الطعن فيها وأنها غير صحيحة ولا كانت بإجماع الصحابة[٢].

٤- الاستدلال بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و« قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »؛ على ثبوت الخلاف بين السلف في مسألة التأويل، وعلى صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد الذي عليه الخلف من أهل التعطيل ونحوهم[٣].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٩٦-١٩٧).

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص(٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الغزالي - بهذا النص المزعوم عن الإمام أحمد - في فيصل التفرقة ص(١٨٤-١٨٥)، ونقله عنه الرازي في أساس التقديس ص(١٠٧).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام

من الأصول الثابتة الهامة شرعاً وعقلاً وعرفاً: أن القول أو الفعل لا يُحكى عن أحدٍ ولا تصح نسبته إليه إلا إذا كان ثابتاً صدورُه عنه أو كان موافقاً لما هو معروف ومشهورٌ عنه، ولا سيما إذا كان ذلك القول أو الفعل متعلقاً بعقيدة من نُقِل عنه ودينه، أو كان المنقول عنه ذلك هو من الصحابة وأئمة السلف والإسلام.

فإذا كان ما نُقِل عن الصحابي أو الإمام من أئمة السلف فمن بعدهم يخالف الكتاب والسنة والإجماع، بل يخالف المعروف والمشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام؛ تعيّن حينئذ أن يكون ذلك المنقول عنهم ثابتاً.

كما أن كل طالب علمٍ يعلم يقيناً ما بذله العلماء من جهد وتضحيةٍ في سبيل حفظ آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة ونقلها وتدوينها، حتى جمعوا منها ما فاق الوصف والعدّ، هذا مع ما امتازوا به من تحرير تلك الآثار والأقوال ودراستها وشرحها وبيان ما فيها من المعاني الصحيحة.

وعندما يستدل أهل الأهواء والبدعة على باطلهم ومذهبهم بأثرٍ من آثار الصحابة والسلف أو قولٍ من أقوال أئمة الإسلام؛ فإنهم - في غالب أمرهم -

لا يستدلون به وهو موافق للسنة والجماعة أو لما هو معروف ومشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام، وإنما يستدلون به إذا وجدوا فيه شبهةً يتشبّثون بها للاستدلال بها على مخالفيهم من أهل السنة وغيرهم، وذلك يعني ضرورةً أن في ذلك الأثر أو القول ما يدلّ ظاهره - أو يوهم - موافقتَه لمذاهب أهل الأهواء والبدعة.

لذلك كله؛ فإن أول ما يبدأ به أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة هو: مطالبتهم إياهم بإثبات صحة ذلك الأثر أو القول إلى من نسبوه إليه ونقلوه عنه، وفي إزاء ذلك لا يجد أهل الأهواء والبدعة بُدّاً من أن يثبتوا صحته، وحينها لا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول.

فإذا فعلوا ذلك طالبهم أهل السنة بإثبات صحة الإسناد؛ لأنه لو كان ضعيفاً أو موضوعاً لم تصحّ نسبته إلى من نُقِل عنه، وبطُل الاستدلال به، وكان وجوده في تلك المسألة التي استُدِل به عليها كعدمه، وسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به على أمّ رأسه.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يثبت صاحبُ الشبهةِ صحةَ إسناد ذلك الأثر أو القول، ويُسلَّم له ذلك.

٢- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ولكن الإسناد يكون صحيحاً.

ففي هاتين الحالتين: ينتقل معه أهل السنة إلى نقض استدلاله بذلك الأثر

أو القول إلى أحد المسالك الأربعة التالية في هذا المطلب.

٣- أن يثبت صحة الإسناد من جهة ما يعلمه هو أو يدعيه، لكن لا يُسلَّم له ذلك، بل يكون الإسناد في محكّ النقد ضعيفاً أو موضوعاً.

٤- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ويكون الإسناد ضعيفاً أو موضوعاً.

ففي هاتين الحالتين: ينقض أهل السنة استدلاله به بعدم صحته ويردّونه بذلك، فلا يبقى لصاحب الشبهة مُتَمَسَّكٌ به، ويسقط استدلاله به من أساسه.

الثاني: أن يورد أهل الأهواء والبدعة مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسب ذلك الأثر أو القول - دون إسناد - إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة.

فإذا فعلوا ذلك بقي أهل السنة على مطالبتهم إياهم بإثبات صحة الإسناد، وعدم صحة الاكتفاء بتلك النسبة في ذلك الكتاب أو المصنَّف، ثم لا يقتصر أهل السنة على هذه الحجة - مع قوتها وكفايتها في النقض -، بل ينتقلون إلى النظر في ذلك الكتاب أو المصنَّف الذي ذُكِر فيه ذلك الأثر أو القول.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فيجمع أهل السنة بين المطالبة بإسناد ذلك الأثر أو القول، والجواب عنه بأحد مسالك النقض الأربعة التالية.

٢- أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقضه وردّه؛ فإن خلوّ المصنفات التي

عنيت بجمع آثار السلف وأقوال الأئمة وضبطها وتحريرها عن ذلك الأثر أو القول الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة برهانٌ وحجةٌ على بطلانه ووهائه، إذ كيف جهله أئمة الإسلام وعلماؤه العظام وخلتْ منه مصنَّفاتهم منذ بداية التصنيف والتأليف وانفرد أهل الأهواء والبدعة بالعلِم به، وانفرد كتابُهم ذلك بذكره؟، مع ما عُرِفوا به من الجهل بآثار السلف وعدم العناية بها؟!.

٣- أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتوثيق الأقوال وتحرير صحتها - ككتب اللغة والأدب ونحوها -: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل الأقوال ونسبتها، وينكرون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول.

الثالث: أن لا يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول، ولا يوردوا مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسبه إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة:

فالأصل: أن ذلك كافٍ لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول؛ لأن عجزهم عن إثباته بإسناد أو كتابٍ دليل على عدم صحته أو وجوده في مرجعٍ يُعتَمد عليه، لكن أهل السنة مع ذلك - لكمال علمهم وعدلهم - قد يذكرون هم إسناد ذلك الأثر أو القول أو المرجع الذي يوجد فيه، ثم ينقضون الاستدلال به حسب ما تقدم ذكره.

قال الإمام البخاري: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كُلٌّ لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة؛ وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها »(٢).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام:

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « وادعيت - أيها المريسي - أن قول الله تعالى: ﴿ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾[البقرة:٢٥٥]، وادعيت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني: الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: « القيوم: الذي لا يزول »، وعند أهل البصر - ومع روايتك هذه عن ابن عباس - دلائل وشواهد أيضا باطل:

إحداها: أنك أنت رويتها، وأنت المتهم في توحيد الله.

والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟، وكذلك أبو صالح »[1].

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٥).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، سواء في ذلك الصفات الذاتية - كالعلم والقدرة والوجه واليدين - أم الفعلية - كالضحك والنزول والقبض والبسط -، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي الصفات الفعلية الاختيارية عن الله تعالى، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ بأنه: الذي لا يزول.

والمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام بما يأتي:

١- تفرُّد المريسي بهذا الأثر دليل على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن المريسي مطعون فيه وفي دينه.

٢- رواية المريسي هذا الأثر عن رجل مجهول غير مسمى دليل آخر على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ إذ إن المريسي لا يرويه إلا عمّن هو مثله في الريبة والتهمة.

٣- أن في السند: الكلبي وأبا صالح، أولهما متّفق على عدم الاحتجاج به في جميع أبواب الدين، والآخر كذلك.

المسلك الثاني

تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة التي توزَن بها أقوال الناس وأفعالهم مما يتعلق بأمر الدين، والصحابة والسلف والأئمة هم أعظم الأمة اتباعاً لها ودعوةً إلى التمسّك بها وتطبيقها وجمع الناس عليها.

فإذا وقع من أحد الصحابة أو السلف أو الأئمة اجتهادٌ في فهم آية أو حديث أو في مسألة من مسائل الدين، فأخطأ في فهمه أو اجتهاده، أو خرج عمّا عليه الجماعة في تفسير الآية والحديث أو حكم تلك المسألة؛ فإن ذلك الخطأ أو الشذوذ يُنسَب إلى قوله هو لا إلى الدين ولا إلى جماعة المسلمين.

ولذا؛ فإن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بما كانت هذه حاله من آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة نَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بتقرير ما يأتي:

١ - إيراد الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة والإجماعِ ابتداءً وعند الخلاف وتحكيمها والصدور عنها مع كمال الرضا بها والتسليم لها.

٢- بيان الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٣- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

٤- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي في الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق والحجة فلا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

ومواقف أهل السنة من لدن الصحابة فمن بعدهم في وجوب لزوم الحق واتباعه والرجوع إليه وتقديمه على قول الرجال مهما بلغوا من المنزلة والعلم، وأنه لا حجة فيما خالف الحق، وأن الحق أحق أن يُتَّبع؛ معلومة مشهورة، فمن ذلك:

١- قال الشعبي: « خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: ألا لا تغالوا في صداق النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال. ثم نزل، فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين، أكتاب الله تعالى أحق أن يتبع أو قولك؟، قال: بل كتاب الله تعالى، فما ذاك؟ قالت: نهيت الناس آنفا أن يغالوا في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾[النساء:٢٠]، فقال عمر رضي الله عنه : كل أحد أفقه من عمر – مرتين أو ثلاثا –. ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له »[(١)].

قال الطحاوي: « وكان هذا من عمر بعد قيام الحجة عليه هو الواجب عليه، وكان ما كان منه قبل ذلك من النظر للناس هو الواجب عليه لما أداه إليه اجتهاده فيه، فلما قامت عليه الحجة من الله عز وجل في خلاف ذلك رجع إليه

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٣).

وأمر بما قد ذكرناه عنه، فرضوان الله عليه »[١].

٢- وعن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعليا رضي الله عنهما وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما[٢]، فلما رأى عليٌّ أهلَّ بهما لبيك بعمرة وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد[٣].

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: في الأصابع عشر عشر، فأرسل مروان إليه فقال: أتفتي في الأصابع عشر عشر وقد بلغك عن عمر رضي الله عنه في الأصابع؟، فقال ابن عباس: رحم الله عمر، قول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع من قول عمر[٤].

٤- وعن سالم بن عبد الله بن عمر قال: كان عبد الله بن عمر يفتي بالذي أنزل الله عز وجل من الرخصة بالتمتع وسنَّ رسول الله ﷺ فيه، فيقول ناس لابن عمر: كيف تخالف أباك وقد نهى عن ذلك؟، فيقول لهم عبد الله: ويلكم! ألا تتقون الله؟، إنْ كان عمر نهى عن ذلك فيبتغي فيه الخير يلتمس به تمام العمرة؛

---

(١) شرح مشكل الآثار (١٣/ ٣٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: « أي: بين الحج والعمرة...، وقوله: « وأن يجمع بينهما » يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهي عن التمتع والقِران معا، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيريا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا...، فيكون المراد: أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ». فتح الباري (٣/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ٥٦٧) رقم (١٤٨٨).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٩٣).

فلِمَ تحرِّمون ذلك وقد أحله الله وعمل به رسول الله ﷺ؟، أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر؟[1].

٥- وقال الأوزاعي: « عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك بالقول»[2].

٦- وقال الشافعي: « كل مسألة تكلمت فيها صح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي »[3].

٧- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخر؛ فكذلك موارد النزاع بين الأئمة، وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الأصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: « هذه وهذه سواء »، وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له: قال أبو بكر وعمر، فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء!، أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟. وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر، فبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه، فألحوا عليه فقال لهم: أمر رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٩٥).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة ص(٥٦).

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٧).

أحق أن يتبع أم أمر عمر؟... »[1].

٨- وسئل العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: هل يجوز للمسلم أن يتمسك برأيه إذا كان مخطئًا ولكنه مجتهد في ذلك؟ وهل يقبل منه ذلك شرعا بحجة أنه مجتهد؟. فأجاب: « المجتهد إذا رأى رأيًا ولو خطأ وله وجهة من جهة اللغة ومن جهة مقاصد الشرع فله أن يتمسك برأيه، لو كان خطأ في الواقع لكنه لم يتبين له خطؤه وما قامت عليه الحجة، أما إذا تبينت له الحجة فيجب عليه أن يرجع عن رأيه ولو كان مجتهدًا، والحق أحقُّ أن يُتبع... »[2].

٩- وسئل العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: مِن الأصول التي يرجع إليها طالب العلم الشرعي أقوال الصحابة رضي الله عنهم، فهل هي حجة يُعمل بها؟. فأجاب: « قول الصحابي أقرب إلى الصواب من غيره بلا ريب، وقوله حجة، بشرطين:

أحدهما: أن لا يخالف نص كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والثاني: أن لا يخالفه صحابي آخر.

فإن خالف الكتاب أو السنة فالحجة في الكتاب أو السنة، ويكون قوله من الخطأ المغفور، وإن خالف قول صحابي آخر طلب الترجيح بينهما، فمن كان قوله أرجح فهو أحق أن يتبع... »[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) شبهات حول السنة ص(٥٠).

(٣) كتاب العلم ص(١٤١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فإن أبيتم إلا تعلقاً بحديث مجاهد هذا واحتجاجاً به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين، أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها؟، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟، فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد، بل تأثرونه عنه بإسناد، وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار

مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق، إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »[1].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فيزعم المعارض أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة: « أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه ». فبين في ذلك صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] - يعني المريسي ونظراءه الذين قالوا: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة - أن تفسير ذلك: أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول: رآه؛ يعني: أفعاله وأموره وآياته...، فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

تفسيرها وصفتها إلى الله.

فيقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه وينقض آخرُ كلامه أولَه: ...العجب من جاهل فسر له رسولُ الله تفسيرَ الرؤية مشروحا مخلصا ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله!، ولو قلت أيها المعارض: آمنا بما قال رسول الله وفسره كان أولى بك من أن تقول آمنا بما فسر أبو حنيفة، ولا تدري قال ذلك أبو حنيفة أو لم يقله، وهل ترك النبي في تفسير الرؤية لأبي حنيفة والمريسي وغيرهما من المتأولين موضع تأول إلا وقد فسره وأوضحه بأسانيد أجود من عمر ابن حماد بن أبي حنيفة؟...، فكيف تستحل أن تقول يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه أبو حنيفة ولا يحتمل عندك أن يكون كما فسر رسول الله؟!، ولم يقل رسول الله: يراه أهل الجنة كما يشاء - كما رويت عن أبي حنيفة إن كان قاله -، ولكن قال: كما ترون الشمس والقمر صحوا ليس دونهما سحاب، فالتفسير مقرون بالحديث بإسناد واحد، فمن اضطر الناس أيها المعارض إلى الأخذ بالمبهم من كلام أبي حنيفة الذي رويت عنه - إن كان قاله - مع ترك قول رسول الله المنصوص المفسر؟!، هذا إذاً ظلم عظيم وجور جسيم»[1].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « احتججنا بهذه الحجج وما أشبهها على بعض هؤلاء الواقفة، وكان من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا

إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الـذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم »[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج استدل أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة وأقوالهم الباطلة بآثارٍ عن السلف وبأقوالٍ عن الأئمة أو من ينتسب إليهم.

فنقض الإمام الدارمي استدلالهم بذلك: ببيان أن الحق في تلك المسائل ثابت في الكتاب والسنة والإجماع، وأن ما جاء في تلك الأقوال - إن صحت - مخالفٌ للحق، وأن الواجب في هذه الحال هو اتباع الحق والأخذ به، وترك تلك الآثار أو الأقوال لأنها خالفت الحق، والحجة إنما هي فيما وافق الحق لا فيما خالفه.

(١) الرد على الجهمية (١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث

تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول

تقدم في المسلك السابق أن أهل السنة عند نقضِهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة يبيّنون الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق فلا حجة فيه ولا يجوز القول به ولا الاعتماد عليه ولا الاستدلال به، وأن الاستدلال به باطل غير صحيح.

وأما في هذا المسلك: فإن أهل السنة يسلكون مسلكاً قريباً من المسلك السابق، وهو: أنهم يبيّنون الحق الذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم من الأئمة في تلك المسألة التي أُورِد فيها ذلك الأثر أو القول، وذلك من خلال ما يأتي:

١- بيان الحق الذي دلت عليه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٢- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي ذهب إليه عامة أهل العلم.

٣- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي فيما أجمع عليه الصحابة فمن بعدهم أو عامتهم دون من أخطأ فخالفهم، وأن ما خالف الحق الذي ذهب إليه الجماعة والعامة من أهل العلم لا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

وقد جاءت عن السلف نصوص تدلّ على سلوكهم هذا المسلك من حيث

الجملة [أعني: استدلالهم بما عليه عامة أهل العلم على أن القول المخالف غير صحيح، دون اعتبارٍ هنا بين أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة]، كما جاءت أقوال أهل العلم مقرِّرة وجوب لزوم ما عليه الجماعة من أهل العلم وترك ما خالفه أو شذّ عنه، والاستدلال بما عليه عامة أهل العلم على خطأ القول المخالف أو ضلاله وانحرافه، ومن ذلك:

١- لما قتل عثمان رضي الله عنه سئل أبو مسعود الأنصاري[١] رضي الله عنه عن الفتنة، فقال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى يستريح بَرٌّ أو يستراح من فاجر ». وقال: « إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة »[٢].

٢- وعن سعيد بن جمهان، عن عبد الله بن أبي أوفى[٣] رضي الله عنه قال: « لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار » قال:

---

(١) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري، أبو مسعود، شهد العقبة، واختلف في شهوده بدراً، كان من أصحاب علي رضي الله عنه واستخلفه مرة على الكوفة، توفي بعد سنة (٤٠هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٤٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٥١، ٥٥٢)، والطبراني (١٧/ ٢٤٠)، والحاكم (٤/ ٥٩٨). وصحح الحافظ ابن حجر أحد أسانيد ابن أبي شيبة، انظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٤١). وقال الألباني: « إسناده جيد موقوف رجاله رجال الشيخين » ظلال الجنة (١/ ٤١-٤٢).

(٣) عبد الله أبي أوفى - واسمه علقمة - بن خالد الأسلمي، له ولأبيه صحبة، شهد الحديبية وغيرها، وروى أحاديث شهيرة، ثم نزل الكوفة، ومات بها سنة (٨٧) هـ، وهو آخر من مات بها من الصحابة. انظر: الإصابة (٤/ ١٨-١٩).

قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها، قال: بل الخوارج كلها، قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم، قال: فتناول يدي فغمزها غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان!، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه »(١).

٣- وقال أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »(٢).

وقال: « ومن لزم السواد الأعظم، وترك الشك، نجا إن شاء الله »(٣).

٤- وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - بعد أن ذكر خلاف أهل العلم في صفة الأذان والإقامة، ومذهب جماهير العلماء في ذلك -: « وما ذهب الخصم إليه لم ينقل إلا عن الثوري، وابن المبارك، وفي الحديث: (عليكم بالسواد الأعظم) وهو معنا »(٤).

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها

---

(١) أخرجه - بتمامه - الإمام أحمد (٤/ ٣٨٢-٣٨٣)، وحسن إسناده العلامة الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٤٢٤).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

(٣) المصدر السابق ص(٤٠).

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٠٥).

أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء... »[١].

٦- وقال محمد بن محمد بن محمد - المعروف بابن أمير حاج[٢] -: « قوله: (عليكم بالسـواد الأعظم) معناه: ما اتفقت عليه الأمة في أصول اعتقاداتهم فلا تنقضوه وتصيروا إلى خلافه، وكل من قال بقول باطل فقد خالف الجماعة والسواد الأعظم؛ إما في جملة اعتقادها أو تفصيله »[٣].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول:

النموذجان الأول والثاني:

هما النموذجان الأول والثالث المذكوران في المسلك السابق، فإن فيهما نقضَ الدارميِّ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة ببعض الآثار والأقوال بأن عامة أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول:

- ففي النموذج الأول يقول: « ... لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) ولد سنة (٨٢٥) بحلب، ونشأ بها، وارتحل إلى حماة، ثم إلى القاهرة، فسمع بها على الحافظ ابن حجر، ولازم ابن الهمام، وبرع في فنون، وتصدى للإقراء والإفتاء، وشرح تحرير شيخه ابن الهمام، واعترض على شيخه ابن الهمام باعتراضات على شرحه للهداية. انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٥٤).

(٣) التقرير والتحبير (٥/ ١٢٠).

التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين...، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟...، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق... »(١).

• وفي النموذج الثالث يقول: « ...لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله...، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم »(٢).

وأزيد هنا نموذجاً ثالثاً، وهو:

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر: المصدر السابق ص: (١٩٦-١٩٧).

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر.

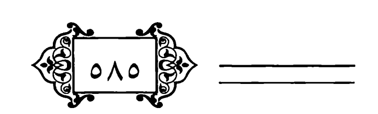
نقض الشبهة:

بيّن أهل العلم في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء بالبدعة بأثر ابن عمر رضي الله عنهما المذكور على ما استدلوا به عليه:

أن الأماكن والآثار والمقامات التي ثبتت صلاته فيها ﷺ في أسفاره: لها ثلاثة أحوال:

- **أولاها**: أن يوافق نزوله في سفره موضعاً ثبت أن النبي ﷺ صلى فيه، ويحين عليه وقت صلاة في ذلك المكان، فيتحرى أن يصلي فيه تأسياً بصلاته ﷺ فيه: فهذا فيه نزاع مشهور:

أ- فطائفة من أهل العلم يقولون: لا بأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي ﷺ والصلاة في المواضع التي صلى فيها وإن كان النبي ﷺ قد سلكها اتفاقا لا قصدا، حتى أن النبي ﷺ توضأ وصبَّ فضْل وضوئه في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك، وهذا من ابن عمر تحرٍّ لمثل فعله ﷺ، فإنه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصبه للماء وغير ذلك. وروى البخاري في صحيحه



عن موسى بن عقبة قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق ويصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة. قال موسى: وحدثني نافع أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة. وعمل ابن عمر رضي الله عنهما يُخَرَّج على مسألة مشهورة متنازَع عليها عند أهل العلم، وهي: أنه إذا فعل رسول الله ﷺ فعلا من المباحات لسببٍ وفعلناه نحن تشبهاً به من غير أن نعلم قصده فيه أو مع انتفاء ذلك السبب، فمنهم من يستحب ذلك ومنهم من لا يستحبه، وعلى هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما، فإن النبي ﷺ كان يصلي في تلك البقاع التي في طريقه لأنها كانت منزله لم يتحر الصلاة فيها لمعنى في البقعة، فنظير هذا أن يصلي المسافر في منزله وهذا سنة.

وسئل الإمام أحمد: عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: « أما على حديث ابن أم مكتوم أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى، وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي ﷺ وأثره؛ فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جدا وأكثروا فيه»، وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها، فقال: «أما على حديث ابن أم مكتوم وأنه سأل النبي ﷺ أن يأتيه فيصلي في بيته حتى يتخذه مسجدا، أو على ما كان يفعل ابن عمر كان يتتبع مواضع سير النبي ﷺ حتى إنه رؤي يصب في موضع الماء فسئل عن ذلك فقال: كان النبي ﷺ يصب ههنا ماء »، قال: « أما على هذا فلا بأس ». قال: ورخص فيه، ثم قال: « ولكن قد أفرط الناس جدا وأكثروا في هذا المعنى » فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده.

رواهما الخلال في كتاب الأدب. ففصّل أبو عبد الله أحمد بن حنبل في المشاهد (وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين من غير أن تكون مساجد لهم كمواضع بالمدينة) بين القليل الذي لا يتخذونه عيدا والكثير الذي يتخذونه عيدا، فهذا ما رخص فيه أحمد رحمه الله.

ب- واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إتيان تلك المشاهد، وذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد وعدوا منها مواضع وسموها.

ج- والغالب والمعروف عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم النهي عن ذلك وكراهته وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع، ولم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضي الله عنهما ، فعن معرور بن سويد قال: خرجنا مع عمر رضي الله عنه في حجة حجها، فقرأ بنا في الفجر بـ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١] و ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] في الثانية، فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدروا المسجد، فقال: ما هذا؟ قالوا: مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم، اتخذوا آثار أنبيائهم بِيَعا، من عرضت له منكم الصلاة فيه فليصل، ومن لم تعرض له الصلاة فليمض. فقد كره عمر رضي الله عنه اتخاذ مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عيدا، وبيّن أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا. وفي رواية عنه: أنه رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فهم يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعا، فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد

فليصل، ومن لا فليمض ولا يتعمدها[1]. وروى محمد بن وضاح وغيره أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ بيعة الرضوان؛ لأن الناس كانوا يذهبون تحتها، فخاف عمر الفتنة عليهم. وقال محمد بن وضاح: « كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قباء واحدا، ودخل سفيان الثوري بيت المقدس وصلى فيه ولم يتتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها ». فهؤلاء كرهوها مطلقا لحديث عمر رضي الله عنه هذا؛ لأن ذلك يشبه الصلاة عند المقابر، إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعيادا وإلى التشبه بأهل الكتاب، ولأن ما فعله ابن عمر لم يوافقه عليه أحد من الصحابة، فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار أن أحدا منهم كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي ﷺ.

والصواب مع جمهور الصحابة؛ لأن متابعة النبي ﷺ تكون بطاعة أمره، وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله، فإذا قصد النبي ﷺ العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له كقصد المشاعر والمساجد، وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول أو غير ذلك مما يعلم أنه لم يتحر ذلك المكان فإنا إذا تحرينا ذلك المكان لم نكن متبعين له، فإن الأعمال بالنيات.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ١١٨-١١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥١).

قال شـيخ الإسلام ابن تيمية: « وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سير النبي ﷺ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبا، ولم يستحب ذلك جمهور العلماء، كما لم يستحبه ولم يفعله أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم لم يفعلوا مثل ما فعل ابن عمر، ولو رأوه مستحبا لفعلوه كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به.

وذلك لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل، فإذا فعل فعلا على وجه العبادة شرع لنا أن نفعله على وجه العبادة، وإذا قصد تخصيص مكان أو زمان بالعبادة خصصناه بذلك، كما كان يقصد أن يطوف حول الكعبة، وأن يستلم الحجر الأسود، وأن يصلي خلف المقام، وكان يتحرى الصلاة عند أسطوانة مسجد المدينة، وقصد الصعود على الصفا والمروة والدعاء والذكر هناك، وكذلك عرفة ومزدلفة وغيرهما، وأما ما فعله بحكم الاتفاق ولم يقصده - مثل: أن ينزل بمكان ويصلي فيه لكونه نزله، لا قصداً لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه - فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول لم نكن متبعين، بل هذا من البدع التي كان ينهى عنها عمر بن الخطاب، كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعرور بن سويد قال: كان عمر بن الخطاب في سفر فصلى الغداة، ثم أتى على مكان فجعل الناس يأتونه فيقولون: صلى فيه النبي ﷺ، فقال عمر: إنما هلك أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا، فمن عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض.

فلما كان النبي ﷺ لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه لأنه موضع نزوله؛ رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبه بالنبي ﷺ في الصورة ومتشبه باليهود والنصارى في القصد الذي هو عمل القلب، وهذا هو الأصل؛ فإن المتابعة في السنة أبلغ من المتابعة في صورة العمل »[1].

▪ **وثانيتها**: أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتا لصلاته، بل أراد أن ينشىء الصلاة والدعاء لأجل البقعة: فهذا لم ينقل عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا غيره، وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر رضي الله عنهما فعله فقد ثبت عن أبيه عمر رضي الله عنه أنه نهى عن ذلك، وتواتر عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر رضي الله عنهما لو فعل ذلك حجة على أبيه وعلى المهاجرين والأنصار، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعمارا أو مسافرين ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبا لكانوا إليه أسبق، فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم، وقد قال ﷺ: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »، وتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١).

وفعله إذا خالفه نظيره ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة؟.

وأيضا: فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان سدا للذريعة فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه أو صلاتهم فيه من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟!، ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه، وقصد جبل ثور والصلاة فيه، وقصد الأماكن التي يقال إن الأنبياء قاموا فيها كالمقامين اللذين بجبل قاسيون بدمشق اللذين يقال: إنهما مقام إبراهيم وعيسى والمقام الذي يقال: إنه مغارة دم قابيل وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرهما، ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي أو قبر نبي أو ولي بخبر لا يعرف قائله أو بمنام لا تعرف حقيقته، ثم يترتب على ذلك اتخاذه مسجدا فيصير وثنا يعبد من دون الله تعالى.

▪ **وثالثتها**: أن لا تكون تلك البقعة في طريقه، بل يعدل عن طريقه إليها أو يسافر إليها سفرا طويلا أو قصيرا، مثل: من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غار ثور ليصلي فيه ويدعو، وكذلك سائر المساجد المبنية في مشاعر الحج كالمساجد المبنية عند الجمرات، وبجنب مسجد الخيف مسجد يقال له: غار المرسلات فيه نزلت سورة المرسلات، وفوق الجبل مسجد يقال له: مسجد الكبش، ونحو ذلك ونحو هذه البقاع: فهذا القسم لم

يشرع النبي ﷺ قصد شيء منه لصلاة ولا دعاء ولا غير ذلك، ويعلم كل من كان عالما بحال رسول الله ﷺ وحال أصحابه من بعده أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأمكنة، فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة كانت قريش تنتابه قبل الإسلام وتتعبد هناك، وثبت أنه ﷺ كان يتعبد فيه قبل مبعثه، ثم لما أكرمه الله بنبوته ورسالته وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه أقام بمكة بضع عشرة سنة هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء، ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر وهو في ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ولا يزوره ولا شيئا من البقاع التي حول مكة، ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا والمروة وبمنى ومزدلفة وعرفات، وصلى الظهر والعصر ببطن عرنة، وضربت له القبة يوم عرفة بنمرة المجاورة لعرفة، ثم بعده خلفاءه الراشدين وغيرهم من السابقين الأولين لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء، وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[التوبة:٤٠] وهو غار بجبل ثور يماني مكة، لم يشرع لأمته السفر إليه وزيارته والصلاة فيه والدعاء، ولا بنى رسول الله ﷺ بمكة مسجدا غير المسجد الحرام، بل تلك المساجد كلها محدثة مسجد المولد وغيره، ولا شرع لأمته زيارة موضع المولد، ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى، وقد بُنِي هناك مسجد، ومعلوم أنه لو كان هذا مشروعا مستحبا يثيب الله عليه لكان النبي ﷺ أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه، ولكان علم أصحابه ذلك، وكان أصحابه أعلم بذلك وأرغب فيه ممن بعدهم، فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك علم أنه من البدع المحدثة التي لم يكونوا

يعدونها عبادة وقربة وطاعة، فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله، وأما تقبيل شيء من ذلك والتمسح به فالأمر فيه أظهر، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا ليس من شريعة رسول الله ﷺ، وقد ذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وهذا كله من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، ولم يفعل السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار شيئا من ذلك، وأئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك، وما يفعله الرجل في مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك تحريا لفضله فبدعة غير مشروعة.

وأصل هذا: أن المساجد التي تشد الرحال إليها هي المساجد الثلاثة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا »، فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف من الأعمال الصالحة، وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب كالمدينة ولا يشرع شد الرحال إليه، ولو نذر السفر إلى مسجد غير الثلاثة لم يجب فعله باتفاق الأئمة، فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي ﷺ وبنيت بإذنه ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء فكيف بما سواها؟[1].

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧).

التحليل:

استدل أهل الأهواء والبدعة ومن تأثّر بهم بفعل عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي صلى الله عليه وسلم في السفر، على ما هو أعم مما كان يفعله ابن عمر رضي الله عنهما.

فنقض أهل السنة استدلالهم بالأثر ببيان المعنى الصحيح الذي يحتمله الأثر، وأن ابن عمر كان يجتهد في فعله ذلك، وقرّروا أن عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم على خلافه، وأن ما هم عليه هو الصواب.

المسلك الرابع

إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه

يُعدّ هذا المسلك تتمة للتسلسل البرهاني الموفّق الذي يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، فقد سبق في المسلكين السابقين: أن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار والأقوال بأمرين:

الأول: تقرير الحق وبيانه من الكتاب والسنة، وأنه خلاف ما دلّ عليه ذلك الأثر أو القول، وأن الحق أحق أن يتبع، وأنه لا حجة في ذلك الأثر أو القول الذي خالف الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

الثاني: تقرير الحق وبيانه من كلام أئمة الإسلام من الصحابة فمن بعدهم، وأنهم بخلاف ما دلّ عليه ذلك القول أو الأثر؛ ولذا؛ فإن الواجب هو اتباعهم والقول بقولهم، وأما ذلك القول أو الأثر فيتعيّن تركه ولا يجوز القول بمضمونه ولا يصح الاستدلال به.

وهنا، يكمل أهل السنة حجّتهم في نقض ذلك الأثر أو القول بما يقطع دابر استدلال أهل الأهواء والبدعة به، ويُقرِّر أنهم لا حجة لهم فيه البتة صحيحاً كان أم ضعيفاً؛ وأنه - ولله الحمد - ليس لهم على بدعتهم وباطلهم ومذهبهم سلفٌ من أئمة الهدى من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وذلك: بأن يأتي أهل السنة إلى من نُسِب إليه ذلك الأثر أو القول فيقرِّرون

أن النصوص الأخرى الثابتة عنه والمنهج المعروف عنه يبطِل استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول المنسوب إليه، من جهة أن النصوص المحكمة الثابتة عنه ومنهجه المعروف عنه صريحٌ في أنه على خلاف ذلك المعنى الذي زعم أهل الأهواء والبدعة أن قوله يدلّ عليه.

وهذا من أقوى ما يكون من النقض:

فإن المسلكين السابقين فيهما نقض الدلالة التي زعم أهل الأهواء والبدعة أن ذلك الأثر أو القول يدلّ عليها، وهو أيضاً نقضٌ بأمر خارجيّ عن الأثر أو القول.

وأما هذا المسلك ففيه نقضٌ لأصل الاستدلال نفسه بذلك الأثر أو القول، وهو أيضاً نقضٌ بأمرٍ من مشتملات الأثر أو القول وهو ما عليه صاحب ذلك الأثر أو القول.

وهذا المسلك مبنيٌ على قاعدتين عظيمتين:

الأولى: يقين أهل السنة بما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الهدى من اتباع الكتاب والسنة والتمسّك بهما والدعوة إليهما، والبعد عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها؛ ومن ثم، فلا يمكن أن يكونوا ممن يعتقد ما عليه أهل الأهواء والبدعة من الباطل أو يدعون إليه، ولا يمكن أن يرِد عنهم ما هو صريح في ذلك.

الثانية: أن كلام أهل العلم الراسخين يفسِّر بعضه بعضاً ويبيّنه، فلو كان ذلك الأثر أو القول الذي يستدل به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فيه اشتباه أو احتمال أو إجمال؛ فإنه لا بدّ أن يكون لصاحبه من الأقوال الأخرى

الصريحة المحكمة - بل قد يكون في كلامه المذكور في ذلك الأثر أو القول نفسه - ومن المنهج العام المعروف عنه (وهو اتباع الكتاب والسنة والإجماع)؛ ما يبين ذلك الأثر أو القول ويفسِّره ويزيل ما فيه من اشتباه أو احتمال، ويُظهِر أنه ليس فيه أدنى متمسّك لأهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه.

وقد جاءت النصوص عن أهل العلم مقرِّرة ذلك وموضِّحة له، ومن أقوالهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأخذك مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم؛ يجر إلى مذاهب قبيحة... »(١).

وقال: «ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد؛ فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ »(٢).

وقال: « يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ها هنا وها هنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في

---

(١) الصارم المسلول (٢/ ٥١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦).

معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك حمل كلامه على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه، فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[١].

وقال: « ومن أعظم التقصير: نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر »[٢].

وقال - في أثناء رده على الرازي -: « وهؤلاء لا يقصدون بتأويل كلام المتكلم معرفة مراده، بل يقصدون بيان ما يحمله اللفظ كيف أمكن ليحمل عليه، وإن لم يعلم ولا يظن أنه أراده، بل قد يعلم قطعاً أنه لم يرده »[٣].

وقال: « وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فَيَدَعون المحكم ويتبعون المتشابهة »[٤].

وقال: « ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله وصريحه يقدم على كنايته، ومتى صدر لفظ صريح في معنى ولفظ مجمل نقيض ذلك المعنى

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣١/ ١١٤).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٢٤٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٧٤).

أو غير نقيضه لم يحمل على نقيضه جزماً... إلا من فرط الجهل والظلم »[1].

وقال: « لكن اللفظ المجمل إذا صدر ممن علم إيمانه لم يحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة، فكيف إذا كانت القرينة تصرفه إلى المعنى الصحيح »[2].

وقال: « إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق »[3].

وقال ابن القيم: « والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه »[4].

وقال - بعد أن ذكر كلاماً لأبي إسماعيل الهروي -: « هذا الكلام إن أخذ على ظاهره فهو من أبطل الباطل الذي لولا إحسان الظن بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدين، لنسب إلى لازم هذا الكلام »[5].

وقال: « السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٢٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٩).

(٤) مدارج السالكين (٣/ ٤٨١).

(٥) المصدر السابق (١/ ٣٢٧).

في مناظرته »[١].

وقال: « اعتبار النيات والمقاصد في الألفاظ وأنها لا تلزم بها أحكامها حتى يكون المتكلم بها قاصداً لها مريداً لموجباتها، كما أنه لا بد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً له، فلا بد من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختياراً وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة، هو قول أئمة الفتوى من علماء الإسلام »[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: « ...فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها؛ لا ينسب إليها، ويرد على من نسبه إليها »[٣].

وقال ابن سعدي[٤]: « القاعدة التاسعة والعشرون: يجب تقييد الألفاظ بملحقاتها من وصف، أو شرط، أو استثناء، أو غيرها من القيود.

وهذا الأصل واضح معلوم من لغة العرب وغيرها، ومن العرف الجاري

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٨١٥).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٥٨).

(٣) فتح الباري (٥/ ٣٣٥).

(٤) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي، العلامة الورع الزاهد الفقيه الأصولي المحقق المدقق علامة القصيم، ولد سنة (١٣٠٧هـ)، حفظ القرآن في الحادية عشرة من عمره، وطلب العلم من علماء بلده وممن قدم إلى بلده أو رحل هو إليه من العلماء المجاورين له، فأخذ عنهم علم التفسير والحديث والفقه وأصولها وعلوم العربية، وعني عناية فائقة بكتب شيخ الإسلام وابن القيم، وكان على منهج السلف الصالح، وصنف في التوحيد والفقه والتفسير والأصول وغيرها، توفي سنة (١٣٧٦هـ). انظر: الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة ص(١٣-٦١).

بين الناس؛ لأنه لو لم يعتبروا ما قيد به الكلام لفسدت المخاطبات وتغيرت الأحكام، وهذا مضطرد في كلام الله وكلام رسوله وكلام جميع الناطقين، فكما أننا نعتبر هذه القيود في الكتاب والسنة، كذلك نعتبره في كلام الناس ونحكم عليهم بما نطقوا به من إطلاق أو تقييد، ويدخل في هذا الأصل من الأحكام ما لا يعد ولا يحصى من ألفاظ المتعاقدين، وصفة العقود، ومن شروط الموقفين والموصين، ومن القيود والاستثناءات في كلام المطلقين والمعتقين، ومن القيود في كلام الحالفين والمعترفين بحق من الحقوق على الصفة التي أقروا بها، وكما أننا نعتبر القيود اللفظية فكذلك نعتبر القرائن ومقتضى الأحوال، وما يحتف بالكلام من الأسباب المهيجة والغايات المقصودة »[1].

وقال العلامة عبد العزيز بن باز - تعليقاً على قول الطحاوي في عقيدته المشهورة: « وتعالى عن الغايات والأركان... » -: « وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي رحمه الله لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه »[2].

وقال: « ومعلوم عند أهل العلم والإيمان أن الحق أولى بالاتباع، وأنه لا يجوز مخالفة الجماعة والأخذ بالأقوال الشاذة من غير برهان، بل يجب حمل أهلها على أحسن المحامل مهما وجد إلى ذلك من سبيل، إذا كانوا أهلاً

---

(١) القواعد والأصول الجامعة ص(٦٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٢/ ٨٣).

لإحسان الظن بهم لما عرف من تقواهم وإيمانهم »[١].

وفي نموذج تطبيقي لما تقدم؛ يقول الإمام البخاري - في الردّ على من استدل بقولٍ للإمام أحمد -: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كلٌّ لنفسه فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء فيه العلم وبينه رسول الله ﷺ »[٢].

ولا يكاد يوجد أثرٌ أو قولٌ صحيح السند والمعنى يستدل به أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة إلا ويمكن نقضه - ولله الحمد - بهذا المسلك المحكم.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام الذي نُسِب إليه ذلك الأثر أو القول أو المنهج العام المعروف عنه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين الأحياء منهم والميتين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٣/ ٤٢١).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٦٢).

ابن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -.

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « وعن أنس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون. رواه البخاري. وقد نقلنا فيما تقدم رواية الزبير بن بكار التي فيها صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك من الفتح[1]، فتذكر؛ فإنها تفيد أن التوسل بالعباس رضي الله عنه إنما كان بدعائه لا بذاته »[2].

وقال: « وبدليل قول عمر رضي الله عنه: كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فإن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبعم النبي ﷺ في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء عمه ﷺ لا غير، كما يدل عليه صفة ما استسقى به النبي ﷺ وعمه العباس رضي الله عنه، فقد علم بذلك أن المراد

---

(١) يشير رحمه الله إلى الرواية التي أوردها الحافظ ابن حجر في قوله: « وقد بيّن الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس». فتح الباري (٢/ ٤٩٧).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٧٢).

بالتوسل بالنبي ﷺ في عرف الصحابة هو التوسل بدعاء النبي ﷺ »[١].

وقال: « المراد بالاستسقاء بالعباس والتوسل به الوارد في حديث أنس رضي الله عنه: هو الاستسقاء بدعاء العباس على طريقة معهودة في الشرع، وهي أن يخرج من يستسقى به إلى المصلى فيستسقي ويستقبل القبلة داعياً ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من هيئات الاستسقاء التي وردت في الصحاح، والدليل عليه: قول عمر رضي الله عنه: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، ففي هذا القول دلالة واضحة على أن التوسل بالعباس كان مثل توسلهم بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بأن يخرج ﷺ ويستقبل القبلة ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من الهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديث ضعيف فضلاً عن الحسن أو الصحيح أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته متوسلين به ﷺ من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، ومن يدعي وروده فعليه الإثبات »[٢].

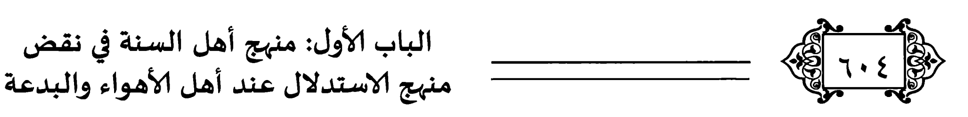
التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسُّل بذات النبي ﷺ فمن بعده من الصالحين بدعة منكرة، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية ذلك واستحبابه، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور في استسقاء عمر بن

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٨٣).

(٢) المصدر السابق ص(١٨٧).



الخطاب بالعباس بن عبدالمطلب، وفيه: « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا »، فزعموا أنه يدل على توسل الصحابة بذات النبي ﷺ وتوسل عمر بذات العباس.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنهم:

١- أن الروايات الأخرى لهذا الأثر نفسه تبين وتفسر المراد من قول عمر رضي الله عنه المذكور، وهو: أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبعم النبي ﷺ في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء عمه ﷺ لا غير.

٢- صفة ما استسقى به النبيُّ ﷺ وعمُّه العباس رضي الله عنه يُعلَم منه أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبالعباس في عرف عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء العباس.

٣- التوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بالهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديثٍ أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته ﷺ متوسلين به من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، وتوسل عمر بالعباس كان مثل توسل الصحابة بالنبي ﷺ، فلا يحمَل قول عمر - إذاً - إلا على الهيئات الشرعية المعروفة عند الصحابة في الاستسقاء.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، على أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها.

نقض الشبهة:

قال أبو نعيم الأصبهاني: « فإن عاد إلى الاحتجاج بقول عمر رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلتة ولكن الله تعالى وقى شرها ». قيل له: هذا القول منه لم يكن توهيناً لأمره وبيعته، ألا ترى قول عمر حين قال: « ليس فيكم من يقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ». وقال: « لأن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك إلى الله إثم أحب إلي من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر ». وقوله: « وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا أمرنا أقوى من بيعة أبي بكر رضي الله عنه ». وإنما عنى عمر رضي الله عنه بقوله: « كانت فلتة » أن اجتماع الأنصار في السقيفة عن غير ميعاد من المهاجرين وإعلام لهم، كانت فلتة خوفاً أن يبرموا ولا يبايعانه بهم عليهم[١] فيوجب الإنكار عليه هم والمقاتلة عليهم إن امتنعوا، فوقى الله شر القتال والإنكار. فإنما خرج هذا من عمر رضي الله عنه على ضد الإنكار على من قال هذا القول إن بيعته كانت فلتة، لا على وجه رأي الإخبار به أصلاً »[٢].

---

(١) قال المحقق ص(٢٥٨) هامش (٦): « العبارة هكذا في الأصل ».

(٢) الإمامة والرد على الرافضة ص(٢٥٨-٢٦٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن أفضل الأمة أبو بكر رضي الله عنه، وأن خلافته خلافة راشدة أجمع عليها الصحابة، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الرافضة إلى الطعن فيها، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، فزعموا أنه يدل على أن عمر يجرح في خلافة أبي بكر بذلك.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنه:

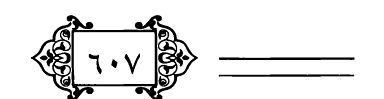
النصوص الأخرى الصريحة المحكمة عن عمر رضي الله عنه، وفيها الدلالة على ثلاثة أمور:

١- فضل أبي بكر رضي الله عنه وتقدّمه على الأمة.

٢- الإقرار له بصحة خلافته، وأنه ما كان لعمر رضي الله عنه أن يتقدّم عليه.

٣- إجماع الصحابة على بيعة أبي بكر رضي الله عنه - ومنهم عمر رضي الله عنه -.

فهذه النصوص قاطعة الدلالة على أن عمر رضي الله عنه لم يعنِ بكلامه البتة ما زعمه أهل الأهواء والبدعة.



المسلك الخامس
تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة فإننا نعلم يقيناً أن استدلالهم بها إنما حصل ووقع لأنهم يرون أن فيها مخالفةً لما ينسبه أهل السنة إلى الصحابة والسلف والأئمة.

لذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بما يقرِّر أن مجرد وجود ذلك الخلاف ليس حجةً في وجوده حقيقةً، ولا في تأثيره في الإجماع - فضلاً عن أن يقدح فيه -.

وعند التأمل: يظهر أن نقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة بأحدِ المسالك الأربعة السابقة في هذا المطلب يتضمن تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة، وذلك أنه:

- إذا لم تثبت صحة الأثر أو القول: فلا خلاف في المسألة أصلاً.
- وإذا كان الذي دلّ عليه الكتاب والسنة على خلاف ذلك الأثر أو القول: كان الخلاف غير مؤثر؛ لأنه لا حجة فيما خالف الحق.
- وإذا كان أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول: لم يكن في انفراد ذلك الأثر أو القول ومخالفته لما عليه عامة أهل العلم حجة؛ لأن الحق فيما عليه الجماعة والسواد الأعظم.
- وإذا كانت النصوص الأخرى الثابتة أو المنهج المعروف عمن نُقِل عنه ذلك الأثر أو القول على خلاف ما نُقِل عنه: لم يكن للخلاف وزنٌ؛ لأن

من نُقِل عنه الخلاف هو في الحقيقة مع الجماعة متبع للكتاب والسنة.

وإضافة إلى كون هذه المسالك الأربعة تتضمن هذا المسلك، فإن أهل السنة يخصّونه بالذكر في الردّ، فينصّون على أنه ليس للمخالف من أهل الأهواء والبدعة أن يستدل بذلك الأثر أو القول؛ لأن الخلاف بمجرده ليس بحجة، بل لا بد أن يكون قد توفّرت فيه الشروط التي تجعله خلافاً صحيحاً ثابتاً معتبراً.

وقد تقدم في موضع سابق[١] بيان الطريقة التي يسلكها أهل السنة في بيان كون مجرد الخلاف ليس بحجة، بما يغني عن إعادته هنا.

قال الإمام الدارمي: « والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[٢].

ولما سبق ذكره من كون المسالك الأربعة السابقة في هذا المسلك تتضمن حقيقة هذا المسلك؛ فإنني أكتفي بما فيها من النماذج عن إعادتها هنا.

---

(١) راجع: المسلك الخامس من المطلب السابق.

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

المبحث الثالث

الاستدلال بالقواعد

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

المبحث الثالث

الاستدلال بالقواعد

التمهيد

منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة

« الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً »(١).

و« لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم »(٢)، « ومن جعل يُخَرِّج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها، ومن ضبط [العلم](٣) بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛

---

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول من كلام الله تعالى وكلام الرسول ص: (٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٣).

(٣) في الأصل: (الفقه)، لكن لما كان الحديث هنا عاماً عن مطلق القواعد استبدلتها بكلمة (العلم)؛ لتكون أشمل.

لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب، وأجاب الشاسع البعيد وتقارب، وحَصَّل طِلبته في أقرب الأزمان، وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان »[١].

و « من محاسن الشريعة وكمالها وجلالها: أن أحكامها الأصولية والفروعية، والعبادات والمعاملات، وأمورها كلها، لها أصول وقواعد تضبط أحكامها، وتجمع متفرقاتها، وتنشر فروعها، وتردها إلى أصولها، فهي مبنية على الحكمة والصلاح والهدى والرحمة والخير والعدل، ونفي أضداد ذلك »[٢].

ومما يبين منزلة القواعد[٣] وحجيتها عند أهل السنة ما يأتي:

أولاً: مبنى القواعد وأصولها وأدلتها: الكتاب والسنة والأثر.

مبنى القواعد عند أهل السنة: الكتاب والسنة والأثر والإجماع، فمنها تُستمدّ القواعد، وعليها تُبنى، وفيها تُسْتَقْرَأ.

أما الكتاب والسنة: فإن « الله سبحانه وتعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمدا ﷺ بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (١/ ٦-٨).

(٢) الرياض الناضرة - ضمن المجموعة الكاملة لابن سعدي - (١/ ٥٢٢).

(٣) من خلال المقدمة السابقة لهذا التمهيد يظهر أنه ليس المراد في هذا المبحث: القواعد وحسب، بل المراد: ما يشمل القواعد والأصول والضوابط، كما قال التهانوي: « هي [يعني: القاعدة] في اصطلاح العلماء: تطلق على معانٍ ترادف الأصل والمسألة والضابط والمقصد، وعُرِّفت بأنها: أمرٌ كُلِّيٌّ منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه » كشاف اصطلاحات الفنون (٥/ ١١٧٦-١١٧٧).

منيرا، وقال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال ﷺ في خطبته في حجة الوداع وفي مقامات له شتى وبحضرته عامة الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -: « ألا هل بلغت »، فكان ما أنزل الله تعالى وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة:٣]، فلم يترك ﷺ شيئا من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه »[١]، وقال ﷺ: « بعثت بجوامع الكلم »[٢] « والكلمة الجامعة هي القضية الكلية والقاعدة العامة التي بعث بها نبينا ﷺ، فمن فهم كلمه الجوامع علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها »[٣]، فظهر أن « الشارع نصوصه كلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة »[٤].

وأما الأثر والإجماع: فلأن « التلقى عنه ﷺ على نوعين: نوع بوساطة ونوع بغير وساطة، وكان التلقي بلا وساطة حظ أصحابه الذين حازوا قصبات السباق، واستولوا على الأمد، فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم، واقتفى منهاجهم القويم، والمتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال، فذلك المنقطع التائه في بيداء المهالك والضلال، فأي خصلة خير لم يسبقوا إليها؟، وأي خطة رشد لم يستولوا عليها؟،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧/ ٥٠١)، ومسلم (٢/ ٦٤).

(٣) الاستقامة (١/ ١١-١٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٣٩).

تالله لقد وردوا رأس الماء من عين الحياة عذبا صافيا زلالا، وأيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالا، فتحوا القلوب بعدلهم بالقرآن والإيمان، والقرى بالجهاد بالسيف والسنان، وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصا صافيا، وكان سندهم فيه عن نبيهم ﷺ عن جبريل عن رب العالمين سندا صحيحا عاليا، وقالوا: هذا عهد نبينا إليكم، وقد عهدنا إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم. فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد...، ثم جاءت الأئمة من القرن الرابع المفضل...، فسلكوا على آثارهم اقتصاصا، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباسا، وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليه رأيا أو معقولا أو تقليدا أو قياسا، فطار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله سبحانه لهم لسان صدق في الآخرين، ثم سار على آثارهم الرعيل الأول من أتباعهم، ودرج على منهاجهم الموفقون من أشياعهم »[١].

والقواعد الشرعية الصحيحة لا يخلو:

١- إما أن تكون نصّاً من الكتاب أو السنة أو الأثر، ثم جرت مجرى القواعد عند أهل السنة والعلم:

فمن نماذج القواعد التي هي نصوص من الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥-٦).

﴿إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠] ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من السنة: قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى »[1]، « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »[2]،

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٣) رقم (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).

قال ابن عبد البر: « روينا عن أبي داود السجستاني رحمه الله أنه قال: أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث: أحدها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى... » التمهيد (٩/ ٢٠١).

(٢) تقدم تخريجه. قال النووي: « وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات...، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به » شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٦)، وقال ابن رجب: « وهذا الحديث أصلٌ عظيم من أُصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها، كما أنّ حديث : « الأعمال بالنيّات » ميزان للأعمال في باطِنها ، فكما أنّ كل عمل لا يُراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب؛ فكذلك كلُّ عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردودٌ على عامله، وكلُّ من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء » جامع العلوم والحكم (١/ ٧).

« كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »[١]، « إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه »[٢]، « من تشبه بقوم فهو منهم »[٣]، « احفظ الله تجده أمامك، تَعرَّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليُصيبك، وما أصابك لم يكن ليُخطئك، وأعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا... »[٤] الحديث، « إن الله يرضى لكم ثلاثا:

---

(١) تقدم تخريجه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة » » مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٧٨). وصححه الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (١/ ٢١٧). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإني قد نهيت إما مبتدئا وإما مجيبا عن التشبه بالكفار في أعيادهم، وأخبرت ببعض ما في ذلك من الأثر القديم والدلالة الشرعية، وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبة هدي الكفار من الكتابيين والأميين، وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم، وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب، وأصلا جامعا من أصولها كثير الفروع» اقتضاء الصراط المستقيم ص(١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٦٦٧) وقال: « هذا حديث حسن صحيح ». وقال ابن رجب: « فطريق حنشٍ التي خرجها الترمذي حسنة جيدة. وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهمِّ أمور الدين » جامع العلوم والحكم (٤/ ٢١).

أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم »(١).

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من الأثر: « اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفيتم »(٢)، « من كان مستنا فليستن بمن قد مات »(٣)، « إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر »(٤)، « اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة »(٥)، « الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥) دون جملة: « وأن تناصحوا... »، وأخرجه بتمامه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٦٧) رقم (٨٧٨٥). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث: إخلاص العمل للّه، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين. وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده، وتجمع الحقوق التي للّه ولعباده، وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة » مجموع الفتاوى (١/ ١٨).

(٢) من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٨٠)، والمروزي في السنة ص: (٢٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦) (٤/ ٦٦٧).

(٣) من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أخرجه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٧). ومن قول عبدالله بن عمر رضي الله عنه، أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٣٠٥).

(٤) من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦).

(٥) من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأبي الدرداء رضي الله عنه، أخرجهما المروزي في السنة ص: (٣٠، ٣٢).

والسؤال عنه بدعة »[1].

٢- وإما أن تكون مأخوذة عن طريق الاستقراء التام لدلالات النصوص من الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

ومن نماذج ذلك: ما يذكره أهل السنة في بيان المعتقد الصحيح؛ فإنه يشتمل على جُمَلٍ من الأصول والقواعد التي دلّ عليها الكتاب والسنة، كما في عقيدة الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين فمن بعدهم.

ثانياً: القواعد الشرعية الصحيحة حجةٌ في الدين:

إذ كان مصدر القواعد الشرعية هو الكتاب والسنة والإجماع - وهي أصول الدين المعتبرة -، وكانت القواعد في نفسها إما نصوصاً من تلك المصادر الثلاثة أو مستقرأة استقراء تاما صحيحاً من دلالاتها؛ كانت القواعد حجةً من حجج الشرع وبيناته وأدلته:

• فلا يمكن أن يقع بينها وبين الأدلة الشرعية الأخرى اختلاف ولا تعارض ولا تناقض، كما أنه لا يمكن أن تتعارض القواعد الصحيحة بعضها مع بعض، بل هي متفقة مؤتلفة مع بعضها ومع أدلة الشرع الأخرى.

• وهي من الأدلة والحجج والبينات الشرعية التي تُرَدّ بها البدع والمحدثات والاجتهادات الخاطئة، ويُعرَف بمخالفتها خطؤها أو ضلالها وانحرافها.

---

(١) من قول الإمام الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص: (٦٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥-٣٢٦).

ومن نماذج ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في الرد على بعض بدع الصوفية -: « وكذلك الحكاية عن الشبلي أنه لما انتهى الى الشهادتين قال: « لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك »؛ فإن ذكر هذا في باب الغيرة منكر من القول وزور لا يصلح، إلا أن نبين أن هذا من الغيرة التي يبغض الله صاحبها، بل الغيرة من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشعبه، وهل يكون موحدا شاهدا لله بالالهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟، وقد بينا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركا يجعل مع الله إلها آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكل من ذكر الله عنه في كتابه أنه مشرك فهو مكذب للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذب للرسل فإنه مشرك، ولا تتم الشهادة لله بالإلهية إلا بالشهادة لعبده بالرسالة »(١).

وقال - في الرد على بعض بدع الاتحادية -: « فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءاً من كل مخلوق أو صفة لكل مخلوق، أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان، ثم هم مع هذا التعطيل الصريح والإفك القبيح يتناقضون ولا يثبتون على مقام، ولهذا رأيت كلامهم كله مضطربا لا ينضبط لما فيه من التناقض، ولكن لما كنت أبينه وأوضحه أذكر القواعد العلمية التي يعرف الناس حقيقة ما يمكن حمل كلامهم عليه، وميزت بين قول هذا وقول هذا، وبينت ما فيه من التناقض؛ حتى أطلع الناس على ما هم فيه من الكفر والهذيان، مع دعواهم التحقيق والعرفان، وتعظيم الناس لهم وهيبتهم

---

(١) الاستقامة (٢/ ٢٠-٢١).

لهم وظنهم أنهم من كبار أولياء الله العارفين وسادات المحققين »[١].

وقال - في الرد على بعض بدع المعتزلة -: « والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن الله ﷻ لا يوصف بالمخلوقات، فلا يوصف بما خلقه في غيره من الصفات - وإن كانت صفات كمال -، فكيف يوصف بما خلقه في غيره من أفعال العباد وتجعل الأفعال القائمة بالمخلوقات صفات له يشتق له منه أسماء؟، فهذا مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، مناقض للقواعد والأصول »[٢].

وقال - في الرد على من سوّغ لوليّ الأمر العفو عن سابّ النبي ﷺ -: «وإذ قد قدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد وإنما كان لخصوص السب، وإذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلما وله أن يعفو عنه؛ فبعد موته تعذر العفو عنه وتمحضت العقوبة حقا لله سبحانه، فوجب استيفاؤها على ما لا يخفى، إذ القول بجواز عفو أحدٍ عن هذا بعد رسول الله ﷺ يفضي إلى أن يكون الإمام مخيرا بين قتل هذا واستبقائه، وهو قول لم نعلم له قائلا، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها »[٣].

ثالثاً: أهل السنة هم أعظم الأمة عناية بالقواعد الشرعية الصحيحة:

لما كان أهل السنة - من الصحابة والسلف فمن بعدهم من أئمة الإسلام - هم أعظم الأمة عناية بالكتاب والسنة والأثر؛ كانوا هم أعظمها عناية بما تضمنته

---

(١) بغية المرتاد ص(٤٣٢).

(٢) الرد على البكري (١/ ٣٤٠-٣٤١).

(٣) الصارم المسلول (١/ ٤٢٢).

تلك الأصول من القواعد استخراجاً وفقهاً واستنباطاً وحفظاً وتقريراً واستدلالاً، ومما يقرِّر ذلك:

ـ قال اللالكائي – مبيناً ما كان عليه السلف من العناية بالأصول والقواعد –: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين. وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم: أصحاب الحديث؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه معاينة، من غير واسطة ولا سفير بينهم وبينه واصلة، فجاولوها عيانا، وحفظوا عنه شفاها، وتلقفوه من فيه رطبا، وتلقنوه من لسانه عذبا، واعتقدوا جميع ذلك حقا، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينا. فهذا دين أخذ أوله عن رسول الله ﷺ مشافهة، لم يَشُبْهُ لَبْس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول، من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة، أَخْذَ كفٍّ بكف، وتمسُّكَ خلف بسلف، كالحروف يتلو بعضها بعضا، ويتسق أخراها على أولاها، رصفا ونظما. فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة »[١].

ـ وقال الدارمي – مبيناً ما كان عليه بعض أئمة السلف من معرفة أصول وقواعد أهل السنة والمخالفين لهم –: « وكان من أكبر احتجاجهم [يعني:

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٢-٢٣).

الواقفة] علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين. وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم - مثل من سمينا، مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلَّق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر، ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يَكُ جَبُن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[1].

ـ كما عُنِي أهل السنة أيما عناية ببيان أصول الدين وقواعده وتدوينها، ومن نماذج ذلك:

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

١ - قول الإمام أحمد: « أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم... » إلى آخر ما جاء فيها[١].

٢- وقول ابن أبي حاتم الرازي: « سألت أبي وأبا زرعة[٢] عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك. فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويَمَنا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق... » إلى آخر ما جاء فيها[٣].

ثم ما جاء في نحو: شرح السنة للبربهاري، وعقيدة أبي جعفر الطحاوي، وما اشتملت عليه مصنفات الآجري وابن بطة واللالكائي وقوام السنة الأصفهاني... وغيرهم.

ثم ما جاء في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] وتلميذه ابن القيم والحافظين ابن كثير والذهبي، ثم ما جاء في مصنفات علماء أهل السنة ممن أتى بعدهم

---

(١) أصول السنة ص: (١٤).

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، الإمام سيد الحفاظ، ولد بعد نيّف ومائتين، كان إماماً ربّانياً حافظاً متقناً مكثراً، إمام خراسان مع أبي حاتم الرازي، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٣/ ٦٥-٨٥)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٦).

(٤) قال ابن سعدي - عن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية -: « ومن أعظم ما فاقت به غيرها وأهمه وتفردت على سواها: أن مؤلفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتني غاية الاعتناء بالتنبيه على القواعد الكلية والأصول الجامعة والضوابط المحيطة في كل فن من الفنون التي تكلم بها » طريق الوصول إلى العلم المأمول ص: (٤).

إلى يومنا هذا[١].

رابعاً: لزوم القواعد الشرعية الصحيحة من أهم موجبات وحدة الأمة في دينها وعقيدتها:

إن لزوم القواعد الشرعية الصحيحة والعمل بها وعدم مخالفتها لهو من أهم ما يحقّق ويحفظ للأمة وحدتها في دينها وعقيدتها وجماعتها، فإن لزومها هو من لزوم الكتاب والسنة والإجماع، وكفى بذلك خيراً وبركةً وحفظاً وعصمة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « من فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم اللّه عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان »[٢].

وعلى هذا كان الصحابة والسلف الصالح، كما يقول الدارمي - ردّاً على من أراد أن يحتج بالعقل ويدع النقل -: « فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف له على حَدٍّ بيِّنٍ في كل شيء؛ رأينا

---

(١) كما جاء في قول العلامة حافظ الحكمي: « فهذا مختصر جليل نافع، عظيم الفائدة جم المنافع، يشتمل على قواعد الدين، ويتضمن أصول التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأنزلت به الكتب ولا نجاة لمن بغيره يدين، ويدل ويرشد إلى سلوك المحجة البيضاء ومنهج الحق المستبين، شرحت فيه أمور الإيمان وخصاله، وما يزيل جميعه أو ينافي كماله... ». أعلام السنة المنشورة ص(٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١).

أرشد الوجوه وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه، ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق»[1].

❁ ❁ ❁

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

المطلب الأول

منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

أولاً: مبنى القواعد على الهوى والبدعة.

ابتدع أهل الأهواء والبدعة لأنفسهم قواعد وأصولاً من عند أنفسهم ما أنزل الله بها من سلطان: فمنهم من اتخذ قواعد بناها على فهم خاطئ لنصوص الكتاب والسنة، ومنهم من أسّس قواعده بناءً على نظره في بعض نصوص الكتاب والسنة الواردة في المسألة دون النصوص الأخرى التي تقابلها في تلك المسألة نفسها، ومنهم من اقتبس قواعده ممن هم مثله من البشر الذين يدّعي فيهم التحقيق والعرفان واليقين، ومنهم من وضع لنفسه قواعد بمحض فكره الناقص ورأيه العليل أو بمحض هواه الفاسد ومحبته وميله، فاتخذ من القواعد ما أملاه عليه فكره وهواه دون دليل ولا أثارة من علم الوحي ولا علوم الأولين والسابقين، قال ابن القيم: «والنفاة عارضوا بأصول فاسدة، وهم وضعوها من تلقاء أنفسهم، أو تلقوها عن أعداء الرسل من الصابئة والمجوس والفلاسفة، وهي خيالات فاسدة ووهميات ظنوها قضايا عقلية»[1].

ولا شك أن أوّل من افترى قواعد وأصولاً باطلة في الإسلام هو عبد الله ابن سبأ اليهودي، الذي أصّل لأتباعه العصمة والوصاية وغيرها، ثم جاءت أول الفرق في الإسلام ظهوراً فرقة الخوارج فأصّلت لنفسها أصولاً من أهمها

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٩٨).

تكفير مرتكب الكبيرة، واشتركوا هم والمرجئة والمعتزلة في أصلٍ: الإيمان جزء واحد لا يتجزّأ، وأصول المعتزلة الخمسة معروفة مشهورة، وتقديم العقل على النقل من أهم أصول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وللصوفية قواعد وأصول دوّنوها ونشروها وقرّروها.

فهؤلاء جميعاً لهم أصولهم وقواعدهم التي بنوها على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر، ويوضّح ذلك ابن القيم فيقول - متحدِّثاً عن قواعد نفاة الحقيقة عن نصوص الصفات، المؤوّلين لها -: « إن تيسير القرآن منافٍ لطريقة النفاة المحرفين أعظم منافاة، ولهذا لما عسر عليهم أن يفهموا منه النفي وعز عليهم ذلك؛ عولوا فيه على الشبه الخيالية التي سموها قواطع عقلية وقواعد يقينية، وإذا تأملها من نوَّر الله قلبه وكحل عين بصيرته بمرود الإيمان رآها لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل، وهي من جنس خيالات الممرورين وأصحاب الهوس، وقد سودوا بها القلوب والأوراق، فطريقتهم ضد طريقة القرآن من كل وجه، إذ طريقة القرآن حق بأحسن تفسير وأبين عبارة، وطريقتهم معان باطلة بأعقد عبارة وأطولها وأبعدها من الفهم »[1]، وقال: « وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له حمل اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه أن يدعي حمله عليه؛ إذ مقصوده دفع الصائل، فبأي طريق اندفع عنه دفعه، والنصوص قد صالت على قواعده الباطلة، فبأي طريق تهيأ له دَفْعُها دَفَعَها، ليس مقصوده أخذ الهدى والعلم والإرشاد منها، فإنه قد أصل أنها أدلة لفظية لا يستفاد منها يقين ولا علم ولا معرفة بالحق، وإنما المُعَوَّل على آراء

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

الرجال وما تقتضيه عقولها »[١].

قال الدارمي - مبيناً أصلاً من أصول الجهمية -: « فهذا الذي ادعوا في أسماء الله [يعني: أن أسماء الله مخلوقة] أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم وأسسوا بها ضلالتهم »[٢].

وقال اللالكائي - في الإنكار على من أصّل تقديم العقل على النقل -: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق، أو معاند للشريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلد كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهم »[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً مصدر وحقيقة قواعد وأصول الفلاسفة الإسلاميين وأهل الكلام -: « فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام، وذلك لما تلقوه عن بعض

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٨٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة »(١).

وقال: « وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة، أكثر كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية »(٢).

وقال: « وهذه أقوال رؤسائهم، وهي في غاية الفساد في صريح المعقول، فهم مضطرون إلى الإقرار بما يسمونه تشبيهًا وتركيبًا، ويزعمون أنهم ينفون التشبيه والتركيب والتقسيم، فليتأمل اللبيب كذبهم وتناقضهم وحيرتهم وضلالهم؛ ولهذا يؤول بهم الأمر إلى الجمع بين النقيضين أو الخلو عن النقيضين، ثم إنهم ينفون عن اللّه ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، لزعمهم أن ذلك تشبيه وتركيب، ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء، وهم الذين أُلزِموها بمقتضى أصولهم، ولا حيلة لهم في دفعها...، وهم لم يقصدوا هذا التناقض، ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها ووجود الكليات المشتركة في أعيانها، فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتُها الذهنَ أن يضل في فكره، أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض »(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤١).

ثانياً: تحكيم قواعدهم وأصولهم والتحاكم إليها:

اتفق جميع أهل الأهواء والبدعة على بناء أصولهم وقواعدهم على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر - كما سبق -، وقد اتفقوا أيضاً على جعْل تلك الأصول والقواعد هي الميزان والمعيار الذي تُعرَف به الحقائق ويُميَّز بين الحق والباطل وتوزن الأقوال والأعمال والمقاصد، يقول في ذلك ابن القيم: « ثم تمالأ الكل على غزو جند الرحمن، ومعاداة حزب السنة والقرآن، فتداعوا إلى حربهم تداعي الأكلة إلى قصعتها، وقالوا: نحن - وإن كنا مختلفين - فإنا على محاربة هذا الجند متفقون، فميلوا بنا عليهم ميلة واحدة، حتى تعود دعوتهم باطلة وكلمتهم خامدة، وغَرَّ المخدوعين كثرتُهم التي ما زادتهم عند الله ورسوله وحزبه إلا قلة، وقواعدهم التي ما زادتهم إلا ضلالا وبُعْدًا عن الملة »[1].

ومن أجمع ما وقفتُ عليه مما يبيّن ما عليه أهل الأهواء والبدعة من تحكيم قواعدهم وأصولهم: ما ذكره الإمام ابن القيم في قوله: « وحقيقة الأمر: أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يُتَأَوَّل وما لا يُتَأَوَّل هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصَّلتها، فما وافقها: أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها: فإن أمكنهم دَفْعُه وإلا تأوّلوه؛ ولهذا:

لما أصَّلت الرافضة عداوة الصحابة ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه.

ولما أصَّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحدا ولا يُرى بالأبصار ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه ولا له صفة تقوم به أوّلوا كل ما خالف ما أصلوه.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩).

ولما أَصَّلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يُقَدِّرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أَصَّلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدا أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أَصَّلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم.

ولما أَصَّلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل.

ولما أَصَّلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك.

فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها...، ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول: ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عياناً، وبالله التوفيق، وكلٌّ من هؤلاء يتأول دليلا سمعيا ويقر على ظاهره نظيره أو ما هو أشد قبولا للتأويل منه؛ لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد منعكس يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ »[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣).

ثالثاً: ترك القواعد الشرعية الصحيحة والإعراض عنها وإنكارها:

من آثار ما وقع فيه أهل الأهواء والبدعة من اقتباس أصولهم وقواعدهم من غير مصدرها الصحيح من الكتاب والسنة والإجماع: جهلهم بالقواعد الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة، وتركهم إياها، وإعراضهم عن طلبها والفقه فيها، وتبديلها - وهي كلها حق وصدق - بقواعدهم التي هي كلها باطل وفساد أو مشتملة عليه، بل يصل بهم الأمر إلى الوقوع في إنكارها وردّها وتكذيبها.

قال إمام الأئمة ابن خزيمة: « ولا يزال يُسمَع أهل الجهل والعناد ويحتجون بأخبار مختصرة غير متقصاة، وبأخبار مجملة غير مفسرة، لا يفهمون أصول العلم؛ يستدلون بالمتقصى من الأخبار على مختصرها وبالمفسَّر منها على مجملها »(١).

وقال اللالكائي: « ...وخاصة في هذه الازمنة التي تناسى علماؤها رسوم مذاهب أهل السنة، واشتغلوا عنها بما أحدثوا من العلوم الحديثة، حتى ضاعت الأصول القديمة التي أُسِّست عليها الشريعة، وكان علماء السلف إليها يدعون، وعلى طريقها يهدون، وعليها يعولون »(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « لكن الذي لا ريب فيه: أن هؤلاء أصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مشركين يعبدون المخلوقات ولا يعرفون النبوات ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خير منهم في الإلهيات والنبوات

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٦).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٥٢١-٥٢٢).

والمعاد، وإذا عرف أن نفس فلسفتهم توجب عليهم أن لا يقولوا بقدم شيء من العالم علم أنهم مخالفون لصريح المعقول كما أنهم مخالفون لصحيح المنقول، وأنهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاءت به الرسل»[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٦٤-٣٦٥).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها

القواعد الشرعية الصحيحة هي من الحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة والأثر أو أجمع عليه أهل العلم، فالاستدلال بها - من حيث الأصل - هو استدلالٌ صحيح شريف؛ لأنه - في حقيقته - استدلال بأصول الدين (الكتاب والسنة والإجماع)، لكن كما أن الاستدلال بهذه الأصول الثلاثة تتوقف صحته على أمرين: ثبوت الدليل في نفسه (في السنة والإجماع)، وثبوت دلالته على ما استُدِلّ به عليه؛ فكذلك القواعد الصحيحة، لا يكون الاستدلال بها صحيحاً مقبولاً إلا إذا استدل بها على ما يصح اشتمالها عليه من الجزئيات أو المسائل أو يصلح الاستدلال بها عليه، ومن ثم؛ فإن من استدلّ بقاعدة صحيحة على غير ما تشتمل عليه من المسائل أو تدلّ عليه كان استدلاله بها على ذلك غير صحيح، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية أو الحديث أو الإجماع على غير ما لا يدلّ عليه أو يحتمله.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فكما أنهم يستدلون بالأدلة الصحيحة من آيات القرآن وأحاديث السنة الصحيحة والإجماع الثابت على غير وجهها، ويحملونها ما لا تحتمل؛ فكذلك صنيعهم في القواعد الصحيحة.

ولا شك أن من أسباب ذلك: جهلهم بالقواعد الصحيحة نفسها، من حيث: أدلتها التي بُنِيت القواعد منها، ومسائلها التي تشتمل عليها، ودلالاتها التي تدلّ عليها، فإن جهلهم بذلك أورثهم الاستدلال بها على ما لا تدل عليه وما لا تحتمله، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب مخالفين للكتاب »[(١)].

وإن المتأمل في تلك القواعد الصحيحة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم جمعوا في الاستدلال بها - مع استدلالهم بها على غير وجهها وفي غير محلها وتحميلها ما لا تحتمل - أموراً منكرة، منها:

١- أنهم يستدلون بالقواعد الصحيحة على نقيض ما تدلّ عليه أو تحتمله من الحق، وهذا أشد من مجرد استدلالهم بها على غير وجهها.

٢- أن المسائل التي يستدلون عليها بتلك القواعد الصحيحة هي نفسها فيها معارضة للكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٧).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الصحيحة على غير وجهها:

١- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله خاطبنا بما نعقل) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ﴿لِيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، على أنه لا يُعقَل من نصوص الصفات إلا تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فقالوا: إن لله وجهاً ويدين وعيناً كوجوهنا وأيدينا وأعيننا[1].

٢- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن العيب والآفة والنقص) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] واسمه تعالى: القدوس والسلام وتسبيحه تعالى الوارد في نصوص الكتاب والسنة، على نفي علو الله على عرشه وحكمته في أفعاله وتعطيل صفاته وتعطيلها، بدعوى أن إثبات ذلك يستلزم النقص والحاجة في حقه سبحانه[2].

٣- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن الظلم وفعل القبيح) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، على أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، بدعوى: أن

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٥)، مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (١/ ٣٥٣-٣٥٤، ٣٦٨-٣٧٠).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، درء التعارض (١/ ٣٩٠)، منهاج السنة النبوية (١/ ٣٧١) (٢/ ١٥٦-١٥٧، ١٨٤-١٨٥).

الله سبحانه لا يريد القبيح ولا يخلقه، وأفعال العباد منها الحسن ومنها القبيح، فلو كان الله خالقاً لها لكان مريداً للقبيح فاعلاً له(١).

٤- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (نفي المثل عن الله تبارك وتعالى) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، **على نفي حقائق صفات الله** تبارك وتعالى، وأن ظاهرها غير مراد وأن تأويلها وصرفها عن ظاهرها واجب، بدعوى: أن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه فيها(٢).

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٢١)، شفاء العليل ص: (١٧٩)، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (١٥٣-١٦٢).

(٢) انظر: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (٢/ ٤٧٨-٥٢٦).

المسلك الثاني

الاستدلال بقواعد باطلة

القواعد التي تكون حجة يصح الاستدلال بها هي تلك القواعد الصحيحة التي يكون مبناها على نصوص الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع أو دلالاتها الصريحة التي يستقرئها أهل العلم الذين لهم عناية بالدين والشريعة ولهم رسوخ في العلم ومعرفة بالدليل والمدلول.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فلما كانت عمدتهم على غير الكتاب والسنة والإجماع فإنهم بَنَوا قواعدهم وأصولهم على غير هدى من الله، فأورثهم ذلك أن كانت أصولهم فاسدة وقواعدهم باطلة، ثم إنهم وقعوا بعد ذلك في أمر منكر آخر، هو أنهم يستدلون بتلك القواعد والأصول المحدَثة الباطلة على المسائل التي يريدون تقريرها.

ويمكن تقسيم تلك القواعد الباطلة إلى أقسام، منها:

- قواعد بُنِيت على دليل غير صحيحٍ من حديثٍ ضعيفٍ أو موضوع، أو إجماعٍ غير ثابت.

- قواعد بُنِيت - في أصلها - على دليل صحيح من الكتاب والسنة والإجماع، لكن كان بناؤها بفهمٍ خطئ أو فكرٍ منحرف - كما سبق ذكره في المسلك السابق -.

- قواعد بُنِيت على العلوم الباطلة لأهل الضلال أو الكفر من السابقين أو اللاحقين.

• قواعد لم تُبنَ على دليل ولا حجة، وإنما على محض الهوى والعقل والذوق.

ومما لا شك فيه أن هذه القواعد الفاسدة الباطلة هي التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدعة في استدلالاتهم وتقريراتهم ودفاعهم عن عقائدهم ومذاهبهم، وهي التي على ضوئها يفهمون الدين والكتاب والسنة، وهي من أعظم أسباب خروجهم عن السنة والجماعة إلى الهوى والبدعة.

ومن ثمّ؛ فإن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الباطلة كثيرة جداً.

فأكتفي هنا - لتقرير ما تقدم وذكر نماذج له - بهذه النصوص التي تجمع بين الأمرين:

١ - الخوارج:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكانت البدع الأولى - مثل بدعة الخوارج - إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد في النار[1]، ثم قالوا : وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللّه[2]، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

(١) انظر: الباب (١٣٦) من كتاب النور لعثمان بن أبي عبد الله الأصم.

(٢) انظر: العقود الفضية في أصول الإباضية للحارثي ص(١٢١) وما بعدها.

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »[١].

٢- الرافضة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وعمدتهم في الشرعيات ما ينقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمدا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث، ثم إذا صح النقل عن هؤلاء فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول:

على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول[٢].

وعلى أن ما يقول أحدهم فإنما يقوله نقلا عن الرسول، ويدعون العصمة في هذا النقل[٣].

والثالث: أن إجماع العترة حجة[٤].

ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

(٢) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٥/ ٢١١).

(٣) انظر: أصول الكافي للكليني (١/ ٥٣)، وسائل الشيعة للحر العاملي (١٨/ ٥٨).

(٤) انظر: تهذيب الوصول إلى علم الأصول لابن المطهر الحلي ص(٧٠).

فهذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة...، لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحا جليا.

وأما عمدتهم في النظر والعقليات: فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر »[١].

٣- الجبرية والقدرية:

قال ابن القيم: « وقام حزب الله وحزب رسوله وأنصار الحق بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير حق القيام، وراعوا هذه الكلمة حق رعايتها علماً ومعرفة وبصيرة، ولم يُلْقُوا الحرب بين حمده وملكه، بل أثبتوا له الملك التام الذي لا يخرج عنه شيء من الموجودات أَعيانها وأفعالها، والحمد التام الذي وسع كل معلوم وشمل كل مقدور، وقالوا: إن له في كل ما خلقه وشرعه حكمة بالغة ونعمة سابغة لأجلها خلق وأَمر، ويستحق أن يثنى عليه ويحمد لأجلها، كما يثنى عليه ويحمد لأَسمائه الحسنى ولصفاته العليا، فهو المحمود على ذلك كله أَتم حمد وأكمله، لما اشتملت عليه صفاته من الكمال وأَسماؤه من الحسن وأفعاله من الحكم والغايات المقتضية لحمده المطابقة لحكمته الموافقة لمحابه، فإنه سبحانه كامل الذات كامل الأسماء والصفات، لا يصدر عنه إلا كل فعل كريم مطابق للحكمة موجب للحمد يترتب عليه من محابه ما فعل لأجله، وهذا أمر ذهب عن طائفتي

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٩-٧٠).

الجبرية والدهرية وحال بينهم وبينه أُصول فاسدة أصلوها، وقواعد باطلة أسسوها، من تعطيل بعض صفات كماله، كم عطل الفريقان:

حقيقة محبته عند الجبرية: مشيئته وإرادته، ومحبة العباد له إرادتهم لما يخلقه من النعيم في دار الثوب، فالمحبة عندهم إنما تعلقت بمخلوقاته لا بذاته.

وحقيقة محبته وكراهته عند القدرية: أمره ونهيه، ومحبة العباد له محبتهم لثوابه المنفصل.

وأصَّل الفريقان أنه لا تقوم بذاته حكمة ولا غاية يفعل لأَجلها، ثم اختلفوا:

فقالت الجبرية: لا يفعل لغاية ولا لحكمة أصلاً.

وتكايست القدرية بعض التكايس فقالت: فعل لغاية وحكمة لا ترجع إِليه ولا تقوم به ولا يعود إليه منها وصف.

وأصَّل الفريقان أيضاً أنه لا يقوم بذاته فعل البتة، بل فعله عين مفعوله، فعطلوا أَفعاله القائمة به وجعلوها نفس المخلوقات المشاهدة التي لا تقوم به...

وأَصّلت الجبرية أنه تعالى لا ينزه عن فعل مقدور يكون قبيحاً بالنسبة إليه، بل كل مقدور ممكن فهو جائز عليه، وإن علم عدم فعله فبالسمع وإلا فالعقل يقضى بجوازه عليه، فلا ينزه عن ممكن مقدور إلا ما دل عليه بالسمع، فيكون تنزيهه عنه لا لقبحه في نفسه، بل لأن وقوعه يتضمن الخلف في خبره وخبر رسوله، ووقع الأمر على خلاف علمه ومشيئته، فهذا حقيقة التنزيه عند القوم.

وأَصلت القدَرية أن ما يحسن من عباده يحسن منه، وما يقبح منهم يقبح منه، مع تناقضهم في ذلك غاية التناقض»[١].

٤- الفلاسفة وأهل الكلام (الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن تأمل طرق المعتزلة ونحوهم التي ردوا بها على أهل الدهر والفلاسفة ونحوهم فيما خالفوا فيه المسلمين رآهم قد بنوا ما خالفوا فيه النصوص على أصول فاسدة في العقل، لا قطعوا بها عدوّ الدين ولا أقاموا على موالاة السنة واتباع سبيل المؤمنين، كما فعلوه في دليل الأعراض والتركيب والاختصاص.

وكذلك من ناظرهم من الكلابية وغيرهم فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، بنوا كثيرا من الرد عليهم على أصول فاسدة: إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك - كموافقة من وافقهم على دليل الأعراض والتركيب ونحوهما -، وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل - كما فعلوه في مسائل القدر والوعد والوعيد ومسائل الأسماء والأحكام -، فإن أولئك كذبوا بالقدر وأوجبوا إنفاذ الوعيد وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح، وهؤلاء أبطلوا حكمة الله تعالى وحقيقة رحمته وعدله، وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه ووعده ووعيده، وتوقفوا في بعض أمره ونهيه ووعده ووعيده، فصار أولئك يكذبون بقدرته وخلقه ومشيئته، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته وببعض أمره ونهيه ووعده ووعيده...، فكان ما دفعوا به أهل البدع

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص: (١٢-١٤). وانظر: مدارج السالكين (١/ ٢٢٨)

من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها ضِلَّة من الرأي وغبناً فيه وخدعة من الشيطان »[1].

وقال ابن القيم - مبيّناً أصولهم وقواعدهم في تقرير عقائدهم ومذاهبهم والدفاع عنها -: « كما عطل غلاة الجهمية صفاته فلم يثبتوا له صفة تقوم به وإن تناقضوا، وكما عطلت السينائية (أَتباع ابن سينا) ذاته فلم يثبتوا له ذاتاً زائدة على وجود مجرد لا يقارن ماهية ولا حقيقة...، فاقتضت هذه الأُصول الفاسدة والقواعد الباطلة فروعاً ولوازم كثيرة، منها مخالف لصريح العقل ولسليم الفطرة، كما هو مخالف لما أخبرت به الرسل عن الله، فجعل أرباب هذه القواعد والأُصول قواعدهم وأُصولهم محكمة، وما جاءَ به الرسول متشابهاً.

ثم أَصلوا أصلاً في رد هذا المتشابه إلى المحكم وقالوا: الواجب فيما خالف هذه القواطع العقلية - بزعمهم - من الظواهر الشرعية أحد أَمرين:

إما نخرجها على ما يعلم العقلاء أن المتكلم لم يرده بكلامه من المجازات البعيدة والألغاز المعقدة ووحشي اللغات والمعاني المهجورة التي لا يعرف أحد من العرب عبر عنها بهذه العبارة ولا تحتملها لغة القوم البتة، وإنما هي محامل أنشئوها هم، ثم قالوا: نحمل اللفظ عليها، فأنشئوا محامل من تلقاءِ أنفسهم، وحكموا على الله أو رسله بإرادتها بكلامه، فأنشئوا منكراً وقالوا زوراً.

فإذا ضاق عليهم المجال، وغلبتهم النصوص، وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاءِ سواها، ومجيئها على طريقة واحدة، وتنوع

---

(١) درء التعارض (٤/ ٢١).

الأَلفاظ الدالة على الحقيقة، واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه؛ قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها، وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نكل علمها إلى الله من غير أن يحصل لنا بها هدى أَو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته أو ننتفع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل نجري ألفاظها على ألسنتنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية، فسموا أُصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة... قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله: ظواهر سمعية إزالة لحرمته من القلوب ومنعاً للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه قواطع عقلية، فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد العقلاء، وخالف القاطع، وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه ظواهر فلا جناح على من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة بل هذا عندهم هو الواجب... »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

المسلك الثالث

الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم

من المستقرّ أن الذي ينصّ على كون الآيةِ أو الحديثِ أو الأثرِ قاعدةً شرعية صحيحة، أو يستقرئ دلالات النصوص ليستخرج القواعد والأصول؛ هم أولو العلم الراسخون الذين صرفوا عنايتهم وجهدهم وأعمارهم في معرفة الأدلة ودلالاتها ومقاصدها، حتى بلغوا درجة الفقه في معرفة جزئيات المسائل وكلّياتها، ولا شك أن في مقدمتهم أهل السنة من الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم - في غالب أمرهم - جمعوا بين الجهل بالآيات والأحاديث والآثار وعدم الفقه فيها والإعراض عن العناية بها وبين طلب القواعد والكلّيات من غيرها؛ فلم يكونوا من أهل التحقيق ولا الشهرة بالعلم الذي جاء به الرسول ﷺ ولا التمكّن في فقهه - ولا سيما في أبواب الاعتقاد -، ولما كان ذلك مما يزهد الناس في علومهم وعقائدهم ومذاهبهم لم يجدوا بُدّاً من اللجوء إلى أهل السنة والعلم والاستدلال بقواعد ينسبونها إليهم؛ ليؤيدوا مذاهبهم، أو يلفتوا أنظار الناس إليهم، أو يصرفوهم عن السنة وأهلها، ولكن عند التحقيق والتمحيص يظهر أن تلك القواعد التي استدلوا بها - مع نسبتهم إياها إلى أهل السنة والعلم - لا تصح نسبتها إلى أهل السنة والعلم أصلاً، وإنما يكون منها ما نُسِب إليهم خطأً ومنها ما نُسِب إليهم افتراء عليهم.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - فيمن فهم كلام الإمامين أحمد والبخاري في اللفظ بالقرآن خطأً فنسب إليهما ما لم يؤصلاه -: « ولما كان أحمد قد صار هو إمام السنة، كان من جاء بعده ممن ينتسب إلى السنة ينتحله إمامًا...، فلهذا صار من بعده متنازعين في هذا الباب:

فالطائفة الذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا غير مخلوقة؛ ينتسبون إليه، ويزعمون أن هذا آخر قوليه، أو يطعنون فيما يناقض ذلك عنه، أو يتأولون كلامه بما لم يُرِدْه.

والطائفة الذين يقولون: إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وإن الله لم يتكلم بحروف القرآن، يقولون: إن هذا قول أحمد، وأنهم موافقوه...

وكذلك أيضًا افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب الصحيح أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللفظية، حتى وقع بينه وبين أصحابه - مثل: محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم - بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون، حتى صنف كتاب خلق الأفعال، وذكر فيه ما رواه عن أبي قدامة عن يحيى بن سعيد القَطّان أنه قال: « ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة ». وذكر فيه ما يوافق ما ذكره في آخر كتابه الصحيح من أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بصوت، وينادي بصوت، وساق في ذلك من الأحاديث الصحيحة والآثار ما ليس هذا موضع بسطه، وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وبين دلائل ذلك، وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة،

والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق...، وذكر عن علماء السلف: أن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق، بل فعله القائم به غير مخلوق، وذكر عن نعيم ابن حماد الخزاعي: أن الفعل من لوازم الحياة، وأن الحي لا يكون إلا فعالا، إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم:

الاستدلال بقاعدة (تفويض معاني الصفات) المنسوبة إلى أهل السنة(٢):

إما من باب الخطأ في فهم كلامهم ونصوصهم - كقولهم: « أمروها كما جاءت » « نؤمن بها ونصدق بمعانيها، ولا كيف ولا معنى » « فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا »(٣) -.

وإما من باب الافتراء عليهم وتحميل نصوصهم ما لا تحتمل، كقول بعضهم: « وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح »(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٢) قال الرازي: « في تقرير مذهب السلف. حاصل هذا المذهب: أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها ». أساس التقديس ص(٢٣٦).

(٣) تقدم تخريج هذه الآثار.

(٤) حاشية الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي ص: (٣٩٧).

المسلك الرابع
تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية

مما يُستدَلّ به على صحة القواعد وسلامتها وصلاحيتها للاحتجاج بها - إذا لم تكن في أصلها نصّاً من الكتاب والسنة - أمران:

الأول: أن يكون قد نصّ عليها من سبقنا وتقدّمنا من أهل العلم الراسخين المتبحّرين في ذلك الفنّ الذي تُدرَج فيه تلك القاعدة، فإن ذلك فيه الرجوع إلى أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم والرجوع إلى قولهم والصدور عنهم، ولا شك أن أعظم من سبقنا في هذا الدين العظيم هم الصحابة ثم من بعدهم من السلف والأئمة، فمتى نصوا على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى ما يُستدَلّ به على ثبوتها وصحتها؛ إذ هم أعلم الأمة بالكتاب والسنة.

الثاني: الاستقراء التام لجزئيات القاعدة وأدلتها، واستيفاء البحث فيها، وتتبّع مسائلها التي تشملها، والنظر في كلام أهل العلم فيها، ولا شك أنه لا يقوم بهذا الأمر إلا المبرِّزون من أئمة الإسلام الذين أفنوا أعمارهم في العلم بالكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف وما بيّنه علماء الأمة، فمتى صرّح إمام منهم بقاعدةٍ أو أصلٍ علمنا أنه بنى ذلك على استقراء تامٍّ صحيحٍ وافر.

وأما أهل الأهواء والبدعة:

- فجميع قواعدهم التي بنوا عليها مذاهبهم وعقائدهم التي خرجوا بها عن السنة والجماعة، ليس فيها ما سُبِقوا إليه مما نصّ عليه أهل الهدى وعلماء

الأمة من الصحابة والسلف والأئمة، كما يقول في ذلك الإمام اللالكائي: « ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة، كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق »[1].

- كما أنه ليس فيهم قطعاً من هو من أهل الاستقراء والتمحيص والتدقيق والتتبّع لأدلة الكتاب والسنة ودلالاتها ولآثار السلف وأقوال الأمة وما كانوا عليه من العلم والعمل.

ومن ثمّ؛ فإنهم كثيراً ما يستدلون بقواعد وأصولٍ لم يسبقهم إليها أحدٌ من علماء الأمة، أو لم يبنوها على استقراء تام للأدلة الشرعية، أو لم يستخرجوها إلا من خلال نظرهم القاصر في بعض الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في مسألةٍ دون ما يقابلها من الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في تلك المسألة نفسها.

يقول العلامة صديق حسن خان: « ما أكثر هذا اليوم في الأحزاب المتحزبة والجموع المجتمعة من فرق الشيعة والمتصوفة وطوائف المبتدعة!، يسيرون[2] قواعد لم تتأسس على علم ولا هدى ولا كتاب منير، ثم يبنون عليها قناطير علمهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

(٢) كذا في الأصل.

وعملهم وما لم يشهد له دليل من الافتراء والشبهة التي نشأت عن الهوى والإلف والتقليد »[١].

ولو تأملنا عدداً من الأصول الباطلة للفرق التي يزعمون أنهم يستدلون عليها بآيات الكتاب؛ فإننا سنقف على أن جميعها بُنِيت على غير استقراء تامٍّ لآيات كتاب الله الكريم، ولا شك في أن كتاب الله كله حق وصدق، وليس فيه باطل بوجه من الوجوه، لكنهم لما أخذوا بعضه وبنوا عليه قواعدهم وتركوا بعضه ضلّوا عن الهدى ووقعوا في الباطل، ومن أمثلة ذلك - وهي في الوقت نفسه نماذج لهذا المسلك -:

١- باب الوعد والوعيد:

- بنى الخوارج والمعتزلة قواعدهم من نصوص الوعيد دون نصوص الوعد.

- وبنى المرجئة قواعدهم من نصوص الوعد دون نصوص الوعيد.

٢- باب صفات الله سبحانه:

- بنى الممثلة قواعدهم من نصوص إثبات الصفات دون نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله.

- وبنى المعطلة قواعدهم من نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله ونفي النقص عنه دون نصوص إثبات الصفات.

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص: (١٠٠).

فكل هذه القواعد لأهل الأهواء والبدعة لم يسبقهم إليها أحد من أئمة الأمة، بل هي مخالفة تمام المخالفة لأقوالهم وما كانوا عليه، وهي - أيضاً - لم تُبْنَ على استقراء تامٍّ للأدلة والنصوص الشرعية، وهذه القواعد هي التي صار أهل الأهواء والبدعة يستدلون بها لتقرير مذهبهم والدفاع عنه ويلزمون الناس بها ويحاكمونهم عليها.

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

المطالبة بدليل القاعدة المستدل بها

أصل القاعدة الذي بُنِيت منه لا يخلو:

- إما أن يكون نصّاً (آية من كتاب الله أو حديثاً من سنة رسول الله ﷺ).
- وإما أن يكون أثراً عن أحد أئمة الإسلام من الصحابة والسلف فمن بعدهم.
- وإما أن تكون القاعدة استُخرِجت عن طريق الاستقراء والتتبّع للنصوص ودلالاتها وعمل السلف وأقوالهم.

ثم إن النصَّ على كونها قاعدةً لا يخلو:

- إما أن يكون في أقوال أحد الأئمة المعتبرين، فينصّ على أن ذلك النصّ المعيّن من الكتاب أو السنة أو الأثر أو ذلك المعنى العام الكلّي المعيَّن هو من القواعد أو الأصول.
- وإما أن يكون مدوَّناً في كتابٍ أو مصنَّف، نصّ فيه مؤلفه على ذلك.

وهذه القواعد المستقرّة في ضبط القواعد ومعرفتها وكيفية الوقوف عليها هي من أساسيات هذا العلم الشريف (القواعد والأصول)(١)، وهي التي سيكون عنها الحديث في هذا المسلك والمسلكين بعده.

فأوّل ما يُطالَب به من يستدل من أهل الأهواء والبدعة بقاعدة أو أصل: أن يورِد الأدلة (النصوص من الكتاب والسنة) التي بنى القاعدة منها.

وسبب هذه المطالبة ثلاثة أمور:

١- ما نصّ عليه ربنا تبارك وتعالى في قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، فكل قاعدةٍ ليس لها برهان أو أثارة من علم من الكتاب والسنة فهي محض الظن والخرص الذي لا يغني من الحق شيئا، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨](٢).

٢- أن باب العقائد والعبادات ونحوها من أمور الدين: ليس لأحدٍ فيه حق الرأي والتقعيد والتأصيل إلا إذا كانت له أدلته من الوحي المعصوم، وإلا كان قولاً في الدين بغير علم(٣)، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

---

(١) انظر: القواعد الفقهية للندوي ص(٧٩-٨٣، ٢٣٥-٢٣٩)، القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين ص(١١٢-١١٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤١٣).

(٣) انظر: الرد على الأخنائي ص: (٥-٦).

وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

٣- أن كثيراً من القواعد التي يستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة ليست لها أدلتها الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة، بل أكثرها لم يبنوها على الكتاب والسنة أصلاً، فمطالبتهم بها من أقوى ما يكشف بعدهم عن الحق وخروجهم عنه، وأنهم في مذاهبهم وعقائدهم واستدلالاتهم على غير الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أنهم إذا بينوا مقصودهم كما يصرح به أئمتهم وطواغيتهم من أنه ليس فوق العرش رب ولا فوق العالم موجود فضلاً عن أن يكون فوقه واجب الوجود؛ فيقال لهم: هذا معلوم الفساد بالضرورة والفطرة العقلية وبالأدلة النظرية العقلية وبالضرورة الإيمانية السمعية الشرعية وبالنقول المتواترة المعنوية عن خير البرية وبدلالة القرآن على ذلك في آيات تبلغ مئين وبالأحاديث المتلقاة بالقبول من علماء الأمة في جميع القرون وبما اتفق عليه سلف الأمة وأهل الهدى من أئمتها وبما اتفق عليه الأمم بجبلتها وفطرتها. وما يذكر في خلاف ذلك من الشبهة التي يقال إنها براهين عقلية أو دلائل سمعية فقد تكلمنا عليها بالاستقصاء حتى تبين أنها من القول الهراء، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين »[1].

وقال: « ولكن أهل البدع أصل كلامهم الكذب: إما عمدا وإما بطريق الابتداع، ولهذا يقرن الله بين الكذب والشرك في غير موضع من كتابه...، وهذا كحكاية الرازي إجماع المعتبرين على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٥٥).

خارجه، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن نبي من أنبياء الله تعالى ولا من الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة ولا أعيان أئمتها وشيوخها إلا ما يناقض هذا القول، ولا يمكنه أن يحكي هذا عمن له في الأمة لسان صدق أصلا »[1].

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) دليل القاعدة التي يستدل بها من الكتاب والسنة: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون خرصاً بالظن وقولاً في الدين بغير علم وخروجاً عن نصوص الوحي.

- أن يذكر دليلها من الكتاب والسنة: فلا يخلو:

- إما أن يكون الدليل مما لا يصلح الاستدلال به من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة: فيسقط استدلاله بالقاعدة؛ لأنها بُنِيت على دليلٍ غير صحيح - كما سيأتي تفصيله في المسلك الرابع إن شاء الله -.

- وإما أن يكون الدليل صالحاً للاستدلال به في نفسه لكونه من كتاب الله أو السنة الصحيحة: فيبقى النظر هنا في أمرٍ آخر، هو: المطالبة بإثبات دلالة ذلك الدليل على تلك القاعدة، وهذا ما لا يمكن صاحبَ الشبهة إثباتُه؛ لأن أدلة الكتاب والسنة - قطعاً ويقيناً - يمتنع أن تدل على باطلٍ أو أن تتناقض دلالاتها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بدليل القاعدة المستدل بها:

---

(١) درء التعارض (٥/ ٣٩٠-٣٩١).

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي صفات الله تبارك وتعالى الواردة في الكتاب والسنة، بقاعدتهم المشهورة: « أن إثبات صفات الله يستلزم أن يكون الله جسماً، والأجسام حادثة، والله ليس بمحدَث ».

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما لفظ الجسم والجوهر والمتحيز والجهة ونحو ذلك فلم ينطق كتاب ولا سنة بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا، وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا »(١).

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن في الكون من يتصرف فيه بأمر الله - زعموا -، بأصلهم المشهور في: « الغوث والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة ».

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢٧).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة - مثل: الغوث الذي بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة -: فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال، فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال : « إن فيهم - يعني: أهل الشام - الأبدال: أربعين رجلا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا »، ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولا عاما، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ، وقد قالها إما آثرًا لها عن غيره أو ذاكرًا. وهذا الجنس ونحوه من علم الدين قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفي نقيض: قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل، وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق، وإنما الصواب التصديق بالحق والتكذيب بالباطل... » إلى أن قال: « فالكتب المنزلة من السماء، والأثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء؛ يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه... » إلى أن قال: « وإن زعموا أنهم كانوا بعد رسولنا ﷺ نسألهم: في أي زمان كانوا؟ ومن أول هؤلاء؟، وبأية آية؟، وبأي حديث مشهور في الكتب الستة؟، وبأي إجماع متواتر من القرون الثلاثة ثبت وجود

هؤلاء بهذه الأعداد حتى نعتقده؟؛ لأن العقائد لا تعقد إلا من هذه الأدلة الثلاثة، ومن البرهان العقلي، ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فإن لم يأتـوا بهذه الأدلة الأربعة الشـرعية فهم الكاذبون بلا ريـب، فلا نعتقد أكاذيبهم »[١].

التحليل:

في كلا النموذجين استدلّ أهل الأهواء والبدعة ببعض قواعدهم وأصولهم على ما يعتقدونه ويذهبون إليه، فجاء نقْض قواعدهم بمطالبتهم بالدليل عليها، وفي كلا القاعدتين المستدل بهما ليس لهم فيها دليل البتة أو دليل صحيح من الكتاب والسنة؛ فيسقط استدلالهم بهما.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٣-٤٣٧).

المسلك الثاني

المطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها

من المعلوم أن أمة الإسلام هي أعظم الأمم عنايةً بدينها، ومن ذلك: ما بذله العلماء والأئمة وأهل التصنيف من تدوينِ جميع العلوم التي لها تعلق بالدين وتحريرِها وشرحها وبيانها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة ذلك: عنايتهم بقواعد الدين وأصوله.

ومن ثمّ؛ فإنه من المتقرِّر أن مصنَّفات علماء الإسلام قد جمعت في طيّاتها جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم من أدلة وقواعد وغيرها، وذلك من دلائل ومقتضيات ما تكفّل الله به من حفظ هذا الدين إلى أن يرِث الله الأرض ومن عليها، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يكون شيءٌ من شرع الله ودينه وأدلته وقواعده قد فُقِد عن الأمة جميعها فلم يحفظوه ويدوّنوه وينقلوه لمن بعدهم.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر ذلك المصنَّف أو الكتاب الذي وجدوا فيها تلك القاعدة التي استدلّوا بها.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

١- ما سبق ذكره آنفاً من أنه لا يمكن أن يكون شيءٌ مما فيه بيان دين الله وشرعه غير موجود في مصنَّفات علماء الإسلام، ومن ثمَّ؛ فإن عدم وجود القاعدة

المستدل بها في أي مصنَّف منها لهو من أقوى الأدلة على ابتداعها وإحداثها وكونها ليست من دين الله وشرعه.

٢- أن جميع مصنَّفات علماء الإسلام شاهدة - ولا بد - على بطلان تلك القاعدة المستدل بها إما من حيث أصلها وإما من حيث الاستدلال بها، ولذلك؛ فإن المطالبة بمصدر القاعدة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما نصّ عليه علماء الإسلام في مصنفاتهم وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بمصدر من مصنفات علماء الإسلام - يُسلّم لهم - فيه تلك القاعدة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) مصدر القاعدة التي يستدل بها من مصنَّفات علماء الإسلام: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها ومخالفتها لدين الله وخروجها عن منهج أهل الإسلام الصحيح.

- أن يذكر مصدرها من المصنّفات والكتب: فلا يخلو:

- إما أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن خلوّ مصنفات علماء الأمة - المشهود لهم باتباع الكتاب والسنة والأثر والتبحّر في العلم والرسوخ فيه والعناية بجمع المسائل وتحريرها وتقريرها - من تلك القاعدة

المستدل بها، ووجودها في مصنفات من كان على طريقة صاحب الشبهة وعقيدته ومذهبه؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف خلتْ منه مصنَّفات أئمة الإسلام وعلمائه العظام منذ بداية التصنيف والتأليف وانفردت بها مصنَّفات أهل الأهواء والبدعة؟، مع ما عُرِفوا به من عدم العناية بالنصوص وفقهها واستخراج القواعد منها ومن بناء قواعدهم وأصولهم على غيرها؟!.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتقرير القواعد وتحريرها: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل القواعد وتقريرها، ويشجبون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك القاعدة.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض ليس هذا محلّها، كبيان خطأ المؤلف في ذكرها، أو خطأ المستدلّ (صاحب الشبهة) أو ضلاله في الاستدلال بها، وغير ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها:

النموذجان المذكوران في المسلك السابق: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لا يمكن وجودهما في مصنفات علماء الإسلام، وذلك كافٍ في نقضهما.

وأضيف هنا نموذجاً ثالثاً، هو:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية السفر وشدّ الرحل لزيارة القبور وأن ذلك من القربات، بقاعدتهم: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله: « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها... »[1].

التحليل:

استدل صاحب الشبهة بالقاعدة المذكورة على مشروعية السفر لزيارة القبور، فنُقِض استدلاله بها بمطالبته بأن يُورِد المصدر الذي ذُكِرت فيه تلك القاعدة من الكتب المتخصصة في العناية بالقواعد وتحريرها والأحكام وأدلتها ككتب الأصول والفقه، والجواب محذوف؛ لأنه معلوم، أي: ولن يستطيع صاحب الشبهة أن يذكر أيّ مصدر منها، فاستدلاله بالقاعدة المذكورة – إذاً – باطل.

---

(١) صيانة الإنسان (٨٨-٨٩).

المسلك الثالث

المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم

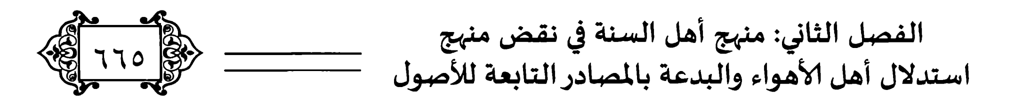
إنما تُعرَف القواعد والأصول بالنصّ عليها من أهل العلم الراسخين الذين تتبّعوا الأدلة واستقرؤوها، وفقهوا دلالاتها، وأدركوا مقاصدها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة هؤلاء: علماء الصحابةِ ثم التابعين ثم تابعيهم ثم أئمةُ الهدى من بعدهم، فمتى نصّ أحدٌ منهم على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى الأدلة على صحتها، فكيف إذا أجمعوا وتتابعوا عليها؟.

ومن المعلوم أن عناية علماء الإسلام باستخراج القواعد والأصول وتحريرها وتقريرها وبيان أدلتها ومسائلها وجزئياتها أشهر من أن تُحشَد له الأدلة، ولا أدلّ على ذلك من تلك الآثار والأقوال الجامعة الواردة عن الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة من بعدهم، فضلاً عمّا اشتهر وتواتر عنهم من النصّ على أن ذلك الأمر المعين هو من القواعد والأصول الكلية الجامعة في تقرير أبواب الاعتقاد أو الدفاع عنها والرد على المخالفين فيها.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر من سبقهم وتقدّمهم من أهل العلم الذين استدلوا بتلك القاعدة على ما استدلّوا بها عليه.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

أن أهل العلم من الصحابة والسلف والأئمة هم المشهود لهم في الأمة كلها بالعلم والإمامة والفقه في الدين، ومن ثمَّ؛ فإن مطالبة من استدل بقاعدةٍ بأن



يذكر سلفه فيها من أهل العلم هو نوعٌ من تطبيق قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المسلك السابق، من:

١- أن عدم وجود القاعدة في كلام أهل العلم، وعدم وجود سلفٍ صالحٍ لصاحب الشبهة في استدلاله بها؛ دليلٌ على بطلانها وخروجه عن منهجهم وطريقتهم.

٢- أن المطالبة بذكر من استدل بالقاعدة من أهل العلم على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما عليه علماء الإسلام وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بإمامٍ معتبر من علماء الإسلام قد استدل بتلك القاعدة على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) أحداً من أهل العلم قد سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة التي يستدل بها على ما استدل بها عليه: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها وخروجه عن منهج أئمة الإسلام.

- أن يذكر من سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة: فلا يخلو:

- إما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من أهل الأهواء والبدعة: فيكون ذلك

كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن انفراده بالاستدلال بها وتقعيدها دون علماء الأمة - المشهود لهم بالإمامة والفقه والعلم في الدين -؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف جهلها أئمة الإسلام وانفرد بها ذلك المطعون في ديانته باتباع الهوى والبدعة والإعراض عن الكتاب والسنة ومخالفة الجماعة؟!.

• وإما أن يكون الذي سبقه ليس من أهل العلم أصلاً ولا ممن يُرجَع إليه ويُعتَمَد قوله في تقرير القواعد وتحريرها: فيكون ذلك كافياً في نقض الاستدلال بتلك القاعدة؛ لأنها منسوبة إلى من لا يُعدّ من أهل العلم - بعامة - أو في ذلك الفن الذي أُورِدَتْ فيه تلك القاعدة - بخاصة -.

• وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، لكن النقل بذلك لا يصحّ إليه سنداً، أو فُهِم عنه ذلك خطأً، أو حُمِّل استدلاله بالقاعدة ما لا يحتمل، أو كان استدلاله بالقاعدة على غير ما استدل بها عليه صاحب الشبهة: فتكون نسبة الاستدلال بتلك القاعدة إليه نسبةً باطلةً غير صحيحة، ويبقى صاحب الشبهة بدون سلفٍ من أهل العلم المعتبرين.

• وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، وصحّ ذلك عنه سنداً ومعنىً وموضعاً: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض هي التي تقدم ذكرها في موضع سابق[1].

---

(١) راجع: المطلب الثالث من المبحث الثاني في هذا الفصل.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم:

النموذجان المذكوران في المسلك الثاني: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لم يقل بهما أحدٌ من علماء الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأنه لا يمكن وجودها في أقوالهم، وذلك كافٍ في نقضهما.

❁ ❁ ❁

المسلك الرابع

إبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بُنِيت عليه

القواعد والأصول ليست مستقلّة بذاتها، وإنما هي مبنيّة على غيرها من الأدلة المعتمدة، فهي تابعة للأصول، ونتيجةٌ عنها، ومُسْتَقْرَأَةٌ منها.

وفقه ذلك مفيدٌ أيَّما فائدة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، وتفصيله: أن يقال:

- إذا كانت القاعدة مبنيّة على أحاديث غير صحيحة (ضعيفة أو موضوعة أو واهية)، أو إجماعٍ غير ثابت، أو آثار وأقوال لا تصحّ عمن نقلت عنه أو نسِبت إليه: فإن إبطال القاعدة يكون ببيان أن ما بُنِيت عليه لا يصحّ ولا يثبت.

- وإذا كانت مبنية - فيما يزعم المستدل بها - على دلالات النصوص من آيات الكتاب وأحاديث السنة والآثار والأقوال الصحيحة والإجماع الثابت: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* بيان الدلالات الصحيحة لتلك النصوص ولذلك الإجماع، وأنها لا تدلّ البتة على ما استُدِلّ بها عليه.

* بيان الأدلة الصحيحة الصريحة الدالة على فساد تلك القاعدة وبطلانها.

- وإذا كانت مبنية على دعوى استقراء النصوص ودلالاتها: فإن إبطال القاعدة يكون بإثبات عدم صحة الاستقراء، وذلك بذكر النماذج والأمثلة الصحيحة التي لا تنطبق عليها القاعدة ويكون وجودها مانعاً من صحة القاعدة الكلّية وقادحاً فيها، كما يكون إبطالها أيضاً بذكر الأدلة من الشرع واللغة والقواعد الشرعية

الصحيحة التي تمنع وتحيل أن تكون تلك القاعدة صحيحة معتبرة مما يدل على فساد الاستقراء المدَّعى وعدم صحته

- وإذا كانت مبنية على نقلٍ ثابتٍ عن أحد من أهل العلم: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* إثبات عدم صحة الاستدلال، فيُثبَت بالأدلة أن ما استدل عليه أهل العلم بتلك القاعدة مغاير ومخالِف - وربما مناقِض - لما استدل بها عليه أهل الأهواء والبدعة.

* إثبات أن من نصّ على تلك القاعدة من أهل العلم فقد أخطأ في نقله أو اجتهاده؛ لأن أهل العلم متفقون على ما يخالف ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أن تكون تلك الفروع والمسائل مبنية على أصول فاسدة، فمن عرف السنة بيَّن حكم ذلك الأصل، فسقطت تلك الفروع المولَّدة كلها »[١].

وقال: « وكثيراً ما تجد هؤلاء إذا فتشت حجتهم إنما هي مجرد دعوى بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت في الأصل معلق بالوصف المشترك من غير دليل يدله على ذلك، بل بمجرد اشتباه قام في نفسه، أو بمجرد استحسان ورأي؛ ظن به أن مثل ذلك الحكم ينبغي تعليقه بذلك الوصف، وأحدهم يبني الباب على مثل هذه القواعد التي متى حوقق عليها سقط بناؤه »[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ٩).

(٢) درء التعارض (٤/ ٤٠).

وقال ابن القيم - منبّهاً على أهمية فقه ما بُنِيت عليه الأصول والأقوال -: « وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصُر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين!، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين، فهما عَدُوّان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت ما يصرف إليه المحرِّفون أحسنَ الكلام وأبينه وأفصحه وأحقه بكل هدى وبيانٍ وعلمٍ من المعاني الباطلة والتأويلات الفاسدة لكدت تقضي من ذلك عجبا، وتتخذ في بطن الأرض سربا، فتارة تعجب وتارة تغضب، وتارة تبكي وتارة تضحك، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام، وحل بساحة الوحي ممن هم أضل من الأنعام، فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله »[1].

وقال: « فهذه القواعد الفاسدة هي التي حملتهم على تلك التأويلات الباطلة؛ لأنهم رأوها لا تلائم نصوص الوحي، بل بينها وبينها الحرب العوان »[2].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بنيت عليه:

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩-٣٠١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤١).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية شد الرحال لزيارة القبور، بقاعدتين:

١- (إذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كلّ سفرٍ إليها قربة).

٢- (وسيلة القُربَة المتوقّفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والزيارة شاملة للسفر »؛ لأنها تستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور، كلفظ المجيء الذي نصت عليه الآية الكريمة ».

أقول: هب أن الزيارة مطلقة شاملة للسفر، ولكن قوله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى »[1] مقيِّد لذلك الإطلاق، والتأويل الذي ذكره صاحب الرسالة ستطلع على فساده.

على أن لفظ الزيارة مجمل كالصلاة والزكاة والربا، فإن كل زيارة قبرٍ ليست قربة بالإجماع؛ للقطع بأن الزيارة الشركية والبدعية غير جائزة، فلما زار النبي ﷺ القبور وقع ذلك الفعل بياناً لمجمل الزيارة، ولا يثبت السفر من فعله ﷺ.

مع أن الخروج إلى مطلق المساجد أيضاً شامل للسفر وهو قربة - كما سيأتي بيانه -، فيكون السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة أيضاً قربة، والخصم أيضاً لا يقول به.

---

(١) تقدم تخريجه.

وكذلك الصلاة والذكر شاملان لجميع الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة، فلو سوغ الاستدلال بمثل تلك الإطلاقات للزم جواز تلك الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة.

قوله: « وإذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كل سفر إليها قربة ».

أقول: هذا إما مبنى على القاعدة الآتية وهي فاسدة - كما سيأتي بيانه -، والمبني على الفاسد فاسد.

أو مبني على أن الزيارة شاملة للسفر؛ فالجواب ما تقدم آنفاً من كون لفظ الزيارة مجملاً، ووقوع فعل النبي ﷺ بياناً لإجماله، وكون حديث: « لا تشد الرحال » الحديث مقيداً لإطلاق الزيارة - على تقدير تسليم شمول الزيارة للسفر -.

قوله: « وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبرٍ غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى ».

أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولا ينكره أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر وهو ليس بثابت.

قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله : « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتابٍ من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها.

والثاني: أن هذه القاعدة منقوضة بأن إتيان مسجد قباء والصلاة فيه ركعتين قربة...، مع أن السفر إلى قباء ليس بقربة، فإنه سفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وكذلك تحية المسجد في غير المساجد الثلاثة قربة...، وكذلك الغدوّ إلى مسجد غير المساجد الثلاثة لتعليم الآيتين أو قراءتهما قربة...، وكذلك الخروج إلى مسجد غير المساجد الثلاثة قربة...، مع أن السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة، وكذلك دخول بيت الله قربة مع أن وسيلته في بعض الأحيان - أي: دفع الرشوة التي يأخذها الحجبة - ليس بقربة، كذا في كتب الفقه، وكذلك الحج قربة مع أن وسيلته في بعض الأزمنة والأمكنة دفع الرشوة وإعطاء المكس والخفارة، وهي ليست من القربة في شيء.

والثالث: أن القربة على نوعين:

١- نوع ورد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه كصلاة الليل والضحى وغيرهما.

٢- ونوع لم يرد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه، بل وقع الترغيب في عام وهي من أفراده، كالنفل الذي يؤدي بعد الظهر عقب الراتبة، فإنه لم يرد في حقه ترغيب في حديث، بل إنما ورد الترغيب في مطلق التطوع وهو من أفراده.

والقربة التي هي من النوع الأول قربة بالذات، وأما القربة التي هي من النوع الثاني فإنها داخلة في عموم الأمر بزيارة القبور، ولم يثبت حديث في خصوص

كون زيارة قبره ﷺ قربة - كما عرفت فيما تقدم -، فالقربة حقيقة فيما هنالك مطلق الزيارة، وهو لا يتوقف على السفر، بل تحصل هذه القربة بزيارة قبر من قبور بلد الزائر وقريته، وإن كان فرده الكامل هو زيارة قبر النبي ﷺ.

والرابع: أنا لا نسلم أن مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة، بل القربة هي الزيارة التي لا يقع فيها شد رحل، بدليل حديث: « لا تشد الرحال ».

والخامس: أنه لو سلم كون مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة فلا نسلم كونها متوقفة على السفر للزيارة، لجواز أن يسافر لزيارة المسجد النبوي أو أمر آخر من التِّجارة وغيرها، ثم بعد وصول المدينة الطيبة يزور قبر النبي ﷺ، فحينئذ تكون الزيارة متوقفة على مطلق السفر لا على سفر الزيارة، فيكون مطلق السفر قربة لا سفر الزيارة، ومطلوب الخصم هذا دون ذاك، فلا يتم التقريب.

السادس: أنه لو سلمت هذه القاعدة فهي إنما هي وسيلة لم ينه الشارع عنها، والسفر للزيارة قد نهى الشارع عنه، بدليل حديث: « لا تشد الرحال » »[1].

ففي هـذه النموذج عدة مواضع نُقِض فيها استدلال صاحب الشـبهة بالقاعدتين المذكورتين؛ بنقض ما بُنِيتا عليه من جهة اللغة والشرع والقواعد المعتبرة الأخرى.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٧-٩١).

المسلك الخامس

إبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها

هذا المسلك يُعدّ تتمةً للمسلك السابق، واستكمالاً لأطرافه - كما سيأتي بيانه -، إلا أن وجه إفراده بالذكر هو أنه أخص من المسلك السابق، وذلك أن القاعدة:

- قد تكون مركَّبة من أجزاء، مثل:

١- قول أهل التعطيل النفاة: «الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والجسم حادث؛ فالأعراض حادثة، والله سبحانه ليس بحادث؛ فلا يجوز وصفه بحقائق الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ لأن إثباتها يستلزم التجسيم».

٢- قول أهل التمثيل: «إن الله خاطبنا بما نعقل، ونحن لا نعقل من صفات الله إلا المماثلة فيها بينه وبين خلقه؛ فصفات الله مثل صفات خلقه».

- وقد لا تكون كذلك، مثل: قول بعض فرق المرجئة: (لا يضرّ الإيمانَ ذنب).

ثم إن كانت مركَّبة من أجزاء:

- قد يكون فيها ما هو حق وما هو باطل.
- وقد تكون كل أجزائها باطلة.

فالمقصود بهذا المسلك هو: القاعدة التي تكون مركَّبة من أجزاء، سواء كانت أجزاؤها كلها باطلة أم كان فيها ما هو حق وما هو باطل:

- فإن كانت كل أجزائها باطلة: يتوجّه النقض والإبطال إلى جميع أجزائها، فتُنقَض جزءاً جزءاً، وقد يُكتفى بنقض أحد الأجزاء إذا كان نقضُه يستلزم نقض القاعدة برمّتها.

- وإن كان في أجزائها ما هو حق وما هو باطل: توجّه النقض والإبطال إلى ما فيها من باطلٍ دون ما فيها من حق، وإن كان من المتعيّن أن يُنصّ على أن ما فيها من حق لا يصح الاستدلال به على باطل.

ووجه الاشتراك بين هذا المسلك والذي قبله هو: أن طريقة النقض لأجزاء القاعدة تكون حسب ما ذُكِر في المسلك السابق.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها:

القاعدة الأولى في النموذج الذي سبق ذكره في المسلك السابق؛ فإنها مركبة من جزءين:

الأول: (كل زيارة للقبور فهي قربة).

الثاني: (كل سفرٍ من أجل هذه الزيارة فهو قربة).

والنتيجة: مشروعية زيارة القبور بشدّ الرحل إليها، وأنه قربة.

وقد سبق أن السهسواني نقض القاعدة بنقض جزءيها:

فمما نقض به الجزء الأول: ليست كل زيارة للقبور قربة، فالزيارة الشركية والبدعية ليست بقربة.

ومما نقض به الجزء الثاني: ليس كل سفرٍ من أجل القربة يكون قربة، فالسفر لأحد المساجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة.

وأزيد هنا نموذجاً آخر:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة من أهل التمثيل على أن صفات الله مثل صفات خلقه، بقاعدتهم: « أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد ».

نقض الشبهة:

قال ابن عثيمين: «الزائغون عن سبيل الرسل وأتباعهم في أسماء الله وصفاته قسمان: ممثلة، ومعطلة...

فالقسم الأول: الممثلة.

وطريقتهم: أنهم اثبتوا لله الصفات على وجه يماثل صفات المخلوقين، فقالوا: لله وجه، ويدان وعينان، كوجوهنا وأيدينا وأعيننا، ونحو ذلك.

وشبهتهم في ذلك: أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، قالوا: ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد...

وأما قولهم: « إن الله تعالى خاطبنا بما نعقل ونفهم »: فصحيح...

وأما قولهم: « إذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد»: فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه إنما أخبر به مضافاً إلى نفسه المقدسة، فيكون لائقاً به لا مماثلاً لمخلوقاته، ولا يمكن لأحد أن يفهم منه المماثلة إلا من لم يعرف الله تعالى، ولم يقدره حق قدره، ولم يعرف مدلول الخطاب الذي يقتضيه السياق.

الثاني: أنه لا يمكن أن تكون المماثلة مرادة لله تعالى؛ لأن المماثلة تستلزم نقص الخالق جل وعلا، واعتقاده نقص الخالق كفر وضلال، ولا يمكن أن يكون مراد الله تعالى بكلامه الكفر والضلال »(1).

وقال – في موضع آخر –: « فإن قال المشبه: « أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله »؛ فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو يجعلوا له أنداداً فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكلامه تعالى كله حق يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض.

---

(١) تقريب التدمرية – ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين – (٤/ ١١٩-١٢١).

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟، فسيقول: بلى، فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟، فسيقول: بلى، فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق - مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق -؟!»[1].

ففي هذا النموذج: استدلال الممثّلة على تمثيل صفات الله بصفات خلقه بقاعدتهم المذكورة، ولما كانت القاعدة متركّبة من أجزاء؛ نقضها أهل السنة بنقض أجزائها جزءًا جزءًا، مع بيان ما فيها من الحق الذي لم يُفهَم على وجهه ولم يُستدَل به في موضعه، وما فيها من الباطل الذي نوجّه إليه النقض والإبطال.

---

(١) القواعد المثلى ص: (٤٧).

المبحث الرابع

الاستدلال بالعقل

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

المبحث الرابع

الاستدلال بالعقل

التمهيد

منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة

مما يبيّن منزلةَ العقل(١) وحجيته عند أهل السنة معرفةُ جملة من قواعدهم في هذا الباب، ومنها:

١- وجوب التسليم والانقياد والإذعان والقبول لما جاء عن الله ورسوله، دون تأخر ولا تشكيك ولا معارضة، قال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾

---

(١) العقل في عُرف السلف يُطلَق على أربعة أمور:

١- علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه وبين العاقل الذي جرى عليه القلم، وهذا مناط التكليف.

٢- علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، وهو داخل فيما يُحمَد به عند الله من العقل، ومن عُدِم هذا ذُمّ وإن كان من الأول، وما في القرآن من مدْحِ من يعقل وذمٍّ من لا يعقل يدخل فيه هذا النوع.

٣- العمل بالعلم، وهو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح.

٤- الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

انظر: بغية المرتاد ص (٢٦٠، ٢٦٣).

وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ۚ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٤٨-٥١].

٢- أن الله أكمل هذا الدين، وأتمه، وبيّنه أعظم بيان؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] وقال ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

٣- دين الله سبحانه لا اختلاف فيه، ولا تناقض، ولا تضادّ، بل هو في غاية الإحكام، يصدّق بعضه بعضاً، من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى(١)، قال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

٤- ذم الله سبحانه الذين يتبعون الظن في عدة مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم:٢٣] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم:٢٨] وقال سبحانه: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام:١١٦، ويونس:٦٦] وكل من خالف الرسول فلابدّ أن يتبع الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدلّ بها؛ كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، وتلك الحجة قد تكون قياساً

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨١٨-٨٢١).

فاسداً، أو نقلاً كاذباً أو ضعيفاً ، أو تقليداً لمن لا يجب اتباع قوله وعمله، أو خطاباً أُلقي إليهم اعتقدوا أنه من الله وهو – في الحقيقة – من إلقاء الشيطان(١).

٥- كرّم الله بني آدم بالعقل، وأثنى على ذوي العقول السليمة، وأصحاب الألباب النيّرة، وحث على إعمال العقل بالتدبّر والتفكّر في آيات الله الكونية المنظورة، والشرعية المتلوّة(٢)، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:١٩٠] وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد:١٩، والزمر:٩] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية:١٧] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء:٨٢، ومحمد:١٤].

٦- جعل الله سبحانه للعقول – في إدراكها – حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ومما يقرّر ذلك:

أ- أن علم العبد بالشيء الواحد من جملة الأشياء قاصرٌ ناقص، سواء تعلّق بذات الشيء أو صفاته أو أحواله أو أحكامه، وهذا أمرٌ مشاهَدٌ محسوس.

ب- أن الإنسان – وإن زعم في الأمر أنه أدركه – لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، وكل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلومٍ دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم.

ج- أن المعلومات تنقسم عند العلماء إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٨)، (١٣/ ٦٦-٦٨)، ١١٠-١١١).

(٢) انظر: وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص (٢٠٥).

- قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه، كعلم الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان.

- وقسم لا يعلمه ألبتة إلا أن يُعلم به، أو يُجعل له طريق إلى العلم به، وذلك كعلم المغيّبات عنه، سواء كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه مما هو مغيَّب عنه بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدّم له به عهد، فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة أو النار على التفصيل.

- وقسم نظري يمكن العلم به، ويمكن أن لا يعلم به، وذلك هو الممكنات التي تُعلم بواسطة لا بأنفسها، إلا أن يُعلم بها إخباراً[1].

وبعد تقرير هذه القواعد أعود إلى بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة، وذلك من خلال النقطتين التاليتين :

الأولى: معرفة موقف السلف من توافق العقل مع النقل:

سبق أن المتعيَّن والواجب هو التسليم والقبول لما جاء به الكتاب والسنة، وقد كان السلف - غفر الله لهم - أول من قام بهذا الواجب، وأعظم من أداه على وجهه وامتثل به، فقد كانوا كلهم - على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة - كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم: لم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحدٌ منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، ولو كان شيء من ذلك لنُقل إلينا كما نُقل إلينا سائر سِيَرهم، وما جرى بينهم من القضايا

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨٣١-٨٣٦).

والمناظرات في الأحكام الشرعية ، فلما لم يُنقل إلينا شيء من ذلك؛ دل على أنهم آمنوا به، وتلقّوه بالقبول والتسليم، وقابلوه بالإجلال والتعظيم[١].

وكان موقفهم تجاه الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة يتمثّل فيما يأتي:

١- عدم التفريق في هذا الباب بين النصوص المتعلِّقة بالمسائل الخبرية، وتلك المتعلقة بالمسائل الطلبية العملية، أي: باب العقيدة وباب الأحكام، بل جعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سَنَن واحد؛ فاحتجوا بها في ذلك كله .

٢- العبرة - عندهم - في الاحتجاج بالسنة هو صحتها عن النبي ﷺ، فمتى ورد حديث صحيح عن رسول الله ﷺ وجب قبوله، واعتقاد ما يدل عليه، والعمل بما فيه، والاحتجاج بما يدل عليه علماً وعملاً، سواء كان من الأحاديث المتواترة أو من أحاديث الآحاد.

٣- الاحتجاج بدلالة القرآن والسنة، وأن دلالتهما قطعية يقينية، ومعانيهما مفهومة[٢].

ومن الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يُقبل من أحد قطّ أن يعارض القرآن لا برأيه ولا معقوله ولا قياسه؛ فإنهم ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، الاعتصام (٢/ ٨٤٥).

(٢) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل والنقل (١/ ٨٧-٩٤).

ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقلُ والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل إما أن يفوَّض وإما أن يؤوّل.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسّرها وتنسخها، أو بسنة الرسول ﷺ تفسّرها، فكانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأيٌ ومعقول وقياس(١).

الثانية: موقف السلف من العقل وحجيته:

يتميز موقف السلف - في هذا الباب وغيره - بالوسطية والاعتدال، ويتّضح ذلك من خلال ما يأتي:

١- أن العقل شرط في معرفة العلوم وكمال الأعمال وصلاحها، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، فإنه غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن عُزِل بالكلّية كانت الأقوال والأفعال - مع عدمه - أموراً حيوانية، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالِفة للعقل باطلة(٢).

٢- أن القرآن الكريم قد اشتمل على الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها تُعلم المطالب الإلهية، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٣٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الحديد:٢٥]، فـ(البينات): المعجزات والحجج الباهرات والدلائل القاطعات، و(الكتاب) هو النقل الصادق، و(الميزان) هو العدل - كما فسّره بذلك مجاهد وقتادة وغيرهما -، وهو الحق الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة، المخالِفة للآراء السقيمة(١). وهذا الميزان يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوّى بين المتماثِلين ويفرّق بين المختلِفين بما جعله الله في فِطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف(٢).

وقد ضرب الله الأمثال في القرآن، وهي المقاييس العقلية التي يُثبت بها ما يخبر من أصول الدين، وخلاصة الأدلة اليقينية قد جاء بها الكتاب والسنة، ودلالتهما على الطرق العقلية أقوى وأقرب وأنفع من الطرق المبتدعة(٣).

٣- « أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران وَصَل الله بينهما، وقَرن أحدهما بصاحبه، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف:٢٦] فذكر ما ينال به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:١٠] فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [يونس:٦٧، والروم:٢٣]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣١٥).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ص (٣٨٢)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦، ٢٨٨) (٢٠/ ٥٣٩).

(٣) انظر: منهاج السنة (٢/ ١١٠)، درء التعارض (٨/ ٩٠-٩١).

يَعۡقِلُونَ ﴾ [الرعد:٤] وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤] فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم، ومثله قوله: ﴿ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق:٣٧] فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزّل والعقل المدرِك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرّفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع؛ في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه، وملتبس يوضحه، فمن ذهب عنه فإليه يرجع، ومن دفع حكمه فبه[1] يحاج خصيمه، إذ كان بالحقيقة هو المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية التي بالعباد إليها أعظم حاجة. فمن ردّ من مدّعي البحث والنظر حكومته، ودفع قضيته؛ فقد كابر وعاند، ولم يكن لأحد سبيل إلى إفهامه ولا محاجّته ولا تقرير الصواب عنده، وليس لأحد أن يقول: إني غير راضٍ بحكمه بل بحكم العقل؛ فإنه متى رد حكمه فقد ردّ حكم العقل الصريح وعاند الكتاب والعقل »[2].

٤- أن العقل الصريح يدلّ على كثير مما دلّ عليه السمع، وأنه لا ينافي موجبات النصوص الشرعية، ومن أمثلة ذلك: أن العقل الصريح يدل على إثبات الصفات لله تبارك وتعالى؛ فإنه يقضي بامتناع تجرّد الذات عن الصفات، وبكمال الذات المتصفة بالصفات، وأن الله سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين

(١) كذا، ولعل الصواب : (فَبِمَ).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٧-٤٥٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٠-٨١)، درء التعارض (٧/ ٣٩٤).

المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى. فدل ذلك على وجوب إثبات صفات الكمال لله سبحانه، وتنزيهه عن صفات النقص، ونفي ما ضادّ صفات كماله، وإثبات أن الله ليس كمثله شيء .

٥- ونتيجة ذلك كله: أن السلف كما يحتجون بصحيح المنقول؛ فإنهم يحتجون أيضاً بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، ويعدّون الأدلة العقلية التي وردت في القرآن والسنة أعظم أنواع الأدلة في توجيه العقول إلى الحق بأقرب الطرق وأيسرها[1].

٦- جاءت عن السلف نصوص كثيرة تفيد ذم الرأي والقياس، أو أن العقل لا مجال له في خبر الشارع، أو ينهون فيها عن الكلام، أو عما سُمي معقولات ونظراً. والتوفيق بين ذلك وبين ما تقدم من اعتقاد السلف أن الكتاب والسنة يشتملان على الأدلة العقلية، واحتجاجهم بالعقل الصريح الموافق للنقل الصحيح؛ التوفيق بينهما من وجوه عديدة، منها:

أ- أن الرأي والقياس والعقل إذا كان لا يستند إلى أصلٍ من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المراد بالذم، وأما إذا كان يستند إلى شيء من ذلك فهو محمود، ولذا جاء عن جماعة من التابعين - كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي - بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرّد.

ب- أن المراد بالرأي المذموم في هذه الآثار: البدع المحدثة في الاعتقاد .

---

(١) انظر - في بيان موقف السلف من العقل -: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٩٥-١١٦)، الأصول التي بني علها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ١٨٩-١٩٧).

ج- أن ما نطق به الكتاب وبيّنه ، أو ثبت بالسنة الصحيحة، أو اتفق عليه السلف الصالح؛ فليس لأحد أن يعارضه معقولاً ونظراً، أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقلياً أصلاً، بل كل ما يعارض ذلك فقد عُلم أنه باطل علماً كُلياً عاماً.

د- أن الرأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالاستحسان، والتشاغل بالأغلوطات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن.

وجميع هذه الأربعة راجعة إلى معنى واحد، وهو: إعمال النظر العقلي مع طرح السنن؛ إما قصداً، و إما غلطاً وجهلاً.

هـ- أن موارد النزاع لا تفصل بين المؤمنين إلا بالكتاب والسنة وإن كان أحد المتنازعين يعرف ما يقوله بعقله، وذلك أن قوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيراً ما يشتبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معيّن ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزّل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى.

و- أن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه ودلالته على الأدلة العقلية، ولهذا يقولون: لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ[1].

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥١-٣٥٤)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٧-٢٤٨)، الاعتصام (٢/ ٨٤٨-٨٥٠)، فتح الباري (١٣/ ٢٨٧- ٢٩٠).

المطلب الأول

منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

لعله يحسن قبل الخوض في بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة؛ بيان معنى العقل عندهم.

فالعقل - في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين - له تعريفات عديدة، منها:

١ - العقل: جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها.

٢ - قوّة النفس التي بها يحصل تصوّر المعاني وتأليف القضايا والأقيسة. ثم يقسّمون هذه القوة إلى مراتب أربعة. وكلا القولين للفلاسفة، وتبعهم عليهما بعض المتكلمين.

٣ - أنه بعضٌ من العلوم الضرورية. وهو قول جمهور المتكلمين(١).

ويكثر استخدام (العقل) في كلام أئمة السلف وأهل السنة - بعامة - مراداً به ما هو أعم من ذلك المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: الرأي والفكر وعمل العقلِ ونتاجه المبنيُّ على غير هدي من الكتاب والسنة واتباع سلف الأئمة أو المعارضُ لهما، حيث كان لفظ (الرأي) يستعمل عند المتقدمين مقصوداً به ذلك المعنى، ولم يأتِ في كلامهم بهذا المعنى إلا مراداً به الذم، بل قد ورد مرفوعاً في حديث النبي ﷺ، وهو قوله: « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يُستفتون

---

(١) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٧٤-٨٣).

فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون »[١].

كما ورد مأثوراً في قول الصحابة رضي الله عنهم:

- كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا »[٢].

- وقوله: « احذروا هذا الرأي على الدين، فإنما كان الرأي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا لأن الله كان يريه، وإنما هو ههنا تكلف وظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا »[٣].

- وقوله رضي الله عنه: « اتهموا الرأي على الدين؛ فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيي اجتهادا، ووالله ما آلوا عن الحق، وذلك يوم أبي جندل والكفار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل مكة فقال: اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم، فقالوا: إنا قد صدقناك بما تقول، ولكن تكتب: باسمك اللهم، قال فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيت عليهم، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت وتأبى؟، قال: فرضيت »[٤]، وقول سهل بن حنيف رضي الله عنه: « يا أيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم، فوالله

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥) رقم (٦٨٧٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٦٥٤) لابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠).

لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أني استطيع أن أرد من أمر رسول الله ﷺ لرددته »[١].

– وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « ليس عام إلا الذي بعده شر منه، ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ولكن يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فينهدم الإسلام وينثلم »[٢].

ومن نماذج ورود لفظ (الرأي) و(العقل) عند الأئمة المتقدمين مراداً به ما تقدم:

١ – قول الدرامي: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول. قلنا: هاهنا ضللتم عن سواء السبيل، ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥)، ومسلم (٥/ ١٧٦). قال الطبري: « وجه قولهما: اتهموا الرأي الذي هو خلافٌ لرأى رسول الله وأمره على الدين، الذي هو نظير آرائنا التي كنا خالفنا بها رسول الله يوم أبى جندل، فإن ذلك خطأ » شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «والحاصل أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص...، وأخرج البيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنخعي بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرد...، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال: « إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا » فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهذا يلام، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي وتكلف لرده بالتأويل » فتح الباري (١٣/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٦).

لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه »[١].

٢- قول اللالكائي: « إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق »[٢].

والاعتماد على الرأي والعقل في فهم الدين بغير هدى من الله، أو معارضته به، أو تقديمه عليه؛ هو المنهج العامّ لأهل الأهواء والبدعة بشتى فرقهم وطوائفهم، فما من فرقة من الفرق ولا صاحب هوى وبدعة وشبهة إلا واعتمادهم في الحقيقة إنما هو على عقولهم وآرائهم، فيرون صوابها وقطعيتها، ويحكّمونها على ما يَرِدهم من الله من أمره ودينه وشرعه، ويقدمونه عليه، فإنهم « لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه »[٣].

وعند النظر في الفرق التي ظهرت في الإسلام يتضح ذلك من منهجهم جلياً:

فمن تأمل في صنيع رأس الخوارج يجد أنه عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس العقل؟[٤]، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟[٥]. قال الحافظ ابن حجر: « وكان يقال لهم القُرّاء لشدة اجتهادهم

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٤) انظر: الملل والنحل (١/ ١٨).

(٥) تلبيس إبليس ص: (١١١).

في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك »[١].

ومرَّ رأس المعتزلة عمرو بن عبيد على أبي عمرو بن العلاء، فقال له عمرو: كيف تقرأ: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] فقال أبو عمرو: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا﴾ بفتح الياء ﴿فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ بفتح التاء، فقال له عمرو: ولكني أقرأ: « وإن يُستعتبوا » بضم الياء « فما هم من المعتِبين » بكسر التاء، فقال أبو عمرو: ومن هنالك أبغض المعتزلة؛ لأنهم يقولون برأيهم[٢].

« وأمّا الجهميّة النافية للصفات: فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول؛ فإنّه ليس في الكتاب والسنّة نصّ واحدٌ يدلّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنّة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنّما يدّعون التمسّك بالرأي والمعقول...، فإنّ الجهميّة والمعتزلة ومن اتبعهم صاروا يسلكون فيه بأصلٍ أُصِّل بالمعقول، ويجعلونه العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرّقوا فيه تفرّقاً عظيماً »[٣].

وأما الصوفية: فإن أحدهم يرى « أدنى شيء فيحكِّم هواجسه وخواطره على الكتاب والسنة ولا يلتفت إليهما »[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – في تقرير أن جميع الفرق تفهم الدين بمعقولها

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٨٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٤٠).

(٣) النبوات (١/ ٩٥-٩٦).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ١٢٣).

ورأيها بعيداً عن هدي الكتاب والسنة وفهم الصحابة -: « وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: « أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس »؛ ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التى وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون اليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع »[1].

وبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسار الذي سلكته الفرق في الاعتماد على العقل وتقديمه على النقل، وكيف أن هذا المسار كان في أوّله مجرّد فهم الدين بالرأي والعقل دون هدى من الكتاب والسنة وفهم الصحابة، ثم تطوّر الأمر وعظُم الانحراف إلى الاعتماد على العقل اعتمادًا كليًا، وعرض جميع أمور الدين عليه، ثم تقديم العقل على النقل مطلقًا عند ادعاء وجود التعارض بينهما، وأن أول من قال بذلك

---

(١) الإيمان (٢/ ١٤٩-١٥١).

ودعا إليه هم الجهمية، ثم تقلدها المتأخر عن المتقدم، واللاحق عن السابق، وتناقلوها على أنها أصل مسلم من أصول الدين لا يجوز إنكاره أو الطعن فيه، فقال: « ...ومن المعلوم أن الدلالات التي تسمى عقليات ليس لها ضابط ولا هي منحصرة في نوع معين، بل ما من أمة إلا ولهم ما يسمونه معقولات، واعتبر ذلك بأمتنا؛ فإنه ما من مدة إلا وقد يبتدع بعض الناس بدعا يزعم أنها معقولات، ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدّعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة...، وإنما صار لهم ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة لما قواهم من قواهم من الخلفاء فامتحن الناس ودعاهم إلى قولهم، ونصر الله الإيمان والسنة بمن أقامه من أئمة الهدى الذين جعلهم الله أئمة في الدين بما آتاهم الله من الصبر واليقين...، والمقصود هنا أن ما تذكره الجهمية نفاة الصفات العقلية المناقضة للنصوص لم يكن معروفا فيها عند الأمة إذ ذاك، ولما ابتدعوه لم يسمعه أكثر الأمة، ثم قد وضعت الجهمية من المعتزلة وغيرهم من ذلك في الكتب ما شاء الله، وأكثر المؤمنين لا يعلمون ذلك، وما من أحد من النفاة إلا وقد يذكر على النفي من حججه العقلية ما لا يذكره الآخر، ولا تجد طائفتين يتفقان على طريقة واحدة عقلية »[1].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٢٤).

فظهر مما تقدم أن الخارجين عن اتباع الكتاب والسنة وطريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية

« الله سبحانه حاج عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء ونفعا وأجلها ثمرة وفائدة؛ فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع، وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه؛ وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد »[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٠).

« وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، ومن الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات... »(١).

فالضلال في هذا المسلك الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل لا يكمن في مجرد استدلالهم بالدلائل والمقدمات العقلية، وإنما في اعتقادهم أن الكتاب والسنة ليس فيهما من الدلائل والمقدمات العقلية ما يكفي ويشفي ويُغني، فضلاً عن عدم التزامهم في ذلك بما جاء في الكتاب والسنة، وابتداعهم مقدمات ودلائل عقلية تخالف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة والإجماع، ويردّها العقل الصريح، بل يردّها كل فريقٍ منهم على الآخر ولا يسلّم بها ولا يقبلها منه.

وهذا المسلك وُجِد في أهل الأهواء والبدعة منذ عهد مبكر:

فالخوارج: « كانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »(٢).

---

(١) الإيمان (٢/ ٢٢٥-٢٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١-٣٢).

والمرجئة من الجهمية: « لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسـوله أخذوا يتكلمون في مسمى الإيمان والإسلام وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: الإيمان في اللغة: هو التصديق، والرسـول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها، فيكون مراده بالإيمان التصديق؛ ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان »(١).

والجهمية: يقول قائلهم - كما حكى عنهم الإمام أحمد -: « أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟. فادعى في القرآن أمراً يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؟، فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت، وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقاً؟. فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي. وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »(٢). فالجهمي يقول بخلق القرآن، وهو - فيما حكاه الإمام أحمد عنه هنا - يستدل على ذلك بهذه الشبهة التي اشتملت على مقدمات عقلية محضة، حيث استعمل أسلوب الترديد والحصر الذي هو دليل عقلي محض يشتمل على مقدمات يترتب بعضها على بعض.

وأهل الكلام: « من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم سلكوا في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع طريقًا مبتدعة في الشرع مضطربة في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة لها نتائج مجملة، فغلط كثير من سالكيها في مقصود الشارع ومقتضى العقل، فلم

---

(١) الإيمان (١/ ٢٢٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٤).

يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته الدلائل العقلية، وذلك أنهم قالوا: لا يمكن معرفة الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: والطريق إلى ذلك هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث ما قامت به الأعراض، فمنهم من استدل بالحركة والسكون فقط، ومنهم من احتج بالأكوان التي هي عندهم الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، ومنهم من احتج بالأعراض مطلقًا، ومبنى الدليل على أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها »[1].

والفلاسفة تقول عن أهل الكلام: « إن هؤلاء أهل جدل، ليسوا أصحاب برهان. ويجعلون نفوسهم هم أصحاب البرهان، ويسمون هؤلاء أهل الجدل، ويجعلون أدلتهم من المقاييس الجدلية...، ولهذا تجد ابن سينا وابن رشد وغيرهما من المتفلسفة يجعل هؤلاء أهل الجدل وأن مقدماتهم التي يحتجون بها جدلية ليست برهانية، ويجعلون أنفسهم أصحاب البرهان...، لكن إذا تكلم بالإنصاف والعدل ونظر في كلام معلمهم الأول أرسطو وأمثاله في الإلهيات وفي كلام من هم عند المسلمين من شر طوائف المتكلمين كالجهمية والمعتزلة مثلا وجد بين ما يقوله هؤلاء المتفلسفة وبين ما يقوله هؤلاء من العلوم التي يقوم عليها البرهان العقلي من الفروق التي تبين فرط جهل أولئك بالنسبة إلى هؤلاء ما لا يمكن ضبطه...، وأرسطو أكثر ما يبني الأمور الإلهية على مقدمات سوفسطاية في غاية الفساد...، وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة أكثر

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٣-٢١٤).

كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة، ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية، مثل: كلامه في توحيد الفلاسـفة وكلامه في أسرار الآيات وكلامه في قدم العالم »[١].

قال الرازي في مقدمة كتابه (أساس التقديس): « ورتّبته على أربعة أقسام:
القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز »[٢].

ثم قال: « الفصل الأول- في تقرير المقدمات التي يجب إيرادها قبل الخوض في الدلائل.

وهي ثلاثة:

المقدمة الأولى: في إثبات موجود لا يُشار إليه بالحس... »[٣].

ثم قال: « الفصل الثالث: في إقامة الدلائل العقلية على أنه تعالى ليس بمتحيز البتة »[٤].

ثم قال: « الفصل الرابع: في إقامة البراهين على أنه تعالى ليس مختصا بحيز وجهة... »[٥].

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٥-٣٩٦).

(٢) ص: (١١).

(٣) ص: (١٥).

(٤) ص: (٤٨).

(٥) ص: (٦٢).

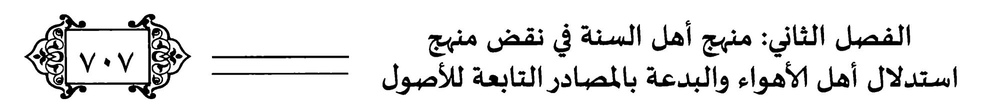
المسلك الثاني

الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد

أكمل الله لهذه الأمة دينها، وأتمَّ عليها نعمته، ورضي لها الإسلام دينا، ولا يكمل الدين وتتم النعمة إلا ببيان جميع شرائع الإسلام بياناً تاماً وافياً يحصل به العلم ويرتفع الجهل وتقوم الحجة، ولا شك أن أعظم ما أرسل الله به رسوله محمداً ﷺ فبيّنه في كتابه وسنة نبيه ﷺ أعظم بيان وأتمه وأوفاه: أبواب الاعتقاد، ومن ذلك: اشتمال الكتاب والسنة على جميع الأدلة والبراهين الشرعية والعقلية التي يحتاجها العباد في هذه الأبواب وغيرها من أبواب الدين.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما أعرضوا عن تعلّم الكتاب والسنة والفقه فيهما، وأقبلوا على الرأي والعقل المخالف للشرع؛ توهّموا أنهم وقفوا على طرقٍ للاستدلال صحيحةٍ وقويةٍ لم يشتمل عليها الكتاب والسنة، أو ظنوا أنها أفضل من أدلة الكتاب والسنة؛ لأن أدلة الكتاب والسنة يَرِد عليها الاحتمال - في زعمهم - فلا يقوى بها الاستدلال، وأما أدلتهم فرأوا أنها قطعية لا يُخالجها ريب ولا يعترضها ضعف - كما تقدم بيان ذلك في المسلك السابق -.

وكان من سبلهم في ذلك: الاستدلال في أبواب الاعتقاد بأقيسة أنتجتها عقولهم وآراؤهم، لم يبنوها على نور من الوحي وهدىً من فقه الصحابة، ولم ينطلقوا فيها مما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأمثال والأقيسة الصحيحة التي اشتملت على قوة البناء ووضوح الهدف ونقاء المضمون وصحة الدليل والمدلول.



وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية المراد بالقياس العقلي وأنواعه وصوره وحقيقته - عند أهله -، ثم عاد عليه بالنقد والتحرير والتصويب، وأُورِد هنا بعضاً مما بيّنه رَحِمَهُ اللَّهُ ناقلاً إياه عمّن قال به[1]:

١ - أن المنطق بناه أهله على الكلام في: الحد ونوعه، والقياس البرهاني ونوعه؛ قالوا: لأن العلم: إما تصور وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري...، والنظري منهما لا بد له من طريق ينال به، فالطريق الذي ينال به التصور هو الحد، والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس.

٢- القياس - باعتبار مادته - خمسة أصناف: إن كانت مادته يقينية فهو البرهان خاصة، وإن كانت مسلمة فهو الجدلي، وإن كانت مشهورة فهو الخطابي، وإن كانت مخيلة فهو الشعري، وإن كانت مموهة فهو السوفسطائي. ولهذا قد يتداخل البرهاني والخطابي والجدلي، وبعض الناس يجعل الخطابي هو الظني، وبعضهم يجعله الإقناعي.

٣- القياس مؤلف من مقدمتين، والمقدمة: قضية إما موجبة وإما سالبة، وكل منهما إما كلية وإما جزئية.

٤ - والقضية: إما حملية، وإما شرطية متصلة، وإما شرطية منفصلة، فصارت أصناف القياس - باعتبار صورته - ثلاثة: قياس تداخل (وهو الحملي)، وقياس

---

(١) وأما ما نَقَدَ به كلامهم ونَقَضَه فسيأتي في مواضعه في المطلب الثالث من هذا المبحث - إن شاء الله -.

تلازم (وهو الشرطي المتصل)، وقياس تعاند (وهو التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل).

٥- وهذا كله في قياس الشمول، وأما قياس التمثيل فله حكم آخر، فإنهم قالوا: الاستدلال بالكلي على الجزئي هو قياس الشمول، والاستدلال بأحد الجزئين على الآخر هو قياس التمثيل.

٦- جعلوا قياسهم (قياس الشمول) هو الذي يفيد اليقين، وأما قياس التمثيل فإنما يفيد الظن.

٧- تنازع الناس في مسمى القياس: فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول - كأبي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما -. وقالت طائفة: بل هو بالعكس؛ حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل - كابن حزم وغيره -. وقال جمهور العلماء: بل هو حقيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعا، وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية.

٨- تعريف قياس الشمول: هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول (وهو المعين)، فهو انتقال من

خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول؛ فيحكم عليه بذلك الكلي(١).

٩- تعريف قياس التمثيل: هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي؛ لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي...(٢)، فهنا يتصور المعيَّنين أولاً (وهما الأصل والفرع)، ثم ينتقل إلى لازمهما (وهو المشترك)، ثم إلى لازم اللازم (وهو الحكم)(٣).

وهذا القياس العقلي هو الذي أضلّ أهل الأهواء والبدعة في باب أسماء الله وصفاته وغيره من أبواب الدين:

- فإن أهل التمثيل ما مثّلوا صفات الله بصفات خلقه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا صفات الله تعالى - التي تُعدّ كيفيتها من الغيب الذي استأثر الله به - بما يشاهدونه من صفات المخلوقين.

---

(١) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: ما كان مركَّباً من مقدمتين فأكثر، مستَعملاً فيه لفظة (كل) الدالة على الشمول. ومثاله في كلام نفاة الصفات: قولهم: « المخلوق متّصف بالصفات، وكل متصف بالصفات فهو جسم »؛ فنفَوا صفات الله لئلا يدخل في هذا العموم فيكون مثيلاً للمخلوق » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١٢٠).

(٢) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: إلحاق الفرع بالأصل في الحكم بجامع الوصف المشترك بينهما، ومثاله في قول النفاة: لو كان الله متصفاً بالصفات لكان جسماً قياساً على المخلوق، فقد قاسوا الخالق على المخلوق، وحكموا بالمماثلة؛ لاشتراك الخالق والمخلوق في أن كلاً منهما متصف بالصفات » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١١٩-١٢٠).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٤-٦، ١١٦-١٢١).

- وأهل التعطيل ما وقعوا في نفي حقائق أسماء الله وصفاته إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل أيضاً، وذلك أنهم لما سمعوا صفات الله توهّموا أنهم لو أثبتوها لوقعوا في تشبيه الله بخلقه، ففرّوا من ذلك إلى التعطيل.

- وأهل التوسُّل الشركي أو البدعي ما وقعوا فيه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا الله في مُلكه بالمخلوقين في ملكهم، فكما أن ملوك الأرض المخلوقين يُتوسَّل إليهم بحاشيتهم والمقرَّبين منهم لقضاء الحاجات؛ فكذلك الله - في زعمهم - يُتوسَّل إليه بالصالحين من عباده.

والاستدلال بهذا النوع من القياس في أبواب الاعتقاد وُجِد منذ بداية القرن الثالث الهجري:

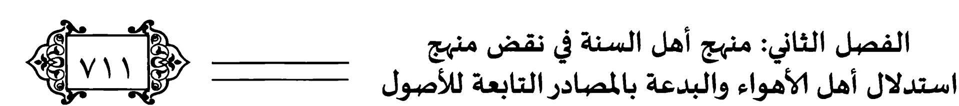
- قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[1].

- وقال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يُدرَك بشيء من هذه الخمس »[2].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٥٢).



- وقال قوام السنة الأصبهاني: « قال بعض العلماء - في البيان عن تشبيه المعتزلة والجهمية ومن يذهب مذهبهم، وأن أصحاب الحديث ليسوا بمشبهة -:

قالوا[١]: إن الله تعالى لا يشاء المعاصي لعباده ثم يعاقبهم عليها، لأن الحكيم العاقل من المخلوقين لا يجوِّز هذا، ولأن هذا داخل في باب الظلم، وكل مخلوق أتى مثل هذا سمي ظالماً. فيقيسون أمر الله تعالى على أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق. (وكذلك قول من قال: إن الله تعالى أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق)[٢].

وكذلك قول من قال: إن الخالق لا يسمى خالقاً، والرازق لا يسمى رازقاً؛ حتى يخلق ويرزق ويحصل منه الخلق والرزق، وقالوا: إنما قلنا هذا لأن العقل والمشاهدة ينكران أن يتسمى أحد بأنه فاعل أو يتحلى بالفعل إذا خلا عن الفعل في الحال، وإذا صح هذا صح أن الله تعالى لا يتصف بالخالق والرازق ما لم يخلق ويرزق. فيقيسون الخالق بالمخلوق ويشبهونه به، ويقولون: إن الخالق والرازق وأشباههما من صفات الله تعالى صفات للفعل لا صفات للذات، وإذا كان الفعل موصوفاً بصفة لم تحصل الصفة حتى يحصل الفعل. وهذا إنما يصح في فعل المخلوق، لا في فعل الخالق، وفعل الخالق لا يشبه فعل المخلوق »[٣].

---

(١) يعني: الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

(٢) كذا في الأصل، وأظنها زائدة.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

المسلك الثالث

استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة

« من الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان:

١- نوع جاء به الكتاب والسنة: فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

٢- وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها: فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره. ثم التعبير عن تلك المعاني: إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي »[1].

وقد نهى الله سبحانه عن صفتين ذميمتين - هما من صفات أهل الباطل والهوى من اليهود -، وهما: لَبْس الحق بالباطل وكتمانه، فقال: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٣-١١٤).

ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١]، فنهى سبحانه عما كان يتعمده اليهود من: خلط الحق بالباطل وتمويهه به، وكتمانهم الحق وإظهارهم الباطل، فنهاهم عن الشيئين معاً وأمرهم بإظهار الحق والتصريح به[١]، ولبس الحق بالباطل هو: « خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر...، ومنه: التلبيس، وهو التدليس، وهو الغش؛ لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه؛ كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل في صورة الحق، فالظاهر حق والباطن باطل »[٢].

وخلط الحق بالباطل حتى يلتبس أمره له صور عديدة، يعنينا منها هنا ما يناسب المقام، وهو: أن « الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: « إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء »، فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء؛ ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٥٦٧-٥٦٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٠٩-٢١٠).

ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يدعى إليها ويوالى ويعادى عليها »(١).

ومن أعظم مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: استعمال ألفاظٍ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، وهذا ما نصّ عليه الإمام أحمد تصريحاً وتلويحاً:

فقال: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى...، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »(٢).
« والمقصود هنا: قوله: « يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم »، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة »(٣).

وقال: « فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٧١-٢٧٢).
(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٦).
(٣) درء التعارض (١/ ١٢٢).

الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[١].
وقال: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين؛ أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة وموه عليهم »[٢]. وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر - وهو من المحال - فقال: أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟، فادعى في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؛ فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت. وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقا؟، فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[٣].
فنبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى استعمالهم ألفاظ: (الجوارح) و(بلا كيف) و(غير)، وأشار إلى ما فيها من اشتباه وإجمالٍ وتمويهٍ وتلبيسٍ وإظهارٍ للباطل بلباس الحق.

وهذا المسلك يشترك فيه عامة أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك إنما يبنون أمرهم في ذلك على

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١).
(٢) المصدر السابق ص: (٤١).
(٣) المصدر السابق ص: (٢٤).

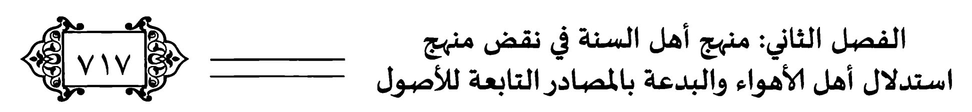
أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع؛ فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت وما قُبِلت، ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل »[1]. وقال: « والبدع التي يُعارَض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك؛ لا بد أن تشتمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك...، ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة »[2].

وقال - بخصوص نفاة الصفات الذين هم أشهر من يستدل بالعقل -: « وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام على أدلة النفاة ومقدمات تلك الأدلة على وجه التفصيل...، ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا رأي سديد ولا شرع، بل معهم شبهات...، وقد صارت تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات أو برهانيات، وإنما هي مسلمات لما فيها من الاشتراك والاشتباه،

---

(١) درء التعارض (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١/ ٢٢١).



فلا تجد لهم مقدمة إلا وفيها ألفاظ مشتبهة فيها من الإجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس »[١].

والألفاظ المشتبهة المجملة المحتملة التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة أنواع، فمنها:

١ - ألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعاني أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال، كلفظ: (العقل)، فإن لفظ (العقل) في لغة المسلمين إنما يدل على عَرَض: إما مسمى مصدر (عقل، يعقل، عقلا)، وإما قوة يكون بها العقل، وهي الغريزة، ومن أهل الأهواء من الفلاسفة من يريد بذلك جوهرا مجردا قائما بنفسه[٢].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠-١١).

(٢) قال شيخ الإسلام: « فليس لأحد أن يسمي الجوهر القائم بنفسه عقلا ثم يحمل عليه كلام النبي ﷺ، ومعلوم بالاضطرار لمن يعرف لغة النبي ﷺ والمسلمين الذين يتكلمون بلغته أن هذا ليس هو مراد النبي ﷺ في اسم العقل، فليس هذا مراد المسلمين باسم العقل ولا يوجد ذلك في استعمال المسلمين وخطابهم... » إلى أن قال: « واعلم أن المقصود في هذا المقام: أن لفظ العقل لا يعبَّر به عن جوهر قائم بنفسه لا عن ملك ولا غيره في عبارة رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين وسائر علماء المسلمين، فلا يجوز أن يحمل شيء من كلامهم المذكور فيه لفظ العقل على مراد هؤلاء المتفلسفة بالعقول العشرة ونحو ذلك ». بغية المرتاد (٢/ ٨٨-٨٩).

٢- ألفاظٌ عبروا بها عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن، وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً نفاه الشرع والعقل، وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معاني غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهة، وهذا مثل لفظ: (الحدوث) و(الجوهر) و(الجسم) ونحوها[1].

ويصوِّر الإمام ابن القيم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك فيقول: «إن هؤلاء في معارضتهم للوحي سلكوا طريقا سحروا بها عقول ضعفاء الناس وبصائرهم، فشبهت عليهم وخيل إليهم أنها حق، فأصابهم في ذلك مثل ما أصاب السحرة حين عارضوا عصى موسى بما خيل إلى أبصار الناظرين أنه حق، فإن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة تحتها معاني مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وأدخلوا فيها من المعاني غير المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، ففكروا فيه وقدروا وأطالوا التفكير والتقدير، ثم عظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وسمع منهم ما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له:

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٢٢-٢٢٤)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٧).

أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، وهذا أمر قد صقلته الأذهان على تطاول الأزمان، وتلقته العقول بالقبول والتسليم، وفزعت إليه عند التخاصم والتحاكم. فيبقى ما في النفوس من الحمية والإلفة يحملها على تسليم تلك الأمور قبل تحقيقها، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، فيأخذها مسلمة، فإذا جاءت لوازمها لم يجد بدا من التزامها، ويرى أن التزام تلك اللوازم أهون عليه من القدح في تلك القواعد وإبطالها. فهذا أصل ضلال من ضل من أهل النظر والبحث في المعقولات...، فالواجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، فيكون الكلام في معنى معقول يتوارد النفي والإثبات فيه على محل واحد، لا في لفظ مجمل مشتبه المعنى، وهذا نافع في الشرع والعقل والدين والدنيا وبالله التوفيق»[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٩٥-٩٩٦).

المسلك الرابع
دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية

أنزل الله كتابه على رسوله محمد ﷺ، فبلّغه وبيّنه، فتلقّاه عنه صحابته رضي الله عنهم معتقدين أنه الهدى والنور والبيان والشفاء، مستفيدين منه الإيمان والعلم والعمل، قاطعين بأن ما جاء فيه هو الحق، وأن ما دلّ عليه هو الدين، وأن فصاحته وبلاغته هي الغاية والنهاية، وأن وضوحه وبيانه أعظم آية.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما لم يسلِّموا بما دلّ عليه الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة وسلف الأمة، وأعملوا آراءهم وأفكارهم وعقولهم في دين الله بغير هدى ولا دليل، واتخذوها حجة وبرهاناً؛ اشتطّ منهم من اشتطّ في بدعتهم، وأغرقوا في غلوّهم؛ فزعموا أن الأدلة التي جاءت في الكتاب والسنة دلالتها لفظية، وأن أدلتهم التي ابتدعوها بعقولهم دلالتها قطعية، «وإنما عظمت الشبهة بذلك بأن أقواما لهم نوع ذكاء يميزون به في أنواع من العلوم، ولم تكن لهم خبرة بالأمور الإلهية كخبرتهم بتلك العلوم؛ فخاضوا فيها بعقولهم، وظنوا أنهم يبرزون فيها كما برزوا في تلك العلوم، وظن المقلدون لهم ذلك أيضا، فركب من ظنهم وظن مقلدهم اعتقادها والدعوة إليها وإساءة الظن بما خالفها، ثم إنهم رأوا النصوص واقفة في طريقها، فقاموا لها وقعدوا، وجَدّوا في دفعها واجتهدوا، فتارة سطوا عليها بالتأويل، وتارة نسبوا من تكلم بها إلى قصد التخييل، ووقفوا بجهدهم في الصدور منها والأعجاز، وقالوا: لا مقام لك عندنا ولا عبور لك علينا وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز، وتارة قالوا:

هذه أخبار آحاد والمسألة من المسائل العلمية، وإن كان قرآنا أو خبرا متواترا قالوا: تلك أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين، وغايتها إفادة الظن والتخمين... »(١).

وهذا المسلك في الاستدلال بالعقل: « لا يُعرَف أحدٌ من فرق الإسلام قبل ابن الخطيب(٢) وضع هذا الطاغوت وقرره وشيد بنيانه وأحكمه مثله، بل المعتزلة والأشعرية والشيعة والخوارج وغيرهم يقولون بفساد هذا القانون وأن اليقين يستفاد من كلام الله ورسوله، وإن كان بعض هذه الطوائف يوافقون صاحب هذا القانون في بعض المواضع، فلم يقل أحد منهم قط إنه لا يحصل اليقين من كلام الله ورسوله البتة »(٣).

ومما يؤكد ذلك: أن القاضي عبد الجبار المعتزلي نقل عن إحدى الفرق المتقدمة قولها: « إن القرآن مما لا يمكن معرفة المراد به؛ فإن الألفاظ محتملة، فما من لفظ من الألفاظ إلا ويجوز أن يراد به الخصوص، كما يجوز أن يراد به العموم، وإذا كان هذا هكذا فلا بد أن نتوقف وننتظر القرينة المميزة للعام من الخاص، والخاص من العام »(٤)، وسمى هذه الفرقة: أصحاب الوقف، ثم ردّ عليهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١١٨٢-١١٨٣). وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٢٩-٣٠).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٤٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة ص: (٦٠٤).

والقانون الذي وضعه الرازي هو قوله: « مسألة: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار والتقديم والتأخير، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه. وإذا كان المنتج ظنياً فما بالك بالنتيجة »[1].
وقوله: « إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها متوقفة على: نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي. وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة، والوقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً »[2].

وهذا القانون صار من أهم المسالك التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل، حتى إن ابن القيم جعله من أهم أسباب التأويل الفاسد لنصوص الكتاب والسنة[3]، وسماه طاغوتاً، وجعله من الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحوا بها رسوم الإيمان، والتي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب،

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) أساس التقديس ص: (١٨٢).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٠-٤٥١).

ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد[١]، كما جعله أحد المجانيق الأربعة التي نُصِبت على حصون الوحي[٢].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٣٢-٦٣٣).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٠٣٩).

المسلك الخامس

دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية

إن الإيمان الصحيح بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ يقتضي الإيمان باشتمال الكتاب والسنة على جميع الدلائل النقلية والعقلية التي يحتاج إليه العباد وتنفعهم في أمور دينهم عقيدة وأحكاماً وسلوكاً ومعاملة، وأن هذه الدلائل متى ما كانت صحيحة في نفسها وفي دلالتها وفي طريقة الاستدلال بها فإنه لا يمكن أن يحصل بينها تعارض بأي حالٍ من الأحوال؛ لأن الدلائل الصحيحة تأتلف ولا تختلف، وتتفق ولا تتعارض.

وعلى هذا كان الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما رفعوا عقولهم عن المنزلة الصحيحة التي أنزلها الله إياها، واعتمدوا عليها في فهم الدين دون هدى من الكتاب والسنة واتباع ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، ولم يهتدوا للدلائل العقلية الصحيحة التي اشتمل عليه الكتاب والسنة؛ جعلوا ما أنتجته عقولهم من الآراء والمذاهب والدلائل هو اليقين المقطوع به الذي لا يحتمل الخطأ ولا الشك، ثم منهم من جعلوا - في المقابل - ما دلّ عليه النقلُ محتملاً ظنياً، ثم ازداد بعضهم غلواً في ذلك فركّبوا على هذا الضلال ضلالاً آخر، وهو: إمكان وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، بل صرّحوا بوجود ذلك حقيقةً.

فهذا يبرِز أن من أعظم ما خرج به أهل الأهواء والبدعة عن الحق الذي جاء به الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة والسلف والأئمة: اتباعهم ما أنتجته عقولهم وأهواؤهم، وجعلهم نوعَ معارضة بينه وبين الدلائل التي اشتمل عليها الكتاب والسنة وفهمها الصحابة وسلف الأمة.

فالخوارج والمرجئة والشيعة والقدرية: فهموا النصوص فهماً خاطئاً قاصراً، وبنوا على ذلك الفهم عقائدهم وأصول مذهبهم، ثم نظروا في دلائل النصوص الأخرى وما كان عليه الصحابة فرأوا أنها تُخالِف فهمهم وأصولهم ومذهبهم، فجعلوها معارِضة لما أنتجته عقولهم.

وأما الجهمية والمعتزلة: فإنهم كانوا أشدّ غلواً ممن قبلهم في الاعتماد على العقل، فبنوا أصول دينهم على عقولهم وليس على فهم خاطئ للنصوص كما كان من سبقهم من أهل البدع، وجعلوا عقولهم هي الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، بل توزن به الدلائل النقلية من الكتاب والسنة والإجماع، فكانوا أوّل من نظَّر لوجود التعارض بين الدلائل العقلية والدلائل النقلية من خلال أقوالهم ومناظراتهم ومصنَّفاتهم[1].

فالجهمية: نقل الإمام أحمد عنهم قولهم في صفة الكلام: « لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية »[2]. فجعلوا أنتجته عقولهم من كون إثبات الصفات يستلزم التشبيه معارِضاً لما دلت عليه النصوص من إثبات صفة الكلام لله تعالى.

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٤٢، ٢٧٦)(٨/ ٢٤)، منهاج السنة (٢/ ١٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

ونقل الإمام الدارمي عنهم تأصيلهم لمنهجهم الفاسد فقال: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها، قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون »(١). إلى أن قال: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »(٢). فجعلوا دلائل معقولهم في مقابلة الدلائل النقلية.

والمعتزلة: جعل مقدَّمُهم ورأسُهم عمرو بن عبيد الدلائلَ النقلية معارِضةً لما دلّ عليه عقله، فقال - حين ذُكِر له الحديث الصحيح: « إن أحدكم يُجمَع في بطن أمه أربعين يوماً... الحديث، وفي آخره: ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب: عمله وأجله ورزقه وشقيّ أو سعيد »(٣)-: « لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا »(٤).

وقال أبو الحسين البصري: « أما التوحيد فالمرجع فيه إلى أدلة العقول، فمن أظهره وجب علينا إحسان الظن به وأنه قد اعتقده من وجهه، ومن رام أن يعرف التوحيد أمكنه ذلك بالاستدلال بأدلته العقلية وليس طريقة الأخبار »(٥).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١١٧٤) رقم (٣٠٣٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٣٦) رقم (٢٦٤٣).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٧٨).

(٥) المعتمد في أصول الفقه (٢/ ١٢١).

وعلى طريقة الجهمية في وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية سار الأشاعرة:

فقال أبو منصور عبد القاهر البغدادي: « أخبار الآحاد متى صحّ إسنادها، وكانت متونها غير مستحيلة في العقل؛ كانت موجِبة للعمل بها دون العلم »[١].

وقال الغزالي: « وكل ما ورد به السمع يُنظَر: فإن كان العقل مجوِّزاً له وجب التصديق به...، وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب تأويل السمع له »[٢].

ثم جاء إمام الأشاعرة في زمانه أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، فوضع لذلك قانوناً صار طاغوتاً لمن بعده في ادّعاء وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة... »[٣].

وقال – في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين –: « وعدم المعارِض العقلي »[٤].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها... »[٥].

---

(١) أصول الدين ص: (١٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص: (٢٣٢).

(٣) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٥) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السادس

دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما

يُعدّ هذا المسلك هو التتمّة والخاتمة للمسلكين السابقين، بل إن المسلكين السابقين إنما هما توطئة ومقدِّمة وتمهيد له، فهذا المسلك - في الحقيقة - هو الغاية التي أراد أهل الأهواء والبدعة الوصول إليه علماً وتقريراً وتنظيراً - وإن كانوا يتفقون عليه عملاً وتطبيقاً وتنفيذاً -، حتى أنهم صاروا يقرّرونه ويستدلون به ابتداءً دون أن يذكروا المسلكين السابقين أو ربما ذكروهما لكن على سبيل الإيراد والتذكير والإشارة فحسب.

فأهل الأهواء والبدعة - على اختلاف فرقهم وبدعهم - يجتمعون على تقديم ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه على الأصول الثلاثة النقلية الكتاب والسنة والإجماع - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -، فما من فرقةٍ إلا قدّمت أصولها وقواعدها التي أنتجتها عقولها على ما يرون أنه يخالفها ويعارضها من نصوص الكتاب والسنة والأثر، وقد تقدَّم ما يشهد لذلك ويبيّنه في المسلك السابق، وما ذلك إلا لما تضمنّه ذلك من اعتقادهم أن ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه هو الحق والقطع واليقين، وأن ما دلّت عليه النصوص والإجماع فهو محتمِلٌ ليس بقطعي ولا يقيني ومعارِضٌ لما دلّت عليه عقولهم.

وكما كان الرازي هو صاحب التقدّم والسبق في وضع القانون الكلّي للمسلكين السابقين؛ فقد كان كذلك في وضع قانون هذا المسلك:

فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

إما أن يُصدَّق مقتضى العقل والنقل: فيلزم تصديق النقيضين، وهو مُحال.

وإما أن تُكذَّب الظواهر النقلية، وتُصدَّق الظواهر العقلية.

وإما أن تُصدَّق الظواهر النقلية، تُكذَّب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ.

ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يُفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبقَ إلا أن يُقطَع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يُقال: إنها غير صحيحة، أو يُقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها »[1].

وقال - في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين -: « وعدم المعارِض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل

---

(١) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه »[١].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها، وأيضاً فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل:

لا يمكن تصديقهما معاً، وإلا لزم تصديق النقيضين.

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية؛ لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية، فترجيح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل والنقل معاً، وأنه مُحال.

فلم يبقَ إلا القسم الرابع، وهو: القطع بمقتضيات الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية على التأويل »[٢].

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السابع
تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام

القرآن كلام الله، والسنة كلام رسوله محمد ﷺ أصدق البشر وأفصحهم وأتمهم بياناً وأعلمهم بالله، وقد قرأ الصحابة والتابعون وتابعوهم كلام الله، وسمعوا بيانه عن النبي ﷺ، فكانوا بذلك أعلم بتفسير القرآن ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

فالواجب أن تُعرَف اللغة والعادة والعرف الذي جاء في القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك، فمن خالف قولهم وفسّر القرآن والسنة بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ فى الدليل والمدلول جميعا.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم - في تفسير القرآن والسنة - نوعان:

الأول: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن والسنة عليها، فهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهم صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَدْ به من المصطلحات الحادثة.

الثاني: قوم فسّروا القرآن والسنة بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به، فهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي،

من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلِّم به ولسياق الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون فى احتمال اللفظ لذلك المعنى فى اللغة، كما يغلط فى ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون فى صحة المعنى الذي فسّروا به، كما يغلط فى ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والمقصود بالحديث - هنا -: الصنف الثاني من النوع الأول (الذين يحملون ألفاظ القرآن والسنة على ما لم تدل عليه من المصطلحات الحادثة)، والنوع الثاني (الذين يفسّرون القرآن والسنة بمجرد ما يفهمونه من لغة العرب).

- فقد عَدَلَتْ طوائف من أهل الأهواء والبدعة عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأوّلوه بفهمهم اللغة.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسّرون القرآن والسنة برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ في بيان القرآن، ولا على الصحابة في بيان القرآن والسنة، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم.

وهذه طريقة الملاحدة أيضاً؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يُعرِضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي - عندهم - لا تفيد العلم، وأولئك يتأوّلون القرآن

برأيهم وفهمهم بلا آثارٍ عن النبي ﷺ وأصحابه.

- كما أن كثيراً منهم يبتدعون لأنفسهم مصطلحاتٍ لم يَرِد بها الكتاب والسنة، وألفاظاً يستعملونها في معنى معيّن - عندهم -، وتكون تلك الألفاظ والمصطلحات مما يبنون عليه أصولهم أو يفسّرونها به، ثم يحملون كلام الله ورسوله على مصطلحاتهم الحادثة، أو إذا سمعوا لفظاً في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى المعهود عندهم(١).

وبما تقدّم يظهر أمران هامان:

الأول: أن أهل الأهواء والبدعة إما أن يبتدعوا ألفاظاً لم يرِد بها الكتاب والسنة، وإما أن يستخدموا ألفاظاً وردت فيهما في غير معانيها التي وردت بها، ثم يحملون نصوص الكتاب والسنة على تلك الألفاظ أو المعاني المحدَثة المبتدعة.

الثاني: أن هذا المسلك هو أشهر ما يكون في أهل المنطق والكلام؛ ولذا خُصّوا بالذكر في العنوان، لكنه - في واقع الأمر - لا يختصّ بهم، بل تسلكه عدة طوائف وأصنافٍ من أهل الأهواء والبدعة.

ومن أجمع ما رأيته في بيان ذلك وتحريره والتقعيد له وذكر أمثلته: كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأسوقه هنا بتمامه لنفاسته: « ...ولكن هذا اللفظ الذي في الحكاية يشبه لفظ كثير من العامة الذين يستعملون لفظ الشفاعة في معنى التوسل، فيقول أحدهم: اللهم إنا نستشفع إليك بفلان وفلان - أي:

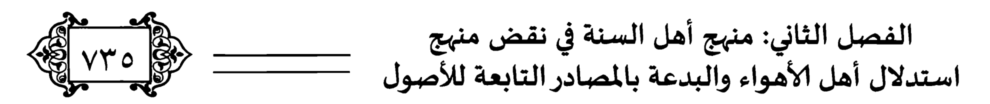
---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٥-١٠٦، ١١٨-١١٩)(١٣/ ٣٥٥-٣٦٣).

نتوسل به -. ويقولون لمن توسل في دعائه بنبي أو غيره: قد تَشَفَّع به - من غير أن يكون المستشفع به شفع له ولا دعا له، بل وقد يكون غائباً لم يسمع كلامه ولا شفع له -.

وهذا ليس هو لغة النبي ﷺ وأصحابه وعلماء الأمة، بل ولا هو لغة العرب، فإن الاستشفاع طلب الشفاعة، والشافع هو الذي يشفع للسائل فيطلب له ما يطلب من المسئول المدعو المشفوع إليه، وأما الاستشفاع بمن لم يشفع للسائل ولا طلب له حاجة بل وقد لا يعلم بسؤاله، فليس هذا استشفاعاً لا في اللغة ولا في كلام من يدري ما يقول، نعم، هذا سؤال به ودعاء به، ليس هو استشفاعاً به، ولكن هؤلاء لما غيروا اللغة - كما غيروا الشريعة - وسموا هذا استشفاعاً - أي: سؤالاً بالشافع - صاروا يقولون: استشفع به فيشفعك - أي: يجيب سؤالك به -..

ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ، وعادتهم في الكلام؛ وإلاّ حرف الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قوم وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك، وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم، وآخرون يتعمدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم على معانٍ أُخَر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم، ويقولون: إنا موافقون للأنبياء!، وهذا موجود في كلام كثير من الملاحدة المتفلسفة والإسماعيلية ومن ضاهاهم من ملاحدة المتكلمة والمتصوفة.



مثل: من وضع (المُحدَث) و(المخلوق) و(المصنوع) على ما هو معلول وإن كان عنده قديماً أزليا، ويسمي ذلك: الحدوث الذاتي، ثم يقول: نحن نقول إن العالم محدث، وهو مراده، ومعلوم أن لفظ (المحدث) بهذا الاعتبار ليس لغة أحد من الأمم، وإنما المحدث عندهم ما كان بعد أن لم يكن.

وكذلك يضعون لفظ (الملائكة) على ما يثبتونه من العقول والنفوس وقوى النفس، ولفظ (الجن) و(الشياطين) على بعض قوى النفس، ثم يقولون: نحن نثبت ما أخبرت به الأنبياء وأقر به جمهور الناس من الملائكة والجن والشياطين.

ومن عرف مراد الأنبياء ومرادهم علم بالاضطرار أن هذا ليس هو ذاك، مثل: أن يعلم مرادهم بالعقل الأول وأنه مقارن عندهم لرب العالمين أزلاً وأبداً، وأنه مبدع لكل ما سواه، أو بتوسطه حصل كل ما سواه، والعقل الفعال عندهم عنه يصدر كل ما تحت فلك القمر، ويعلم بالاضطرار من دين الأنبياء أنه ليس من الملائكة عندهم من هو رب كل ما سوى الله، ولا رب كل ما تحت فلك القمر، ولا من هو قديم أزلي أبدي لم يزل ولا يزال...، و(العقل) في لغة المسلمين: مصدر (عقل يعقل عقلاً)، ويراد به: القوة التي بها يُعقل، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، لا يراد بها قط في لغةٍ جوهر قائم بنفسه، فلا يمكن أن يراد هذا المعنى بلفظ العقل...

والمقصود هنا أن كثيراً من كلام الله ورسوله يتكلم به من يسلك مسلكهم ويريد مرادهم لا مراد الله ورسوله، كما يوجد في كلام صاحب الكتب المضنون بها وغيره، مثل: ما ذكره في (اللوح المحفوظ) حيث جعله النفس الفلكية، ولفظ (القلم) حيث جعله العقل الأول، ولفظ (الملكوت) و(الجبروت) و(الملك)

حيث جعل ذلك عبارة عن النفس والعقل، ولفظ (الشفاعة) حيث جعل ذلك فيضاً يفيض من الشفيع على المستشفع وإن كان الشفيع قد لا يدري، وسلك في هذه الأمور ونحوها مسالك ابن سينا...

والمقصود هنا ذكر من يقع ذلك منه من غير تدبر منه للغة الرسول ﷺ، كلفظ (القديم)؛ فإنه في لغة الرسول التي جاء بها القرآن: خلاف الحديث - وإن كان مسبوقاً بغيره -...، وهو عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل أو عما لم يسبقه وجود غيره إن لم يكن مسبوقاً بعدم نفسه، ويجعلونه - إذا أريد به هذا - من باب المجاز...، ولفظ (المحدث) في لغة القرآن مقابل للفظ (القديم) في القرآن.

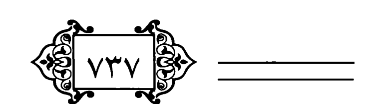
وكذلك لفظ (الكلمة) في لغة القرآن والحديث وسائر لغات العرب إنما يراد به الجملة التامة...، ولا يوجد لفظ الكلام في لغة العرب إلا بهذا المعنى، والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة، ثم يقول بعضهم: وقد يراد بالكلمة الكلام، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو لغة العرب... ونظائر هذا كثيرة.

ولفظ (التوسل) و(الاستشفاع) ونحوهما دخل فيها من تغيير لغة الرسول وأصحابه ما أوجب غلط من غلط عليهم في دينهم ولغتهم.

والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق، والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله»[1].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١١٦-١٢٠).



المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد

تقدم أن من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد، وأن القياس الذي يستخدمونه في حق الله تعالى هو: قياس التمثيل وقياس الشمول.

ومن أقوى وأحسن ما يُنقَض به هذا المسلك: أن يُبيَّن أن الأقيسة المستعملة في حق الله تعالى ليست سواء، وأن منها ما هو صحيحٌ: يسوغ - بل يحسن - استعماله، ويكون من كمال العلم والفقه، وفيه اتباعٌ للكتاب والسنة، ومنها ما هو باطلٌ: لا يجوز استعماله، ويكون من باب الضلال والبدعة، وفيه المخالفة الصريحة للكتاب والسنة، فإن « دين الإسلام هو الوسط، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولا ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف »[1].

فيبيِّن أهل السنة أنه لا يجوز أن يُستعمَل في حقه تعالى نوعا القياس اللذان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة (وهما: قياس التمثيل وقياس الشمول)، وذلك لما يأتي:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٧).

١- أن قياس التمثيل يماثل الفرعُ فيه الأصل، وقياس الشمول يستوي أفراده في الحكم:

* والرب تعالى لا مثل له ﷻ لا في نفسه ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس مثلاً لغيره ولا مساوياً له، ولا يكون هو وغيره متماثلين في شيء من الأشياء لا في نفي ولا في إثبات، كما أنه تعالى لا يجتمع هو وغيره تحت كلي يستوي أفراده.

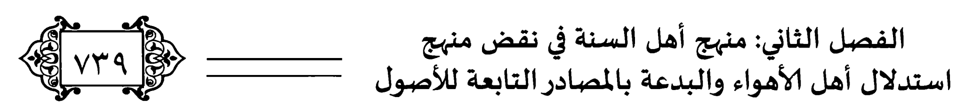
* ومثل هذا القياس هو من ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل به سبحانه وجعل الند له، وجعل غيره له كفوا وسميا.

فما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم في مثل هذه المقاييس في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك هو وقوعٌ منهم في حقيقة التمثيل والتشبيه بين الله وخلقه، وضرب للأمثال له، والعدل به سبحانه وجعل غيره له كفوا وندا وسميا، وهو من القياس والكلام الذي ذمه السلف وعابوه.

٢- أنهما لا يدلان - بطريقة قياسهم - إلا على الأمر المطلق الكلي الذي لا يتحقق إلا في الذهن، حتى أنهم قد يجعلونه سبحانه مجرد الوجود.

٣- أنهما لا يفيدان إلا أمرا كليا مشتركا بينه تعالى وبين غيره، فلم يعلموا ببرهانهم ما يختص بالرب تعالى.

٤- كما أن ذلك الأمر الكلّي الذي يعمّه سبحانه وغيره قد لا يمكن إثباته عاماً إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضع ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظن للعلم بانتفاء الفارق. ومثال ذلك: إذا قال الفيلسوف: « إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا



واحد »، فإنه يحتاج أن يعلم أولاً قوله: « الواحد لا يصدر عنه إلا واحد »، فإن هذه قضية كلية، وكل قياس شمولي فلا بد فيه من قضية كلية، وعلمه بأن كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد وإما بقياس بعضها إلى بعض، وهذا استقراء ناقص.

٥- أنهم إذا حكموا على القدر المشترك بحكم يتناوله سبحانه والمخلوقات كانوا بين أمرين: إما أن يجعلوه كالمخلوقات أو يجعلوا المخلوقات مثله، فينتقض عليهم طرد الدليل فيبطل.

٦- ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

وإذ بيّن أهل السنة القياس الباطل في أبواب الاعتقاد، وهو الذي استعمله أهل الأهواء والبدعة، فإنهم يكونون بذلك قد نقضوا هذا المسلك الباطل.

ثم إنهم يبيّنون القياس الصحيح، وهو: قياس الأولى والأحرى.

فيقرّرون أن الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القران - في دلائل ربوبيته سبحانه وإلهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وإثبات صفاته وإمكان المعاد وغير ذلك من المطالب العالية السنية والمعالم الإلهية التي هي أشرف العلوم وأعظم ما تكمل به النفوس من المعارف، وفي إثبات النبوة، ومحاجته تعالى للمشركين الذين جعلوا له شركاء - هي من هذا الباب، وأن لهذا القياس خاصية يمتاز بها عن سائر الأنواع، وهي أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه، وهو بذلك غير مستحيل في حقه تعالى، بل هو

واجب له، وهو مستعمل في حقه عقلا ونقلا، فهذا القياس هو القياس العادل والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

وصورته:

أن يُقال في الإثبات: كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم - قد ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر الممكِن المحدَث، فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه أولى به؛ فإن المخلوق إنما استفاده من خالقه وربه ومدبره؛ فهو أحق به منه، على أنه يثبت له سبحانه من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتا لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل، كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق ومخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق؛ كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره، فكأن قياس الأولى يفيده أمرا يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر.

وأن يُقال في النفي: كل نقص وعيب في نفسه - وهو ما تضمن سلب هذا الكمال - يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة، فيجب أن ينزَّه عنه الرب الخالق القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه ويُنفى عنه بطريق الأولى.

وهذا القياس الصحيح والمسلك الشريف في النقض قد دلّ عليه القرآن والسنة والعقل:

فمن القرآن:

١- قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٥٧- ٦٠]، يعني: أن أحدكم لا يرضى أن يكون له بنت، فكيف تجعلون لله ما لا ترضونه لأنفسكم؟، فاحتج سبحانه على نفي ما يثبتونه له من الشريك والولد بأنهم ينزهون أنفسهم عن ذلك؛ لأنه نقص وعيب عندهم، فإذا كانوا لا يرضون بهذا الوصف ومثل السوء، فكيف يصفون ربهم به ويجعلون لله مثل السوء؟!، بل للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء، ولله المثلى الأعلى.

٢- وقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، فهذا مثل ضربه سبحانه يتضمن قياس الأول، يعني: إذا كان المملوك فيكم له مُلاك مشتركون فيه وهم متنازعون، ومملوك آخر له مالك واحد، فهل يكون هذا وهذا سواء؟، فإذا كان هذا ليس عندكم كمن له رب واحد ومالك واحد فكيف ترضون أن تجعلوا لأنفسكم آلهة متعددة تجعلونها شركاء لله تحبونها كما تحبونه وتخافونها كما تخافونه وترجونها كما ترجونه؟.

٣- وقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ

أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [النحل: ٧٥- ٧٦]، يعني: إذا كان لا يستوي عندكم عبد مملوك لا يقدر على شيء، وغني موسع عليه ينفق مما رزقه الله؛ فكيف تجعلون الصنم الذي هو أسوأ حالا من هذا العبد شريكا لله؟، وكذلك إذا كان لا يستوي عندكم رجلان أحدهما أبكم لا يعقل ولا ينطق وهو مع ذلك عاجز لا يقدر على شيء، وآخر على طريق مستقيم في أقواله وأفعاله وهو آمر بالعدل عامل به لأنه على صراط مستقيم؛ فكيف تسوون بين الله وبين الصنم في العبادة؟.

ومن السنة:

قوله ﷺ: « وإن مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب أو ورق، فقال: هذه داري وهذا عملي، فاعمل وأدِّ إليَّ، فكان يعمل ويؤدي إلى غيره سيده، فأيكم يرضي أن يكون عبده كذلك؟! »[(١)].

وأما العقل:

فمن وجهين:

أحدهما: أن الخالق الموجود الواجب بذاته القديم أكمل من المخلوق القابل للعدم المحدث المربوب.

الثاني: أن كل كمال في المخلوق فإنما استفاده من ربه وخالقه.

فإذا كان هو سبحانه مبدعا للكمال وخالقا له كان من المعلوم بالاضطرار أن معطي الكمال وخالقه ومبدعه أولى بأن يكون متصفا به من المستفيد المبدَع المعطى، فإذا علم انتفاء التساوي بين الكامل والناقص، وعلم أن الرب أكمل

---

(١) أخرجه الترمذي ص(٤٥٨) رقم (٢٨٦٣)، وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب ».

من خلقه؛ وجب أن يكون أكمل منهم وأحق منهم بكل كمال بطريق الأولى والأحرى.

فإذا استدللنا على حكمته تعالى بهذه الطريق، فنقول - مثلاً -: إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلا إلا لحكمة وغاية مطلوبة له من فعله أكمل ممن يفعل لا لغاية ولا لحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله في الشاهد؛ ففي حقه تعالى أولى وأحرى، فإذا كان الفعل للحكمة كمالاً فينا فالرب تعالى أولى به وأحق، وكذلك إذا كان التنزه عن الظلم والكذب كمالاً في حقنا فالرب تعالى أولى وأحق بالتنزه عنه.

وهذا المسلك في نقض الاستدلال بالقياس الباطل في أبواب الاعتقاد، هو مسلك الأنبياء وأتباعهم:

ولهذا ناظر إبراهيم الخليل عليه السلام قومه بمثل هذه المناظرة المتضمنة قياس الأولى وإلزام الخصم على قوله، كما قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨١ – ٨٢]، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣].

واستعمله السلف والأئمة كالإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام في مثل هذه المطالب، فاستعمله الإمام أحمد في نقضه القياس العقلي الباطل للجهمية وشبههم، وكلامه رحمه الله فيه خمسة نماذج لذلك.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: « فقلنا لهم: أنكرتم أن يكون الله على العرش، وقد قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؟. فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش، وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٣]. فقلنا:

١- قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء، فقالوا: أي مكان؟، فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظم الرب شيء.

٢- وقد أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الملك: ١٧]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]...، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]...، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]...، فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

٣- وقلنا لهم: أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه، والشياطين مكانهم، فلم يكن الله ليجتمع هو وإبليس في مكان واحد...

٤- ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

٥- وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[1].

فسلك الإمام أحمد مسلك الاستدلال بالأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى:

١- وذلك أن النجاسات مما أمر الشارع باجتنابها والتنزه عنها، وتوعد على ذلك بالعقاب، وهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وهي مما فطرت القلوب على كراهتها والنفور عنها واستحسان مجانبتها لكونها خبيثة، فإذا كان العبد المخلوق الموصوف بما شاء الله من النقص والعيب الذي يجب تنزيه الرب عنه لا يجوز أن يكون حيث تكون النجاسات ولا أن يباشرها ويلاصقها لغير حاجة، وإذا كان لحاجة يجب تطهيرها، ثم إنه في حال صلاته لربه يجب عليه التطهير، فإذا أوجب الرب على عبده في حال من حالاته أن يتطهر له ويتنزه عن النجاسة كان تنزيه الرب وتقديسه عن النجاسة أعظم وأكثر؛ للعلم بأن الرب أحق بالتنزيه عن كل ما ينزه عن غيره. وأيضا: فالمعبود أعظم من العابد،

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وهذا معلوم في بدائه العقول، لا سيما وهو سبحانه القدوس السلام، والقدوس: مأخوذ من التقديس وهو التطهير، ومنه سمي القدوس قدوسا، ومن أنكر الأمور في بدائه العقول أن يكون العابد واجبا عليه التنزيه عن النجاسات التي تخرج منه مع أن المعبود مختلط بها ملاصق لها، وإذا كان العلم بأن الرب سبحانه أحق بالتنزيه والتعظيم من العبد والمعبود أحق بذلك من العابد؛ كان هذا القياس وأمثاله من أظهر الأقيسة في بديهة العقول. بل قد قال تعالى لخليله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، فإذا أمر عبده بتطهير بيته الذي يطاف به ويصلى فيه وإليه ويعكف عنده من النجاسة، ألم يكن هو أحق بالطيب والطهارة والنزاهة من بيته وبدن عبده وثيابه؟.

٢- ثم احتج بحجة أخرى من الأقسية العقلية، وهو: أن السُّفل مذموم في المخلوق، حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين، وذلك مستقر في فطر العباد حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفا بالسفل هو أو شيء منه أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه بل هو العلي الأعلى بكل وجه.

٣- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة الثالثة العقلية القياسية، والتنزيه الذي تضمنته عن مجامعة الخبيث والنجس من الأحياء نظير التنزيه عن مجامعة الخبيث النجس من الجمادات في الحجة الأولى، ولهذا نهي عن الصلاة في المواطن التي تسكنها الشياطين كالحمام والحش ونحو ذلك، فالشيطان ملعون رجيم، وقد

أمر الله عباده بالاستعاذة من الشيطان، وأخبر في كتابه عن هرب الشيطان من الملائكة يوم بدر، فإذا كان ملعونا مبعدا مطرودا عن أن يجتمع بملائكة الله أو يسمع منهم ما يتكلمون به من الوحي فمن المعلوم أن بُعْدَه عن الله وتنزه الله وتقدسه عن قرب الشياطين أعظم، فإذا كان كثير من الأمكنة مملوءاً بالشياطين، وكان تعالى في كل مكان - كما تقول الجهمية -؛ كان الشياطين قريبين منه غير مبعدين عنه ولا مطرودين، بل كانوا متمكنين من سمع كلامه منه، ويُعلَم بالاضطرار وجوب تنزه الله وتقديسه عن ذلك أعظم من تنزيه الملائكة والأنبياء والصالحين.

٤- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة العقلية القياسية الرابعة، فضرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلا وذكر قياسا، وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلا فيه ولا محايثا له فالله سبحانه أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بأن لا يكون ذلك ممتنعا في حقه.

٥- ثم ذكر القياس الخامس، وقرَّر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعا - كدار بناها - فإنه يعلم مقدارها وعدد بيوتها مع كونه ليس هو فيها لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته ومقاديرها وصفاتها وإن لم يكن فيها محايثا لها؟![1].

---

(١) انظر - فيما تقدم في هذا المسلك -: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٢، ٣٢٧-٣٢٨) (٢/ ٤٧٤-٤٧٥، ٥٣٤-٥٣٨، ٥٤٣-٥٤٧)، الرد على المنطقيين (١/ ١٥٠، ١٥٤ -١٥٥، ٣٥٠-٣٥١)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤-٧٥، ١١٧-١١٨)، درء التعارض (١/ ٢٩-٣٠) (٧/ ١٥٣-١٥٥)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٧٦-٧٧).

المسلك الثاني

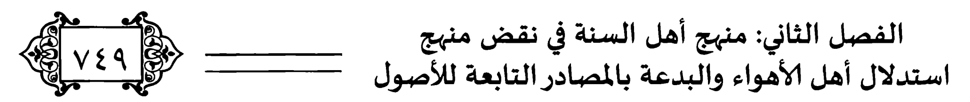
بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض

لما كانت الأدلة العقلية غير الصحيحة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة مبنيّة على مجرّد الهوى ومحض التحكّم، مع الإعراض عن الأدلة النقلية والعقلية الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة؛ فإن من الآثار اللازمة لذلك أن يكون فيها من الخلل والنقص والفساد والتناقض ما يعلمه أولو العلم والعقول الصحيحة، وذلك من مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

ومن هذه القاعدة ينطلق أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والشارع يحرم الدليل:

١ - لكونه كذبا في نفسه، مثل: أن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب، والله يحرم الكذب لا سيما عليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٢ - ويحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].



٣- ويحرمه لكونه جدالا في الحق بعد ما تبين، كقوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦].

فحينئذ فالدليل الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي ويكون مقدما عليه، بل هذا بمنزلة من يقول: إن البدعة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشرعة التي أمر الله بها، أو يقول: الكذب مقدم على الصدق، أو يقول: خبر غير النبي ﷺ يكون مقدما على خبر النبي، أو يقول: ما نهى الله عنه يكون خيرا مما أمر الله به، ونحو ذلك، وهذا كله ممتنع »[1].

ولأهل السنة في ذلك عدة مسالك، منها:

١- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما تشتمل عليه وتتضمنه أو ينتج عنها ويلزم منها من فساد؛ إذ من المعلوم أن الدليل المستَدَلّ به إذا كان كذلك كان فاسداً في نفسه، ولم يصلح أن يكون دليلاً ابتداءً، فمما يبيّنه أهل السنة من ذلك وينقضون به استدلال أهل الأهواء والبدعة:

* أن الدليل العقلي غير الصحيح يشتمل على الإعراض عن الكتاب والسنة والإجماع، قال الدارمي: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها. قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون...، فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »[2]، قال اللالكائي: « حتى أبدلو من الطيب خبيثا، ومن القديم حديثا، وعدلوا

---

(١) درء التعارض (١/ ١١٤).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٦-١٢٧).

عما كان عليه رسول الله ﷺ وبعثه الله عليه، وأوجب عليه دعوة الخلق إليه، وامتن على عباده إتمام نعمته عليهم بالهداية إلى سبيله »[1].

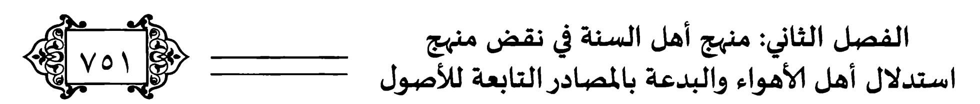
* أن في الدليل العقلي غير الصحيح رداً على الكتاب والسنة والإجماع، يقول اللالكائي: « فهو راكض ليله ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والطعن عليهما...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار، وضرب بعضها ببعض من غير استبصار، واستقبل أصلهما ببهت الجدل والنظر من غير افتكار، وأخذ في الهزو والتعجب من غير اعتبار، استهزاء بآيات الله وحكمته، واجتراء على دين رسول الله ﷺ وسنته »[2]، وقال: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة »[1].

* ما يتضمنه الدليل العقلي غير الصحيح أو ينتج عنه من تنزيله أو تنزيل أهله منزلةً مماثلةً للدليل النقلي أو لما كان عليه الصحابة والسلف، قال اللالكائي: « أو مخاصما بالتأويلات البعيدة فيهما، أو مسلِّطا رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخترعة الركيكة حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار...، وقابلها برأي النظام والعلاف والجبائي وابنه »[2]. وقال: « فمضت على هذه القرون ماضون، الأولون والآخرون، حتى ضرب الدهر ضرباته، وأبدى من نفسه حدثاته، وظهر قوم أجلاف، زعموا أنهم لمن قبلهم أخلاف، وادعوا أنهم أكبر منهم في المحصول، وفي حقائق المعقول، وأهدى إلى التحقيق، وأحسن نظرا

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).



منهم في التدقيق، وأن المتقدمين تفادوا من النظر لعجزهم، ورغبوا عن مكالمتهم لقلة فهمهم »[١].

* ما ينتج عن القول بالدليل العقلي غير الصحيح من تخطئة المخالفين وتضليلهم ممن لا يقول به - حتى وإن كانوا من أهل العلم المشهود لهم بالإمامة والفضل -، قال اللالكائي: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة...، وضلّلوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين، وتسموا بالسنة والجماعة، ومن خالفهم وَسَمُوه بالجهل والغباوة »[٢].

* اشتمال الدليل العقلي غير الصحيح على عدم تقدير العلم الشرعي واحترامه، قال اللالكائي: « وجعل دأَبه الاستخفاف بِنَقَلَة الأخبار، وتزهيد الناس أن يتدينوا بالآثار »[٢].

٢- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من فسادٍ في الاستدلال وطريقته؛ فإن الدليل لا يكون مسلّماً ويصح الاستدلال به إلا إذا استُدِلّ به في بابه وفيما يدلّ عليه، وأما إذا كان الأمر فيه غير ذلك توجّه النقد والنقض إلى أنه استدلال بالدليل على غير وجهه وفي غير محله، وذلك يبطِل الاستدلال به في ذلك، هذا إذا كان الدليل صحيحاً في نفسه، فكيف إذا كان في نفسه فاسداً؟، ومما بيّنه أهل السنة من ذلك:

* الاستدلال بالدليل العقلي فيما لا مجال فيه للعقل، وفي ذلك يقول الإمام اللالكائي: « فهو دائب الفكر في تدبير مملكة الله بعقله المغلوب وفهمه المقلوب،

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨).

بتقبيح القبيح من حيث وهمه، أو بتحسين الحسن بظنه، أو بانتساب الظلم والسفه من غير بصيرة إليه، أو بتعديله تارة كما يخطر بباله، أو بتجويره أخرى كما يوسوسه شيطانه، أو بتعجيزه عن خلق أفعال عباده، أو بأن يوجب حقوقا لعبيده عليه قد ألزمه إياه بحكمه لجهله بعظيم قدره »[١]. وقال ابن بطة: « فمما لا يحل لأحد أن يتفكر فيه، ولا يسأل عنه، ولا يقول فيه: (لِمَ؟): لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم خلق الله إبليس وهو قد علم قبل أن يخلقه أنه سيعصيه، وأن سيكون عدوا له ولأوليائه، (ولو كان هذا من فعل المخلوقين إذا علم أحدهم أنه إذا اشترى عبدا يكون عدوا له ولأوليائه ومضادا له في محابه وعاصيا له في أمره، ولو فعل ذلك لقال أولياؤه وأحباؤه: إن هذا خطأ وضعف رأي وفساد نظام الحكمة)[٢]. فمن تفكر في نفسه وظن أن الله لم يصب في فعله حيث خلق إبليس فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يعلم قبل أن يخلق إبليس أنه يخلق إبليس عدوا له ولأوليائه فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يخلق إبليس أصلا فقد كفر وهذا قول الزنادقة الملحدة. فالذي يلزم المسلمين من هذا: أن يعلموا أن الله خلق إبليس وقد علم منه جميع أفعاله ولذلك خلقه، ويعلموا أن فعل الله ذلك عدل صواب وفي جميع أفعاله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

ومما يجب على العباد علمه، وحرام عليهم أن يتفكروا فيه ويعارضوه بآرائهم ويقيسوه بعقولهم وأفعالهم: لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم جعل الله لإبليس سلطانا على عباده وهو عدوه وعدوهم، مخالف له في دينه، ثم جعل له الخلد

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١١).

(٢) هذا هو الدليل العقلي المراد نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.

والبقاء في الدنيا إلى النفخة الأولى، وهو قادر على أن لا يجعل له ذلك، لو شاء أن يهلكه من ساعته لفعل، (ولو كان هذا من فعل العباد لكان خطأ، وكان يجب في أحكام العدل من العباد أن إذا كان لأحدهم عبد وهو عدو له ولأحبائه ومخالف لدينه ومضاد له في محبته أن يهلكه من ساعته، وإذا علم أنه يضل عبيده ويفسدهم ففي حكم العقل والعدل من العبادات أن لا يسلطه على شيء من الأشياء ولا يجعل له سلطانا ولا مقدرة ولو سلطه عليهم، كان ذلك من فعله عند الباقين من عباده ظلما وجورا، حيث سلط عليهم من يفسدهم عليه ويضاده فيهم وهو عالم بذلك من فعله وقادر على منعه وهلكته)[1]. فمن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حين جعل لإبليس الخلد والبقاء وسلطه على بني آدم فقد كفر، ومن زعم أن الله ﷻ لم يقدر أن يهلك إبليس من ساعته حين أغوى عباده فقد كفر، وهذا من الباب الذي يرد علمه إلى الله، ولا يقال فيه: (لِمَ) ولا (كيف)، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون »[2].

* الاستدلال بالدليل العقلي الذي لا ينضبط في نفسه، ولا يتفق عليه العقلاء، قال الدارمي: « لأن المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيُقتَصر عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نَعْدُ، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم »[3].

---

(١) هذا دليل عقلي آخر مُرادٌ نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.

(٢) الإبانة (١/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

* الاستدلال بالدليل العقلي الصحيح بطريقة فاسدة أو على غير ما يدلّ عليه، قال الإمام أحمد: «ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إن الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩]، فزعم أن القرآن لا يخلو: أن يكون في السموات، أو في الأرض، أو فيما بينهما. فشبَّه على الناس ولبَّس عليهم، فقلنا له: أليس إنما أوقع الله - جل ثناؤه - الخلق والمخلوق على ما في السموات والأرض وما بينهما؟، فقالوا: نعم، فقلنا: هل فوق السموات شيء مخلوق؟، قالوا: نعم، فقلنا: فإنه لم يجعل ما فوق السموات مع الأشياء المخلوقة، وقد عرف أهل العلم أن فوق السموات السبع الكرسي والعرش واللوح المحفوظ والحجب وأشياء كثيرة لم يسمها ولم يجعلها مع الأشياء المخلوقة، وإنما وقع الخبر مع الله على السموات والأرض وما بينهما »[1]. فاستعمل الجهمي دليلاً عقلياً يثبت به أن القرآن مخلوق، وهو: الترديد والحصر، فأبطل الإمام أحمد رَحِمَهُ الله استدلاله به بأنه استدلالٌ في غير محله، فإن الترديد والحصر لا يصح استعماله في هذه الآية بهذه الطريقة؛ لأن المراد بها هو السماوات والأرض وما بينهما وحسب، بدليل إقرار الجهمي بأن الآية لم تشتمل على ما فوق السماوات من المخلوقات، فالترديد والحصر إنما يصح إذا كان فيما دلّت عليه الآية لا فيما لم تشتمل عليه بإقرار المخالف نفسه.

* قصْر الاستدلال العقلي على أدلّة عقلية معيّنة، وزعْم أنها هي الأدلة العقلية الصحيحة، واشتراط أمورٍ فيها غير صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « بيان ذلك: أن ما ذكروه من حصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل حصر لا دليل

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

عليه، بل هو باطل. وقولهم أيضا: إن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص؛ قول لا دليل عليه، بل هو باطل. واستدلالهم على الحصر بقولهم: إما أن يستدل بالكلي على الجزئي أو بالجزئي على الكلي أو بأحد الجزئين على الآخر، والأول هو القياس، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل. يقال: لم تقيموا دليلا على انحصار الاستدلال في هذه الثلاثة، فإنكم إذا عنيتم بالاستدلال بجزئي على جزئي قياس التمثيل لم يكن ما ذكرتموه حاصرا، وقد بقي الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي الملازم له بحيث يلزم من وجودِ أحدهما وجودُ الآخر ومن عدمِه عدمُه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا، وهذه هي الآيات، وهذا كالاستدلال بطلوع الشمس على النهار، وبالنهار على طلوع الشمس، فليس هذا استدلالا بكلي على جزئي، بل الاستدلال بطلوعٍ معين على نهار معين استدلال بجزئي على جزئي، وبجنس النهار على جنس الطلوع استدلال بكلي على كلي، وكذلك الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة استدلال بجزئي على جزئي...، وكذلك الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره في العرض، والاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر ونحو ذلك من الأدلة التي اتفق عليها الناس...، والاستدلال على المواقيت والأمكنة بالأمكنة أمر اتفق عليه العرب والعجم وأهل الملل والفلاسفة، فإذا استدل بظهور الثريا على ظهور ما قرب منها مشرقا ومغربا ويمينا وشمالا من الكواكب كان استدلالا بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من قياس التمثيل، وإن قضى به قضاء كليا كان استدلالا بكلي على كلي وليس استدلالا بكلي على جزئي بل بأحد الكليين المتلازمين على الآخر، ومن عرف مقدار أبعاد الكواكب بعضها من بعض وعلم

ما يقارن منها طلوع الفجر استدل بما رآه منها على مقدار ما مضى من الليل وما بقي منه، وهو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، ومن علم الجبال والأنهار والرياح استدل بها على ما يلازمها من الأمكنة، ثم اللزوم إن كان دائما لا يعرف له ابتداء بل هو منذ خلق الله الأرض كوجود الجبال والأنهار العظيمة النيل والفرات وسيحان وجيحان والبحر كان الاستدلال مطردا، وإن كان اللزوم أقل من ذلك مدة مثل الكعبة شرفها الله - فإن الخليل بناها ولم تزل معظمة لم يَعْلُ عليها جبار قط - استدل بها بحسب ذلك، فيستدل بها وعليها، فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة: الحجر الأسود يقابل المشرق، والغربي الذي يقابله - ويقال له: الشامي - يقابل المغرب، واليماني يقابل الجنوب، وما يقابله - يقال له: العراقي - يقابل الشمال وهو يقابل القطب، وحينئذ فيستدل بها على الجهات، ويستدل بالجهات عليها...، فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، وكلاهما معين جزئي، وليس هو من قياس التمثيل »[١].

٣- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما يلزم عليها من لوازم فاسدة؛ فإنه من المعلوم لدى كل العقلاء - فضلاً عن أهل العلم - أن من أهم الدلائل على صحة الدليل أنه لا يُنتِج إلا دلالة صحيحة، وأما إذا كان يلزم من الاستدلال به لوازم فاسدة فإنه يكون دليلاً غير صحيح، ويكون الاستدلال به باطلا[٢].

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (١٦٢-١٦٥).

(٢) أُحيل القارئ الكريم إلى (الفصل السابع من الباب الثاني) من هذه الرسالة، ففيها تفصيل ما يتعلق باللوازم.

٤- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من التناقض الواضح الصريح؛ فإن الحق كما أنه لا يختلف في نفسه ولا يتناقض؛ فكذلك لا تختلف أدلته ولا تتناقض، ولذلك كان وجود التناقض من أبرز علامات فساد الدليل وبطلانه؛ ولذلك يقول قتادة: « تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم »(١)، بل إن جميع الأدلة العقلية غير الصحيحة يتناقض فيها أهل الاستقلال بالعقل أنفسهم، فكلّ فرقة منهم لا تقرّ للفرقة الأخرى بأدلتها العقلية، قال الدارمي: « فوجدنا فرقكم معشر الجهمية في المعقول مختلفين كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه والمجهول ما خالفها »(٢).

قال الإمام أحمد: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف!، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة وموّه عليهم »(٣). فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تناقضهم ببيان أنه لا يُعقَل أن يكون الله في كل شيء غير مماس ولا مباين؛ لأنه يلزم منه رفع النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المسلك الثالث

بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة

بين الرسول ﷺ الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وعامة مسائل أصول الدِّين الكِبَار - مثل: الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيّته وعلمه وقدرته ومشيئته وعَظَمته والإقرار بالمعاد إمكانًا ووقوعًا وبالثَّواب وبرسالة محمّد ﷺ وغير ذلك مما يُعْلَم بالعقل - قد دلّ الشَّارعُ على أدلّته العقليَّة، والقرآن يبين الأدلة العقلية الدالة على ذلك، وينكر على من لم يستدل بها.

وكثير من المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون أو مقصِّرون في معرفة ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية:

- فطائفة قد ابتدعت أصولا تخالف ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية.

- وطائفة رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه، ولا يتصورون أنه ﷺ أتى بالأصول العقلية الدالة على ما يخبر به، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات.

- ومنهم من يقر بأنه ﷺ جاء بهذا مجملا ولا يعرف أدلته، بل قد يظن أن ما يستدل به كالاستدلال بخلق الإنسان على حدوث جواهره هو دليل الرسول، وكثير من هؤلاء يعتقدون أن في ذلك ما لا يجوز أن يعلم بالعقل كالمعاد وحسن التوحيد والعدل والصدق وقبح الشرك والظلم والكذب.

وكل من ابتدع أصولاً تخالف بعض ما جاء به الرسول ﷺ فإنها أصول دينه هو لا أصول دينه ﷺ، وهي باطلة عقلا وسمعا.

وبهذا يُعلَم أن عامة من يستدل بالأدلة العقلية غير الصحيحة من المتفلسفة وجمهور المتكلمة وغيرِهم جاهلون بمقدار العلوم الشرعية ودلالة الشارع على الدلائل العقلية كدلالته على الدلائل النقلية، مما يُوهِمهم بعُلُوِّ أدلتهم العقلية على أدلة الشارع النقلية، وجهلهم هذا ابتنى على مقدمتين جاهليتين:

إحداهما: أن الشرعية ما أخبر الشارع بها وحسب.

والثانية: أن ما يستفاد بخبر الشارع فهو فرع للعقليات التي هي الأصول.

فلزم من ذلك - عندهم - تشريف أدلتهم العقلية على الأدلة الشرعية.

وكلتا المقدمتين باطلة؛ فإن الشرعيات: هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ عليها. وما دل الشارع عليه ينتظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد.

وعند تدبّر عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية يتضح جلياً أن دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكَدَرِ، وتأتي بما هو أحسن منها على أتمّ الوجوه، وبأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها، وهي أقرب وأقوى وأنفع من الطرق العقلية المبتدعة، بل في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهدت إليها ما يغني عن ذلك، فإن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، والصراط المستقيم هو أقرب الطرق إلى

المطلوب، بخلاف الطرق المنحرفة الزائغة، فإنها إما أن لا توصِل، وإما أن توصل بعد تعب عظيم وتضييع مصالح أُخَر.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يعارضون كلام الله ورسوله بمقتضى ما عرض لهم من الشبه، ويزعمون أنه قد قامت عندهم أدلة عقلية قطعية تناقض ما جاءت به الرسل؛ فإن أهل السنة ينقضون تلك الطرق والدلائل العقلية المزعومة ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي يشتمل عليها الكتاب والسنة وتغني عن كل ما سواها، ومن ذلك: ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة[1].

ولا شك في أن في ذلك فوائد عظيمة، منها:

١- الرجوع إلى الكتاب والسنة والتحاكم إليهما وطلب العلم والهدى منهما.

٢- إظهار ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الدلائل العقلية الشرعية الصحيحة.

٣- نقض الدليل العقلي غير الصحيح الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة بذكر ما يغني عنه من الدليل العقلي الصحيح من الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١-٢٥٣) (١٩/ ٢٣٠-٢٣٣)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٨) (٨/ ٣٦-٣٧، ٩٠-٩١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٤٤-١٤٦).

ومن نماذج ذلك:

١- استدل أهل الأهواء والبدعة بقياس التمثيل والشمول في جانب الله تبارك وتعالى، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان القياس الصحيح الذي يغني عنه ويُستعمل في حقه تعالى، وهو: قياس الأولى - كما سبق بيانه في المسلك الأول -.

٢- استدل أهل الأهواء والبدعة على حدوث العالم وإثبات الصانع بدليل الأعراض وحدوث الأجسام، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عنه في هذا الباب، ومنها:

- المعجزات، بناء على أن المعجزات يستدل بها على الخالق وعلى صدق أنبيائه.

- ما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكيما عالما خبيرا تام القدرة بالغ الحكمة[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٥٤).

المسلك الرابع
إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة

الأدلة العقلية التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة نوعان:

١- ما كان معارضاً لنصوص الوحي: فهذا النوع لا يكون إلا باطلا.

٢- ما لم يعارض النصوص: فقد يكون حقا، وقد يكون باطلا. فما كان منها حقا ولم يعارض النصوص فقد لا يحتاج إليه، بل يكون في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهَدَتْ إليها ما يغني عن ذلك، وأما ما كان منها باطلاً فإن في الأدلة العقلية الصحيحة من الكتاب والسنة ما ينقضها ويبطلها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وهذه هي طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة:

ففي الكتاب: ضرب الله ﷻ الأمثال، وبيَّن بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٧٨-٨١]، فلما استخدم المشرك المعارض للوحي هذا القياس العقلي الفاسد، حيث قاس عدم إمكان البعث بعد الموت على العظم الرميم الذي فُتَّ فلم يبقَ منه شيء، فجاء نقض هذا الدليل العقلي الفاسد بثلاثة أدلة عقلية صحيحة:

١- قياس النشأة الأخرى بعد البعث على النشأة الأولى، فمن خلق الإنسان وأوجده من عدم قادراً على أن يبعثه بعد موته.

٢- الاستدلال بقدرته تعالى على أن يخرج من الشجر الأخضر الممتلئ رِيّاً وماءً ما يناقض ذلك وهو النار، فمن فعل ذلك قادرٌ على أن يحيي العظام بعد تفتّتها، ولا سيما أن الإنسان خلق من تراب.

٣- الاستدلال بقدرته تعالى على خلق هذه المخلوقات العظيمة من السماوات والأرض على قدرته على فعل ما هو أيسر من ذلك، وهو إعادة الإنسان بعد موته وتفتّت عظامه.

وفي السنة: كان رسول الله ﷺ يستعمل هذا المسلك في مخاطباته، فيجيب بالدليل العقلي الصحيح من سأله سؤالاً يطلب ذلك، فلما سأله أبو رزين العقيلي رضي الله عنه: أكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيامة؟، وما آية ذلك في خلقه؟، قال: « يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به؟ »، قال: بلى، فقال ﷺ: « فإنما هو خلق من خلق الله، فالله أجل وأعظم »[1].

وأما السلف: فإن ابن عباس رضي الله عنهما لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقال له: ألست ترى السماء؟، فقال: بلى، قال: أتراها كلها؟، قال: لا[2]. فبيَّن له بالدليل العقلي أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية، فإنه إذا كان لا يمكن أن يرى السماء كلها - وهي مخلوق

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ص(٥١٥) رقم (٤٧٣١)، وابن ماجه في سننه (١/ ١١٦) رقم (١٨٠)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٣٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٩)، والآجري في الشريعة ص(٢٦٥).

من مخلوقات الله -، وذلك لا ينفي رؤيته إياها؛ فالله سبحانه أجلّ وأعظم، فيُرى لكن دون إدراك، ونفي إدراكه لا ينفي الرؤية.

وقال إياس بن معاوية[(١)]: « ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية، فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟، فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن لله كل شي »[(٢)].

وكذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية لما عارضوا بأقيستهم الفاسدة علوَّه تعالى واستواءه على عرشه، نقض استدلالهم وشبههم العقلية بدليلين عقليين صحيحين، فقال: « ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[(٣)].

---

(١) إياس بن معاوية بن قرة المزني البصري، أبو واثلة، قاضي البصرة العلامة، كان فقيهاً عفيفاً، يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والعقل والسؤدد، توفي سنة (١٢١هـ). انظر: السير (٥/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩١).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وسلك إمام الأئمة ابن خزيمة هذا المسلك في نقض شُبَه ومعقولات ثلاث طوائف:

الأولى: من فهم من صفات اللهِ تشبيهَه سبحانه فيها بخلقه، ورمى أهل السنة بأنهم مشبِّهة لأنهم يثبتون الصفات.

فقال: « فهل يخطر - يا ذوى الحجا - ببال عاقل مركَّب فيه العقل يفهم لغة العرب ويعرف خطابها ويعلم التشبيه أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟!، وهل هاهنا - أيها العقلاء - تشبيه وجه ربنا - جل ثناؤه - الذي هو كما وصفنا وبينا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها غير اتفاق اسم الوجه وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم كما سمى الله وجهه وجهًا؟!، ولو كان تشبيهًا من علمائنا لكان كل قائل أن لبني آدم وجهًا وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والحيات والعقارب وجوهًا قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت!، ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقردة والدب والكلب والحمار والبغل ونحو هذا إلا غضب؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش في المنطق من الشتم للمشبه وجهه بوجه ما ذكرنا...، ولست أحسب أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا إلا ويرميه بالكذب والزور والبهت أو بالعته والخبل أو يحكم عليه بزوال العقل ورفع القلم لتشبيه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا. فتفكروا يا ذوى الألباب!، أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهًا بوجوه بني آدم أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟، فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع أو اسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها كما يقع اسم الوجه على وجوه

بني آدم؛ فكيف يلزم أن يقال لنا أنتم مشبهة؟، ووجوه بني آدم ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة كلها مخلوقة قد قضى الله فناءها وهلاكها وقد كانت عدمًا فكوّنها الله وخلقها وأحدثها، وجميع ما ذكرناه من السباع والبهائم لوجوهها أبصار وخدود وجباه وأنوف وألسنة وأفواه وأسنان وشفاه، ولا يقول مركَّب فيه العقل لأحد من بني آدم: وجهك شبيه بوجه الخنزير ولا عينك شبيهة بعين قرد ولا فمك فم دب ولا شفتاك كشفتي كلب ولا خدك خد ذئب إلا على المشاتمة كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه. فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا ثبت عند العقلاء وأهل التمييز أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم بالتشبيه فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان وخالف الكتاب والسنة وخرج من لسان العرب »[1].

الثانية: من نفى عن الله صفتي السمع والبصر.

فقال: « ألم تسمع مخاطبة خليل الله – صلوات الله عليه – أباه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، أفلا يعقل – يا ذوى الحجا – من فهم عن الله تبارك وتعالى هذا أن خليل الله – صلوات الله عليه وسلامه – لا يوبخ أباه على عبادة ما لا يسمع ولا يبصر ثم يدعو إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر!، ولو قال الخليل – صلوات الله عليه – لأبيه: أدعوك إلى ربي الذي لا يسمع ولا يبصر؛ لأشبه أن يقول: فما الفرق بين معبودك ومعبودي؟!. والله قد أثبت لنفسه أنه يسمع ويرى، والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله – جل وعلا – وصف بها نفسه في محكم تنزيله أو على لسان نبيه لجهلهم بالعلم، وقال

---

(١) التوحيد (١/ ٣٧-٣٨).

ﷻ: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣ - ٤٤]، فأعلم الله ﷻ أن من لا يسمع ولا يعقل كالأنعام بل هم أضل سبيلاً، فمعبود الجهمية - عليهم لعائن الله - كالأنعام التي لا تسمع ولا تبصر »(١).

الثالثة: أهل الوعيد.

فقال: « ومحال أن يكون المؤمن الموحد لله ﷻ قلبُه ولسانُه المطيع لخالقه في أكثر ما فرض الله عليه وندبه إليه من أعمال البر غير المفترض عليه المنتهي عن أكثر المعاصي - وإن ارتكب بعض المعاصي والحوبات -، في قسم من كفر بالله ودعا معه آلهة أو جعل له صاحبة أو ولدا - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - ولم يؤمن أيضًا بشيء مما أمر الله بالإيمان به ولا أطاع الله في شيء أمره به من الفرائض والنوافل ولا انزجر عن معصية نهى الله عنها؛ محال أن يجتمع هذان في درجة واحدة من النار، والعقل مركَّب على أن يعلم أن كل من كان أعظم خطيئة وأكثر ذنوبا لم يتجاوز الله عن ذنوبه كان أشد عذابا في النار، كما يعلم كل عاقل أن كل من كان أكثر طاعة لله ﷻ وتقربا إليه بفعل الخيرات واجتناب السيئات كان أرفع درجة في الجنان وأعظم ثوابا وأجزل نعمة، فكيف يجوز أن يتوهم مسلم أن أهل التوحيد يجتمعون في النار في الدرجة مع من كان يعترى على الله ﷻ فيدعو له شريكا أو شركاء فيدعو له صاحبة وولدا ويكفر به ويشرك ويكفر بكل ما أمر الله ﷻ بالإيمان به ويكذب جميع الرسل ويترك جميع الفرائض ويرتكب جميع المعاصي فيعبد النيران ويسجد للأصنام والصلبان؟! »(٢).

---

(١) التوحيد (١/ ٤٠-٤١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٣٣-٥٣٤).

المسلك الخامس

إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية

إن دعوى أهل الأهواء والبدعة أن الدلائل النقلية ظواهر ظنية الدلالة لا تفيد اليقين؛ زعم في غاية الفساد والبطلان، وينقضها أهل السنة ببيان وتقرير خلاف ذلك ونقيضه، وهو: تقرير أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية الدلالة، ومن الأوجه التي يذكرونها في النقض ما يأتي:

أولا: لا يُسلّم لهم أن نصوص الصفات ظواهر لفظية؛ لأن نصوص الصفات في الكتاب والسنة نصوص قطعيات صريحات محكمات، لا تقبل التأويل ولا النسخ. فنصوص الصفات نصٌ في مراد الله ورسوله لا يحتمل غيره، وهي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ العشـرة والثلاثة على مدلوله، وكدلالة لفظ الشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والخيل والبغال والإبل والبقر والغنم والذكر والأنثى على مدلولها، لا فرق بين ذلك ألبتة.

فإذا زُعم أن نصوص الصفات لفظية لا تفيد اليقين عاد ذلك على الشرع كله بأنه أدلة لفظية لا تفيد اليقين؛ لأن نصوص الصفات من أظهر أقسام القرآن ثبوتاً وأكثرها وروداً، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوّع، فإذا كان كلامه - سبحانه - وتكليمه ونداؤه وقوله وأمره ونهيه وحكمه وإخباره وسائر صفاته كل ذلك لا حقيقة له؛ بطلت الحقائق كلها[1].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٣-٣٨٤)، مختصر الصواعق (٢/ ٢٨٥-٢٨٦).

ثانياً: من رَاجَع نصوص الصفات في الكتاب والسنة، وتدبّرها تدبُّر مؤمنٍ بها وموقّر لها ومعظم لشـأنها، وتخلى عن أرجاس الفلسـفة وأنجاس الكلام؛ وجدها في غاية الإحكام والإتقان والوضوح والبيان والتفسير والتنصيص والتبيان، وعلم أنها تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام آخر، وعَرَف أنها تدل على مدلولاتها دلالة أقطع من دلالة أيّ نص[1].

ثالثاً: « أن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام:

نصوص لا تحتمل إلا معنى واحداً.

وظواهر تحتمل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً.

وألفاظ تحتاج إلى بيان، فهي بدون البيان عرضة الاحتمال.

فأما **القسم الأول**: فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعاً...، وعامة ألفاظ القرآن من هذا الضرب، هذا شأن مفرداته. وأما تركيبه فجاء على أصح وجوه التركيب، وأبعدها من اللبس، وأشدها مطابقة للمعنى، فمفرداته نصوص أو كالنصوص في مسمّاها، وتراكيبه صريحة في المعنى الذي قُصد بها، والمخاطَبون به تلك اللغةُ سجيّتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالاضطرار مراده منها.

والقسم الثاني: ظواهر قد تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن قد اطّردت في موارد استعمالها على معنى واحد، فجرت مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسّماها.

---

(١) انظر: الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (١/ ٢١).

والقسمان يفيدان اليقين والقطع بمراد المتكلم، وأما القسم الثالث إذا أُحسن رده إلى القسمين قبله عُرف مراد المتكلم به »[1].

رابعاً: إن دلالة نصوص القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة، وهذا أمر ضروري لجميع بني آدم، ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم، فتقوم عليهم حجة الله بما فهموه من خطابه لهم، وليس هذا إلا لأنه أفاد العلم اليقيني دون شك.

خامساً: إن السامع متى سمع المتكلم يقول: (لبست ثوباً) و(ركبت فرساً) و(أكلت لحماً) وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ من عُرف المتكلم، وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله: (لبست ثوباً) معنى: ذبحت شاة، ولا من قوله: (ركبت فرساً) معنى: لبست ثوباً؛ علم مراده قطعاً. فإن من قصد خلاف ذلك عُدّ ملبّساً مدلساً، لا مبيناً مفهماً، وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة. فإذاً: إفادة كلام الله ورسوله لليقين فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم، وهو أدلّ على كلام الله ورسوله من دلالة كلام غيره على مراده.

سادساً: إن من تأمل عامة ألفاظ القرآن وجدها نصوصاً صريحة دالة على معناها دلالةً لا تحتمل غيرها بوجه من الوجوه، وهذا كأسماء الأنبياء وأسماء الأجناس وكأسماء الأعلام، وكأسمائه سبحانه التي أطلقها على نفسه، فإنها لا تصلح أن يكون المراد بها غيره ألبتة، وكذا عامة ألفاظ القرآن وسوره وآياته وأحاديث ﷺ مفيدة لليقين بالمراد منها .

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٠-٦٧٢).

سابعاً: أن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية والعلم بمراد المتكلم بها أيسر وأظهر من حصوله بمدلول الأدلة العقلية. فإن الأدلة السمعية تدلّ بقصد الدالّ وإرادته، وعلم المخاطب بذلك أيسر عليه من علمه باقتضاء الدليل العقليّ مدلوله؛ ولهذا كان أول ما يفعله الطفل معرفة مراد أبويه بخطابهما له قبل علمه بالأدلة العقلية، وأيضاً: فمن قصد تعليم غيره مقتضى الدليل العقلي لم يمكنه ذلك حتى يعرّفه مدلول الألفاظ التي صاغ بها الدليل العقلي، فعلمه بمدلول الدليل السمعي الدال على مقتضى الدليل العقلي أسبق إليه وأيسر عليه.

وليس أحد من البشر يستغني عن التعلم السمعي، كيف وآدم أبوهم أول من علمه الله أصول الأدلة السمعية، وهي الأسماء كلها، وكلمه قبيلاً ونبّأه وعلّمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل. وهكذا جميع الأنبياء من ذريته، علّمهم بالأدلة السمعية - وهي الوحي - ما لم يعلموه بمجرد عقولهم، وحصل لهم من اليقين والعلم بالأدلة السمعية التي هي خطاب الله لهم ما لم يحصل لهم بمجرد العقل، وأحيلوا هم وأممهم على الأدلة السمعية ولم يحالوا على العقل، وهداهم الله بالأدلة السمعية لا بمجرد العقل، وأقام حجته على أممهم بالأدلة السمعية لا بالعقل.

ثامناً: أن الله تبارك وتعالى قد أمر رسول الله ﷺ بالتبيلغ، وقد علمنا يقيناً - وعلم كل مسلم مؤمن - أنه ﷺ بلّغ رسالة ربه، وذلك بشهادة الله وشهادة الصفوة من الصحابة ﭫ، ولو لم يقم بما أمره به ربه من البلاغ المبين لكان ملوماً.

فيُسأل أصحاب هذا القانون: هل بلّغ الرسول ﷺ ألفاظاً لا تفيد الأمة علماً ولا يقيناً، أو أنه بلّغ الألفاظ والمعاني؟. و الأول ظاهر البطلان؛ لأن مقتضاه الطعن في تبليغ الرسالة.

تاسعاً: الأدلة السمعية اللفظية قد تكون مبنيّة على مقدمتين يقينيتين:

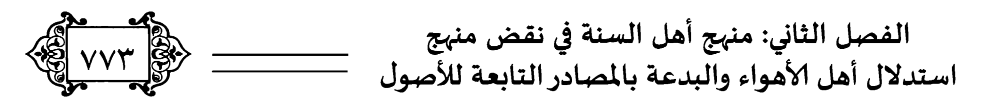
إحداهما: أن الناقلين إلينا فهموا مراد المتكلم.

والثانية: أنهم نقلوا إلينا ذلك المراد كما نقلوا اللفظ الدال عليه.

وكلتا المقدمتين معلومة بالاضطرار؛ فإن الذين خاطبهم النبي ﷺ باسم الصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل وغيرها من ألفاظ القرآن في سائر الأنواع من الأعمال والأعيان والأزمنة والأمكنة وغيرها؛ يُعلم بالاضطرار أنهم فهموا مراده من تلك الألفاظ التي خاطبهم بها أعظم من حفظهم لها.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم كانوا على أتم ما يكون العلم، وعلى أتم ما تكون المعرفة اليقينية، ولم يتوقف حصول اليقين لهم بمراد الشارع على تلك المقدمات العشر التي ذكرها أصحاب هذا القانون.

عاشراً: أن الله سبحانه لم يطلق الظن المجرد إلا في معرض الذم، كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٨] هذا بخلاف اليقين الذي أثنى الله على أهله، كما في قوله: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤] فكيف يستسيغ هؤلاء - بعد أن تبين أن الله ذم الظن وأثنى على اليقين - أن يجعلوا وحيه إلى نبيه ملازماً للظن مفارقاً لليقين؟!، إن هذا لهو الضلال المبين.



حادي عشر: أن الأدلة العقلية أضعف من الأدلة السمعية، والذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية، والشكوك القادحة في العقليات أكثر من الشكوك القادحة في السمعيات.

ثاني عشر: أن أصحاب هذا القانون فتحوا بذلك باباً للفلاسفة والزنادقة للطعن في جميع أبواب الدين، بل حتى المستشرقون المعاصرون استغلوا هذا القانون للقدح في الشريعة وعقائدها، بحجة أن أدلتها لفظية ظنية، فلا يصلح أن تؤخذ العقيدة من الدليل الظني، ناهيك عن أن أصحاب القانون قطعوا بذلك - أيضاً - على أنفسهم الرد على أولئك؛ لأن المعطِّل إذا قال - مثلاً -: إن آيات الصفات وأخبارها لا تفيد اليقين بخلاف نصوص المعاد؛ ردّ عليه الفيلسوف الملحد بنفس سلاحه وقال: إن نصوص المعاد أيضاً لفظية لا تفيد اليقين. فصار هذا القانون أصلاً يُهدَم به الدين، ومعولاً بأيدي المشككين.

ثالث عشر: أن هذا القانون الذي طبقوه على كلام الله ورسوله لو طُبِّق على سائر الكلام لم يبقَ في الدنيا علم يقيني، لا في المصنفات المصنفة ولا في الكلام الذي يتخاطب به بنو آدم، بل لو طُبِّق على ألفاظ هذا القانون ذاته لكان أكثر تساقطاً وأسرع تهافتاً، ولازداد بطلاناً على بطلان.

وتطبيقه على الوحي دون سائر الكلام جور وإجحاف وسوء ظن بالله ورسوله، وإلا كيف يكون كلام من هو أعلم وأحكم وأفصح وأنصح للأمة مجرداً عن اليقين، وشبهات هؤلاء العقلية تفيد اليقين؟!.

رابع عشر: يلزم على القول بهذا القانون لوازم في غاية الفساد والبطلان، منها:

١- أن الرسول ﷺ قد فشلت دعوته - والعياذ بالله -، حيث ترك للناس كتاباً وسنة ألفاظهما لا تفيد علماً، ولا تُكسب يقيناً.

٢- الطعن في حصول العلم بمعاني القرآن، وذلك شرٌّ من الطعن في نقل بعض ألفاظه، ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل الرافضة، وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه من فعل الباطنية الملاحدة ومن سلك سبيلهم، وهؤلاء شر من أولئك.

٣- جحد الرسالة في الحقيقة - وإن أقرّ بها صاحبه بلسانه -، بل مضمون القانون أن ترك الناس بلا رسول يرسل إليهم خير من أن يرسل إليهم رسول، وأن الرسل لم يهتدِ بهم أحد في أصول الدين، بل ضلّ بهم الناس. وذلك أن القرآن - على ما اعتقده أرباب هذا القانون - لا يُستفاد منه علم ولا حجة، بل إذا علمنا بعقولنا شيئاً اعتقدناه، ثم نظرنا في القرآن؛ فإن كان موافقاً لذلك أقررناه على ظاهره لكونه معلوماً بذلك الدليل العقلي الذي استفدناه به، لا بكون الرسول أخبر به، وإن كان ظاهره مخالفاً لما عرفناه واستنبطناه بعقولنا اتبعنا العقل وسلكنا في السمع طريقة التأويل.

٤- تكذيب الله تعالى، وذلك أن الله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]، ويقول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، ومعلوم أنه لا تعسير ولا تفريط أعظم من الإتيان بما لا يمكن معرفته ألبتة مع المطالبة بالطاعة، بل لابد من شروط عشرة لا سبيل إلى تحقيقها!.

خامس عشر: أن هذا القانون باطل من أساسه:

١- لأن بعض اللغات والنحو والتصريف بلغ حد التواتر، كاللغات المشهورة غاية الشهرة، ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وأن (ضربَ) وما على وزنه فعل ماضٍ، وأمثال ذلك. فكل تركيب مؤلَّف من هذه المشهورات فهو قطعي.

٢- من ادّعى أن لا شيء من التركيبات بمفيد للقطع بمدلوله فقد أنكر جميع المتواترات، كوجود بغداد. فما هو إلا محض السفسطة والعناد.

٣- أن العقلاء لا يستعملون الكلام في خلاف الأصل عند عدم القرينة.

٤- قد يُعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد، وإلا بطلت فائدة التخاطب وقطعية المتواتر أصلاً.

سادس عشر: أنه لو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، فليس كل ظاهرٍ ظنياً، لأنه إذا تضافرت الظواهر الظنية على معنى حصل القطع بذلك المعنى، فحينئذ يكون حكم الظاهر حكمَ النصّ في القطع بالمراد منه، فإن الأخبار إذا تواردت على معنى واحد حصل اليقين بذلك المعنى.

فلو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، لكنها لتضافرها على معنى واحد صارت قطعيات دالة على المراد بالقطع[1].

---

(١) يراجع فيما تقدم:

١- الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٦) إلى آخر المجلد.

٢- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص(١٥٠-١٦٠).

٣- الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (٢/ ١٩-٣١).

المسلك السادس

إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة

الأصل الذي بُنيت عليه دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، والأساس الذي قامت عليه؛ هو : أن العقل قطعيّ والنقل ظنّي، وأن العقل هو أصل النقل.

« والملجئ لهم إلى ذلك أنهم وضعوا مذهبهم على قوانين ومقدمات، وفرّعوا أشياء لم يجدوا لها أصولاً، وأصلوا أشياء لم يجدوا لها فروعاً، فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، ولم يجدوا للباري ﷻ أقيسة موجودة، فرجعوا في ذلك إلى الظن؛ لينتظم لهم ما وضعوا من قوانينهم، ولم يبالوا صح لهم التوحيد أم لم يصح، وأرادوا أن يحكِّموا عقولهم في ذلك »[١].

وقد اجتهد الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في نقض هذه الدعوى من جوانب مختلفة وبوجوه كثيرة، أذكر منها هنا ما يحصل به المقصود.

أولاً: إبطال كون العقل هو أصل النقل:

يقال لهم: ما مرادكم من أن العقل هو أصل النقل، هل هو:

أ- أن العقل أصل في ثبوت النقل في نفس الأمر؟

---

(١) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص(٩٣-٩٤).

ب- أو أصل في علمنا بصحته؟

أما **الأول**: فلا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به بالعقل أو بغيره أو على عدم علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدّقه الناس أم لم يصدقوه، كما أن رسول الله ﷺ حقّ وإن كذّبه من كذّبه، ووجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حقّ وإن جهله من جهله أو جحده من جحده.

فثبوت ذلك ليس موقوفاً على علمنا به، إذ عدم علمنا بالحقائق لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر؛ وعلى هذا فليس القدح في العقل قدحاً في الحقائق الثابتة بالسمع.

وأما **الثاني**: فيرد عليه بأن المعارف العقلية أكثر من أن تُحصر، ومنها معارف لا صلة لها بالسمع - كالحساب والنحو والجغرافيا ونحوها -، فليس كل ما يُعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، إذ هل يُعقل أن الحساب وعلم الهيئة ونحوها أصل في معرفتنا بالأدلة النقلية في الكتاب والسنة؟، هذا لا يتصوره عاقل.

وعلى هذا: فليست المعقولات أصلاً للنقل؛ لا أصلاً في ثبوته في نفس الأمر، ولا أصلاً في معرفته، أو دليلاً لنا على صحّته[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧-٨٩).

ثانياً: إثبات أن تقديم العقل على النقل يتضمن القدح في العقل والنقل:

« إن قيل: تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض؛ لأن السمع عُلم بالعقل فهو أصله، ولو بطل العقل بطل السمع والعقل معاً، وهذه من قواعد المتكلمين. قلنا: قد اعترضهم في ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها في العقل والسمع، فتعارضها تقدير محال، فإنه لو بطل السمع أيضاً بعد أن دلّ العقل على صحته لبطلا معاً أيضاً؛ لأن العقل قد كان حكم بصحة السمع وأنه لا يبطل، فحين بطل السمع علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية »[1].

ثالثاً: إبطال قولهم بوجود التعارض بين العقل والنقل:

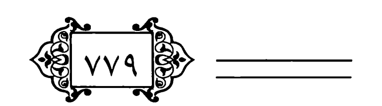
هذا القول مبنيّ على تصوّرٍ فاسد ووهمٍ باطل؛ فإن النقل الصحيح لا يمكن أن يعارضه عقل صريح، بل هما متلازمان لا يتعارضان، والعقل الصريح يطابق العقل الصحيح ويعاضده ويناصره، وقد سبق ذكر بعض ما يدلّ على ذلك، ويضاف هنا:

١- « أن أدلة الحق لا تتناقض، فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء سواء كان الخبر إثباتاً أو نفياً أن يكون في أخباره ما يناقض ذلك الخبر الأول، ولا يكون فيما يُعقل بدون الخبر ما يناقض ذلك الخبر المعقول، فالأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن تتناقض، سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين، أو كان أحدهما سمعياً والآخر عقلياً »[2].

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص(١١٧-١١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤).



٢- «أن العقل مع النقل له ثلاث مقامات:

إما أن يشهد بما دلّ عليه الشرع، بما يراه من محاسن الدين، وبناء أحكامه على تحصيل المصالح وتكميلها، وعلى دفع المفاسد وتقليلها حسب الإمكان، وبيان أن هداية الدين وإرشاداته تجري مع الوقت والزمان ولا تتغير، ولا يحصل الرشد بغيرها.

وإما أن لا يهتدي العقل لمعرفة تفاصيلها - كأمور الغيب والبرزخ والجنة والنار وأحوال يوم القيامة؛ مما لا تهتدي العقول إليه لا إجمالاً ولا تفصيلاً إلا بالوحي السماوي -؛ والعقل فيها يخضع ويُسلِّم للسمع؛ لتيقّنه صدق الشارع وأنه لا يقول إلا الحق.

وإما أن يأتي الشرع بما تحار فيه العقول، ولا تعرف وجهه ولا حكمته...

فهذه الأمور الثلاثة هي التي ترد الشرائع بها، وأما ورودها بأمرٍ يشهد العقل الصريح ببطلانه وإحالته فهذا من المحال الممتنع؛ لأن الحق لا يتعارض»[1].

والذي أوقع هؤلاء في ظن وجود تعارضٍ بين العقل والنقل عدة أمور، منها:

١- فَصلُهم بين العلوم الشرعية والعقلية، وظنهم أن الشرعية ما أخبر الشارع بها فقط. وهذا باطل؛ فإن الشرعيات هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ الشارع عليها[2].

---

(١) توضيح الكافية الشافية - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ ابن سعدي - (٣/ ٣٥٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٨-٢٣٤).

٢- فسادٌ في العقل، فيظن ما ليس بمعقولٍ معقولاً، وهو في الحقيقة شبهات وخيال لا حقيقة له، فيحتج بأدلة عقلية، ويظنها براهين وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركّبة من ألفاظٍ مجملة ومعانٍ متشابهة لم يميَّز حقها وباطلها(١).

٣- عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه؛ فإن الرسل جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه، لا بما يعلم العقل امتناعه(٢).

٤- أن يكون النقل الذي قيل: إن العقل عارضه؛ ليس من النقل الصحيح المقبول(٣)، فلا يصحّ - والحال هذه - إثبات وجود تعارضٍ بين العقل والنقل.

٥- عدم فهم المدلول الصحيح للنقل، فيسمع نقلاً يعارض عقله فيفهم منه بعقله ما لا يدلّ عليه(٣). وقد قيل:

« وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفتـه مـن الفهـم السـقيم »(٤)

وبناءً على ما تقدّم؛ فمتى ما وُجد تعارض بين نقلٍ وعقلٍ فلابدّ من ضعف أحدهما(٥).

ثم يقال لهم: عيِّنوا لنا العقل الذي تزعمون أنه يعارض النقل؟، وهذا ما لا سبيل لهم إلى الاتفاق عليه، وهو من أعجب العجب، فإن أرباب هذا القانون

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤) (١٢/ ٦٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤)، درء التعارض (١/ ١٤٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص(٢٣٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٦٧-٥٦٨).

مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشدّ اضطراب؛ فالفلاسفة مع شدة اعتنائهم بالمعقولات أشد الناس اضطراباً في هذا الباب من طوائف أهل الملل، وأما المتكلمون فاضطرابهم في هذا الباب من أشد اضطراب في العالم، وكلٌّ منهم يدعي أن صريح العقل معه، وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل، فنحن نصدِّق جميعهم، ونبطل عقل كلِّ فرقة بعقل الفرقة الأخرى.

ثم نقول للجميع: بعقل مَنْ منكم يوزن كلام الله ورسوله؟، وأيّ عقولكم تُجعل معياراً له؛ فما وافقه قُبِل وأُقِرَّ على ظاهره، وما خالفه رُدَّ أو أُوِّل أو فُوِّض؟، أعقل الفلاسفة المتقدمين - على اختلاف أصنافهم - ومن تبعهم من المنتسبين إلى هذه الأمة؟، أم عقل رؤوس الجهمية والمعتزلة والمرجئة والممثِّلة؟، أم ترضون بعقول المتأخرين الذين هذبوا العقليات، ومحضوا زبدتها، واختاروا لنفوسهم، ولم يرضوا بعقول سائر من تقدمهم؛ وأنتم ترون اضطرابهم أشد الاضطراب؟، أم ترضون عقول القرامطة والباطنية والإسماعيلية؟، أم عقول الاتحادية القائلين بوحدة الوجود؟.

فكل هؤلاء وأضعافهم وأضعاف أضعافهم يدّعي أن المعقول الصريح معه، وأن مخالفيه خرجوا عن صريح المعقول، وهذه عقولهم تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم، فاجمعوها إن استطعتم، أو خذوا منها عقلاً واجعلوه ميزاناً لنصوص الوحي وما جاءت به الرسل، وعياراً على ذلك، ثم اعذروا بعدُ من قدَّم كتاب الله وسنة رسوله على هذه العقول المضطربة المتناقضة بشهادة أهلها وشهادة أنصار الله ورسوله عليها، وقال: إن كتاب الله وسنة رسوله يفيد العلم واليقين، وهذه العقول المضطربة المتناقضة إنما يفيد الشكوك والحيرة والريب

والجهل المركَّب، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أُخذ بالنقل الصحيح، ورُمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحُطَّت حيث حطها الله وحط أصحابها[1].

رابعاً: إبطال قولهم بوجوب تقديم العقل على النقل عند التعارض:

وذلك من وجوه عديدة، منها:

١- أن يقال لهم: ما مرادكم - أولاً - بالعقل والنقل:

هل مرادكم القطعيان اللذان يقطع العقل بثبوت مدلولهما؟، فإن كان كذلك فلا يُسلَّم بإمكان التعارض حينئذٍ أصلاً؛ لأن القطعي يدل على مدلوله قطعاً، ويقتضي العلم، وما كان كذلك فلا يُتصوَّر أن يعارض ما كان مثله.

أو مرادكم الظنِّيان؛ إما ثبوتاً، وإما دلالة؟، فإن أردتم ذلك فالواجب - والحال هذه - هو تقديم الراجح منهما مطلقاً، سواء كان نقلاً أو عقلاً.

أو مرادكم ما كان أحدهما قطعياً، والآخر ظنيا؟، فإن كان كذلك فالقطعي هو المقدّم مطلقاً، سواء كان سمعياً أو عقليا، فالتقديم هنا إنما هو باعتبار القطع والظن، لا باعتبار النقل والعقل. فظهر بما تقدَّم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جَعْل جهة الترجيح كونه عقلياً: خطأ أيضاً[2].

٢- ثم يقال لهم: اضطربتم اضطراباً شديداً في تعيين العقل الذي يُعارض به النقل، فكيف تجعلون ما اضطربتم فيه ذلكم الاضطراب الشديد مقدَّماً على النقل السالم من الاختلاف، الذي أنزله العليم الحكيم الخبير على رسوله الأمين؟!.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٧٨١-٧٩١).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٨٦-٨٧) .

المسلك السابع

تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما

بعد إبطال أهل السنة دعوى أهل الأهواء والبدعة بأن الدلائل النقلية ظنية الدلالة، ودعواهم وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية؛ فإنهم يعكسون القانون الفاسد على أهله بقانون صحيح، وهو: أنه على فرض وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة فإن الواجب حينها هو تقديم النقل على العقل، وذلك لعدة أوجه، منها:

١- أن العقل مصدِّق للشرع في كل ما أخبر به، ومن مستلزمات تصديقه إياه قبول خبره، والشرع لم يصدِّق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل. فلو علم الإنسان بعقله أن هذا رسول الله حقاً، وعَلِم أنه يخبر بشيءٍ ما، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره؛ كان عقله يوجب عليه أن يسلِّم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر.

٢- أن العقل من الأمور النسبية الإضافية، والناس متفاوتون في عقولهم بحسب ما يؤتيهم الله من العقل والمعرفة والنظر والاستدلال والتمييز، وقد يعلم الإنسان في حالٍ بعقله ما كان يجهله في وقتٍ آخر، كما أن العقول يعرِض لها ما يوجب غلطها وتناقضها واختلافها، فلو قلنا بتقديم العقل على النقل لكان في ذلك إحالةً للناس على شيءٍ لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته.

٣- أن العقل قد دلّ على صحّة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل - بتقديم العقل عليه - لكنا قد أبطلنا دلالة العقل نفسه، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارِضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليلٍ لا يصلح لمعارضة شيءٍ من الأشياء. بل إن من أقرّ بصحة السمع، وأنّه عَلِم صحّته بالعقل؛ لا يمكنه أن يعارض السمعَ بالعقل البتة؛ لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرَّةً أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته[1].

---

(١) انظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ٢٢١-٢٥١).

المسلك الثامن

إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة

تأتي أهمية هذا المسلك من حيث إنه نقض للدليل العقلي من داخله، وإبطالٌ لمركّبات بنائه، وهي ألفاظه التي صيغت منها مقدماته التي بُنِي عليها.

ومن المستقر عند أهل السنة أن « الطرق الشرعية إذا تُؤُمِّلت وُجِدت في الأكثر قد جمعت وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

والثانية: أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني: قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأُوَل »[1].

وأما الأدلة العقلية التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة: فإنها

١- « كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرا قبل الوصول.

٢- ومقدماتها - في الغالب - إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء، ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدمات دليلٍ إلا نادرًا، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته، وإن كان جمهور أهل الملة - بل عامة السلف - يخالفونه فيها.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٦).

مثال ذلك: أن غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يُعرَف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه، ثم لهم في إثبات حدوثه طرق:

فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض، وهي صفات الأجسام.

ثم القدرية من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع والنبوة لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات من أن الله يجيء وينزل ونحو ذلك، والمعتزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن اللّه ليس له صفة، لا علم ولا قدرة ولا عزة ولا رحمة ولا غير ذلك؛ لأن ذلك - بزعمهم - أعراض تدل على حدوث الموصوف.

وأكثر المصنفين في الفلسفة - كابن سينا - يبتدئ بالمنطق ثم الطبيعي والرياضي أو لا يذكره ثم ينتقل إلى ما عنده من الإلهي.

وتجد المصنفين في الكلام يبتدؤون بمقدماته في الكلام: في النظر والعلم، والدليل - وهو من جنس المنطق - ثم ينتقلون إلى حدوث العالم، وإثبات محدثه، ومنهم من ينتقل إلى تقسيم المعلومات إلى: الموجود، والمعدوم، وينظر في الوجود وأقسامه »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢-٢٣).

وهذه المقدمات التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة في أدلتهم - من حيث بناؤها اللفظي - على نوعين:

الأول: مقدمات تبنى على ألفاظ معروفة في لغة العرب، وفي المعاني التي استعملتها العرب فيها، وفي المعاني التي ورد بها الكتاب والسنة.

الثاني: مقدمات تبنى على ألفاظٍ غير معروفة في لغة العرب، أو في غير معانيها التي استعملتها فيها العرب، أو في غير معانيها التي وردت في الكتاب والسنة.

أما النوع الأول فلنقضه عدة مسالك تقدم ذكرها، وأما النوع الثاني فهو المقصود في هذا المسلك.

فمن مسالك أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة، كما قال ابن الوزير: « فينبغي للسُّنِّيِّ معرفة هذا ومراعاته، ولا يمكِّن أهلَ البدع من التشويش والتشنيع بما لا يحتاجه ولا ورد به سمعٌ من العبارات المبتدعة التي لهج بها كثير من المتكلمين والمتكلفين »[1].

وهذا الأمر يكون بعدة طرق:

١- بيان كون اللفظ ليس من لغة العرب بتاتاً، أو أنه استُعمِل في الدليل على غير معناه الذي استعملته عليه العرب. وهذه الطريقة لها قوتها؛ لأن الله أنزل كتابه وبعث رسوله بلغة العرب، لا باللغات الأخرى، فمن أراد أن يفهم دين الله أو يستدلّ له فليس له إلا أن يستعمل هذه اللغة التي بها نزل، وأن

---

(١) العواصم من القواصم (٦/ ٨٨).

يستعمل ألفاظها فيما أراد بها أهلها، وأما إذا اخترع ألفاظاً من عنده، أو سَرَّبها من اللغات الأخرى كالهندية والرومانية واليونانية، أو استعمل ألفاظاً عربية في غير المعاني التي استعملتها عليها العرب؛ كانت ألفاظه بشرية محضةً لا يقوم عليها حكم، ولا يستفاد منها شرع، ولا يُقرَّر بها دين، ولا تُبنى منها مقدّمات؛ لأنها ليس لها حرمة ولا مرجعٌ شرعيٌّ تقوم عليه.

٢- بيان كون اللفظ قد جاء في الكتاب والسنة على غير المعنى الذي استُعمِل في الدليل أو على ما يخالفه أو ينقضه، ولا شك في أن مجرد بيان هذا الأمر كافٍ في إبطال الدليل؛ فإن دين الله يُفهَم من خلال ألفاظ الكتاب والسنة ومعانيها التي وردت بها فيهما، ومن استعمل لفظاً منها في غير ذلك كان خارجاً عن دلالات الوحي، ومبتدعاً ما لم ينزل الله به سلطاناً، وداعياً إلى تبديل معاني الكتاب والسنة الصحيحة الشريفة بمعانٍ بشريةٍ من عنده ليس لها وزن ولا قيمة.

٣- بيان كون اللفظ غير واضح ولا صريح في الدلالة على المقصود، بأن يكون لفظاً مجملاً مشتبهاً يحتمل معاني متعددة، قد يكون فيها ما هو حق وفيها ما هو باطل، فلا يجوز القطع به جملةً ولا ردّه جملةً إلا بعد الاستفصال عن معناه: فإن كان معناه حقاً قُبِل المعنى مع استبدال اللفظ بما يؤدي ذلك المعنى نفسه من ألفاظ الكتاب والسنة، وإن كان المعنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى، ولهذا فإن أهل السنة حين ينقضون دليلاً يشتمل على ألفاظٍ من هذا النوع فإنهم يبدءون ذلك بالتفصيل في المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ، ثم يبينون ما فيه من حق أو باطل - على ضوء ما ذُكِر آنفاً -.

والقاعدة في ذلك: «أن الواجب أن يُجعَل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتُجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد، وهذا مثل لفظ (المركب) و(الجسم) و(المتحيز) و(الجوهر) و(الجهة) و(العرض) ونحو ذلك، ولفظ (الحيز) ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضًا، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك وأسبابه وآثاره -: «والمقصود هنا: أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله ﷻ وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كنفاة بعض الصفات

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٥-١٤٦).

الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه؛ فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك، ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، ونقلوا الناس في مخاطبتهم درجات...

ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة.

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل:

أما **الشرع**: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه؛ لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق، وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة - كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك - فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات

حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا، وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا، ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعا ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل، كما قال علي رضي الله عنه - لمن قال من الخوارج المارقين: « لا حكم إلا لله » -: « كلمة حق أريد بها باطل »، وقد يفرق بين اللفظ الذي يدعى به الرب - فإنه لا يدعى إلا بالأسماء الحسنى - وبين ما يخبر به عنه لإثبات حق أو نفي باطل...

وأما نفع هذا الاستفسار في العقل:

فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله حتى يتبين المعنى المراد، ويبقى الكلام في المعاني العقلية لا في المنازعات اللفظية، فقد قيل: « أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء »، ومن كان متكلما بالمعقول الصرف لم يتقيد بلفظ بل يجرد المعنى بأي عبارة دلت عليه، وأرباب المقالات تلقوا عن أسلافهم مقالات بألفاظ لهم منها ما كان أعجميا فعربت كما عربت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم، وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة وقد لا يكون صحيح الترجمة، ومنها ما هو عربي، ونحن إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية، فإذا نقلوا عن أسلافهم لفظ الهيولى والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والمجرد والتركيب

والتأليف والجسم والجوهر والعرض والماهية والجزء ونحو ذلك بين ما تحتمل هذه الألفاظ من المعاني »[1].

وأذكر هنا نموذجاً تطبيقياً لذلك:

نفى أهل الأهواء والبدعة حقائق صفات الله تبارك وتعالى، بدليل عقلي هو: دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ومن مقدماته: « الأجسام لا تنفكّ عن أعراض محدَثة، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث »، ثم توصلوا به إلى نفي صفات الله بدعوى أن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدَثة؛ فقالوا: يتعيّن نفي الصفات حتى لا نقع في التجسيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإذا قال: أنا لا أصفه لا بهذا ولا بهذا، بل أنفي عنه هذين الوصفين المتقابلين؛ لأن اتصافه بأحدهما إنما يكون لو كان قابلا لأحدهما، وهو لا يقبل واحدا منهما؛ لأنه لو قبل ذلك لكان جسما؛ إذ هذه من صفات الأجسام، فإذا قدرنا موجودا ليس بجسم لم يقبل لا هذا ولا هذا...

ونحن نجيبك... من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن ما يُقَدَّر عدم قبوله لهذا وهذا أشد نقصا واستحالة وامتناعا من وصفه بأحد النقيضين مع قبوله لأحدهما، وإذا قدرنا جسما حيا عالما قادرا سميعا بصيرا متكلما كالإنسان والملك وغيرهما كان ذلك خيرا من الجسم الأعمى الأصم الأبكم - وإن أمكن أن يتصف بضد الكمال -، وهذا الجسم الأعمى الأصم الذي يمكن اتصافه بتلك الكمالات أكمل من الجماد

(١) درء التعارض (١/ ٢٩٥-٢٩٩).

الذي لا يمكن اتصافه لا بهذا ولا بهذا، والجسم الجماد خير من العدم الذي يكون لا مباينا لغيره ولا مداخلا له ولا قديما ولا محدثا ولا واجبا ولا ممكنا، فأنت وصفته بما لا يوصف به إلا ما هو أنقص من كل ناقص.

الوجه الثاني: أن يقال: قولك: « فهذه من صفات الأجسام » لفظ مجمل، فإن عنيت أن هذه الصفات لا يوصف بها إلا من هو من جنس المخوقات وإذا وصفنا الرب بها لزم أن يكون من جنس الموجودات مماثلا لها؛ كان هذا باطلا، فإنك لا تعلم أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق، فإن هذا أول المسألة، فلو قدرت أن تبين أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق لم تحتج إلى هذا الكلام، ويقال لك: لا سبيل لك إلى هذا النفي ولا دليل عليه.

وإن قلت: إن هذه الصفات توصف بها المخلوقات وتوصف بها الأجسام؛ قيل لك: نعم، وليس في كون الأجسام المخلوقة توصف بها ما يمنع اتصاف الرب بما هو اللائق به من هذا النوع كاسم الموجود والثابت والحق والقائم بنفسه ونحو ذلك، فإن هذه الأمور كلها توصف بها الأجسام المخلوقة، فإن طَرَد قياسه لزم الإلحاد المحض والقرمطة وأن يرفع النقيضين جميعا فيقول: لا موجود ولا معدوم ولا ثابت ولا منتف ولا حق ولا باطل ولا قائم بنفسه ولا بغيره، وهذا لازم قول من نفى هذه الصفات، وحينئذ فيلزمه الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين، ويلزمه أن يمثله بالممتنعات والمعدومات، فلا يفر من محذور إلا وقع فيما هو شر منه.

الجواب الثالث: أن يقال لهذا النافي للمباينة والمداخلة: أنت تصفه بأنه موجود قائم بنفسه قديم حي عليم قدير، وأنت لا تعرف موجودا هو كذلك إلا جسما، فلا بد من أحد الأمرين:

إما أن تقول هو موجود حي عليم قديم وليس بجسم، فيقال لك: وهو أيضا له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، ويقال لك: هو مباين للعالم عال عليه وليس بجسم. وإن قلت: يلزم من كونه مباينا للعالم عاليا عليه أن يكون جسما لأني لا أعقل المباينة والمحايثة إلا من صفات الأجسام؛ قيل لك: ويلزم من كونه حيا عليما قديرا أن يكون جسما لأنك لا تعقل موجودا حيا عليما قديرا إلا جسما، فهذا نظير هذا، فما تقوله في أحدهما يلزمك نظيره في الآخر وإلا كنت متناقضا مفرقا بين المتماثلين.

وإما أن تقول: أنا أقول: إنه موجود قائم بنفسه حي عليم قدير لأن ذلك قد علم بالشرع والعقل وإن لزم أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق؛ قيل لك: وهكذا يقول من يقول إنه فوق العالم مباين له أنا أصفه بذلك لأنه قد ثبت ذلك بالشرع والعقل، وإذا لزم من ذلك أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق.

وإما أن تقول: أنا لا أعرف لفظ الجسم، أو تقول: لفظ الجسم فيه إجمال وإبهام:

فإن عنيت به الجسم المعروف في اللغة وهو بدن الإنسان؛ لم أسلم أني لا أعلم موجودا حيا عالما قادرا إلا ما كان مثل بدن الإنسان، فإن الروح هي أيضا حية عالمة قادرة وليست من جنس البدن، وكذلك المَلَك وغيره.

وإن عنيت بالجسم أنه يقبل التفريق والتجزئة والتبعيض بحيث ينفصل بعضه عن بعض بالفعل؛ قيل: أنا أتصور موجودا عالما قادرا قبل أن أعلم أنه يمكن تفريقه وتبعيضه، فلا يلزم من تصوري للموجود الحي العالم القادر أن يكون قابلا لهذا التفريق والتبعيض.

وإن عنيت بالجسم أنه يمكن أن يشار إليه إشارة حسية؛ لم يكن هذا ممتنعا عندي، بل هذا هو الواجب، فإن كل ما لا يمكن أن يشار إليه لا يكون موجودا.

وإن عنيت بالجسم أنه مركب من الجواهر المنفردة الحسية أو من المادة والصورة اللذين يجعلان جوهران عقليان؛ فأنا ليس عندي شيء من الأجسام كذلك، فضلا عن أن يقدر مثل ذلك، فإذا كنت نافيا لذلك في المخلوقات البسيطة فتنزيه رب العالمين عن ذلك أولى.

وإن عنيت بالتبعيض أنه يمكن أن يرى منه شيء دون شيء - كما قال ابن عباس وعكرمة وغيرهما من السلف ما يوافق ذلك -؛ لم أسلم لك أن هذا ممتنع.

وإن عنيت بالجسم أنه يماثل شيئا من المخلوقات؛ لم نسلم الملازمة »[1].

فأبطل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لفظ (الجسم) في هذا الدليل العقلي من عدة أوجه كما هو ظاهر في كلامه.

---

(١) درء التعارض (٦/ ١٢٧-١٣٢).

الفصل الثالث

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

المبحث الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.
- المطلب الأول: منزلة والقصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

المبحث الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات

التمهيد

موقف أهل السنة من القصص والمنامات

أولاً- موقف أهل السنة من القصص:

١ - اشتمال القرآن والسنة على أحسن القصص:

اشتمل القرآن الكريم والسنة الشريفة على أحسن القصص، وأتمّه فائدة، وأعظمه تأثيراً، وأعذبه فصاحة، وأكمله بياناً، وأقواه عرضاً وأسلوباً، فالقرآن كلام الله، والسنة وحيه إلى نبيه، فلا خير ولا فائدة ولا نفع ولا تأثير يكون في القصص أعظم مما اشتمل عليه القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾[يوسف: ٣].

ففي قصص القرآن والسنة:

- قصص المدافعات بين أهل الحق والباطل، وما حصل للأنبياء وأولياء الله وما أصابهم من الأذى في سبيل الله، ثم نصره سبحانه إياهم وجعل العاقبة الحسنى لهم، وفي ذلك عبرة للمؤمنين بأن يتبعوا سبيلهم وينتهجوا نهجهم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[يوسف: ١١١].

- تشريف أهل الإيمان بمحمد ﷺ، بأن منَّ الله عليهم بمعرفة أخبار الماضين والعلم بذلك علماً تاماً صحيحاً صادقاً دون أن يكون لهم أدنى سابق

اطّلاع على ذلك، فشرفوا بذلك على غيرهم من الأمم، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا ﴾[هود: ٤٩].

• الفائدة العظيمة لكل صاحب هوى وباطل وضلال من الكفار والمشركين والعصاة والظلمة والمتكبرين، لكي يروا ما حصل بأمثالهم من الأمم السابقة فيتعظون، قال تعالى: ﴿ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

• بيان لسنن الله في خلقه من الأمم والجماعات والأفراد، وهي سنن جرت على الماضين، وتجري على اللاحقين ليعتبر بها المؤمنون، فلهذا لا يراد بقصص القرآن الكريم السرد التاريخي للأمم والأشخاص والجماعات، وإنما يذكر منها مواضع العبرة والاتعاظ والتذكر.

• العلم بمناهج الأنبياء عليهم السلام في دعوة أقوامهم إلى الله وأصول ذلك وقواعده ومنافعه وآثاره.

• بيان ما جبلت عليه النفس الإنسانية من غرائز وميول ورغبات وكيفية معالجة ذلك معالجةً صحيحة سليمة نقيّة.

• الوقوف على أخلاق أئمة أهل الهدى والصلاح من الرسل والأنبياء وأتباعهم، من الصبر والحياء والعفاف والكرم والشكر والتوبة، وغير ذلك(١).

٢ - القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة والسلف وأئمة الهدى هي أحسن القصص في هذه الأمة:

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن ص(٣١٧-٣١٨).

أهل العلم هم ورثة الأنبياء، وحَمَلة الهدى والخير من بعدهم، فالقصص الصحيحة المأثورة عنهم هي أحسن القصص بعد قصص الأنبياء، ففي قصصهم: بيان ما كانوا عليه من الإيمان والعلم والعمل، ولا شك في أن أصدق من ينطبق عليه ذلك في هذه الأمة هم الصحابة الكرام رضي الله عنهم ثم تابعوهم وتابعو تابعيهم ومن سار على نهجهم من الأئمة.

قال اللالكائي: «وكان في الإسلام من يؤخذ عنه هذه الطريقة قوم معدودون أذكر أساميهم في ابتداء هذا الكتاب لتعرف أساميهم ويكثر الترحم عليهم والدعاء لهم؛ لما حفظوا علينا هذه الطريقة وأرشدونا إلى سنن هذه الشريعة، ولم آل جهدا في تصنيف هذا الكتاب ونظمه على سبيل السنة والجماعة، ولم أسلك فيه طريق التعصب على أحد من الناس؛ لأن من سلك طريق الأخيار فمن الميل بعيد؛ لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو **حكاية عن إمام مقبول**، وإنما الحيف يقع في كلام من تكلف الاختراع ونصر الابتداع، وأما من سلك بنفسه مسلك الاتباع فالهوى والإحادة عنه بعيدة ومن العصبية سليم، وعلى طريق الحق مستقيم»(١).

٣ - القصص - غير قصص القرآن والسنة - ليست بمجردها مصدراً للتلقّي:

المصدر الذي تُستقى منه كافة أمور الدين من العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها هو: الأصول الثلاثة (الكتاب والسنة والإجماع)، وأما غيرها فليست مصادر مستقلة بنفسها، فهي: إما مصادر تابعة لهذه الأصول، وإما مصادر باطلة غير صحيحة.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٨).

وعلى هذا؛ فالقصص ليست بمجردها مصدراً من مصادر التلقي، وتختلف أحوالها كما يأتي:

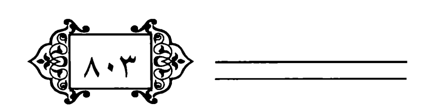
- إذا كانت متضمنة حكاية الإجماع أو ما أشبه ذلك: فتُعامل بما تعامل به النقول التي فيها ذلك، فإن صحت كانت الحجة في الإجماع المنقول لا في القصة نفسها.
- إن كانت آثاراً عن الصحابة: فلها ما لآثارهم من اعتداد وحجية - حسب ما نصّ عليه أهل العلم -.
- وإن كانت عن السلف والأئمة: فلها من القدر والمنزلة بحسب من أضيفت إليه.

ومما يمكن التمثيل به عن هذه الأحوال الثلاثة:

عن أبي الحسن محمد بن إسحاق بن راهويه قال: « سئل أبي - وأنا أسمع - عن القرآن، وما حدث فيه من القول بالمخلوق؟، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق، ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة - فذكر معنى هذه الحكاية - وزاد: فإنه منه خرج وإليه يعود. قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم، وأجلة التابعين - رحمة الله عليهم -، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك »(١).

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٨).



• وإن كانت بخلاف ما تقدم: فبحسب ما سيقت لأجله، فقد تكون من باب الاعتبار والاتعاظ، أو الاستئناس، أو الردّ على المخالف، أو لغير ذلك.

وأما اتخاذها مصدراً من مصادر التلقّي فهو خطأ وجهل وضلال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولكن ذِكْر أمثاله هذه الحكايات لبيان المعتقدات نوع من ركوب الجهالات والضلالات...، فتبين بذلك أن أهل السنة في كل مقام أصح نقلا وعقلا من غيرهم؛ لان ذلك من تمام ظهور ما أرسل الله به رسوله من الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ظهوره بالحجة وظهوره بالقدرة »[1].

٤ - الاستدلال بالقصص وفق شروط وضوابط:

كما أن القصص ليست مصدراً من مصادر التلقي؛ فهي كذلك ليست بمجردها طريقة من طرق الاستدلال، وإنما يصح الاستدلال بها إذا توفّرت فيها عدة شروط وضوابط، منها:

• عرضها على أصول الكتاب والسنة قبل الاستدلال بها، وموافقتها لها: فلا يُستَدلّ بقصة إلا بعد عرضها على ما جاء به الكتاب والسنة؛ فإن وافقته قُبِلت وأمكن الاستدلال بها، وإلا رُدّت.

قال الدارمي: « فهذا ينبئك أنه نفس كلام الله وأنه غير مخلوق؛ لأن الله ﷻ لم يخلق كلاما إلا على لسان مخلوق، فلو كان القرآن مخلوقا - كما يزعم هؤلاء المعطلون - كان إذاً من كلام المخلوقين، وكل هذه الروايات والحكايات والشواهد والدلائل قد جاءت وأكثر منها في أنه غير مخلوق »[2].

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٩١-١٩٢).

قال الدهلوي: « وقد سلك الناس في هذا العصر في الدين طرائق قددا، وتشعبوا شعبا، فمنهم من يتمسك بعادات الأولين وتقاليد السابقين ويعض عليها بالنواجذ، ومنهم من يحتج بحكايات الصالحين وأساطير الأولين، ومنهم من يتشبث بكلام من تسمى بالعلماء وامتاز بتشدق اللسان وحدة الذهن، ومنهم من يركض ركائب العقل في هذا الميدان ويرخي لها العنان، وكان الأفضل الأعدل أن يرد الإنسان كل ذلك إلى الله ورسوله، فيصدر عما ثبت عنهما، ويتحاكم إليه، ويتخذه بيانا شافيا وحكما قاطعا: فيقبل من قصص المشايخ والصالحين ومن كلام العلماء والوعاظ والمذكرين ما وافق الأصول والنصوص، وينبذ من الكلام والأحاديث ومن العادات والتقاليد ما خالفها »[1].

ومن التطبيقات في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقال أبو القاسم[2]: سمعت محمد بن الحسين، سمعت محمد بن علي الحافظ، سمعت أبا معاذ القزويني، سمعت أبا علي الدلال، سمعت أبا عبد الله بن قهرمان، سمعت إبراهيم الخواص يقول: انتهيت إلى رجل - وقد صرعه الشيطان - فجعلت أؤذن في أذنه، فناداني الشيطان من جوفه: دعني أقتله؛ فإنه يقول: القرآن مخلوق. قلت: هذه الحكاية موافقة لأصول السنة، وقد ذكروا نحوها حكايات، واعترض في ذلك الغزالي وغيره بأن هذا الاستدلال بكلام الشياطين في أصول الدين، وذكر عن الإمام أحمد في ذلك حكاية باطلة ذكرها في المنخول فقال: « رب رجل يعتقد الشيء

---

(١) رسالة التوحيد ص(٢٠-٢١).

(٢) هو أبو القاسم القشيري.

دليلا وليس بدليل كما يذكر »، وجواب هذا: أن الجن فيهم المؤمن والكافر كما دل على ذلك القرآن، ويعرف ذلك بحال المصروع، ويعرف بأسباب قد يقضي بها أهل المعرفة، فإذا عرف أن الجني من أهل الإيمان كان هذا مثل ما قصه الله في القرآن من إيمان الجن بالقرآن وكما في السيرة من أخبار الهواتف، وإبراهيم الخواص من أكبر الرجال الذين لهم خوارق، فله علمه بأن هذا الجني من المؤمنين لما ذكر هذه الحكاية على سبيل الذم لمن يقول بخلق القرآن »(١).

- أن تكون مأثورة عمن يعتد به من الصحابة والسلف وأئمة الهدى: فهم القدوة والأسوة الحسنة بعد محمد ﷺ، وقد سبق قول الإمام اللالكائي: « لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو حكاية عن إمام مقبول ».

- صحتها: وأهل السنة أشد الناس عناية بذلك، ومن مظاهر اهتمامهم بذلك ما يأتي:

- التثبت والتحقق – مع صحة الأصل –: فعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر في أول لقية لقيته في مسجد الجامع، فسألته عن هذه الحكاية، وذلك أني كنت كتبتها عن أبي بكر بن القاسم عنه قبل خروجي إلى مصر، فحدثني الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة؛ لأنه مخلوق، وذلك غير مخلوق(٢).

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢١١).

• إتباع القصة بما يدل على صحتها: عن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري يخطب يوم النحر فقال: من كان منكم يريد أن يضحي فلينطلق فليضحِّ، فبارك الله في أضحيته، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا، سبحانه عما يقول الجعد علوا كبيرا. ثم نزل فذبحه. قال اللالكائي: والقاسم ابن أبي سفيان هذا هو ابن محمد بن حميد المعمري، روى عنه قتيبة بن سعيد هذه الحكاية وثبته، وروى عنه العباس بن أبي طالب والحسن بن الصباح البزار هذه الحكاية(١).

• إتباع القصة ببيان أن لها شيوعاً عند أهل العلم وأصلاً: فعن الفرج بن يزيد الكلاعي قال: قالوا لعلي رضي الله عنه: حكّمت كافرا ومنافقا، فقال: ما حكمت مخلوقا، ما حكمت إلا القرآن. قال البيهقي: هذه الحكاية عن علي رضي الله عنه شائعة فيما بين أهل العلم، ولا أراها شاعت إلا عن أصل - والله أعلم -(٢).

• النكير على من يحكي ما لم يتثبت منه أو ما لا صحة له: فعن أبي محمد فُوران قال: جاءني صالح بن أحمد - وأبو بكر المروزي عندي - فدعاني إلى أبي عبد الله وقال لي: إنه قد بلغ أبي أن أبا طالب قد حكى عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقوموا إليه. فقمت واتبعني صالح وأبو بكر، فدار صالح من بابه فدخلنا على أبي عبد الله ووافانا صالح من بابه، فإذا أبو عبد الله غضبان شديد الغضب يتبين الغضب في وجهه، فقال لأبي بكر: اذهب جئني بأبي طالب.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣١٩).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٤).

فجاء أبو طالب، وجعلت أسكن أبا عبد الله قبل مجيء أبي طالب وأقول: له حرمة. فقعد بين يديه وهو يرعد متغير الوجه، فقال له أبو عبد الله: حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ قال: إنما حكيت عن نفسي، فقال له: لا تحك هذا عنك ولا عني، فما سمعت عالما يقول هذا. وقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث يصرف. فقلت لأبي طالب - وأبو عبد الله يسمع -: إن كنت حكيت هذا لأحد فاذهب حتى تخبره أن أبا عبد الله قد نهى عن هذا[١].

وأما ذكر القصص التي لم تتوفر فيها الشروط والضوابط مع الاستدلال بها، فهو من الأمور التي ذمها الله وجعلها من الاستدلالات الساقطة التي لا يلتفت إليها ولا يؤبه بها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وما أحسن قول الله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾[آل عمران: ١٥١] لئلا يحتج بالمقاييس والحكايات »[٢].

ثانياً- موقف أهل السنة من المنامات[٣]:

١- تقسيم المنامات باعتبار ما يُرى فيها:

تنقسم المنامات باعتبار ما يراه النائم في نومه إلى ثلاثة أقسام[٤]، كما قال ﷺ: «والرؤيا ثلاثة: فرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه»[٥].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٨-١٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤١).

(٣) المراد بـ(المنامات): ما يراه الإنسان في نومه سواء كان رؤيا أو حلماً.

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٥) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٤/ ١٧٧٣) رقم (٢٢٦٣).

والأقسام الثلاثة هي:

أ- الرؤيا الحق، سواء كانت فيما يحبه الإنسان أو يكرهه، مما يبشره بأمر أو ينذره به(١): وهذه الرؤيا من صفاتها أنها حق لا شك فيها، وأنها جزء من أجزاء النبوة، وأنها صادقة لا بد من وقوعها فليست من أضغاث الأحلام، وهي بشرى من الله للعبد المؤمن تعجبه ويحبها(٢)، ومن أقسامها: أنها إلهام يلقيه الله سبحانه في قلب العبد المؤمن(٣)، وأمثالٌ يضربها له في المنام(٤)، ومن العلامات التي تميّزها عن الأقسام الأخرى للمنامات: توافق جماعة على رؤيا واحدة ولو اختلفت عباراتهم(٥)، وأن تكون مبشِّرة للمؤمن بخير أو منذرةً له يريه الله إياها رفقاً به ورحمة ليستعد لنزول البلاء قبل وقوعه(٦)، وأن تكون من أهل الصدق والصلاح والاستقامة لأن الغالب على رؤياهم الصدق لقلة تسلط الشيطان عليهم ولكثرة صدقهم في حديثهم(٧)، وهذا النوع من المنامات المنامات سيأتي بيان دلالته وأحكامه في العنصر التالي.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٩٧)، بهجة النفوس (٤/ ٣١، ٢٥٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٢، ٤٣٠)، محاسن التأويل (١٥/ ٥٤٢٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٩).

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٥)، مدارج السالكين (١/ ٦٣).

(٥) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٧٩).

(٦) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٤٢-١٤٤)، الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٥).

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٢٠).

ب - حديث النفس: وهو ما يراه الإنسان في منامه مما يقع له في مجريات حياته من الخواطر التي تجري من غير قصد، ويكون غالباً من الأمور المباحة أو التي يعتادها الإنسان أو تخطر بباله أو يهم بها في يقظته، وهذا النوع من المنامات: لا دلالة له ولا يؤخذ منه حكم.

ت - الحُلُم: وهو ما كان بخلاف القسمين السابقين، ويجمعه: أنه يكون من تلعُّب الشيطان بالنائم، فيدخل فيه: ما يصوّره الشيطان للإنسان في منامه مما يفزعه ويخيفه ويرعبه، أو مما يدخل عليه الحزن والغيظ والهم، وكذلك ما ينتج عنه الاحتلام، ومنه - أيضاً -: كل ما كان بخلاف الشرع والدين، وهذا النوع من المنامات: إن كان مما يفزِع أو يحزِن ونحو ذلك فهو من قبيل أضغاث الأحلام الكاذبة التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها ولا تنذر بشيء ولا يستمد منها حكم ولا يستدل بها على أمر، وإن كان مما فيه مخالفة للشرع فهو من الأحلام الكاذبة التي يسوّل الشيطان بها لابن آدم، فهي كاذبة باطلة يجب ردّها وطرحها ولا يجوز الالتفات إليها ولا الحكم بها ولا استمداد أي حكم منها(١).

٢- تقسيم المنامات باعتبار من يراها:

تنقسم المنامات باعتبار الرائين لها إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منها درجات متفاوتة، وذلك كما يأتي:

أ- الأنبياء: فكل مناماتهم من قبيل الرؤيا الصادقة، فكلها حق وصدق بلا استثناء، وهي وحي من الله لهم، ومن دلائل نبوتهم، وذلك لعدم تمكن الشيطان منهم يقظة ومناماً، فهم في يقظتهم لا يقولون إلا الصدق، وفي مناماتهم

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٨٣)، مدارج السالكين (١/ ٥١).

لا يرون إلا الحق، قال ابن القيم: « ورؤيا الأنبياء وحي، فإنها معصومة من الشيطان، وهذا باتفاق الأمة »(١)، ومن أمثلة ذلك: رؤيا إبراهيم عليه السلام أنه يذبح إسماعيل، ورؤيا يوسف عليه السلام، ورؤيا النبي ﷺ في بدر وغيرها. فهذا النوع من المنامات: يفيد علماً ويقيناً، ويجب الإيمان به والعمل بما دل عليه، وتؤخذ منه جميع أمور الدين من العقائد والعبادات وغيرها - إن اشتمل عليها -.

ب- الصالحون: الأغلب على مناماتهم الرؤى الصادقة، وقد يعرض لهم في مناماتهم ما هو من قبيل أضغاث الأحلام، وذلك لقلة تمكن الشيطان منهم وصدق حديثهم في اليقظة، لكن لا يجزم بصحتها مطلقاً إلا بعد ظهورها ووقوعها(٢)، وكما أن الصالحين على درجات متفاوتة في الصلاح والصدق فكذلك صدق مناماتهم وصلاحها على درجات متفاوتة بحسب صدق الرائي وصلاحه. وهذا النوع من المنامات يختلف حكمه:

- فما كان من رؤى الصحابة رضي الله عنهم وأقرّه النبي ﷺ: فهو رؤيا حق وصدق بإطلاق، وهي مصدر من مصادر التلقي والاستدلال، فيجب الإيمان بها وبما دلت عليه والعمل به في كل أبواب الدين والاستدلال به على ذلك، وذلك لأن هذا النوع قسم من أقسام السنة النبوية، وهو الإقرار.

- وأما ما كان بخلاف ذلك: فقد اتفق أهل العلم على أنه لا يصلح للحجة، فلا يعتمد عليه في إثبات أمور الدين بعامة من العقائد والأحكام وغيرها، ولا يتخذ دليلاً شرعياً، فلا يعتمد على أنه دليل من أدلة الشرع في الإثبات

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٢) انظر: فتح الباري (١٢/ ٤٠٦).

أو النفي، وغاية ما يدل عليه: أنه تبشير وتحذير وتنبيه، وقد يستأنس به عند موافقته حجة شرعية صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والرؤيا المحضة التي لا دليل على صحتها لا يجوز أن يثبت بها شيء بالاتفاق »[١]، وقال ابن القيم: « وأما رؤى غيرهم [يعني: غير الأنبياء] فتعرض على الوحي الصريح، فإن وافقته وإلا لا يُعمل بها، فإن قيل: فما تقولون إذا كانت الرؤيا صادقة أو تواطأت؟، قلنا: متى كانت ذلك استحال مخالفتها للوحي، بل لا تكون إلا مطابقة له: منبهة عليه، أو منبهة على اندراج قضية خاصة في حكمه لم يعرف الرائي اندراجها فيه فيتنبه بالرؤيا على ذلك »[٢]، وقال الشاطبي: « الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال، إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية: فإن سوّغتها عُمِل بمقتضاها، وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة، أما استفادة الأحكام فلا »[٣]، وقال المعلمي: «اتفق أهل العلم أن الرؤيا لا تصلح للحجة، وإنما هي تبشير وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة»[٤].

ج- من عدا الأنبياء والصالحين: فالغالب على مناماتهم أضغاث الأحلام التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها، وذلك لتسلط الشيطان عليهم وقلة الصدق عندهم، وقد يقع فيها ما هو من قبيل الرؤيا الصادقة[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥٧).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٦٢-٦٣).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٥٧).

(٤) التنكيل (٢/ ٢٥٩).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٧٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٦٢)، عمدة القاري (٢٤/ ١٣٧).

المطلب الأول

منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

أولاً- منزلة القصص وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

تعدّ القصص من مصادر التلقي والاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة بمختلف فرقهم وطوائفهم واتجاهاتهم، فما من فرقة منهم إلا وتجعل للقصص التي تتناقلها وترويها عن مشايخها وأئمتها ومُقَلَّديها منزلة ومكانة رفيعة قد تضاهي منزلة الكتاب والسنة في التلقي والاستدلال وقد تزيد عليها!.

وأعظم من يظهر فيهم ذلك من أهل الأهواء والبدعة طائفتان:

الأولى- الصوفية: فالناظر في مؤلفاتهم يتضح له جليّاً من أول وهلة ما شُحِنت به من قصص وحكايات عن مشايخ الطريقة المتقدمين منهم والمتأخرين، كما يظهر له مع التأمل أنهم لا يسوقون تلك القصص لمجرد الاتعاظ والعبرة والاستئناس، بل يسوقونها وهم يستفيدون منها علوماً يدّعون أنهم بها يفهمون دين الله الذي أنزله على محمد ﷺ، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى جعلها بمنزلة نصوص الوحي بعضها مع بعض من البيان والتقييد والتخصيص وربما النسخ، بل إن منهم من يغلو فيدّعي وجود التعارض بينها وبين نصوص الكتاب والسنة ثم يقدمها على النصوص، ويجعل ذلك من الواجبات - بل من الدين -، ثم إنهم يستدلون بتلك القصص على أمور الدين أمراً ونهياً، تشريعاً ونسخاً، عقيدة وأحكاماً وسلوكاً، وكل هذا سيظهر عند عرض منهج أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص في المطلب الثاني من هذا المبحث - إن شاء الله -.

الثانية- أهل البدع والشركيات المتعلقة بالقبور: فمن أعظم ما يستمدون منه ما هم عليه من الضلال والبدع والشرك: تلك القصص التي يتناقلونها فيما بينهم جيلاً بعد جيل عن تلك الكرامات التي وقعت لمن استغاث بقبر أو لاذ به أو دعا صاحبه أو توسّل وأقسم به، أو تلك العقوبات التي نالت من مسّ القبور وأصحابها بسوء أو أعرض عنهم أو أنكر التعلّق بهم. كما أنهم يستدلون بتلك القصص على أن ما هم عليه من الأعمال شرعيٌّ صحيحٌ مقرِّبٌ إلى الله لا يجوز الشك فيه فضلاً عن إنكاره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مقرِّراً ذلك، ومبيّناً أسبابه -: «ومنه: قول طائفة أخرى: (قبر معروفٍ ترياق مجرب)، و: (الدعاء عند قبر الشيخ فلان مجاب)، ونحو ذلك. وحجتهم: أن طائفة من الناس استغاثوا بحي أو ميت فرأوه قد أتى في الهواء وقضى بعض تلك الحوائج وأخبر ببعض ما سئل عنه. وهذا كثير واقع في المشركين الذين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين والكواكب والأوثان، فإن الشياطين كثيرا ما تتمثل لهم فيرونها قد تخاطب أحدهم ولا يراها ولو ذكرت ما أعلم من الوقائع الموجودة في زماننا من هذا لطال هذا المقام، وكلما كان القوم أعظم جهلا وضلالا كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر، وقد يأتي الشيطان أحدهم بمال أو طعام أو لباس أو غير ذلك وهو لا يرى أحدا أتاه به فيحسب ذلك كرامة، وإنما هي من الشيطان، وسببه شركه بالله تعالى وخروجه عن طاعة الله ورسوله إلى طاعة الشياطين، فأضلتهم الشياطين بذلك كما كانت تضل عباد الأصنام، ومثل هذه الأحوال لا تكون من كرامات أولياء الله تعالى المتقين. ثم انقسموا حزبين: حزبا رأوا

فيمن يفعلها من الكفر والفسوق والعصيان ما يخرجه عن كونه من أولياء الله تعالى المتقين، وكذّبوا بما ينقل عنه من ذلك. وحزبا رأوا ذلك منه أو ثبت بالنقل المتواتر عن واحد أو عدد من ذلك ما يوجب حصول مثل ذلك لهؤلاء، فيظنون أنهم من أولياء الله المتقين، ثم من هؤلاء من يقول: من أولياء الله تعالى من له طريق إلى الله تعالى غير مبايعة الرسل، ومن هؤلاء من يفضل كثيرا من الأولياء على الأنبياء، ومنهم من يقول: هؤلاء يتصرفون بالقدرة والمشيئة تصرفا خرجوا به عن حكم وجوب طاعة الأنبياء عليهم وصاروا غير مكلفين بأمر الأنبياء و نهيهم، ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. ومرادهم: أن كل من كان معه القدر كانوا معه وإن كان كافرا أو فاسقا من غير نظر في العاقبة ولا في وعد الله ووعيده، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية...، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده، ونحو هذه الكفريات لا يقولها إلا من هو أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ومع هذا فهي عند أصحابها من حقائق العارفين وأسرار أولياء الله المصطفين خواص الرب الذين هم أفضل من الأنبياء والمرسلين...، فهذه حكايات في آثار حصلت لبعض من استغاث ببعض المخلوقين الميتين والغائبين، وعندهم عادات وجدوا عليها سلفهم ممن كان له نوع من العلم والعبادة والزهد، فليس معهم بذلك حديث يروى ولا نقل عن صحابي ولا تابعي ولا قول إمام مرضي»[1]. وقال: «والذين

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨٠-٤٨٥).

يجعلون دعاء الموتى والأنبياء والأئمة والشيوخ أفضل من دعائهم الله تعالى أنواع متعددة: منهم من يقدم دعاءهم، ومنهم من يحكي أنواعا من الحكايات، مثل: حكاية أن بعض المريدين استغاث بالله تعالى فلم يغثه، فاستغاث بشيخه فأغاثه، وحكاية أن بعض المأسورين في بلاد العدو دعا الله تعالى فلم يخرجه، فدعا بعض المشايخ الموتى فجاءه فأخرجه إلى بلاد الإسلام، وحكاية أن بعض الشيوخ قال لمريده: إذا كانت لك حاجة فتعال إلى قبري، وآخر قال: فتوسل بي، وآخر قال: قبر فلانٍ الترياق المجرب»(١).

ونصّ الإمام ابن القيم على أن اعتماد أهل البدع القبوريين على القصص من أعظم أسباب وقوعهم في البدع والشرك، فقال: «فإن قيل: فما الذي أوقع عباد القبور في الافتتان بها مع العلم بأن ساكنيها أموات لا يملكون لهم ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياتا ولا نشورا؟، قيل: أوقعهم في ذلك أمور:... منها: حكايات حكيت لهم عن تلك القبور: أن فلانا استغاث بالقبر الفلاني في شدة فخلص منها، وفلانا دعاه أو دعا به في حاجة فقضيت له، وفلانا نزل به ضر فاسترجى صاحب ذلك القبر فكشف ضره، وعند السدنة والمقابرية من ذلك شيء كثير يطول ذكره»(٢).

وممن يستمد من القصص شيئاً من عقائده ومذهبه ويستدل بها على ذلك: أهل الغلو في العقل وتقديسه، وذلك من عجائبهم، فإنهم أعرضوا عن نصوص السنة بدعوى أنها أدلة لفظية أو أخبار آحاد لا تفيد القطع واليقين، ومع ذلك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٧٧).

(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٢١٤-٢١٥).

تجدهم يقتبسون بعض آرائهم ومذاهبهم مما يروونه من تلك القصص عن أئمتهم، ويستدلون بها كذلك؛ ولهذا اشتدّ أهل السنة في النكير عليهم لما في صنيعهم هذا من التناقض والخروج عن العقل[1]، ومن أمثلة ذلك: القصة التي يدّعي المعتزلة وقوعها بين أحد قدمائهم وأعيانهم (وهو عثمان الطويل) وقتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيزعمون أن عثمان الطويل لقي قتادة، فقال قتادة له: يا عثمان، ما حبسك عنا؟، لعل هذه المعتزلة حبستك عنا؟، فقال عثمان: نعم، حديث سمعتك ترويه عن رسول الله ﷺ، قال: وما هو؟، قال: سمعتك تروي عن رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على فرق، خيرها وأبرُّها: المعتزلة»، فأنا اليوم ممن لزمه هذا الاسم[2].

ثانياً- منزلة المنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

لأهل الأهواء والبدعة فيما يتعلق بمنزلة المنامات وحجيتها موقفان متقابلان: أحدهما تفريط وجفاء، والآخر إفراط وغلوّ.

فجانب التفريط والجفاء: يمثّله الفلاسفة وأهل الكلام من الأشاعرة وأكثر المعتزلة، وهؤلاء يتفقون على إنكار أن يكون للرؤيا حقيقة، وأن تكون من الله، ويجعلون المنامات كلها من باب واحد وكيفية واحدة، ثم منهم من ينسبها

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص(١٦٥-١٦٦). وانظر في نقض هذه القصة الموضوعة: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٥-١٢٦).

إلى الأوهام والخواطر والخيالات الباطلة التي لا تدل على شيء، ومنهم من يجعلها من الطبائع، ومنهم من ينسبها إلى أخلاط البدن(١).

وجانب الإفراط والغلوّ: يمثّله قولان:

الأول: الغلوّ في حقيقة المنامات، بدعوى أن ما يراه النائم في نومه صحيح كرؤية العينين في اليقظة، فإذا رأى الإنسان في المنام كأنه بأفريقية وهو ببغداد فقد اخترعه الله سبحانه بأفريقية في ذلك الوقت، والقائل بذلك شرذمة من المعتزلة(٢).

الثاني: موقف الصوفية، «فالرؤى والمنامات مصدر مهم عند الصوفية للمعرفة والتلقي، بل هي مصدر يقيني لا يتطرق إليه الشك أو الغلط، فهم يبنون عليها كثيراً من عقائدهم الباطلة، ويستندون عليها في ترويج ضلالاتهم ومعرفة الحلال والحرام عندهم وتفسير القرآن وتصحيح وتضعيف الأحاديث ونسج المناقب والفضائل لشيوخهم وغير ذلك، ومن دلائل عنايتهم بالمنامات: أنهم عقدوا لها أبواباً في مصنفاتهم»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفيًا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١١٥-١١٦)، المفهم للقرطبي (٦/ ٦-٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣)، الروح ص(٤٤)، طريق الهجرتين ص(٤٢٨)، مدارج السالكين (١/ ٢٠٣) (٢/ ٢٣٣)، روح المعاني (٥/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣).

(٣) الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٢٩٧-٢٩٨).

وإثباتًا، فمن الناس من ينكر منها ما لا يعرفه، ومن الناس من يغلو فيما يعرفه فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه، فالمتكلمة والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد متناقض، وهم أكثر خلق الله تناقضًا واختلافًا، وكل فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعيًا، وطائفة ممن تدعي السنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يعلم أنها كذب، وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي، وكثير من المتصوفة والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفًا وهي خيالات غير مطابقة وأوهام غير صادقة»[(١)].

وموقف الصوفية من المنامات هو المراد في هذا المبحث؛ لأنهم هم الذين يستدلون بها، بخلاف من أنكر حقيقتها؛ فإنه لا يستدل بها ولا يلتفت إليها أصلاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٨-٣٣٩).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه

إذا كانت السنة النبوية - وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع والاستدلال - لا يصح الاستدلال بحديثٍ منها إلا بعد التثبّت من صحته والتوثّق من رواته عدالةً وحفظاً؛ فكيف بما لا يؤخذ منه حكم، ولا يستفاد منه شريعة، ولا يستدل به على عقيدة وأمر ونهي؛ من: القصص التي يتجوّز الناس في نقلها، ولا يصرفون إليها جهدهم في التثبّت والتبيّن؟، ومن: المنامات التي لا بد فيها من النظر إلى حال صاحبها صلاحاً واستقامةً أو ضلالاً وانحرافاً قبل النظر في ثبوتها؟!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر حكاية أوردها القشيري في رسالته -: «قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله، مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»[١].

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

لكن أهل الأهواء والبدعة يستدلون بالقصص والمنامات دون أدنى جهدٍ يبذلونه في التحقّق من صحتها وثبوتها عمّن نُقِلت عنه، بل قد لا ينظرون أساساً في سلامة واستقامة من رُوِيت عنه!.

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة مسلك قديم، فقد استعمله أهل العقل من الجهمية ونحوهم، فكانوا يستدلون ببعض القصص على ما يوافق أهواءهم وأقوالهم دون النظر في صحتها:

قال الدارمي - في معرض بيان بعض شبه الجهمية في دعواهم أن أحاديث الصفات دخيلةٌ على أهل الحديث -: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثاً ألقاه فيه، ثم رويت بعده»(١).

وهذا الأمر وإن كان قليلاً أو محدوداً فيمن مضى، إلا أنه لما جاء الصوفية بلغ السيل الزُّبى، فصارت أوّل فرقة ظهرت في الإسلام تبني كل عقائدها ومذهبها وأحكامها على القصص والمنامات، فصاروا يتناقلونها دون تثبّت أو رويّة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن كتب الصوفية مثل: الرسالة للقشيري -: «وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»(٢). وقال - في التقعيد لما ينقله القشيري وغيره من الصوفية عن الشيوخ -: «وما يرسله في هذه الرسالة...: إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبا في بعض الكتب فاعتقد صحته، ومن

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٣٢).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

كان من المرسِلين لما يذكرونه عن الأولين والآخرين يعتمد في إرساله على صحيح النقل والرواية عن الثقات فهذا يعتمد إرساله، وأما من عرف فيما يرسله كثير من الكذب لم يوثق بما يرسله، فهذا التفصيل موجود فيمن يرسل النقول عن الناس من أهل المصنفات...، وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع فعامته من كتابين: كتاب اللمع لأبي نصر السراج، فإنه يروى عن أبي حاتم السجستاني عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروى عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن كتاب السماع لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»[1].

ثم جاء بعدهم القبوريون فسلكوا طريقتهم وانتهجوا نهجهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قيل: قد نُقِل عن بعضهم أنه قال: (قبر معروفٍ الترياق المجرب)، وروي عن معروف أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره، وذكر أبو علي الخرقي في قصص من هجره أحمد أن بعض هؤلاء المهجورين كان يجيء إلى قبر أحمد ويتوخى الدعاء عنده، وأظنه ذكر ذلك المروزي، ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء، وعلى هذا عمل كثير من الناس، وقد ذكر المتأخرون المصنفون في مناسك الحج: إذا زار قبر النبي ﷺ فإنه يدعو عنده، وذكر بعضهم أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له، وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر أنها بقعة يجوز السلام والذكر والدعاء عندها فجازت القراءة عندها كغيرها، وقد رأى بعضهم منامات في

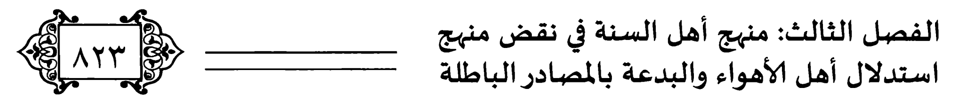
---

(١) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

الدعاء عند قبر بعض الأشياخ، وجرب أقوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازي المقدسي وغيره، وقد أدركنا في أزمامنا وما قاربها من ذي الفضل عند الناس علما وعملا من كان يتحرى الدعاء عندها والعكوف عليها، وفيهم من كان بارعا في العلم، وفيهم من له عند الناس كرامات، فكيف يخالف هؤلاء؟. وإنما ذكرت هذا السؤال مع بُعْدِه عن طريق أهل العلم والدين لأنه غاية ما يتمسك به القبوريون...، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف، ونحن لو روى لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟، ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخطئ فيه ويصيب، أو قاله بقيود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه، فحرف النقل عنه، كما أن النبي ﷺ لما أذن في زيارة القبور بعد النهي عنها فَهِم المبطلون أن ذلك هو الزيارة التي يفعلونها مِن حَجِّها للصلاة عندها والاستغاثة بها، ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقلٍ لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجور استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وتركه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال»[1].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٢-٣٤٤).



وفيما تقدم ذكره عن الإمامين الدارمي وشيخ الإسلام ابن تيمية نماذج لهذا المسلك، ولذلك فأكتفي هنا بالإشارة إلى هذا النموذج، وهو:

القصة التي نسبها أهل الأهواء والبدعة إلى الإمام مالك دون تثبت أو تحقق، واستدلوا بها على بعض المخالفات الشرعية التي يفعلونها عند قبر النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي ﷺ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به»[1].

---

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥).

المسلك الثاني
وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب

لا تقتصر طريقة أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص والمنامات على نقلها والاستدلال بها دون النظر في صحتها أو استقامة من نقلت عنه؛ بل منهم من يتجاوز ذلك فيقع فيما حرمه الله من الكذب والافتراء والبهتان، فيضع على لسان الشيوخ والمتبوعين من القصص والمنامات ما يؤيد المذهب والطائفة والقول، ثم يستدل به على ذلك.

قال الدارمي - عن الجهمية -: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: (نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها)»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن الصوفية -: «وما يرسله في هذه الرسالة [يعني: القشيري في رسالته] قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه...، ومن أكثر الكذبِ: الكذبُ على المشايخ المشهورين، فقد رأينا من ذلك وسمعنا ما لا يحصيه إلا الله، وهذا أبو القاسم - مع علمه وروايته بالإسناد - ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم»[2].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

وقال – عن القبورية –: «وأكثر ما تجد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والمجاورين لها الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، وقد يحكى من الحكايات التي فيها تأثير مثل: أن رجلا دعا عندها فاستجيب له، أو نذر لها إن قضى الله حاجته فقضيت حاجته، ونحو ذلك، وبمثل هذه الأمور كانت تعبد الأصنام»(١).

وهذا المسلك له نماذج كثيرة جدا:

۞ فمن القصص الموضوعة:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتا»(٢).

٢- وقال: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!»(٣).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٢٠).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٣٦-٣٣٧).

٣- وقال: «ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه...، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية، وهو أن الله تعالى أطلع رسوله على سر الأسرار ليلة المعراج، وأمره أن لا يخبر به أحداً، وأنه رأى أهل الصفة يتكلمون به، فقال لهم: من أين لكم هذا؟، فقالوا: أخبرنا الله به، فقال: يا رب، ألم تأمرني أن أكتم هذا السر؟، فقال: أنا أمرتك أن تكتمه، وأنا أخبرتهم به...، وأعظم من هذا كفرا ما يذكره بعضهم من أن الله أمر نبيه بزيارة أهل الصفة، وأنه ذهب ليزورهم فلم يفتحوا له الباب، وقالوا له: اذهب إلى من أرسلت إليه فإنه لا حاجة لنا بك، وأنه عاد إلى ربه فأمره أن يذهب إليهم ويتأدب معهم ويقول: خادمكم محمد جاء ليزوركم، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده»(١).

۞ وأما المنامات: فلا أدلّ على ما يفعله أهل الأهواء والبدعة من وضعها للاستدلال بها على ما يؤيد المذهب من تلك المنامات التي يضعها أصحابها أو من ينسبونها إليه في رؤيتهم لله تعالى أو لنبيه ﷺ، ويضّمنونها تقرير ما هم عليه من الضلال والانحراف، ومن ذلك:

١- زعم علي بن وهب السنجاري أنه رأى الله في المنام فقال له: «يا عبدي، قد جعلتك من صفوتي في أرضي، وأيّدتك في جميع أحوالك بروح مني، وأقمتك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨١-٤٨٤).

رحمة لخلقي، فاخرج إليهم، واحكم فيهم بما علمتك من حكمي، واظهر لهم بما أيدّتك به من آياتي»[١].

٢- قول أبي المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كان لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تُقضى»[٢].

٣- وما ادّعاه الساوي من أنه رأى النبي ﷺ عليه زِيّ أهل التصوف، وأنه قرأ عليه قواعد العقائد الذي صنفه الغزالي، فأذن له في القراءة، فقرأ عليه الكتاب[٣].

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٥).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٠-٢٣٧).

المسلك الثالث

نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب

لما كان مقصود أهل الأهواء والبدعة من سرد القصص والمنامات هو الاستدلال والاحتجاج بها على أمر من الأمور؛ فإنهم من أجل تحقيق ذلك وتقويته سلكوا مسالك فيها من الاحتيال والتغرير بالناس ما فيها.

ومن ذلك: أنهم عندما يضعون شيئاً من ذلك قد لا ينسبونه إلى أناسٍ مجاهيل لا قيمة لهم ولا يُعرَف من هم، لأن ذلك قد يُفقِد القصة والمنام قيمتهما التي أرادوا من أجلها الاستدلال بهما، كما أن ذلك يفتح باب النقد عليهم على مصراعيه من مخالفيهم، بأن يشجبوا استدلالهم بما يُنقَل عن شخصٍ غير مرضيٍّ بإطلاق أو عند تلك الطائفة، ولذلك فإنهم يعمدون إلى من له مكانة ومنزلة عند المسلمين - بعامة - أو عند طائفتهم - بخاصة - فينسبون إليهم تلك القصص والمنامات؛ ليكون لها وقْعٌ عند من يسمعها أو يقرؤها.

ثم إن جميع من يسلك هذا المسلك يتفقون على نسبة ذلك إلى الأنبياء أو الصحابة أو أئمة الإسلام كأعيان التابعين وتابعيهم والأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ثم هم بعد ذلك تختلف مسالكهم: فالصوفية يستدلون بما ينسبونه إلى مشايخ طريقتهم، والرافضة يستدلون بما ينسبونه إلى آل البيت، ولكل فريق منهما في ذلك مؤلفات مشهورة معلومة مشحونة بالقصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وآخرون يحجون إلى القبور، وطائفة صنفوا كتبا وسموها مناسك حج المشاهد، كما صنف أبو عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالمفيد[١] أحد شيوخ الإمامية كتابا في ذلك، وذكر فيه من الحكايات المكذوبة على أهل البيت ما لا يخفى كذبه على من له معرفة بالنقل»[٢].

قال الكلاباذي: «وأما من نسبهم إلى الصُّفَّة والصوف: فإنه عبر عن ظاهر أحوالهم؛ وذلك أنهم قوم قد تركوا الدنيا فخرجوا عن الأوطان، وهجروا الأخدان، وساحوا في البلاد، وأجاعوا الأكباد، وأعروا الأجساد، لم يأخذوا من الدنيا إلا مالا يجوز تركه من ستر عورة، وسد جوعة...

ومن لبسهم وزيهم سموا: «صوفية»؛ لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لان مسه، وحسن منظره، وإنما لبسوا لستر العورة، فتجزوا بالخشن من الشعر، والغليظ من الصوف.

ثم هذه كلها: أحوال أهل الصُّفَّة، الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا غرباء فقراء مهاجرين، أخرجوا من ديارهم وأموالهم، ووصفهم أبو هريرة وفضالة بن عبيد فقالا: يَخِرّون من الجوع حتى تحسبهم الأعراب مجانين، وكان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم يعرق فيه فيوجد منه

---

(١) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الكرخي، أبو عبد الله، ويعرف أيضا بابن المعلم، عالم الشيعة وإمام الرافضة، كان شيخ مشايخ الطائفة ولسان الإمامية ورئيس الكلام والفقه والجدل، وله أكثر من مائتي مصنف، مات سنة (٤١٤هـ). انظر: العبر في خبر من غبر (٣/ ١١٦-١١٧).

(٢) الرد على البكري (٢/ ٥٦٠).

ريح الضأن إذا أصابه المطر، هذا وصف بعضهم لهم، حتى قال عيينة بن حصن للنبي ﷺ: إنه ليؤذيني ريح هؤلاء، أما يؤذيك ريحهم؟!.

ثم الصوف: لباس الأنبياء، وزي الأولياء.

وقال أبو موسى الأشعري عن النبي ﷺ: «إنه مر بالصخرة من الرَّوحاء سبعون نَبِيَّاً، حفاة، عليهم العَبَاء، يؤمون البيت العتيق».

وقال الحسن البصري: «كان عيسى عليه السلام يلبس الشَّعر، ويأكل من الشجرة، ويبيت حيث أمسى».

وقال أبو موسى: «كان النبي ﷺ يلبس الصوف، ويركب الحمار، ويأتي مدعاة الضعيف».

وقال الحسن البصري: «لقد أدركت سبعين بدريا، ما كان لباسهم إلا الصوف».

فلما كانت هذه الطائفة بصفة «أهل الصفة» فيما ذكرنا، ولبسهم وزيهم زي أهلها، سموا «صُفِّيَّة»، و«صوفية»[1].

ففي هذا النص وحده: نسبة القصص إلى الأنبياء: (سبعون نبياً) (عيسى عليه السلام) (محمد ﷺ)، ونسبتها إلى الصحابة (أهل الصفة) (سبعون بدرياً)؛ لتقرير أن ما عليه الصوفية من لبس الصوف والتقرّب به إلى الله هو فعل الأنبياء والصحابة.

وأراد الكلاباذي أن يستدل على صحة ما عليه الصوفية من زعمهم تنبيه الله إياهم في الرؤيا، ورؤيتهم النبي ﷺ في المنام وتلقيهم عنه، فاستدل بقصة

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٤-١٥).

ومنام نسبهما إلى تابعي جليل من أئمة الإسلام، هو: الحسن البصري رحمه الله، فقال: «**يشهد لصحة الرؤيا**: ما حدثنا علي بن الحسن بن أحمد السرخسي إمام جامعها...، عن الحسن البصري قال: دخلت مسجد البصرة، فإذا رهط من أصحابنا جلوس فجلست إليهم، فإذا هم يذكرون رجلا يغتابونه، فنهيتهم عن ذكره، وحدثتهم بأحاديث في الغيبة بلغتني عن رسول الله ﷺ وعن عيسى ابن مريم عليه السلام، فأمسك القوم وأخذوا في حديث آخر، ثم عرض ذكر ذلك الرجل فتناولوه وتناولته معهم، فانصرفوا إلى رحالهم وانصرفت إلى رحلي، فنمت، فأتاني آت في منامي أسود في يده طبق من خلاف، وعليه قطعة من لحم خنزير، فقال لي: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير، هذا حرام! قال: لتأكلنه؟ فأبيت عليه، ففك لحيي ووضعها في فمي، فجعلت ألوكها وهو قائم بين يدي، فجعلت أخاف أن ألقيها وأكره أن أسترطها، فاستيقظت على تلك الحال، فوالله لقد لبثت ثلاثين يوما وثلاثين ليلة ما ينفعني طعام أطعمه ولا شراب أشربه، إلا وجدت طعمها في فمي وريحها في منخري»[(١)].

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى الأئمة المتبوعين: فمنها: ما سبق ذكره في المسلكين الأول والثاني من هذا المطلب من:

- القصة المنسوبة إلى الإمام مالك في استقبال قبر النبي ﷺ عند الدعاء والاستشفاع به ﷺ.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥-١١٦).

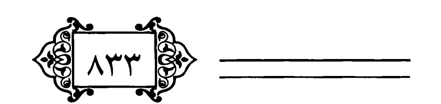
- القصتين المنسوبتين إلى الإمامين مالك والشافعي في مسألة السماع.

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم: فهي التي يقوم عليها أصل المذهب والطريقة، وهي الأساس عندهم في التلقي والاستدلال، ولذا فإن كتبهم مملوءة من ذلك، وسيأتي في ثنايا المسالك الآتية من هذا المطلب نماذج كثيرة لذلك، فأكتفي هنا بنموذج واحد تشيب من نكارته الولدان:

قال الكلاباذي: «دخل جماعة على رابعة يعودونها من شكوى، فقالوا: ما حالك؟، قالت: والله ما أعرف لعلتي سبباً، غير أني عُرِضَتْ عليّ الجنة، فمِلْتُ بقلبي إليها، فأحسب أن مولاي غار عليّ فعاتبني، فله العُتْبى»(١).

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٦).



المسلك الرابع

استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات

مما لا شك فيه: أن القصص لها تأثيرها ووقعها في نفس الإنسان، وذلك لأنها تمسّ فيه جانب العاطفة والوجدان، وتحرّك مشاعره بحسب ما تتضمنه من معاني وأفكار، وتنفذ إلى قلبه وعقله بأيسر السبل؛ ولذا كان من وسائل التعليم والدعوة: الأسلوب القصصي، لكن ذلك إنما يكون وفق الضوابط الشرعية والأصول المرعية، ومن ذلك: الاستفادة من قصص القرآن والسنة فهي أحسن القصص وأصدقه وأبلغه وأنفعه للعباد، فيكثر العبد من التأمل فيها وفي المعاني العظيمة التي تضمنتها وفي طريقة عرضها[1].

وقد عُنِي أهل الأهواء والبدعة بهذا الأمر عناية فائقة فيما يستدلون به من القصص والمنامات، لكنها عناية على غير هدىً وسنة، بل استعملوا ذلك فيما لا يحبه الله ويرضاه، والمتأمل في قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم التي يروونها يلحظ أنهم يحرصون أشدّ الحرص على أن يخترقوا بها الأذهان والأفئدة من خلال تحريك المشاعر واستثارة العواطف مباشرة، مما يؤدي بالسامعين إلى التأثر السريع الشديد بها مع غفلتهم عمّا أنعم الله به عليهم من العقل والحكمة والرويّة.

---

(١) انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ١٤٧-١٥٠)، تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (٨/ ٣١٨-٤٣٩) كلاهما لابن سعدي - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته -.

كما أن أهل الأهواء والبدعة استعملوا في ذلك أساليب متعددة ومسالك مختلفة، قد تختلف في طريقتها الظاهرة، لكنها تتفق في مضمونها من استثارة العواطف والمشاعر:

فمن طرقهم ومسالكهم في ذلك:

١- نسبة القصص والمنامات إلى من يشعر الناس تجاهه بالمحبة والإجلال والتقدير، وتتحرك مشاعرهم وعواطفهم إليه بالثقة والإصغاء والاتباع، من: الأنبياء وأعيان الصلاح والتقوى والخير والزهد والعلم - كما سبق بيانه في المَسْلَك السابق -.

٢- تضمين القصص والمنامات ما تتّجه إليه مشاعر وعواطف كل مؤمن، من: ذِكْر الجنة والحور العين ونحو ذلك، ومن ذلك: ما ذكره الجنيد[1] قال: «دخلت يوماً على السريّ السقطي[2] وهو يبكي فقلت له: وما يبكيك؟، فقال: جاءتني البارحة الصبية فقالت: يا أبتِ، هذه ليلة حارة، وهذا الكوز

---

(١) الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم، الخزاز، ويقال له: القواريري، أصله من نهاوند، ولد ببغداد ونشأ بها، وتفقه بأبى ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وكان يفتي بحضرته وعمره عشرون سنة، واشتهر بصحبة الحارث المحاسبي وخاله سري السقطي، ولازم التعبد وتكلم على طريقة الصوفية، مات سنة (٢٩٨هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/ ١١٣-١١٤).

(٢) سري بن المغلس السقطي، أبو الحسن، بغدادي المولد والوفاة، من كبار المتصوفة، وكان إمام البغداديين وشيخهم في وقته، وهو خال الجنيد وأستاذه، مات سنة (٢٥٣هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٨٢).

أعلقه هاهنا، ثم إنه حملتني عيناي فنمت، فرأيت جارية من أحسن الخلق قد نزلت من السماء، فقلت: لمن أنتِ؟، فقالت: لمن لا يشرب الماء المبرد في الكيزان، فتناوَلَت الكوز فضربت به الأرض فكسرته، قال الجنيد: فرأيت الخزف لم يرفعه ولم يمسه حتى عفا عليه التراب!»[١].

٣- تضمين القصص والمنامات ما يتشوّف إليه كل مؤمن من فضل الله وكرمه وتوفيقه، فيضمِّنونها فضائل ومزايا يزعمون أن الله أكرمهم وخصّهم بها - كما سيأتي بيانه في المسلك السادس من هذا المطلب -.

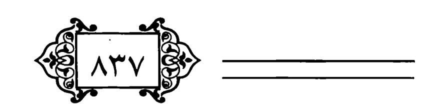
٤- تضمين القصص والمنامات خصالاً ذميمةً ينسبونها إلى مخالفيهم أو إلى ما فيه تنقّصٌ لأشخاصهم أو أعمالهم؛ ليحركوا مشاعر الناس تجاه أولئك الأشخاص أو تلك الأعمال بالنُّفرة والبغض والإعراض - وربما العداوة الشديدة والحرب -، ومن ذلك: ما زعموه من أن الحسن البصري دخل مسجداً ليصلي فيه المغرب، فوجد إمامهم حبيباً العجمي، فلم يصلِّ خلفه لأنه خاف أن يلحن لعُجمةٍ في لسانه، فرأى في المنام تلك الليلة قائلاً يقول له: «لِمَ لَمْ تصلِّ خلفه؟، لو صليتَ خلفه لغُفر لك ما تقدم من ذنبك؟!»[٢]، ومما لا تفوت الإشارة إليه في هذا المقام: أن هذه الطريقة يكثر أهل الأهواء والبدعة من سلوكها في كل عصر، فما من عصرٍ إلا ويضعون فيه قصصاً وحكاياتٍ في ذم أهل السنة والحق والخير، وينسبون إليهم من الأقوال والأعمال ما هم منه برآء، فالقصة المنسوبة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية في تشبيه نزول الله بنزوله من المنبر

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٧٠).

(٢) المصدر السابق ص(٥٦٤).

مشهورة معروفة، والقصص التي وضعها المخالفون لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في رميه وأتباعه بإهانة القبور والمقبورين والأولياء والصالحين وتكفير المسلمين أكثر من أن تُحصَر، ولا تزال هذه الطريقة مسلوكة في هذا العصر في محاربة دولة التوحيد وحكامها وعلمائها وأهل الخير والصلاح فيها.



المسلك الخامس

تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

مما خص الله به أهل السنة وأكرمهم به، وأنعم به عليهم : أن أصولهم وقواعدهم وعقيدتهم وأحكامهم مستمدة من الوحي المعصوم (الكتاب والسنة) والإجماع المعصوم، فمتى ما أراد أحد أهل السنة الاستدلال على شيء من ذلك أو تقريره أو نشره بين الناس ودعوتهم إليه كان ذلك عليه من أيسر الأمور؛ إذ ليس عليه إلا أن يذكر من الآيات والأحاديث والآثار الصافية النافعة ما يحقق له مراده.

وأما أهل الأهواء والبدعة فأصولهم وقواعدهم وعقائدهم وأحكامهم التي خرجوا بها عن الكتاب والسنة والإجماع مبتدعة مخترعة، لا يوافقها نقل صحيح ولا يقبلها عقل صريح، ولما كان الحال كذلك فإنهم لو ذكروها مجرَّدة لردت عليهم ولم يكن لها قبول بين الناس ولا انتشار، فكان من الوسائل التي سلكوها لنشرها بين الناس وإنفاذها إلى أفئدتهم: تضمينها في القصص والمنامات التي ينسبونها إلى أعيانهم وأئمتهم ومتبوعيهم، فإن الناس متى سمعوها تلقفوها مع ما تضمنته من عقائد وأفكار وقواعد، فترسخ في أذهانهم، وتمتزج بأفئدتهم، فيكون لها عليهم تأثير بالغ.

ففي حكاية تُنقل عن إبراهيم بن أدهم ضمّنها صاحبها عدة قواعد لمنهج الصوفية في الفقر والذل وإرهاق النفس، فتقول القصة: قال إبراهيم بن أدهم لرجل

في الطواف: «اعلم أنك لن تنال درجة الصالحين حتى تجوز ست عقبات:

أولاها: تغلق باب النعمة، وتفتح باب الشدة.

والثانية: تغلق باب العز، وتفتح باب الذل.

والثالثة: تغلق باب الراحة، وتفتح باب الجهد.

والرابعة: تغلق باب النوم، وتفتح باب السهر.

والخامسة: تغلق باب الغنى، وتفتح باب الفقر.

والسادسة: تغلق باب الأمل، وتفتح باب الاستعداد للموت»[1].

ولما كانت القصص والمنامات هي سبيل من سُبل الصوفية والرافضة لنشر قواعدهم وأفكارهم وعقائدهم بين الناس؛ فأذكر هنا نماذج من الفريقين:

أولاً- الصوفية:

١ - مدح الصوفية وبيان أعمالهم وصفاتهم:

أورد الكلاباذي في ذلك هذه القصص الثلاث:

أ- قال رجل لسهل بن عبد الله التستري[2]: من أَصْحَب من طوائف الناس؟ فقال: عليك بالصوفية؛ فإنهم لا يستكثرون، ولا يستكثرون شيئاً، ولكل فِعل عندهم تأويل، فهم يعذرونك على كل حال.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) سهل بن عبد الله بن يونس، التستري، أبو محمد، الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة ومواعظ حسنة، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠-٣٣٣).

ب- وقال يوسف بن الحسين: سألتُ ذا النون: من أَصْحب؟ فقال: من لا يملك، ولا ينكر عليك حالاً من أحوالك، ولا يتغيّر بتغيّرك وإن كان عظيماً، فإنك أحوج ما تكون إليه أشد ما كنت تغيرا.

ج- وقال ذو النون[1]: رأيت امرأةً ببعض سواحل الشام، فقلت لها: من أين أقبلتِ - رحمك الله -؟ قالت: من عند أقوام ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦] قلت: وأين تريدين؟ قالت: إلى ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧] قلت: صفيهم لي، فأنشأت تقول:

قوم همومهم بالله قد علقت ... فما لهم همم تسمو إلى أحد

فمطلب القوم مولاهم وسيدهم ... يا حسن مطلبهم للواحد الصمد

ما إن تنازعهم دينا ولا شرف ... من المطاعم واللذات والولد

ولا للبس ثياب فائق أنق ... ولا لروح سرور حلّ في بلد

إلا مسارعة في إثر منزلة ... قد قارب الخطو فيها باعد الأبد

فهم رهائن غدران وأودية ... وفي الشوامخ تلقاهم مع العدد[2]

٢- من آداب تقديس الشيوخ:

عن أبي عثمان الحيري قال: صحبت أبا حفص مدة وأنا شاب، فطردني مرة وقال: لا تجلس عندي، فقمتُ ولم أولّه ظهري وانصرفت إلى ورائي ووجهي

---

(١) ثوبان بن إبراهيم الأخميمي المصري، أبو الفياض أو أبو الفيض، ذو النون، أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر، نوبي الأصل من الموالي، كانت له فصاحة وحكمة وشعر، مات سنة (٢٤٥هـ). انظر: الأعلام (٢/ ١٠٢).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٦-١٧).

إلى وجهه حتى غبت عن عينه، وجعلت على نفسي أن أحفر على بابه حفرة لا أخرج منها إلا بأمره، فلما رأى ذلك أدناني وجعلني من خواصّ أصحابه![1].

٣- الخلوة الصوفية وترك الجُمع والجماعات:

قال الشعراني: انقطع الشيخ عبد الحليم المنزلاوي في الخلوة تسعة أشهر، يقرأ في الليل ختماً وفي النهار ختماً، ثم خرج ينفق من الغيب إلى أن مات، وأقمت عنده في زاويته نحو سبعة وخمسين يوماً، فما رأيت الفقراء احتاجوا إلى شيء إلا ويخرج لهم من كيس صغير كعقدة الإبهام جميع ما يطلبونه[2].

٤-التزهيد في الأذكار المأثورة المشروعة:

عن أبي القاسم البغدادي قال: سألت بعض الكبار فقلت: ما بال نفوس العارفين تتبرّم بالأذكار وتستروح إلى الأفكار، وليس يفضي الفكر إلى مقرّ ولأذكارها أعواض تسر؟، فقال: استصغرت ثمرات الأذكار فلم تحملها عن مكابداتها، وبَهَرها شرف ما وراء الأفكار فغيّبها عن ألم مجاهداتها[3].

٥- عبادة الله على الطريقة الصوفية محبةً لله، لا خوفاً من ناره وعقابه ولا رغبة في جنته وثوابه:

أ- سئل معروف الكرخي: أي شيء هاجك إلى العبادة والانقطاع عن الخلق؟، فسكت، فقال [السائل] له: ذكر الموت؟، فقال: وأي شيء الموت؟، فقال: ذكر القبر والبرزخ؟، فقال: وأي شيء القبر؟، فقال: خوف النار ورجاء

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٨٧).

(٢) تذكرة أولياء برصغير (٤٢١٢)، نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١١١).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٧٤).

الجنة، فقال: وأي شيء هذا؟، إن ملكاً هذا كله بيده إن أجبته أنساك جميع ذلك، وإن كانت بينك وبينه معرفة كفاك جميع هذا(١).

ب- وسئل محمد بن سعيد الزنجي: عن الرذيل من هو؟ قال: الذي يعبد الله خوفاً ورجاءً، قالوا: وأنت لِمَ تعبد؟، قال: خدمة وطاعة(٢).

٦- سؤال النبي ﷺ عند قبره:

قال أبو عبد الله بن الجلاء: دخلت مدينة رسول الله ﷺ وبي شيء من الفاقة، فتقدّمت إلى القبر وسلمت على النبي ﷺ وعلى ضجيعيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم قلت: يا رسول الله، بي فاقة، وأنا ضيفك الليلة. ثم تنحيت ونمت بين القبر والمنبر، فإذا أنا بالنبي ﷺ جاءني ودفع إليّ رغيفاً، فأكلت نصفه، فانتبهت، فإذا في يدي نصف رغيف(٣).

ثانياً- الرافضة:

١- الغلوّ في أئمتهم:

أ- عن عبد الله بن مسعود قال: أتيت فاطمة صلوات الله عليها فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به جبريل عليه السلام إلى السماء، فقلت: في ماذا؟ فقالت: إن نفراً من الملائكة تشاجروا في شيء فسألوا حكماً من الآدميين، فأوحى الله تعالى إليهم أن تخيروا، فاختاروا علي بن أبي طالب عليه السلام(٤).

---

(١) كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء ص(١١٥).

(٢) نفحات الأنس ص(٣٨).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥).

(٤) الاختصاص ص(٢١٣).

ب- عن الرضا عليه السلام قال: لما أشرف نوح عليه السلام على الغرق دعا الله بحقنا فدفع الله عنه الغرق، ولما رمي إبراهيم عليه السلام في النار دعا بحقنا فجعل الله النار عليه بردا وسلاماً، وإن موسى عليه السلام لما ضرب طريقاً في البحر دعا الله بحقنا فجعله يبساً، وإن عيسى عليه السلام لما أراد اليهود قتله دعا الله بحقنا فنجّي من القتل فرفعه إليه(١).

ج- عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت بالحائر ليلة عرفة، وكنت أصلي وثمة نحو من خمسين ألف [كذا] من الناس جميلة وجوههم طيبة روائحهم، و أقبلوا يصلون الليل أجمع، فلما طلع الفجر سجدت ثم رفعت رأسي فلم أرَ أحداً منهم، فقال لي أبوعبد الله عليه السلام: إنه مرّ بالحسين عليه السلام خمسون ألف ملك وهو يُقتل، فعرجوا إلى السماء، فأوحى الله إليهم: مررتم بابن حبيبي وهو يُقتل فلم تنصروه، فاهبطوا إلى الأرض فاسكنوا عنده قبره شعثاً غبراً إلى أن تقوم الساعة(٢).

٢- التربة الحسينية:

عن زيد بن أبي أسامة قال: كنت في جماعة من عصابتنا بحضرة سيدنا الصادق، فأقبل علينا أبو عبد الله عليه السلام فقال: إن الله تعالى جعل تربة جدي الحسين عليه السلام شفاء من كل داء، وأماناً من كل خوف، فإذا تناولها أحدكم فليقبلها وليضعها على عينيه وليمرّها على سائر جسده وليقل: اللهم بحق هذه التربة وبحق من حَلّ فيها ويورى فيها، وبحق أبيه وأمه وأخيه والأئمة من ولده، وبحق الملائكة

---

(١) بحار الأنوار (٢٤/ ٣٢٥).

(٢) صحيفة الأبرار ص(١٤٧).

الحافّين به؛ إلا جعلتها شفاء من كل داء، وبرءاً من كل مرض، ونجاة من كل آفة، وحرزاً مما أخاف وأحذر. ثم يستعملها[١].

٣- الطعن في عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

لما قدم الحسن بن علي المدينةَ من الكوفة جاءت النسوة يعزين في أمير المؤمنين عليه السلام، ودخلت عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت عائشة: يا أبا محمد، ما مثل فقد جدك إلا يوم فقد أبوك، فقال لها الحسن: نسيتِ نبشك في بيتك ليلاً بغير قبَس بحديدة حتى ضربت الحديدة كفّك فصارت جرحاً إلى الآن، فأخرجتِ جرداً أخضر فيه ما جمعتِه من خيانة حتى أخذت منه أربعين ديناراً عدداً لا تعلمين لها وزناً ففرقيتها في مُبْغِضي عليّ صلوات الله عليه من تيم وعدي، وقد تشفيتِ بقتله؟، فقالت: قد كان ذلك ...»[٢].

٤- نكاح المتعة:

عن صالح بن عقبة، عن أبيه، قال: قلت للباقر عليه السلام: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك الله عز وجل وخلافا لفلان لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بعدد ما قرّ الماء على شعره، قال: قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم، بعدد الشعر[٣].

---

(١) أمالي الشيخ الطوسي ص(٣٢٦).

(٢) مشارق أنوار اليقين ص(٨٦).

(٣) مستدرك الوسائل ص(٤٥٢).

المسلك السادس

تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب

أخبر الله سبحانه في كتابه الكريم - ولا أصدق من الله حديثاً - أن العزة له سبحانه ولرسوله وللمؤمنين، فكلما كان المؤمن أصدق إيماناً كان له من تلك العزة بقدر ذلك، ومعيار قوة الإيمان وضعفه وكماله ونقصه هو اتباع محمد ﷺ في جميع ما جاء به عن الله.

وأهل الأهواء والبدعة خرجوا عن هدي محمد ﷺ، فأصابهم من نقص الإيمان وضعفه بقدر خروجهم، فأرادوا أن يكملوا هذا النقص بأن ينسبوا إلى أنفسهم فضائل ومزايا يثبتون بها صحة ما هم عليه!، حتى أنهم نسبوا إلى أنفسهم من المزايا والفضائل ما لم يثبت لأنبياء الله ولا للصالحين من أتباعهم.

ومن ذلك:

١ - كان معروف الكرخي أبواه نصرانيان، فسلّماه إلى مؤدّب وهو صبي، فكان المؤدب يقول له: قل: ثالث ثلاثة، فيقول: بل هو أحد، فضربه المعلم يوماً ضرباً مبرحاً، فهرب معروف، فكان أبواه يقولان: ليته يرجع إلينا على أي دين يشاء فنوافقه عليه، ثم إنه أسلم على يديّ علي بن موسى الرضا ورجع إلى منزله ودقّ الباب، فقيل : من بالباب؟ فقال: معروف، فقالوا : على أي دين جئت؟ فقال: على الدين الحنيفي، فأسلم أبواه[1].

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

٢- قال أبو الحسن الفارسي: كنت في بعض الوادي، فأصابني عطش شديد حتى تعبت عن المشيء من الضعف، وكنت سمعت أن العطشان تقطر عيناه قبل أن يموت. قال: فقعدت وأنا أنتظر تقطر عيني إذ سمعت حساً، فنظرت فإذا هي حية بيضاء كأنها الفضة الصافية تبرق، وقد قصدتني مسرعة، فهالتني، فقمت فزعاً، ودخلتني قوة من الفزع فجعلت أمشي على ضعف وهي خلفي تنفث، فلم أزل أمشي وهي خلفي حتى بلغت ماءً، وسكن الحِسّ، فالتفتّ فلم أرها، وشربت الماء فنجوت. قال: وربما يكون بي غمّ أو علة فأراها في النوم، فتكون بشارة لي بفرج غمي وزوال علتي[1].

٣- رأى الجنيد إبليس في منامه عرياناً فقال له: ألا تستحي من الناس؟ فقال: هؤلاء لا ناس، إنما الناس أقوام في مسجد الشونيزية أضنوا جسدي وأحرقوا كبدي. قال الجنيد: فلما انتبهت عدوت إلى المسجد فرأيت جماعة وضعوا رؤوسهم على ركبهم متفكرين، فلما رأوني قالوا: لا يغرنك حديث الخبيث[2].

٤- قال إبراهيم الرقي: قصدت أبا الخير التيناني مسلِّما عليه، فصلى صلاة المغرب، فلم يقرأ الفاتحة مستوياً، فقلت في نفسي: ضاعت سفرتي، فلما سلمت خرجت للطهارة، فقصدني السبع فعدت إليه وقلت: إن الأسد قصدني، فخرج وصاح على الأسد وقال: ألم أقل لك: لا تتعرض لضيفاني؟، وتنحى

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٥٦٥).

وتطهرت، فلما رجعت قال: اشتغلتم بتقويم الظواهر فخفتم الأسد، واشتغلنا بتقويم القلب فخافنا الأسد(١).

٥- كان أحمد بن حنبل عند الشافعي، فجاء شيبان الراعي، فقال أحمد: أريد - أبا عبد الله - أن أنبه هذا على نقصان علمه ليشتغل بتحصيل بعض العلوم، فقال الشافعي: لا تفعل، فلم يقنع، فقال لشيبان: ما تقول فيمن نسي صلاة من خمس صلوات في اليوم والليلة ولا يدري أي صلاة نسيها، ما الواجب عليه يا شيبان؟ فقال شيبان: يا أحمد، هذا غفل عن الله تعالى فالواجب أن يؤدَّب حتى لا يغفل عن مولاه بعد، فغشي على أحمد، فلما أفاق قال له الشافعي: ألم أقل لك: لا تحرك هذا؟!.

٦- وحكي أن فقيهاً من أكابر الفقهاء كانت حلقته بجنب حلقة الشبلي في جامع المنصور، وكان يقال لذلك الفقيه أبو عمران، وكان تتعطل عليهم حلقتهم لكلام الشبلي، فسأل أصحاب أبي عمران يوماً الشبلي عن مسألة في الحيض، وقصدوا خِجاله، فذكر مقالات الناس في تلك المسألة والخلاف فيها، فقام أبو عمران وقبّل رأس الشبلي وقال: يا أبا بكر استفدت في هذه المسألة عشر مقالات لم أسمعها، وكان عندي من جملة ما قلت ثلاثة أقاويل(٢).

وأورد الكلاباذي أبواباً في ذكر فضائلهم ومزاياهم والأدلة على صحة ما هم عليه، وهي:

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٦).

(٢) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٧٠-٥٧١) مستدلاً على فضل الصوفية - الأئمة منهم والأميين - على الأئمة والفقهاء من غير الصوفية.

- لطائف الله للقوم وتنبيهه إياهم بالهاتف.
- تنبيهه إياهم بالفراسات.
- تنبيهه إياهم بالخواطر.
- تنبيهه إياهم في الرؤيا ولطائفها.
- لطائف الحق بهم في غيرته عليهم.
- لطائفه بهم فيما يحمّلهم.
- لطائفه بهم في الموت وبعده[1].

(١) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢-١١٩).

المسلك السابع

تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه

من المسالك التي سلكها أهل الأهواء والبدعة من الصوفية والرافضة في استدلالهم بالقصص والمنامات: تضمينها أموراً وحوادث لا يصدقها عقل سليم، بل ينكرها أو يحكم باستحالتها أو يعجز عن إدراكها؛ لكونها مخالفة لما جرت به سنن الله في هذا الكون، أو لكون مثلِها من المعجزات التي اختص الله بها أنبياءه ورسله، أو لكونها مما ترفضه بدائه العقول السليمة.

ومرادهم من ذلك عدة أمور، منها:

١- إيهام الناس أنهم قد وصلوا من المراتب العليّة والمقامات الرفيعة ما لم يصله غيرهم.

٢- إيصال أتباعهم إلى درجة التسليم المطلق لهم دون إعمال عقولهم.

٣- إفهام أتباعهم أن مذاهبهم ينبغي أن لا يكون للعقل فيها مجال ولا مدخل.

٤- التوصّل بذلك إلى ما يريدونه من فعل ما يشاءون دون أن يعترض عليهم معترض أو ينكر عليهم منكر.

ومن نماذج ذلك:

١- الكلام والحركة والضحك بعد الموت:

قال إبراهيم بن شيبان: وافاني بعض المريدين فاعتل عندي أياما، فمات، فلما أن أدخل في قبره، أردت أن أكشف خده وأضعه على التراب تذللا؛ لعل الله يرحمه، فتبسم في وجهي، وقال لي: تذللني بين يدي من يدللني؟ قال: قلت: لا يا حبيبي، أحياة بعد الموت؟! فأجاب: أما علمت أن أحباءه لا يموتون، ولكن ينقلون من دار إلى دار.

وقال إبراهيم بن شيبان أيضا: كان عندي في القرية شاب من أهلها، متنسكا، ملازما للمسجد، وكنت مشغوفا به، فاعتل، فأتيت في بعض الجمعات البلد للصلاة، وكنت إذا جئت البلد أقيم عند إخواني بقية يومي وليلتي، فوقع علي الانزعاج بعد العصر، فأتيت القرية بعد العتمة، فسألت عن الفتى؟ قالوا: نظنه متوجعا، فأتيته، وسلمت عليه، وصافحته، فخرجت روحه مع المصافحة، فتوليت غسله، فغلطت في صب الماء؛ أردت أن أصب على يمينه صببت على يساره، ويده في يدي، فانتزع يده من يدي حتى ذهب ما كان عليه من السدر! فغشي على من كان معي، ثم فتح عينيه فيَّ، ففزعت، وصليت عليه، ودخلت القبر أواريه، وكشفت عن وجهه، ففتح عينيه، وتبسم حتى بدت نواجذه وثناياه، فسوينا عليه، وحثينا عليه التراب[1].

٢- تكليم الحيوانات وفهم كلامها وكلام الجمادات:

قال الحسين بن أحمد الرازي: سمعت أبا سليمان الخواص يقول: كنت راكباً حماراً يوماً، وكان الذباب يؤذيه، فيطأطئ رأسه، فكنت أضرب رأسه بخشبة

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

في يدي، فرفع الحمار رأسه وقال: اضرب، فإنك على رأسك هو ذا تضرب. قال الحسين: فقلت لأبي سليمان: لك وقع هذا؟ فقال: نعم، كما تسمعني[١].

وقال أبو بكر القحطبي: كنت في مجلس سمنون، فوقف عليه رجل، فسأله عن المحبة؟ فقال: لا أعرف اليوم من أتكلم عليه يعلم هذه المسألة؟ فسقط على رأسه طائر، فوقع على ركبته! فقال: إن كان فهذا، ثم جعل يقول - ويشير إلى الطير -: بلغ من أحوال القوم كذا وكذا، فشاهدوا كذا وكذا، وكانوا في حال كذا وكذا، فلم يزل يتكلم عليه حتى سقط الطير عن ركبته ميتا[٢].

وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: دخلت على أبي عثمان المغربي وواحد يستقي الماء من البئر على بكرة فقال: يا أبا عبد الرحمن، أتدري ما تقول البكرة؟، فقلت: لا، فقال: تقول: الله الله.

وقال رويم: روي عن علي بن أبي طالب أنه سمع صوت ناقوس فقال لأصحابه: أتدرون ما يقول هذا؟ قالوا: لا، قال: إنه يقول: سبحان الله حقا، إن المولى صمدٌ يبقى[٣].

٣- التصرّف في الأشياء وتحويلها من مادة إلى مادة:

كان الفضيل بن عياض على جبل من جبل منى، فقال: لو أن ولياً من أولياء الله تعالى أمر هذا الجبل أن يَمِيد لَمَاد، قال: فتحرك الجبل. فقال: اسكن، لم أردك بهذا!! فسكن الجبل.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٧).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٩-١٢٠).

(٣) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٢٣-٥٢٤).

وقال أبو جعفر الأعور: كنت عند ذي النون المصري، فتذاكرنا حديث طاعة الأشياء للأولياء، فقال ذو النون: من الطاعة أن أقول لهذا السرير يدور في أربع زوايا البيت ثم يرجع إلى مكانه فيفعل، قال: فدار السرير في أربع زوايا البيت وعاد إلى مكانه.

وقال بكر بن عبد الرحمن: كنا مع ذي النون المصري في البادية، فنزلنا تحت شجرة من أم غيلان فقلنا: ما أطيب هذا الموضع لو كان فيه رطب؛ فتبسم ذو النون وقال: أتشتهون الرطب؟ وحرّك الشجرة وقال: أقسمت عليك بالذي ابتدأك وخلقك شجرة إلا نثرتِ علينا رطباً جنياً. ثم حرّكها، فنثرت رطباً جنياً. فأكلنا وشبعنا، ثم نمنا، فانتبهنا وحركنا الشجرة فنثرت علينا شوكاً.

وقال الجنيد: جئت مسجد الشونيزية فرأيت فيه جماعة من الفقراء يتكلمون في الآيات، فقال فقير منهم: أعرف رجلا لو قال لهذه الأسطوانة كوني ذهبا نصفك ونصفك فضةً كانت. قال الجنيد: فنظرت فإذا الأسطوانة نصفها ذهب ونصفها فضة(١).

وقال عبد العزيز الدباغ: ووقعت لي معه [يعني: عبد الله البرناوي] حكايات، فمن أغربها: أنه تصور لي ذات يوم على صورة امرأة، وجعلت تراودني عن نفسها، وألحت علي غاية الإلحاح، وذلك أني كنت في جزائر ابن عامر فلقيتني امرأة ملحفة ملثمة مطيبة بيضاء نقية من أحسن النساء، فقالت: يا سيدي إني أريد أن أخلو بك وأتحدث معك، فهربت مصاريني منها، وأسرعت في الفرار عنها حتى قلت: إني انجليت عنها في الناس، فبينما أنا في الرصيف فإذا هي واقفة معي

---

(١) أورد هذه القصص الأربع القشيري في الرسالة ص(٥٤٤-٥٤٥).

تراودني، ففررت منها مسرعا حتى بلغت الشراطين وقلت: ما بقي لها طمع، فثقلت مشيتي، فإذا بها واقفة معي تراودني، ففررت منها حتى بلغت الشماعين، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت شرقي مسجد القرويين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الصفارين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الشماعين مرة أخرى فقلت: نجوت، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت مسجد القرويين، فدخلت إليه فقلت: الآن نجوت، فلما وصلت الثريا الكبرى فإذا بها واقفة معي، فغلبني الحال، وكدت أصيح حتى يجتمع الناس علي وعليها، فإذا بها انقلبت ورجعت سيدي عبد الله البرناوي وقال: فعلت هذا بك وأردت أن أختبرك لما أعلم من كثرة ميل الشرفاء إلى النساء، فوجدتك كما أحب والحمد لله. وفرح بذلك غاية الفرح(١).

٤- الوجود في أكثر من مكان في الوقت نفسه:

قال أحمد بن المبارك: ومن ذلك: أنه [يعني: عبد العزيز الدباغ] كان يأكل القرنفل لضر بصدره، فصار تشم منه رائحة طيبة وهي رائحة القرنفل، فكنت أشمها منه كثيرا إذا كنت معه بالنهار، فإذا تنفس خرجت رائحة القرنفل مع نفسه الشريف، ثم صرت أشم تلك الرائحة بنفسها إذا كنت في داري ليلا وقد سدت الأبواب، وهو بداره في رأس الجنان وأنا أسكن في بكر نقر - بقاف معقودة -، فجعلت الرائحة تفوح علينا في البيت المرة بعد المرة، فانتبهت لذلك وأعلمت المرأة بذلك وكانت تحبه حبا شديدا، وكذلك هو ﵁ يحبها

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦).

حبا شديدا، ثم طال أمر الرائحة علينا مدة كثيرة وأياما عديدة، فقلت له ﷺ: إن رائحتك تكون عندنا ليلا ونشمها كثيرا، فهل تكون عندنا؟ فقال ﷺ: نعم، فقلت له على سبيل الضحك: فإني يا سيدي أتيمم الرائحة حتى أقبضك بيدي. فقال ﷺ ممازحا: وأنا أتحول إلى زاوية أخرى من البيت.

وقال لي ﷺ مرة أخرى: إني لا أفارقك ليلا ولا نهارا، وقال لي مرة أخرى: حاسبني بين يدي الله ﷻ إن كنت لا أنتبه لك في الساعة الواحدة خمسمائة مرة، وقلت له مرة: يا سيدي رأيت في المنام ذاتي وذاتك في ثوب واحد، فقال: هذه رؤيا حق، وأشار أنه لا يفارقني ليلا ولا نهارا.

وقال لي مرة: أنا آتيك في هذه الليلة فرد بالك، فلما كان السدس الأخير من الليل وأنا بين اليقظة والمنام أتاني ﷺ، فلما دنا مني أخذت بيده الشريفة فقبضتها فتبعته وأنا أريد أن أقبلها؛ فلما قبلتها وقبلت رأسه الكريم غاب عني[١].

ومنها: أني قدمت لزيارته فجلس معي في مسكن من مساكن داره حتى كان وقت النوم فقال: نم. ونزل، فأزلت ثيابي واستلقيت، وإذا بيد دخلت معي ودغدغتني في مراقي، فضحكت قهرا وضحك هو ﷺ وهو بموضع مبيته بالسفل في البيت، فعلمت أنه الذي فعل ذلك[٢].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢٤).

(٢) المصدر السابق ص(٢٤- ٣١).

المسلك الثامن

تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

لما يشتهر به الصوفية والرافضة والقبورية من المخالفات العظيمة التي تستقبحها الفطر السليمة والعقول الصحيحة - فضلاً عن مخالفتها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة -؛ فقد عمدوا إلى أساليب يدفعون بها النقد الموجَّه إليهم، ويظهرون بها براءتهم من تلك المخالفات، بإعطاء الشرعية والمصداقية لها، وإظهارها على أنها ليست مخالفات، بل يتجاوزون ذلك إلى تصويرها على أنها من دين الله وشرعه ومما أحبه ورضيه، ويضمنون ذلك في قصص وحكايات ومنامات يروونها ويتناقلونها.

ولهم في ذلك عدة طرق، منها:

١ - دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الله مباشرة.

٢ - دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن النبي ﷺ.

٣- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الأنبياء والخضر.

٤ - دعوى أن غيرهم يسلِّم لهم تقدّمهم على غيرهم وسلامة عقيدتهم وصفاء مذهبهم.

وأما ما يضمنونه في القصص والمنامات فمنه:

١- الثناء على مشايخهم ومتبوعيهم:

فمن ذلك:

- قال الجنيد: «رأيت في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقًّا، فقال: صدقت»(١).

- وقال أبو المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله، إني متطفل في علم التصوف، فقال: اقرأ كلام القوم، فإن المتطفل على هذا العلم هو الولي، وأما العالم فهو النجم الذي لا يدرك»(٢).

- وذكر السراج بن أبي الحسن علي بن موسى الهاملي أنه رأى النبيَّ ﷺ في المنام وأبا بكر وعمر في حلقة من الناس عند مسجد والده، وأنه سمع النبي ﷺ يقول: يا أبا بكر ويا عمر، قوما فقبِّلا رأس الفقيه - يعني: الفقيه علي بن موسى الهاملي - وهو يشير إليه، فقاما وقبّلا رأسه. وكان رسول الله ﷺ قائماً عند أبي الحسن الهاملي، والهاملي قاعد، والنبي ﷺ يدور حوله كالطائف به وهو يقول: أنا أحب هذا، أنا أحب هذا، حتى كاد أن يرتمي عليه(٣).

- وقال أبو الحسن الشاذلي: رأيت النبي ﷺ في النوم وقد باهى موسى وعيسى عليهما السلام بالإمام الغزالي، وقال: أفي أمتكما حبر كهذا؟، قالا: لا(٤).

- وما سبق ذكره في المسلك السادس من هذا المطلب في قصة الإمام أحمد مع شيبان الراعي، وقصة الفقيه أبي عمران مع الشبلي.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(١٨٠).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٨).

(٣) طبقات الخواص ص(٨٨).

(٤) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٦٤).

٢- الثناء على مصنفاتهم:

ومن ذلك:

- قال ابن عربي: «إني رأيت رسول الله ﷺ في مُبَشِّرةٍ في العشر الأواخر من شهر محرم سنة سبعٍ وعشرين وستمائةٍ بمحروسةِ دمشق وبيده ﷺ كتابٌ، فقال له: هذا كتاب «فصوص الحكم»، خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به. فقال ابن عربي: السمع والطاعة لله ولرسوله وأولي الأمر منا، كما أُمرنا. فحقّقت الأمنية، وأخلصت النيّة، وجرّدت القصد والهمّة إلى إبراز هذا الكتاب كما حدّه لي رسول الله ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، وسألت الله تعالى أن يجعلني فيه وفي جميع أحوالي من عباده الذين ليس للشيطان عليهم سلطان، وأن يخصّني في جميع ما يرقمه بناني، وينطق به لساني وينطوي عليه جناني، بالإلقاء السبوحيّ والنفث الروحي في الروع النفسي بالتأييد الاعتصامي، حتى أكون مترجماً لا متحكّماً، ليتحقّق من يقف عليه من أهل الله أصحاب القلوب أنه من مقام التقديس المنزّه عن الأغراض النفسية التي يدخلها التلبيس، وأرجو أن يكون الحقّ لمّا سمع دعائي قد أجاب ندائي؛ فما ألقي إلا ما يُلقي إليّ، ولا أُنزل إلا ما ينزّل به عليّ، ولست بنبيّ رسول، ولكنّي وارث ولآخرتي حارث»[١].

- وقال اليافعي: رأيت النبي ﷺ في المنام، فناولته كتاب الإحياء، فتصفحه ورقة ورقة من أوله إلى آخره، ثم قال: والله إن هذا الشيء حسـن، ثم ناوله الصديق، ثم ناوله الفاروق، فأثنيا عليه[٢].

(١) فصوص الحكم ص(٤٧-٤٨).

(٢) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٥٧).

المسلك التاسع
الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع

مما سلكه أهل الأهواء والبدعة لتقوية ما يفعلونه في اليقظة من المخالفات والمنكرات: استدلالهم بالمنامات على صحة ذلك، فيضمّنون المنامات أحداثاً ووقائع تدلّ على أن أعمالهم التي يعملونها في اليقظة صحيحة غير منكرة.

ومن ذلك:

١- السُّكْر[(١)]:

قال سري السقطي: رأيت معروفا الكرخى في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب. فيقول: هذا معروف الكرخى، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي.

٢- الفقر:

رُؤي معروف الكرخي في النوم بعد موته، فقيل له:ماذا فعل الله بك؟ فقال: غفر لي. فقيل: بزهدك وورعك؟ فقال:لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء.

٣- الذل واحتقار الناس لهم:

روي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال: رأيت جنازة يحملها

---

(١) هو عند الصوفية: غيبةٌ بِوارِدٍ قوي، وهو يعطي الطرب والالتذاذ، وهو أقوى من الغيبة وأتم منها. التعريفات ص(١٥٩).

ثلاثة من الرجال وامرأة، قال فأخذت مكان المرأة وذهبنا إلى المقبرة، فصلينا عليها ودفناها، فقلت للمرأة: من كان هذا منك؟، فقالت: ابني، قلت: أو لم يكن لك جيران؟، قالت: نعم، ولكنهم صغروا أمره. فقلت: وإيش كان هذا؟، فقالت: مخنثاً، قال: فرحمتها وذهبت بها إلى منزلي، وأعطيتها دراهم وحنطة وثياباً، ونمت تلك الليلة، فرأيت كأنه أتاني آت كأنه القمر ليلة البدر، وعليه ثياب بيض، فجعل يتشكر لي، فقلت: من أنت؟ فقال: المخنث الذي دفنتموني اليوم، رحمني ربي باحتقار الناس إياي.

٤- ملازمة الصوفية:

حكي عن بعضهم أنه قال: رأيت في المنام رسول الله ﷺ وحوله جماعة من الفقراء، فبينما هو كذلك إذ نزل من السماء ملكان، وبيد أحدهما طست، وبيد الآخر إبريق؛ فوضع الطست بين يدي رسول الله ﷺ فغسل يده، ثم أمر الملكين حتى غسلوا أيديهم، تم وضع الطست بين يديّ فقال أحدهما للآخر: لا تصب على يده؛ فإنه ليس منهم، فقلت: يا رسول الله، أليس قد روي عنك أنك قلت: «المؤمن مع من أحب»؟ فقال: بلى، فقلت: وأنا أحبك وأحبُّ هؤلاء الفقراء، فقال ﷺ: صب على يده، فإنهم منهم[1].

٥- النذر لأهل القبور:

قال أبو المواهب الشاذلي: رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كانت لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تقضى[2].

---

(١) أورد هذه القصص القشيري في الرسالة ص(٧، ٦٣، ١٧٨).

(٢) طبقات الشعراني (١/ ٣٨٥).

٦- الإعراض عن طلب العلم والحديث، ولزوم عبادة الصوفية وطريقتهم:

قال أحمد بن مسروق: رأيت القيامة قد قامت، ورأيت موائد نصبت، فأردت أن أجلس عليها فقالوا لي: هذه للصوفية، فقلت: أنا منهم، فقال لي ملك: قد كنت منهم، ولكن شغلك عن اللحوق بهم كثرة الحديث وحبك التمييز على الأقران، فقلت: تبت إلى الله تعالى، واستيقظت، فأقبلت على طريق القوم وقلت: للحديث رجال غيري[١].

٧- التوسل بالذوات، ورؤية النبي ﷺ يقظة:

قال أحدهم: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: قل عند النوم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - خمساً - بسم الله الرحمن الرحيم - خمساً -، ثم قل: اللهم بحق محمد أرني وجه محمد حالا ومآلا. فإذا قلتها عند النوم، فإني آتي إليك، ولا أتخلف عنك أصلا[٢].

---

(١) طبقات الشعراني (١/ ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٤).

المسلك العاشر

الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل

إذا كان من الثابت المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة يستدلون على ما هم عليه من الخطأ والضلال والباطل بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع، وذلك بالاستدلال بها على غير وجهها، وتحميلها ما لا تحتمل - كما سبق بيان ذلك في مواضعه من هذا البحث -؛ فلا غرو إذاً أن يكون من مسالكهم: أن يستدلوا على صحة ما هم عليه مما يخالف الحق بقصص صحيحة مأثورة عن أئمة الأمة المشهود لهم بالعلم والإمامة.

إلا أن الملحوظ في هذا الأمر هو أن هذا المسلك لا يسلكه أهل الأهواء والبدعة إلا قليلاً، وذلك لأن أكثر من يستدل بالقصص والمنامات هم - كما سبق - ثلاث طوائف: الصوفية والرافضة والقبورية:

أما الصوفية: فهم يرون أن أعيان مذهبهم - بل الأميين منهم - أعلى درجة من غيرهم من فقهاء الأمة وعلمائها، ويدّعون أنهم حازوا من العلم الظاهر - فضلاً عن العلم الباطن - ما لم يصل إليه أحد، وقد سبق التدليل على ذلك بذكر قصتين في المسلك السادس من هذا المطلب؛ ولذا فهم إنما يستدلون بالقصص والمنامات التي يتناقلونها عن أئمتهم، وأما غيرهم من علماء الأمة وأئمتهم فغالب استدلالهم بالقصص المنقولة عنهم إنما يكون بقصص لا تثبت ولا تصح - كما سبق بيانه في المسالك الثلاثة الأولى من هذا المطلب -.

وأما الرافضة: فمذهبهم أشهر من أن يذكر في بغض علماء أهل السنة وأئمتهم؛ ولذا فلا يُتصوَّر أن يستدلوا بشيء من القصص المنقولة عنهم إلا في حالتين: أن تكون قصصاً موضوعة أو واهية، أو قصصاً صحيحة يحرفونها ويزيدون فيها قاصدين بذلك ذمّ أهل السنة والقدح فيهم.

وأما القبورية: فأكثر قصصهم التي يستدلون بها ليس لها زمام ولا خطام، وإنما هي خرافات وأكاذيب، كما أنهم لن يجدوا البتة في القصص الصحيحة عن علماء الأمة وأئمتها ما يدلّ على ما هم عليه من البدعة والشرك.

وفي المقابل: الذين يوجد عندهم الاستدلال الباطل بالقصص الصحيحة للأئمة أكثر من غيرهم هم المنتسبون في الجملة والظاهر إلى أئمة أهل السنة.

وبياناً لما سبق أذكر هذه النماذج:

١- الاستدلال على معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية ببعض القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة:

أورد الكلاباذي معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية فقال: «الغَلَبَة: حال تبدو للعبد لا يمكنه معها ملاحظة السبب، ولا مراعاة الأدب، ويكون مأخوذا عن تمييز ما يستقبله، فربما خرج إلى بعض ما يُنْكِر عليه من لم يعرف حاله، ويرجع على نفسه صاحبه إذا سكنت غلبات ما يجده، ويكون الذي غلب عليه: خوف، أو هيبة، أو إجلال، أو حياء، أو بعض هذه الأحوال».

ثم استدل على ذلك بثلاث قصص صحيحة مروية عن الصحابة رضي الله عنهم فقال: «كما جاء في الحديث عن أبي لبابة بن عبد المنذر حين استشاره بنو قريظة لما استنزلهم النبي ﷺ على حكم سعد بن معاذ فأشار بيده إلى حلقة – أنه

ذبح -، ثم ندم على ذلك، وعلم أنه قد خان الله ورسوله ﷺ، فانطلق على وجهه حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من عمده وقال: «لا أبرح مكاني هذا حتى يتوب الله علي مما صنعت»؛ فهذا لما غلب عليه الخوف من الله حال بينه وبين أن يأتي رسول الله ﷺ؛ وكان هو الواجب عليه لقول الله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾[النساء: ٦٤]، وليس في الشريعة ارتباط بالسواري والعمد!...، فأبو لبابة لما أن غلب عليه الخوف لم يمكنه ملاحظة السبب (وهو: استغفار الرسول ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية، ولم يمكنه مراعاة الأدب (والأدب: أن يعتذر إلى من أذنب إليه وهو الرسول ﷺ).

وكما غلب على عمر رضي الله عنه حمية الدين: حين اعترض على رسول الله ﷺ لما أراد أن يصالح المشركين عام الحديبية، فوثب عمر ﷺ حتى أتى أبا بكر ﷺ فقال: يا أبا بكر، أليس هذا برسول الله؟ قال: بلى!، قال: ألسنا بالمسلمين؟، قال: بلى!، قال: أليسوا بالمشركين؟، قال: بلى!، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟، فقال أبو بكر: يا عمر، الزم غرزه؛ فإني أشهد أنه رسول الله. فقال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم غلب عليه ما يجد حتى أتى رسول الله ﷺ، فقال له مثل ما قال لأبي بكر، وأجابه النبي ﷺ كما أجابه أبو بكر، حتى قال: «أنا أعبد الله، ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعني». فكان عمر يقول: فما زلت أصوم وأتصدق وأعتق وأصلي من الذي صنعت يومئذ؛ مخافة كلامي الذي تكلمت به، حتى رجوت أن يكون خيراً.

وكاعتراضه على النبي ﷺ أيضاً حين صلى على عبد الله بن أبي، قال عمر: فتحولت حتى قمت في صدره، وقلت: يا رسول الله، أتصلي على هذا، وقد قال يوم كذا كذا، يعدِّد أياما له، حتى قال له: «أخر عني يا عمر، إني خيرت فاخترت»، وصلى عليه، فقال عمر: فعَجَبٌ لي! وجرأتي على رسول الله!».

ثم قال: «فهذه كلها، وأمثالها كثيرة، تدل على أن حالة الغلبة حالة صحيحة، ويجوز فيها ما لا يجوز في حال السكون، ويكون الساكن فيها بما هو أرفع منه في الحال: أمكن وأتم حالة؛ كما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه»[(١)].

٢- الاستدلال على القدح في الصحابة وذمهم ببعض القصص الصحيحة عنهم:

ومن نماذج ذلك:

- قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه لما أرسل إلى مشركي مكة - قبل الفتح - يخبرهم بغزو النبي ﷺ إياهم.
- ما جرى من الحروب بين علي وعائشة وطلحة والزبير، وبينه وبين معاوية رضي الله عنهم.
- ما جرى من عثمان رضي الله عنه في غزوتي بدر وأحد وصلح الحديبية، وفي ذلك: روى البخاري عن عثمان بن موهب قال: جاء رجل من أهل مصر وحج البيت، فرأى قوما جلوسا فقال: من هؤلاء القوم؟، فقالوا: هؤلاء قريش، قال: فمن الشيخ فيهم؟، قالوا: عبد الله بن عمر، قال: يا ابن عمر، إني سائلك عن

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٨٢-٨٤).

شيء فحدِّثني: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟، قال: نعم، فقال: تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟، قال: نعم، قال: تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟، قال: نعم، قال: الله أكبر!، قال ابن عمر: تعالَ أُبيِّنْ لك: أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدر وسهمه». وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان». فضرب بها على يده فقال: «هذه لعثمان». فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك[1].

٣- استدلال أهل التكفير والخروج على الأئمة في هذا العصر على ما هم عليه: بصنيع الحسين بن علي رضي الله عنهما مع يزيد بن معاوية، حيث يستدلون بقصة مسيره إلى العراق على الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

٤- استدلال أهل الشذوذ العلمي ومخالفة العلماء بقصة الإمام أحمد في فتنة القول بخلق القرآن، فقد كانت الغلبة الظاهرة وقتها لعلماء السوء والبدعة على علماء أهل السنة الذين كانوا قلة في العدد ولم تكن لهم الغلبة والظهور، فيجعل هؤلاء شذوذهم وخروجهم عن العلماء بمنزلة ما كان عليها أهل السنة في ذلك الوقت من عدم الظهور وغلبة غيرهم على الأمر والنهي.

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٢) رقم (٣٤٩٥).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

المطالبة بسند القصص وإثباتِها

من أعظم ما يحفظ لأهل السنة نقاء أصولهم وعقائدهم: أنهم لا يبنونها إلا على ما هو صحيح وثابت من الأدلة المعتبرة، كما أنهم لا يقبلون من العقائد والأحكام وغيرها من أمور الدين إلا ما كان كذلك.

ولذا؛ فإنهم إزاء استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات: يطالبون المستدل بها بأن يذكر إسناده إليها أو يثبتها إثباتاً صحيحاً معتبراً، قبل أن ينتقلوا بعد ذلك إلى مناقشته في صحة استدلاله بها، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: «ونحن لو روي لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟»[1].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بالمطالبة بسند القصص وإثباتِها:

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٤٤).

النموذج الأول:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت فإنه لا يأتي به عن ثقة...، فإن كنت صادقا فاكشف عن إسناده فإنك لا تسنده إلى ثقة»[١].

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال القشيري: وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فقال: أثبت ذاته ونفى مكانه، فهو موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسنادا عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»[٢].

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال أبو القاسم: وقال ابن عطاء: لما خلق الله الأحرف جعلها سرا، فلما خلق آدم بث ذلك السر فيه، ولم يبث ذلك السر في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الجريان وفنون

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

المعارف، فجعلها الله صورا لها. قال أبو القاسم: صرح ابن عطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الحروف مخلوقة.

قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله - مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم -، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»[1].

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال: وقيل: قال موسى: إلهي، دلني على عمل إذا عملته رضيت عني، فقال: إنك لا تطيق ذلك، فخرّ موسى ساجدا متضرعا، فأوحى الله إليه: يا ابن عمران، رضائي في رضائك عني.

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر؛ فإنه قد يقال: لا يصلح أن يحكى مثلها عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ومعلوم أن هذه الإسرئيليات ليس لها إسناد، ولا تقوم بها حجة في شيء من الدين إلا إذا كانت منقولة لنا نقلا صحيحا مثل ما ثبت عن نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[2].

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٢-٨٣).

في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾[الحجرات:٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[الحجرات:٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به.

قال الشيخ: فيجاب الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: المطالبة بصحة هذه الحكاية، وليس معه ولا مع من ينقلها بها إسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما غايته أن يعزوها إلى الشفا أو إلى من نقلها منه، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه، فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه؛ فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتهمه ولكن نتهم من فوقه، وقد رأيناه ينقل من كتب فيها كذب كثير وهو صادق في نقله منها لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم»(١).

التحليل:

في جميع هذه النماذج الخمسة تقريرٌ من أئمة أهل السنة على أن من استدل بقصة على أي أمر فإنه يطالَب بأن يذكر إسناده إليها، أو يثبتها، أو يذكر على أقل الأحوال الكتاب الذي أخذها منه، وقد اشتمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في النموذج الخامس على أفضل تقريرٍ وأحسنه وأوفاه لهذا المسلك.

---

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥-٨٧).

المسلك الثاني

بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها

مما يسقط الاستدلال بالقصص والحكايات: بيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب في أسانيدها؛ فإنه من المستقر لدى كل عاقل أن من بنى دنياه على ما ليس بصحيح في نفسه كان مفرِّطا ومضيعاً لنفسه وملقياً بها في أودية الهلاك والضياع، فكيف بأمور الدين من عقائد وأحكام؟!.

وأهل السنة في هذا المسلك يطبّقون القواعد المعروفة في نقد الأسانيد، سواء ما كان منها منصبّاً على نقد الأسانيد بما فيها من رواة ورجال، أو نقد الأسانيد بنقد متونها.

وهذا المسلك - في الغالب - تالٍ للمسلك السابق في الاستعمال، فإنه إذا لم يتمكن المستدل بالقصص من أن يأتي بأسانيدها أو يثبتها كان ذلك كافياً لإسقاطها وإسقاط استدلاله بها، لكنه متى أظهر لها إسناداً كان من أولى ما ينقض استدلاله بها: الكلام في ذلك الإسناد وإظهار عدم صلاحيته للاستدلال لضعفه أو وهائه، وإن كان أهل السنة قد يسلكون هذا المسلك حتى لو لم يذكر المستدل أسانيده لما يستدل به من القصص والحكايات.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، ببيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتها:

النموذج الأول:

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها»[1].

النموذج الثاني:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه، ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت، فإنه لا يأتي به عن ثقة، فقد كان معاوية رضي الله عنه معروفا بقلة الرواية عن رسول الله، ولو شاء لأكثر إلا أنه كان يتقي ذلك ويتقدم إلى الناس ينهاهم عن الإكثار على رسول الله، حتى إن كان ليقول: اتقوا من الروايات عن رسول الله إلا ما كان يذكر منها في زمن عمر؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يخوف الناس في الله...، وهذا طعن كثير من المعارض أنه كان يجمع أحاديث الناس عن غير ثبت فيجعلها عن رسول الله، ولو استحل معاوية هذا المذهب لافتعلها من قبل نفسه ونحلها رسول الله، فكان يقبل منه لما أنه عرف بصحبة رسول الله، ولم يكن ينحله قول غيره من عوام الناس، ويدلك قلة رواية معاوية عن النبي - وكان كاتبه - على تكذيب ما رويت عن أبي الصلت...»[2].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦٣٢-٦٣٤).

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص التي يستدل بها القبوريون -: «لم ينقل هذا عن إمام معروف ولا عالم متبع، بل المنقول في ذلك إما أن يكون كذبا على صاحبه، مثل: ما حكى بعضهم عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: إذا نزلت بي شدة أجيء فأدعو عند قبر أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فأجاب - أو كلاما هذا معناه -. وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار عند من له أدنى معرفة بالنقل؛ فإن الشافعي لما قدم ببغداد لم يكن ببغداد قبر يتتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفا، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخَّ الدعاء إلا عند قبر أبي حنيفة؟!، ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وطبقتهم لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبي حنيفة ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه»[١].

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه، وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٣-٣٤٤).

محمد بن حميد قال: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله تعالى أدب قوما فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات:٢] الآية، ومدح قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٣]، وذم قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:٤]، وإن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟!، بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله فيك، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٤] الآية.

فهذه الحكاية على هذا الوجه إما أن تكون ضعيفة أو مغيرة»[١].

إلى أن قال: «وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء:٦٤] الآية؛ فهي - والله أعلم - باطلة؛ فإن هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه»[٢].

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتاً.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٩٥).

(٢) المصدر السابق ص(٣٩٧).

وهذه الحكاية مما لا يتنازع أهل المعرفة في أنها كذب على مالك»[1].

النموذج السادس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!.

قلت: قد كان مستغنياً عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي، فإن إسماعيل بن علية شيخ الشافعي لم يكن ممن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي، بل الشافعي روى عنه، وهو من أجلاء شيوخ الشافعي، وابنه إبراهيم بن إسماعيل كان متكلما تلميذا لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأة، حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن علية في كل شيء حتى في قول: لا إله إلا الله؛ لأني أقول: لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خلق في الهواء كلاما يسمعه موسى...، فهذه الحكاية يعلم أنها مفتراة من له أدنى معرفة بالناس، ولو صحت عمن صحت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرك بالإحساس من أن الصوت الطيب لذيذ

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

مطرب، وهذا يشترك فيه جميع الناس، ليس هذا من أمور الدين حتى يستدل فيه بالشافعي، بل ذكر الشافعي في مثل هذا غض من منصبه...، ولو حكى مثل هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم وأبي الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني لكان أنسب من أن يحكيها عن الشافعي»[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الستة سلك أهل السنة مسلك أهل الحديث في نقد الأسانيد والمتون، فنقضوا القصص التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة ببيان ما في أسانيدها ومتونها من كذب أو ضعف.

(١) الاستقامة (١/ ٣٣٦-٣٣٨).

المسلك الثالث

إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها

لا يقتصر أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات على نقض الأسانيد وبيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب، بل يضيفون إلى ذلك نقض حجيتها وبيان أنها مما لا يجوز الاستدلال به على ما استُدِلّ بها عليه.

ولهم في ذلك مسالك تدل على علوّ كعبهم في العلم والرد على المخالف، ومن ذلك:

- بيان أن من نسبت إليه القصص والمنامات ليس أهلاً لأن يؤخذ عنه، فضلاً عن أن يستدل به.
- بيان أن ما جاء في القصص والمنامات مخالف للمعروف عمّن نسبت إليه.
- بيان أن القصص والمنامات لا يثبت بها عقيدة ولا حكم أصلاً.
- بيان أوجهٍ صحيحة محتملة تسقط الاستدلال بتلك القصص والمنامات، وذلك أنها إذا كانت تحتمل تلك الأوجه الصحيحة كان في استدلال المستدل بها على ما يريده محض تحكّم واستدلال بالهوى.
- بيان أنه لو صح النقل بالقصص والمنامات فإن علماء الأمة على خلاف ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بإبطال الحجية في القصص والمنامات المستدلّ بها:

النموذج الأول:

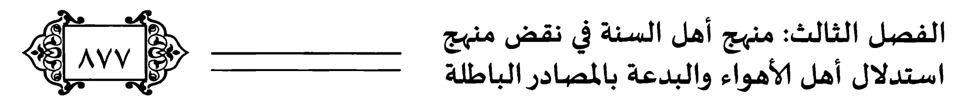
قال الدارمي: «ومما يدل على ظِنّته: أن احتجاجه فيه بالمقذوفين المتهمين في دين الله تعالى مثل: المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم، فأين هو عن الزهري والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وشعبة ومعمر وابن المبارك ووكيع ونظرائهم؟، وأين هو عمن كان في عصر ابن الثلجي من علماء أهل زمانه مثل ابن حنبل وابن نمير وابن أبي شيبة وأبي عبيد ونظرائهم - إن كان متبعا مستقيم الطريقة -؟، ولكن لا يمكنه عن أحد منهم في مذهبه حكاية ولا رواية، وإنما يتعلق بالمغموزين المغمورين - إذ لم يمكنه التعلق بهؤلاء المشهورين - كيما يروج ضلالته على الناس بأهل الريب الذين لا قبول لهم ولا عدالة عند أهل الإسلام»(١).

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص والمنامات التي يستدل بها القبوريون على مشروعية ما يقومون به من البدع والشرك، ويدّعون أنهم يدعون الله عندها فيُستجاب لهم -: «ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقلٍ لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجوز استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وترْكُه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٥٥-٥٥٧).



هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال.

والجواب عنها من وجهين؛ مجمل ومفصل:

أما المجمل: فالنقض، فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات من هذا النمط كثير، بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحيانا كما قد يستجاب لهؤلاء أحيانا، وفي وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة، فإن كان هذا وحده دليلا على أن الله يرضى ذلك ويحبه فليطرد الدليل، وذلك كفر متناقض.

ثم إنك تجد كثيرا من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره كل منهم قد اتخذ وثنا وأحسن الظن به وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعا، وموافقة بعضهم دون بعض تحكم وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعا جمع بين الأضداد، فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم وانصرافهم عن غيره، وموافقتهم جميعا فيما يثبتونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم، فإن الواحد إذا أحسن الظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر، وهذا كله من خصائص الأوثان.

ثم قد استجيب لبلعم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين وسلبه الله الإيمان، والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون.

وأما الجواب المفصل فنقول: مدار هذه الشبهة على أصلين:

منقول، وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان.

ومعقول، وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.

فأما النقل في ذلك: فإما كذب أو غلط وليس بحجة، بل قد ذكرنا النقل عمن يقتدى به بخلاف ذلك.

وأما المعقول: فنقول: عامة المذكور من المنافع كذب، فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم إنما يستجاب لهم في النادر، ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات فيستجاب له في واحدة، ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد، وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات الأسحار ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم وفي بيوت الله، فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهالا من جنس القبوريين لم تكد تسقط لهم دعوة إلا لمانع، بل الواقع أن الابتهال الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يرد المخلصون إلا نادرا ولم يستجب للقبوريين إلا نادرا...، فهم في دعائهم لا يزالون بخير، وأما القبوريون فإنهم إذا استجيب لهم نادرا فإن أحدهم يضعف توحيده ويقل نصيبه من ربه ولا يجد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يجده السابقون الأولون، ولعله لا يكاد يبارك له في حاجته»[1].

التحليل:

اشتمل كلام الإمامين الدارمي وابن تيمية على جملة من الأمور التي يمكن استعمالها لإبطال الحجية في القصص والمنامات التي يستدل بها، وقد سبق النص على جملة منها في أول هذا المسلك.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٤-٣٤٦).

المسلك الرابع

بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في القصص والمنامات

يقطع أهل السنة بأن كل ما يستدل به أهل الأهواء والبدعة على ما يخالف الحق ففي النقل الصحيح (الكتاب والسنة والإجماع) والعقل الصريح ما يدل على فساده وبطلانه وينقضه ويبطل الاستدلال به.

ومن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بالقصص والمنامات على باطلهم فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم ذلك بذكر الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على أن النقل الصحيح والعقل الصريح يدلان على خلاف ذلك الذي تضمنته القصص والمنامات.

وهذا له ثمرة نافعة جدا، وهي: أن الدلائل الصحيحة لا تتناقض ولا تتعارض مع بعضها، فمتى ما ثبت أن النقل والعقل يخالفان ما دلت عليه تلك القصص والمنامات دلّ ذلك على سقوط تلك القصص والمنامات في نفسها وبطلانها، ومن ثمّ عدم صحة الاستدلال بها.

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها».

فقلنا له: أيها المعارض، أما لفظ رسول الله فينقض ما حكيت عن أبي معاوية، فإن قاله فالحديث يكذبه ويبطل دعواه؛ لأن لفظ الحديث: «إذا مضى ثلث

الليل - أو شطر الليل - نزل الله إلى السماء الدنيا فيقول: هل من داع فأجيب؟، هل من مستغفر أغفر له؟، هل من سائل فأعطيه؟، حتى ينفجر الفجر»، وقد جئنا بالحديث بإسناده في صدر هذا الكتاب، فلو كان على ما حكيت عن أبي معاوية - وادعيته أنت أيضا أنه أمره ورحمته وسلطانه - ما كان أمره وسلطانه يتكلم بمثل هذا ويدعو الناس إلى استغفاره وسؤاله دون الله، ولا الملائكة يدعون»[1].

فنقض رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدلال الجمهي بهذه الحكاية عن أبي معاوية الضرير على تأويل نزول الله بأنه نزول رحمته وما أشبه ذلك، بالدليل النقلي الصحيح المخالف لذلك، وتأمّل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالحديث يكذبه ويبطل دعواه»، فهو قاعدة عظيمة في ذلك، مفادها: أن النقل لو دلّ على خلاف ما دلت عليه القصص والمنامات كان ذلك كافياً في ردّ تلك القصص، وإبطال الاستدلال بها.

وقد أبدع الشيخ العلامة - الخبير بالصوفية ومسالكهم ومشاربهم ومناهجهم - إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سلوك هذا المسلك أيّما إبداع، وذلك في كتابه: (دراسات في التصوف)، فقد ملأ الكتاب من أوله إلى آخره ببلايا الصوفية وفضائحهم ومخازيهم في أبواب الدين المختلفة من العقائد والأحكام والأخلاق والأعمال الظاهرة والباطنة، وتميّز نقده لهم بأنه لا يورد قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم في أيّ مسألة إلا ويسبق ذلك أو يتبعه ببيان الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على خلاف ما هم عليه، وتبين أنهم على ضلال وباطل وانحراف، فليُرجَع إليه؛ فإن فيه ما يشفي ويكفي مما يقرر هذا المسلك ويبيّنه.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

وأكتفي هنا بذكر نموذج واحد:

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: «وذكروا أن الجوع هو ركن من أركان التصوف، وأساس من أسسه...، وعلى هذا الأساس نقلوا حكايات وأكاذيب عديدة؛ لتمجيد الجوع وتحميد المتجوعين والثناء عليهم، أكاذيب واضحة صريحة، فقالوا: إن سهل بن عبد الله التستري كان لا يأكل الطعام نيّفاً وعشرين يوماً...، وروى الطوسي أكثر من ذلك عن أبي عبيد البسري أنه كان إذا دخل رمضان دخل البيت وسدّ عليه الباب ويقول لامرأته: اطرحي كل ليلة رغيفاً من كوّة في البيت، ولا يخرج منه حتى يخرج رمضان، فتدخل امرأته البيت فإذا الثلاثون رغيفاً موضوعة في ناحية البيت!...، وذكر أصحاب الطبقات الصوفية عن أحد المتصوفة في الهند شاه ميان جي بيغ أنه كان يعتكف من غرة رجب إلى العاشر من محرم مغلقاً عليه أبواب الحجرة، وكان يمكث فيها ستة أشهر لا ماء ولا طعام...ولم يكتفوا بهذه المدة أيضاً حتى قال كبير القوم أبو القاسم القشيري رواية عن السلمي، أنه قال بإسناده عن أبي عقال المغربي أنه أقام بمكة أربع سنين لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات!.

فهل هـذا معقول يا عبـاد الله؟!، وهل هذا من الـدين؟...، ولكن القوم يعدّونها من لوازم الولاية والكرامة، فيخترعون القصص، ويبدعون في اختلاقها، وينسجون الأساطير، ويسردون الأباطيل، ويحشونها بالكذب المحض، ويغلون ويبالغون فيه.

فمن الغرائب: أن أبا النصر السراج الطوسي جاوز الحدود فقال: رأيت إنساناً من الصوفية مكث سبع سنين لم يشرب الماء...، وكتب الآخر عن الآخر

وهو فريد الدين مسعود المتوفى ٦٦٤هـ بأنه وقف على رجليه في عالم الاستغراق عشرين سنة لم يجلس فيها ولم يأكل شيئا...، وقال بعضهم: اشتهى أبو الخير العسقلاني السمك سنين، ثم ظهر له ذلك مع موضع حلال، فلما مدّ يده إليه ليأكل دخلت شوكة من عظامه أصبعَه، فذهبت في ذلك يده، فقال: يا رب، هذا لمن مدّ يده بشهوة إلى حلال، فكيف بمن مدّ يده بشهوة إلى حرام؟...

فهكذا حرّم الصوفية على أنفسهم أكل الطيبات، وابتعدوا عنها؛ زعماً منهم أن هذا الصنيع سيقربهم إلى الله تعالى، وأنّى لهم ذلك!...

وهذا كله رغم ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مما يخالف صنيعهم ويعارض طريقهم...».

فأورد رحمه الله جملة من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، ثم قال: «ولكن القوم عكسوا الموضوع، فحرموا ما أحل الله، وتعنتوا وتطرفوا في ترك الطعام والشراب، وأسّسوا أسساً وأصّلوا قواعد لا يوجد لها في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا في سيرة أصحابه خيار خلق الله وأبرار هذه الأمة المغفور لهم»[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) دراسات في التصوف ص(٤٤-٥٧).

المسلك الخامس
بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام

يكثر الصوفية في استدلالهم بالمنامات من دعوى رؤيتهم النبي ﷺ فيها، ويضمّنونها كل ما يريدون افتراءه واختلاقه مما يخالف الدين الذي جاء به النبي ﷺ، زاعمين أنه ﷺ هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به وشرعه لهم.

وقد سبق في المسالك السابقة في المطلب الثاني من هذا المبحث ذكر لنماذج لذلك، كدعوى ابن عربي أنه ألّف كتابه الكفري (فصوص الحكم) بأمر النبي ﷺ وإلهامه، وأنه ﷺ قدم بعض أئمة الصوفية على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنه أقرّ ما في كتاب الإحياء على ما اشتمل عليه من البدع والخرافات والطامّات التي ملأته، وغير ذلك، بل يروي الكلاباذي عن أبي بكر محمد بن علي الكتاني أنه كانت له عادة مستمرة مطردة في رؤيته ﷺ في المنام، وهي أنه كان يراه مرتين كل أسبوع في ليلتي الاثنين والخميس، وكان يسأله مسائل فيجيبه عنها![1].

من أجل ذلك؛ فإن أهل السنة في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات يحرصون على بيان هذه المسألة بياناً وافياً بذكر الأدلة وأقوال أهل العلم في رؤية النبي ﷺ من حيث: إمكان وقوعها، وحقيقتها ودلالاتها.

أما إمكان وقوع رؤية النبي ﷺ في المنام: فقد اتفق أهل العلم على إمكان وقوعها، بل يقطعون بأنها وقعت لبعض الأمة، والدليل على ذلك: ما ثبت

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٤).

عنه ﷺ في عدة أحاديث بألفاظ مختلفة من أن من رآه ﷺ في المنام فقد رآه حقاً، ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه - عند البخاري[1] ومسلم[2] والترمذي[3] وأحمد[4] - مرفوعاً: «من رآني في المنام فقد رآني حقاً، فإن الشيطان لا يتمثّل في صورتي» وقد ورد بعدة ألفاظ أخرى، منها: «لا يتمثّل بي» «من رآني فإني أنا هو، فإنه ليس للشيطان أن يتمثّل بي»، «إن الشيطان لا يتشبّه بي»، «لا يتصوّر بي»، «من رآني في المنام فقد رأى الحق، إن الشيطان لا يستطيع أن يتشبّه بي».

وأما حقيقة رؤيته ﷺ في المنام ودلالاتها: ففيها مسائل:

الأولى: اتفق أهل العلم على أن من ثبتت رؤيته النبيَّ ﷺ في المنام؛ فهذه الرؤيا حق وصدق.

الثانية: أن الشيطان لا يستطيع أن يتصوّر في المنام على صفة النبي ﷺ التي صحّت بها الآثار.

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٥٢) رقم (١١٠)، (٦/ ٢٥٦٧-٢٥٦٨) رقم (٦٥٩٢-٦٥٩٦).

(٢) صحيح مسلم (٤/ ١٧٧٦) رقم (٢٢٦٨).

(٣) سنن الترمذي ص(٣٧٦) رقم (٢٢٧٦).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٢، ٢٧١، ٣٤٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٥، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٢) (٣/ ٥٥، ٣٥٠، ٢٦٩، ٤٧٢) (٥/ ٣٠٦) (٦/ ٣٩٤) رقم (٧١٦٨، ٧٥٤٤، ٨٤٨٩، ٩٣٠٥، ٩٣١٣، ٩٤٨٤، ٩٩٦٧، ١٠٠٥٧، ١٠١١٣، ١١٥٣٩، ١٣٨٧٦، ١٤٨٢١، ١٥٩٢١، ٢٢٦٥٩، ٢٧٢٥٢).

الثالثة: أنه ليس كل من ادّعى رؤية النبي ﷺ في المنام يُقبَل منه قوله، ولا كل منامٍ رأى فيه الرائي النبيَّ ﷺ يكون حقاً؛ إلا بتحقّق شرطٍ فيه، وهو: أن تكون صفة النبي ﷺ التي رؤيت في المنام موافقة ومطابقة لصفته ﷺ المعروفة في حياته في الدنيا، مما اشتملت عليه الأحاديث الصحيحة في كتب الحديث والشمائل، وهذا هو مذهب المحققين من أهل العلم، وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وابن سيرين والبخاري وغيرهم[1]، «قال العلماء: إنما تصح رؤيا النبي ﷺ لأحد رجلين: أحدهما: صحابي رآه فعلم صفته فانطبع في نفسه مثاله، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله[2] المعصوم من الشيطان، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -، وثانيهما: رجل تكرر عليه سماع صفاته المنقولة في الكتب حتى انطبعت في نفسه صفته - عليه الصلاة والسلام - كما حصل ذلك لمن رآه، فإذا رآه جزم برؤية مثاله - عليه الصلاة والسلام - كما يجزم به من رآه، فينتفي عنه اللبس في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -،

---

(١) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٨٢-٣٨٦).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني حقًا؛ فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي»، هو كما قال ﷺ رآه في المنام حقًا، فمن قال: ما رآه في المنام حقًا فقد أخطأ، ومن قال: إن رؤيته في اليقظة بلا واسطة كالرؤية بالواسطة المقيدة بالنوم فقد أخطأ، ولهذا يكون لهذه تأويل وتعبير دون تلك. وكذلك ما سمعه منه من الكلام في المنام هو سماع منه في المنام، وليس هذا كالسماع منه في اليقظة، وقد يرى الرائي في المنام أشخاصًا ويخاطبونه والمرئيون لا شعور لهم بذلك، وإنما رأى مثالهم، ولكن يقال: رآهم في المنام حقيقة، فيحترز بذلك عن الرؤيا التي هي حديث النفس». مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٨).

وأما غير هذين فلا يحصل له الجزم، بل يجوز أن يكون رآه - عليه الصلاة والسلام - بمثاله، ويحتمل أن يكون من تخييل الشيطان، ولا يفيد قول المرئي لمن يراه: إنه رسول الله ﷺ، ولا قول من يحضر معه: هذا رسول الله؛ لأن الشيطان يكذِب لنفسه ويكذب لغيره، فلا يحصل الجزم»[1].

الرابعة: إذا ثبت ما سبق؛ فإنه لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يشتمل المنام - الذي رؤي فيه النبي ﷺ على صفته - على ما يأتي:

١- أي أمرٍ لم يشرعه النبي ﷺ في حياته؛ لأن الله ما توفى نبيه إلا وقد أكمل دينه وأتمّ نعمته، وبيّن النبيُّ ﷺ هذا الدين لأمته عامةً وبلّغها جميع ما أمره به ربه، فادعاء اشتمال المنام على شيء لم يشرعه ﷺ هو زيادة عمّا جاء به، وهو من الإحداث في الدين، كما أن فيه دعوى تخصيص النبي ﷺ ذلك الرائي بذلك الأمر، وهذا مخالفٌ لما خُصَّ به النبي ﷺ من كون بعثته وبيانه ودعوته عامة للثقلين، ثم أيضاً: فيه دعوى تفضيل هذا الرائي نفسَه على خيرة الأمة من الصحابة - وفيهم الخلفاء الأربعة - بادّعائه أن النبي ﷺ خصَّه من الدين بما لم يخص به أحداً منهم!.

٢- أيّ أمرٍ يخالف ما جاء به النبي ﷺ، وذلك أن الله جعل رسالة النبي ﷺ ودعوته ودينه خاتمة الرسالات والأديان، وتغيير شيء من الدين بآخر إنما يكون وقت نزول الوحي في حياته ﷺ بالنسخ أو التقييد أو التخصيص ونحو ذلك، فمن ادّعى أنه ﷺ أمره في المنام أو أقرّه على ما يخالف دينه الذي نقله الصحابة للأمة فهو مدَّعٍ أن دينه ﷺ لا يزال قابلاً للتبديل والتغيير والنسخ.

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٤/ ٤١٨).

وببيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام يتضح أن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات التي يزعمون أنهم رأوا فيها النبي ﷺ، استدلالٌ باطل ساقط، وذلك لعدة أمور:

الأول: ما عُرِف به كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة من الجهل بسنته ﷺ والإعراض عنها وعن طلبها وتعلمها، فهم من أجهل الأمة بما جاء عنه ﷺ وما رواه عنه صحابته من سنته، ومن ذلك: صفته ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كانوا قد وصلوا إلى هذه الدرجة من الجهل فكيف يعرفون صفته ﷺ؟، وكيف تحقّقوا أن من رأوه في المنام - إن كانت رؤيتهم له صحيحة أصلاً وليست ترائياً وكذباً - هو رسول الله حقاً وهم لا يعرفون صفته؟!.

الثاني: أن جميع القصص التي يستدل فيها بهذا النوع من المنامات ليس فيها البتة توجيه السؤال والاستفسار لمن رآها عن صفة النبي ﷺ التي رآها في المنام؛ لينظَر في موافقتها صفتَه ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كان الصحابي الحبر البحر (عبد الله بن عباس رضي الله عنهما)[1] وأحد أئمة التابعين (محمد

---

(١) عن عاصم بن كليب، قال: إن أباه رأى النبي ﷺ في المنام، فأخبر ابن عباس رضي الله عنهما بذلك، فقال له: رأيتَه؟، قلتُ: إي والله، لقد رأيته، قال: فذكرت الحسن بن علي، قال: إني والله قد ذكرته ونعتُّه في مشيته، قال: فقال ابن عباس: إنه كان يشبهه. أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٢) رقم (٨٤٨٩) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٣٥) رقم (٨١٨٦) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة».

ابن سيرين)[1] يصنعان ذلك - مع كثرة الخير والصلاح والصدق واتباع السنة، وقرب العهد بزمن النبوة - مع من ذكر أنه رأى النبي ﷺ في المنام؛ فكيف بمن بعد هذين القرنين الفاضلين؟، وهذا يبين أن أهل الأهواء والبدعة كانوا يقبلون تلك المنامات بمجرد سماعها من صاحبها، وهذا تصرّف خاطئ واستدلال باطل.

الثالث: أن جملةً كبيرة جداً من تلك المنامات لم تُعرَف عدالة من ادعاها إلا من طريق تزكيته من أهل طريقته الذين هم مثله في الخطأ والجهل والبدعة والضلال، بل إن منها منامات لا يُعرف صاحبها لا بعينه ولا بصفته ولا بدرجته في الضبط والعدالة!، ومثل هؤلاء لا تجوز الثقة بمجرد قولهم.

الرابع: أن أكثر ما يستدلون به من هذه المنامات فلا بد أن تكون فيه مخالفة شرعية: إما إحداث أمرٍ لم يأتِ به النبي ﷺ في حياته، وإما أمرٌ أو إقرارٌ على أمرٍ مبتدع أو مصادم للشرع - بل منه ما هو مصادم لأساس بعثته ﷺ من أعمال الكفر والشرك -، ومن المحال أن يأمر النبي ﷺ بذلك، فهي إذاً منامات مكذوبة مفتعلة مفتراة، وأقل أحوالها: أن يكون الرائي لها صادقاً في دعواه رؤيتها لكن تكون من تلاعب الشيطان بهم - وما أكثره بهذه الطائفة! -.

---

(١) قال أيوب السختياني: «كان محمد - يعني: ابن سيرين - إذا قصّ عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال: صِف لي الذي رأيتَه، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم تَرَه» أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٩٩) معلّقاً مجزوماً به بلفظ «قال ابن سيرين: إذا رآه في صورته»، ووصله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣٨٤) وصحح إسناده.

المسلك السادس

التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح

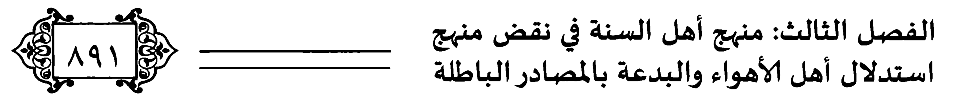
جعل الله سبحانه الطريقَ الموصِل إلى محبته ورضوانه وجنته وهداه هو اتباع نبيه ﷺ فيما بعثه وأرسله به، فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقضى بأن كل من أراد الوصول إليه من غير هذه الطريق فهو ضالٌّ وعمله غير مقبول، فقال تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولما كان أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالقصص والمنامات قد خرجوا عن هدي محمد ﷺ وسنته ودينه واتباع ما صحّ عنه، وأعرضوا عن ذلك، وابتغوا الهدى في غيره من تلك القصص والمنامات التي اتخذوها مصدراً للتلقي والاستدلال، وضمّنوها بدعاً ومخالفاتٍ ما أنزل الله بها من سلطان؛ فإن أهل السنة يلحظون ذلك في ردهم على أولئك، فيستنكرون عليهم صنيعهم، وفي ذلك نقضٌ وإبطالٌ له من حيث إن الإعراض عن الحق الثابت الصريح تلقّياً واستدلالاً إلى القصص والمنامات ابتغاءٌ للهدى في غير ما جعله الله سبيلاً لذلك، وهو من الضلال والأعمال غير المقبولة عند الله.

وقد سبق في ثنايا مسالك هذا المطلب شواهد ونماذج لذلك، فأذكر هنا نموذجاً آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «قال [يعني: أبا القاسم القشيري]: وأذن الشبلي مرة فلما انتهى إلى الشهادتين قال: لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك. قال: وسمع النوري رجلاً يؤذن فقال: طعنة وسم الموت. وسمع كلبا ينبح فقال: لبيك وسعديك، فقيل له: إن هذا تَرْك للدين - فإنه يقول للمؤذن في تشهده: طعنة وسم الموت، ويلبي عند نباح الكلاب -، فسئل عن ذلك فقال: أما المؤذن فإنه يذكره على رأس الغفلة، وأما الكلب فإن الله يقول: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[الإسراء: ٤٤].

ومثل هذه الكلمات والحكايات لا تصلح أن تذكر للاقتداء أو سلوك سبيلٍ وطريقة؛ لما فيها من مخالفة أمر الله ورسوله، والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور إن كان معذورا بقصور في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون لبساً للحق بالباطل.

وأبو الحسين النوري وأبو بكر الشبلي - رحمة الله عليهما - كانا معروفين بتغيير العقل في بعض الأوقات، حتى ذهب الشبلي إلى المارستان مرتين، والنوري رَحِمَهُ اللَّهُ كان فيه وَلَه، وقد مات بأجمة قصب لما غلبه الوجد حتى أزال عقله، ومن هذه حاله لا يصلح أن يتبع في حالٍ لا يوافق أمر الله ورسوله - وإن كان صاحبها معذورا أو مغفورا له، وان كان له من الإيمان والصلاح والصدق والمقامات المحمودة ما هو من أعظم الأمور -، فليس هو في ذلك بأعظم



من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإنهم يتبعون في طاعة ولا يذكرون إلا بالجميل الحسن، وما صدر منهم من ذنب أو تأويل وليس هو مما أمر الله به ورسوله لا يتبعون فيه، فهذا أصل يجب اتباعه»[١].

---

(١) الاستقامة (٢/ ١٥-١٦).

المبحث الثاني

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.
- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

المبحث الثاني

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

التمهيد

موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق

يتضح موقف أهل السنة من الكشف[(١)] والوجد[(٢)] والذوق[(٣)] بمعرفة عدة أصول يقوم عليها منهج أهل السنة، من أهمها:

١- الغيب مما استأثر الله بعلمه:

---

(١) هو عند الصوفية: «الاطّلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهودا»، و(الحجاب): «انطباع الصور الكونية في القلب المانعة لقبول تجلّي الحق». التعريفات ص(٢٣٧، ١١١).

(٢) هو عند الصوفية: «ما يصادف القلب ويَرِد عليه بلا تكلُّف وتصنُّع». التعريفات ص(٣٢٣). وقال السيوطي: «جاذب القلب من فزع أو غم، أو رؤية معنى من أحوال الآخرة، أو كشف حاله بين الله تعالى وبين العبد، وقيل: لهب ينشر في الأسرار تضطرب الجوارح طربا أو حزنا عند ذلك الوارد، وقيل: هو شارات الحق بالترقي إلى مقام مشاهداته». مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٢١١).

(٣) هو عند الصوفية: «عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره». التعريفات ص(١٤٤)، و«أهل الذوق: من يكون حكم تجلِّياته نازلاً من مقام روحه وقلبه إلى مقام نفسه وقُوَاه، كأنه يجد ذلك حِسًّا، ويدركه ذوقًا، بل يلوح ذلك من وجوههم» التعريفات ص(٥٨).

صرّح وأعلن أنبياء الله ورسله بأن من أصول دعوتهم الإيمان بأن الله وحده هو الذي يعلم الغيب لا يشاركه في ذلك أحد، فقال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٢٠]، ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، وامتدح الله عباده المؤمنين بإيمانهم بالغيب فقال: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٢-٣]، وذم سبحانه من ادعى أمراً من الأمور الغيبية الماضية أو المستقبلة وأنكر عليه أشد الإنكار فقال: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٧٨]، ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الطور: ٤١]، ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [القلم: ٤٧].

فلا يجوز لأحدٍ كائناً من كان أن يدّعي معرفة شيء من علم الغيب، ومن ادعاه عن طريق الكشف أو الوجد أو الذوق فهو ضال مضل.

٢- لا يطلع أحدٌ - كائناً من كان - على شيء من الغيب إلا من أطلعه الله عليه من الرسلِ من الملائكة والأنبياءِ خاصة:

فالله سبحانه مالك الملك يفعل في ملكه ما يشاء، ومن كمال عدله وحكمته وحكمه: أن أرسل إلى البشر رسلاً من أنفسهم ونبأهم بما شاء من الغيب الماضي والمستقبَل عن طريق من يرسله لهم من الملائكة أو بما يوحيه إليهم، قال

تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وبيّن سبحانه أن أشرف الخلق محمداً ﷺ ما كان له أن يعلم شيئاً من الغيب أو أن يخبر به أمته إلا لأن الله أخبره به وأطلعه عليه، فقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ﴿ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَا ﴾ [هود: ٤٩]، ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٢].

فالوحي والعلم بالغيب مقيَّد بأنبياء الله ورسله، ولا يعلمون منه إلا ما أعلمهم الله به، فمن ادّعى أنه يعلم شيئاً من الغيب عن طريق الكشف والوجد والذوق كان مدّعياً مشاركته الأنبياء والرسل في هذه الخاصيّة التي هي من أعظم خواصّهم والتي لا يكونون أنبياء ورسلاً إلا بها، وذلك من أعظم الضلال.

٣- الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول والميزان:

«الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله، وذلك في حقنا، ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع، وأما ما لم تجئ به الرسل عن الله، أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به، ففيه الحق والباطل؛ فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع للكتاب والسنة والإجماع، فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب، لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، وهي مبنية على أصلين:

أحدهما: أن هذا جاء به الرسول.

والثاني: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه.

وهذه الثانية إيمانية ضدها الكفر والنفاق، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من المتكلمة والمتفلسفة والمتأمرة والمتصوفة؛ إما بناء على نوع تقصير بالرسالة، وإما بناء على نوع تفضل عليها، وإما على عين إعراض عنها، وإما على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير، كالفروع مثلاً دون الأصول العقلية أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة.

أما الأولى: فهي مقدمة علمية مبناها على العلم بالإسناد والعلم بالمتن، وذلك لأهل العلم بالكتاب والسنة والإجماع لفظًا ومعنى، وإسنادًا ومتنًا، وأما ما سوى ذلك فإما أن يكون مأثورًا عن الأنبياء أو لا:

أما الأول: فيدخل فيه الإسرائيليات مما بأيدي المسلمين وأيدي أهل الكتاب، وذلك قد لَبِسَ حقه بباطله...، ولكن يسمع ويروى إذا علمنا موافقته لما علمناه؛ لأنه مؤنس مؤكد، وقد علم أنه حق، وأما إثبات حكم بمجرده فلا يجوز اتفاقًا، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم، دون ما رووه لنا، وهذا يغلط فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير، وبعض أهل الكلام.

وأما الثاني: فما يروى عن الأوائل من المتفلسفة ونحوهم، وما يلقى في قلوب المسلمين يقظة ومنامًا، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية أو الفرعية، وما قاله الأكابر من هذه الملة علمائها وأمرائها، فهذا التقليد والقياس والإلهام فيه الحق والباطل، لا يرد كله، ولا يقبل كله، وأضعفه ما كان منقولاً عمن

ليس قوله حجة بإسناد ضعيف، مثل المأثور عن الأوائل، بخلاف المأثور عن بعض أئمتنا مما صح نقله، فإن هذا نقله صحيح، ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس، وهو الحكايات.

ثم هذه الأمور لا ترد ردًا مطلقًا لما فيها من حق موافق، ولا تقبل قبولاً مطلقًا لما فيها من الباطل، بل يقبل منها ما وافق الحق، ويرد منها ما كان باطلاً.

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب، فليست العقليات كلها صحيحة، ولا كلها فاسدة، بل فيها حق وباطل، بل ما في الكتاب والسنة والإجماع، فإنه حق ليس فيه باطل بحال، فما علم من العقليات أنه حق فهو حق، لكن كثير من أهلها يجعلون الظن يقينًا بشبهة وشهوة...

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول ﷺ حق لا باطل فيه، وهدى لا ضلال فيه، ونور لا ظلمة فيه، وشفاء ونجاة»[1].

فلا يجوز البتة أن يجعل شيء من الكشف أو الوجد أو الذوق مصدراً من مصادر التلقّي، ولا يجوز النظر إليه ولا الاعتماد عليه إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة والإجماع: فإن وافقها قُبِل وإلا رُدّ، ثم إن قبوله إنما يكون في حق من كان متبعا لله ورسوله دائراً مع أمرهما ونهيهما ساعياً فيما يحبه الله ويرضاه، بخلاف من كان قريناً للبدعة مصاحباً للمعصية غالياً في المخالفة، فمثل هذا كشفه وذوقه ووجده مردود عليه ابتداءً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٥-٨).

وحتى عند قبوله لا يصح اعتباره دليلاً بإطلاق، بل يعدّ مرجّحاً ومؤنساً لمن حصل له ذلك بخصوصه ولا يكون عاماً للأمة كلها(١)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعي، فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر أو هذا الكلام أرضى لله ورسوله كان هذا ترجيحا بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقا إلى الحقائق مطلقا أخطئوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة، فإلهام مثل هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة والظواهر والاستصحابات الكثيرة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه»(٢).

٤- أعظم حالٍ يكون عليها العبد هي أن يكون متبعاً للكتاب والسنة:

أعظم منزلة وأشرف حالٍ وأعلى مكانةٍ يحصل عليها العبد في هذه الدنيا هي أن يكون عبداً لله حقا وصدقاً، وكلما ارتقى العبد في مراتب العبودية لله حباً وذلاً وخضوعاً وطاعةً كانت درجته عند الله أعلى وأكمل؛ ولذا امتدح الله أفضل عباده وأعظمهم محمداً ﷺ بذلك فقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، «والعبد العارف باللّه تتحد إرادته بإرادة اللّه، بحيث لا يريد إلا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٨) (٣٥/ ١٢٢-١٢٤)، بغية المرتاد ص(٣٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٣).

ما يريده اللّه أمرًا به ورضا، ولا يحب إلا ما يحبه اللّه، ولا يبغض إلا ما يبغضه اللّه، ولا يلتفت إلى عذل العاذلين ولوم اللائمين»(١).

فأعظم ما يكون عليه العبد المؤمن من الكشف والذوق والوجد هو ما يحقق له ما يكرمه الله به من درجات العبودية:

«فالكشف الصحيح: أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وجودا وعدما، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح»(٢)، وأعظم الكشف وأجلّه: «أن يكشف للسالك عن طريق سلوكه ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها، فما أكرم الله الصادقين بكرامةٍ أعظم من هذا الكشف، وجعلهم منقادين له عاملين بمقتضاه»(٣).

والذوق الصحيح: أن يذوق العبد حلاوة الإيمان والطاعة، كما ورد في الحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا»(٤). «فإن المخلص للّه ذاق من حلاوة عبوديته للّه ما يمنعه عن عبوديته لغيره، ومن حلاوة محبته للّه ما يمنعه عن محبة غيره؛ إذ ليس عند القلب لا أحلى ولا ألذ ولا أطيب ولا ألين ولا أنعم من حلاوة الإيمان المتضمن عبوديته لله ومحبته له وإخلاصه الدين له، وذلك يقتضى انجذاب القلب إلى اللّه، فيصير

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٧).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٢٢٦).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٢) رقم (٣٤).

القلب منيبًا إلى اللّه خائفًا منه راغبًا راهبًا، كما قال تعالى: ﴿مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ﴾[ق: ٣٣]، إذ المحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه، فلا يكون عبد اللّه ومحبه إلا بين خوف ورجاء، قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾[الإسراء: ٥٧]، وإذا كان العبد مخلصًا له اجتباه ربه فيحيي قلبه، واجتذبه إليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء، ويخاف من حصول ضد ذلك، بخلاف القلب الذي لم يخلص لله، فإنه في طلب وإرادة وحب مطلق، فيهوى ما يسنح له ويتشبث بما يهواه، كالغصن أي نسيم مر بعطفه أماله، فتارة تجتذبه الصور المحرمة وغير المحرمة، فيبقى أسيرًا عبدًا لمن لو اتخذه هو عبدًا له، لكان ذلك عيبًا ونقصًا وذمًا، وتارة يجتذبه الشرف والرئاسة، فترضيه الكلمة وتغضبه الكلمة ويستعبده من يثني عليه ولو بالباطل، ويعادي من يذمه ولو بالحق، وتارة يستعبده الدرهم والدينار، وأمثال ذلك من الأمور التي تستعبد القلوب، والقلوب تهواها فيتخذ إلهه هواه ويتبع هواه بغير هدى من اللّه، ومن لم يكن خالصًا للّه عبدًا له قد صار قلبه معبدًا لربه وحده لا شريك له، بحيث يكون اللّه أحب إليه من كل ما سواه، ويكون ذليلاً له خاضعًا وإلا استعبدته الكائنات، واستولت على قلبه الشياطين، وكان من الغاوين إخوان الشياطين، وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه إلا اللّه، وهذا أمر ضروري لا حيلة فيه»[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٥-٢١٦).

وأما الوجد الصحيح: فمن أعظم الأحوال التي يكون عليها العبد ما ذكره الله في قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، و «قلوب الصحابة كانت أصفى القلوب، وما كانوا يزيدون عند الوجد على البكاء والخشوع»[1].

❀ ❀ ❀

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٠٩).

المطلب الأول

منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

«لقد نهج الصوفية في تلقّي علومهم منهجاً خاصاً خالفوا فيه ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية المتبعة للكتاب والسنة، وقد اعتبرت الصوفية منهج الكشف عندها من أرقى مناهج المعرفة، وطريقاً موصلاً إلى اليقين - بزعمهم -، لذلك أهمل غلاة الصوفية الاهتمام بالعلوم الشرعية وزهدوا فيها ورغبوا الناس عنها، وذلك لاعتمادهم على العلوم اللدنية الإلهامية دون الاعتماد على النقل والعقل، وحثّوا أتباعهم باتخاذ منهج الكشف وما يوصل إليه من الذوق والخطرات والإسراء والمعراج والإلهام والرؤى والهواتف وغيرها من مناهج التلقي عندهم»(١).

قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ للطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف الذي يستغنى به عن الاستدلال...، فإن حجج القوم أظهر من حجج غيرهم لتأييدها بالكشف»(٢).

وقال الكلاباذي: «إن طريقة الكشف لدى الصوفية لا يمكن الاستدلال عليها بالعقل والحس، وإنما هي عن طريق المواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٧٥).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ٦٣).

تلك الأحوال وحلّ تلك المقامات»[١].

وقال الغزالي: «الكشف باب الفوز الأكبر، وهو الفوز بلقاء الله تعالى»[٢].

وأبرز ما يصوّر ملامح ذلك ما يأتي:

١ - حقيقة الكشف والذوق والوجد:

الكشف الصوفي - وما يوصل إليه من الوجد والذوق وغيرهما - حقيقته عندهم رفع الحجب أمام قلب الصوفي وبصره ليعلم ما في السماوات جميعاً، وما في الأرض جميعاً، فلا تسقط ورقة إلا بنظره، ولا تقع قطرة ماء من السماء إلا بعلمه، ولا يولد مولود أو يتحرك ساكن أو يسكن متحرك إلا بعلم الصوفي، فلا يقف أمامه حجاب، ولا يوصد أمامه باب، ولا يعجزه علم شيء في الأرض ولا في السماء، فهو يعلم ما يكتب في اللوح المحفوظ ساعة بساعة، بل هو يعلم بأي لغة وأي قلم كتب اللوح المحفوظ، وماذا في أم الكتاب، وماذا كان منذ الأزل وماذا سيكون إلى الأبد، فجعلوا أنفسهم في مقام الله علماً بكل شيء، وإحاطة بما في السماوات والأرض.

قال الخواص: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر»[٣].

ويحكي عبد العزيز الدباغ عن نفسه وصولَه إلى هذه الدرجة فيقول: «وبعد وفاة سيدي عمر بثلاثة أيام وقع لي - والحمد لله - الفتح، وعرفنا الله

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٠٠).

(٢) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٣) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

بحقيقة نفوسنا فله الحمد وله الشكر، وذلك يوم الخميس الثامن من رجب عام خمسة وعشرين ومائة وألف، فخرجت من دارنا فرزقني الله تعالى على يد بعض المتصدقين من عباده أربع موزونات، فاشتريت الحوت وقدمت به إلى دارنا، فقالت لي المرأة: اذهب إلى سيدي علي بن حرزهم واقدم لنا بالزيت لنقلي به هذا الحوت، فذهبت فلما بلغت باب الفتوح دخلتني قشعريرة ثم رعدة كثيرة، ثم جعل لحمي يتنمل كثيرا، فجعلت أمشي وأنا على ذلك والحال يتزايد إلى أن بلغت إلى قبر سيدي يحيى بن علال - نفعنا الله به - وهو في طريق سيدي علي بن حرزهم، فاشتد الحال وجعل صدري يضطرب اضطرابا عظيما حتى كانت ترقوتي تضرب لحيتي، فقلت: هذا هو الموت من غير شك، ثم خرج شيء من ذاتي كأنه بخار الكسكاس، ثم جعلت ذاتي تتطاول حتى صارت أطول من كل طويل، ثم جعلت الأشياء تنكشف لي وتظهر كأنها بين يدي، فرأيت جميع القرى والمدن والمداشر، ورأيت كل ما في هذا البر، ورأيت النصرانية ترضع ولدها وهو في حجرها، ورأيت جميع البحور، ورأيت الأرضين السبع وكل ما فيهن من دواب ومخلوقات، ورأيت السماء وكأني فوقها وأنا أنظر ما فيها، وإذا بنور عظيم كالبرق الخاطف الذي يجيء من كل جهة، فجاء ذلك النور من فوقي ومن تحتي وعن يميني وعن شمالي ومن أمامي وخلفي وأصابني منه برد عظيم حتى ظننت أني مت، فبادرت ورقدت على وجهي لئلا أنظر إلى ذلك النور، فلما رقدت رأيت ذاتي كلها عيونا: العين تبصر، والرأس تبصر، والرجل تبصر، وجميع أعضائي تبصر، ونظرت إلى الثياب التي علي فوجدتها لا تحجب ذلك النظر الذي سرى في الذات، فعلمت أن الرقاد على وجهي والقيام على حد سواء، ثم استمر الأمر علي ساعة وانقطع وصرت بمثابة الحالة

الأولى التي كنت عليها أولا»[١].

وقال عبد الكريم الجيلي: «فرأيت جميع الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - والأولياء والملائكة العالين، والمقربين، وملائكة التسخير، ورأيت روحانية الموجودات جميعها، وكشفت عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد، وتحققت بعلوم إلهية لا يسع الكون أن نذكرها فيه»[٢].

٢- الكشف والذوق والوجد هو مصدر التلقي والعلم، بل أعلى مصدر لذلك، وبيان طرقه عندهم:

زعم الصوفية أن الصوفي يكشف له معان في القرآن والحديث لا يعلمها علماء الشريعة الذين سموهم بعلماء الظاهر والقراطيس والآثار التي ينقلونها عن الموتى، وأما هم فيلتقون بالرسول ﷺ يقظة أحياناً، ومناماً أحياناً، ويسألونه ويستفيدون منه هذه العلوم.

ثم ترقوا فقالوا: إن لنا علوماً ليست في الكتاب والسنة نأخذها عن الخضر الذي هو على شريعة الباطن، وهو الذي يمد الأولياء بهذه الشريعة، فموسى ومحمد والأنبياء على شريعة ظاهرة، وأما الخضر فهو على شريعة باطنة يجوز فيها ما لا يجوز في الظاهر، فقد قتل الغلام بغير ذنب، وكسر السفينة لمن حملهم بغير نوال، وبنى الجدار إحساناً منه لمن أساء إليهم، ومثل هذا ينكره أهل الظاهر

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٤-١٥).

(٢) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل ص(٩٧).

كما أنكره موسى، ونحن في الباطن على شريعة الخضر وهو يلتقي بنا ونتعلم منه علوماً خاصة ينكرها أهل الظاهر لجهلهم.

وتارة يترقون في هذا الكذب فيزعمون أنهم تلقوا هذه العلوم من مَلَك الإلهام كما تلقى محمد ﷺ علومه من ملك الوحي.

وأخرى يزعمون أنهم تلقوا علومهم من الله رأساً وبلا وساطة، وأنها انطبعت في نفوسهم من الله رأساً، وأنهم مطالعون الأمر في الأزل بأرواحهم، والأمر في الأبد يرونه كما يكون عليه الحال، يرونه كذلك بأرواحهم بغير وساطة، وأن همتهم تصل السماوات وما فوقها والأرض وما تحتها.

٣- درجتهم في الكشف والذوق والوجد رفعتهم عن درجة الصحابة، وأوصلتهم إلى درجة الأنبياء، بل أعلى من ذلك:

وسّع المتصوفة دائرة كشفهم فزعموا أنهم يعلمون أسرار الحروف المقطعة من القرآن بطريق الكشف، وقصص الأنبياء يروونها على حقيقتها، ويجتمعون بالأنبياء ويسألونهم عن تفاصيل قصصهم وما كان منهم، فيفيدون فوائد كثيرة أعلى مما هو موجود منها فعلاً في القرآن، وأما الجنة والنار فهم وإياهما دائماً رأي العين، بل هما ساقطتان أصلاً من عيونهم؛ لأن النار لو بصق أحدهم عليها لأطفأها - كما قال أبو يزيد وغيره منهم -، وأما الجنة فالنظر إليها شرك وكفر؛ لأنهم ينظرون إلى الله فقط، حتى قال قائلهم: خضنا بحراً وقف الأنبياء بساحله، فجعل نفسه أعظم معرفة وتحقيقاً مما لدى الأنبياء.

٤- زعم الصوفية أن معاني القرآن الصحيحة الحقّة هي التي يعلمونها هم عن طريق الكشف والذوق والوجد:

ادعى المتصوفة أنهم عرفوا بزعمهم - عن طريق الكشف والذوق والوجد - للقرآن معاني غير التي يعرفها أصحاب النبي ﷺ وعلماء الأمة على مر العصور، وأنهم اكتشفوا هم عن طريق كشفهم للقرآن معاني أخرى وأن فيه علوماً كثيرة جداً لا يعلمها غيرهم(١).

وهـذه العناصر الثلاثة الأخيرة سـتأتي نماذجها في المطـلب التالي - إن شاء الله -.

(١) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص(١٤٧-١٤٨).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

دعوى التلقّي عن الله – سبحانه – والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر

يعدّ هذا الأمر أهمّ ما يستدلّ عليه أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق؛ إذ إنهم بذلك يتوصّلون إلى تحقيق كل أهدافهم وأغراضهم، ومنها:

- إثبات أن ما هم عليه هو ما أحبه الله ورسوله.
- أنهم فيما هم عليه موافقون للأنبياء والرسل جميعاً.
- أنهم بذلك يثبتون شرعية كل ما يأتون به من الخرافات والأباطيل.
- دفع أيّ معارض لهم بأنه لم يصل إلى ما وصلوا إليه، ولم يعلم ما علموه، فليس له إلا السكوت أو التسليم لهم.
- السيطرة المطلقة على أتباعهم بإيهامهم أنهم أولياء الله وأحباؤه.

يقول عبد الكريم الجيلي: «ثم ألتمس من الناظر في هذا الكتاب – بعد أن أعلمه أني ما وضعت شيئاً في هذا الكتاب إلا وهو مؤيد بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ – أنه إذا لاح له شيء في كلامي بخلاف الكتاب والسنة فليعلم أن ذلك من حيث مفهومه لا من حيث مرادي الذي وضعت الكلام لأجله، فليتوقف عن العمل به مع التسليم إلى أن يفتح الله تعالى عليه بمعرفته، ويحصل له شاهد ذلك من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه.

وفائدة التسليم هنا وترك الإنكار: أن لا يحرم الوصول إلى معرفة ذلك، فإن من أنكر شيئاً من علمنا هذا حرم الوصول إليه ما دام منكراً، ولا سبيل إلى غير ذلك، بل ويخشى عليه حرمان الوصول إلى ذلك مطلقاً بالإنكار أول وهلة، ولا طريق له إلا الإيمان والتسليم.

واعلم أن كل علم لا يؤيده الكتاب والسنة فهو ضلالة، لا لأجل ما لا تجد أنت له ما يؤيده، فقد يكون العلم في نفسه مؤيداً بالكتاب والسنة، ولكن قلة استعدادك منعتك من فهمه، فلن تستطيع أن تتناوله له بهمتك من محله فتظن أنه غير مؤيد بالكتاب والسنة، فالطريق في هذا: التسليم وعدم العمل به من غير إنكار إلى أن يأخذ الله بيدك إليه»[1].

وهذه نماذج من استدلالات القوم بالكشف والوجد والذوق على التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر:

أولاً: التلقّي عن الله - سبحانه -:

١- قال الشعراني: «وقد رأيت رسالة أرسلها الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله عنه للشيخ فخر الدين الرازي صاحب التفسير، يبين له فيها نقص درجته في العلم، هذا والشيخ فخر الدين الرازي مذكور في العلماء الذين انتهت إليهم الرياسة في الاطلاع على العلوم، من جملتها: اعلم يا أخي وفقنا الله وإياك أن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله عز وجل بلا واسطة من نقل أو شيخ، فإن من كان علمه مستفاداً من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ

---

(١) الإنسان الكامل ص(١١-١٢).

عن المحدثات، وذلك معلول عند أهل الله ﷻ، ومن قطع عمره في معرفة المحدثات وتفاصيلها فاته حظه من ربه ﷻ، لأن العلوم المتعلقة بالمحدثات يفني الرجل عمره فيها ولا يبلغ إلى حقيقتها، ولو أنك يا أخي سلكت على يد شيخ من أهل الله ﷻ لأوصلك إلى حضرة شهود الحق تعالى، فتأخذ عنه العلم بالأمور من طريق الإلهام الصحيح من غير تعب ولا نصب ولا سهر كما أخذه الخضر عليه السلام، فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود، لا عن نظر وفكر وظن وتخمين، وكان الشيخ الكامل أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»[1].

٢- «ويحكى عن يحيى بن معاذ أنه رأى أبا يزيد في بعض مشاهداته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر مستوفزاً على صدور قدميه، رافعا أخمصيه مع عقبيه عن الأرض، ضاربا بذقنه على صدره، شاخصا بعينيه لا يطرف، قال: ثم سجد عند السحر فأطاله، ثم قعد فقال: اللهم إن قوما طلبوك فأعطيتهم المشي على الماء والمشي في الهواء فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم طيّ الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم كنوز الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك. حتى عد نيفا وعشرين مقاما من كرامات الأولياء، ثم التفت فرآني فقال: يحيى؟، قلت: نعم يا سيدي، فقال: منذ متى أنت ههنا؟، قلت: منذ حين، فسكت، فقلت: يا سيدي، حدثني بشيء، فقال: أحدثك بما يصلح لك، أَدخَلَني في الفلك

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

الأسفل فدورني في الملكوت السفلي وأراني الأرضين وما تحتها إلى الثرى، ثم أدخلني في الفلك العلوي فطوف بي في السموات وأراني ما فيها من الجنان إلى العرش، ثم أوقفني بين يديه فقال: سلني أي شيء رأيت حتى أهبه لك، فقلت: يا سيدي، ما رأيت شيئا أستحسنته فأسألك إياه، فقال: أنت عبدي حقا، تعبدني لأجلي صدقا، لأفعلن بك ولأفعلن، فذكر أشياء، قال يحيى: فهالني ذلك وامتلأت به وعجبت منه، فقلت: يا سيدي، لِمَ لا سألته المعرفة به وقد قال لك ملك الملوك: سلني ما شئت؟، قال: فصاح بي صيحة وقال: اسكت ويلك!، غِرْتُ عليه مني حتى لا أحب أن يعرفه سواه»[١].

٣- «وحكي أن أبا تراب النخشبي كان معجبا ببعض المريدين، فكان يدنيه ويقوم بمصالحه والمريد مشغول بعبادته ومواجدته، فقال له أبو تراب يوما: لو رأيت أبا يزيد، فقال: إني عنه مشغول، فلما أكثر عليه أبو تراب من قوله: لو رأيت أبا يزيد؛ هاج وجد المريد فقال: ويحك! ما أصنع بأبي يزيد؟، قد رأيت الله تعالى فأغناني عن أبى يزيد، قال أبو تراب: فهاج طبعي ولم أملك نفسي فقلت: ويلك!، تغتر بالله ﷻ؟، لو رأيت أبا يزيد مرة واحدة كان أنفع لك من أن ترى الله سبعين مرة، قال: فبهت الفتى من قوله وأنكره فقال: وكيف ذلك؟، قال له: ويلك!، أما ترى الله تعالى عندك فيظهر لك على مقدارك، وترى أبا يزيد عند الله قد ظهر له على مقداره؟، فعرف ما قلت»[٢].

---

(١) إحياء علوم الدين (٤/ ٣٥٦).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٥٦).

ثانياً: التلقّي عن النبي ﷺ يقظةً ومناماً:

تقدم في موضعٍ سابقٍ(١) أن الصوفية يدعون رؤية النبي ﷺ في المنام، لكنهم لم يكتفوا بذلك، بل ادّعوا رؤيته ﷺ يقظة أيضاً، ومن نماذج ذلك:

١- قال الشعراني: «أخبرني الشيخ محمد الشناوي أن ثم جماعة ببلاد اليمن لهم سند بتلقين الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، فيلقنون المريد بذلك، ويشغلونه بالصلاة على رسول الله ﷺ، فلا يزال يكثر منها حتى يصير يجتمع بالنبي ﷺ يقظة ومشافهة ويسأله عن وقائعه كما يسأل المريد شيخه من الصوفية، وأن مريدهم يترقى بذلك في أيام قلائل ويستغني عن جميع الأشياخ بتربيته ﷺ»(٢).

٢- وقال أبو العباس المرسي عن شيخه الشاذلي: «والله ما صافحتُ بهذه اليد إلا رسول الله ﷺ»(٣).

ثالثاً: التلقّي عن الأنبياء عليهم السلام:

١- قال الغزالي: «ومن أول الطريقة تبتدئ المكاشفات والمشاهدات، حتى أنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائد»(٤).

٢- وذكر أبو القاسم القشيري عن إبراهيم بن أدهم أنه رأى في البادية

---

(١) انظر: المسلك الثامن من المطلب الثاني من المبحث السابق.

(٢) الأنوار القدسية (١/ ٣٢).

(٣) لطائف المنن ص(٩٥).

(٤) المنقذ من الضلال ص(٥٠).

رجلاً علّمه اسم الله الأعظم، فدعا به بعده، فرأى الخضر عليه السلام فقال له: «إنما علّمك أخي داودُ اسمَ الله الأعظم»[1].

رابعاً: التلقّي عن الخضر:

١- قال ابن عطاء الله السكندري: «واعلم أن بقاء الخضر قد أجمعت عليه هذه الطائفة، وتواتر عن أولياء كل عصرٍ لقاؤه والأخذ عنه، واشتهر ذلك إلى أن بلغ الأمر إلى حد التواتر الذي لا يمكن جحده»[2].

٢- وحكي أن بعضهم قال لإبراهيم الخواص: حدثنا بأعجب ما رأيته من أسفار؟، فقال لهم: «لقيني الخضر، فسألني الصحبة، فخفت أن يفسد علي توكلي بسكوني إليه ففارقته»[3].

٣- وقال عبد العزيز الدباغ: «منذ لبست الأمانة التي أوصى لي بها سيدي العربي الفشتالي وفهمت ما قال لي ألقى الله في قلبي التشوف إلى العبودية الخالصة، فجعلت أبحث عنها غاية البحث، فما سمعت بأحد يشيخه الناس ويشيرون إليه بالولاية إلا ذهبت إليه وشيخته، فإذا شيخته ودمت على أوراده مدة يضيق صدري ولا أرى زيادة، فأتركه ثم أذهب إلى غيره فأشيخه فيقع لي معه مثل ما وقع من الأول، فأتركه ثم أذهب إلى غيرهما فوقع لي مثل ذلك، فبقيت متحيرا في أمري من سنة تسع إلى سنة إحدى وعشرين، وكنت أبيت كل ليلة جمعة في ضريح الولي الصالح سيدي علي بن حرزهم، وكنت أقرأ البردة مع من يبيت

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) لطائف المنن ص(٨١).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٢٤٠).

به حتى نختمها كل ليلة جمعة، فلما كان ذات ليلة طلعت ليلة الجمعة كالعادة فقرأنا البردة وختمناها، ثم خرجت من الروضة فوجدت رجلا جالسا تحت السدرة المحررة التي بقرب باب الروضة، فجعل يكلمني ويكاشفني بأمور في باطني، فعلمت أنه من الأولياء العارفين بالله ﷻ، فقلت: يا سيدي، أعطني الورد ولقنِّي الذكر، فجعل يتغافل عني في أمور أخر، فجعلت ألح عليه في الطلب وهو يمتنع، ومقصوده أن يستخرج مني العزم الصحيح حتى لا أترك ما أسمع منه، فلم أزل معه كذلك إلى أن طلع الفجر وظهر الغبار في الصومعة فقال: لا أعطيك الورد حتى تعطيني عهد الله أنك لا تتركه، فأعطيته عهد الله وميثاقه أني لا أتركه، قال: وكنت أظن أنه يعطيني مثل أوراد من شيخت قبله، فإذا به يقول لي: اذكر كل يوم سبعة آلاف: اللهم يا ربِّ بجاه سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ اجمع بيني وبين سيدنا محمد بن عبد الله في الدنيا قبل الآخرة، قال: ثم قمنا، فخلط علينا سيدي عمر بن محمد الهواري قيم الروضة، فقال له ذلك الرجل ثم أنشأ في هذا أوصيك به خيرا، فقال سيدي عمر: هو سيدي يا سيدي، قال: فقال لي سيدي عمر عند خروج روحه وانتقاله إلى الآخرة: أتدري من الرجل الذي لقنك الذكر عند السدرة المحررة؟، فقلت: لا يا سيدي، فقال: هو سيدنا الخضر عليه السلام، فلما فتح الله علي علمت ما قال لي سيدي عمر، قال: فبقيت على ذلك الذكر، فثقل علي في اليوم الأول فما كملته حتى جاء الليل، ثم جعل يخف علي شيئا فشيئا وذاتي تصطحب معه حتى كنت أكمله عند الزوال، ثم جعل يخف علي حتى كنت أكمله عند الضحى، ثم زاد في الخفة حتى صرت أكمله عند طلوع الشمس»[1].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٨).

المسلك الثاني

تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها

مما يسلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يدرجوا فيه كلماتٍ وعباراتٍ لا يفهمها ويدرك المغزى منها إلا من كان معهم على طريقتهم، وكأن مرادهم بذلك هو أن يغرسوا في نفوسهم عدة أمور، منها:

- أن هذا الطريق (طريق التصوف) لا يخضع للنقل ولا للعقل، بل هو بحسب ما يلهمهم الله إياه في حال الكشف والوجد والذوق، فتكون معانيه بحسب ما يذكرونه من تلك الألفاظ الغامضة ومعانيها التي يبينونها هم.

- أن من نطق بهذه الكلمات في حال الكشف والوجد والذوق فقد وصل إلى مراتب عليّة قد تفرّد بها عمّن سواه أو دونه.

- ربط المريدين بشيوخهم وتقييدهم بهم وقصر أخذ السلوك عليهم؛ لأنهم لن يفهموا تلك العبارات الغامضة إلا من خلال ما يتلقّونه منهم.

- قصر علومهم على طائفتهم ومريديهم، فمن سمع تلك الألفاظ والعبارات الغامضة من غيرهم لم يفهمها.

- الاحتيال على كل من أراد نقدهم أو الردّ عليهم، فيزعمون أنه ما فِهم كلامهم، وأنهم ما أرادوا إلا المعنى الصحيح، وحالهم في ذلك حال أهل تقديس العقل الذين ابتدعوا ألفاظاً من عند أنفسهم أو استعملوا ألفاظاً صحيحة على اصطلاحاتٍ خاصة بهم[1].

---

(١) وانظر: دراسات في التصوف ص(٣١٦).

وقد تضمنت قواعد الصوفية تقرير هذا المسلك والتقعيد له وذكر الأدلة عليه، ومن ذلك:

١- «بذل العلم لغير أهله.

أهلية الشيء تقضي بلزوم بذله لمن تأهل له، إذ يقدره حق قدره ويضعه في محله، ومن ليس بأهل فقد يضيعه - وهو الغالب - أو يكون حاملا له على طلب نوعه - وهو النادر -، ومن ثم اختلف الصوفية في بذل علمهم لغير أهله:

فمن قائل: لا يبذل إلا لأهله، وهو مذهب الثوري وغيره.

ومن قائل: يبذل لأهله ولغير أهله، والعلم أحمى جانبا من أن يصل إلى غير أهله، وهو مذهب الجنيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[١].

٢- «مخاطبة الناس على قدر عقولهم.

في كل علم ما يُخص ويُعم، فليس التصوف بأولى من غيره في عمومه وخصوصه، بل يلزم بذل أحكام الله المتعلقة بالمعاملات من كل، عموماً وما وراء ذلك على حسب قابله لا على قدر قائله...، وقيل للجنيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يسألك الرجلان عن المسألة الواحدة، فتجيب هذا بخلاف ما تجيب هذا؟ فقال: (الجواب على قدر السائل)»[٢].

٣- «الغيرة على علوم الصوفية وحماية العوام من التعلق بالخاص منها.

اعتبار النسب في الواقع يقضي بتخصيص الحكم عن عمومه، ومن ذلك

---

(١) قواعد التصوف لزروق (القاعدة: ١٥) ص(٢٨).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ١٧) ص(٣٠).

وجود الغيرة على علوم القوم من الإنكار، وحماية عقول العوام من التعلق بما يخص منها حامل على وجود القصد لتخصيصها. هذا مع كثرة ما يخص منها، ومداخل الغلط فيه علما وعملا، أو دعوى أو غير ذلك، فافهم. وأعط كلّ ذي حكم حقه. فالأعمال للعامة والأحوال للمريدين والفوائد للعابدين والحقائق للعارفين والعبارات قوت لعائلة المستمعين وليس لك إلا ما أنت له آكل، فافهم»[١].

٤- «كيفية تحصيل علم التصوف.

طلب الشيء من وجهه وقصده من مظانه أقرب لتحصيله، وقد ثبت أنّ دقائق علوم الصوفية منح إلهية، ومواهب اختصاصية، لا تنال بمعتاد الطلب، فلزم مراعاة وجه ذلك، وهو ثلاثة:

أولها: العمل بما علم قدر الاستطاعة.

الثاني: اللجأ إلى الله في الفتح على قدر الهمة.

الثالث: إطلاق النظر في المعاني حال الرجوع لأصل السنة ليجري الفهم وينتفي الخطأ ويتيسر الفتح»[٢].

٥- «من علم التصوف ما تتناوله الإشارة ولا تحتمله العبارة.

لا علم إلا بتعلم عن الشارع، أو من ناب منابه فيما أتى به...، وما تفيده التقوى إنما هو فهم يوافق الأصول ويشرح الصدور ويوسع العقول، ثم هو

---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ١٩) ص(٣٢).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ٢٣) ص(٣٦).

منقسم لما يدخل تحت دائرة الأحكام، ومنه ما لا يدخل تحت دائرة العبارة، وإن كان مما تتناوله الإشـارة. ومنه ما لا تفهمه الضمائر، وإن أشـارت إليه الحقائق، مع وضوحه عند مشاهده وتحقيقه عند متلقيه»(١).

وسئل رويم عن وجد الصوفية عند السماع فقال: «يشهدون المعاني التي تعزب عن غيرهم فتشير إليهم: إليّ إليّ، فيتنعمون بذلك من الفرح، ثم يقطع الحجاب فيعود ذلك الفرح بكاء، فمنهم من يخرق ثيابه، ومنهم من يصيح، ومنهم من يبكي، كل إنسان على قدره»(٢).

وأنشد الشبلي:

«علم التصوف علم لا نفاد له ... علم سَنِيٌّ سماوي ربوبي

فيه الفوائد للأرباب يعرفها ... أهل الجزالة والصنع الخصوصي»(٣).

وقال الكلاباذي: «ثم لكل مقام بدء ونهاية، وبينهما أحوال متفاوتة، ولكل مقام علم، وإلى كل حال إشارة، ومع كل مقام إثبات ونفي، وليس كل ما نفي في مقام كان منفيا فيما قبله، ولا كل ما أثبت فيه كان مثبتا فيما دونه، وهو كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له»(٤)، فنفى إيمان الأمانة لا إيمان العقد، والمخاطبون أدركوا ذلك؛ إذ كانوا قد حلوا مقام الأمانة، أو

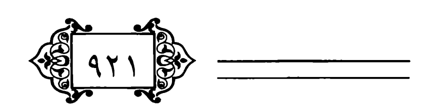
---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ٢٥) ص(٣٦).

(٢) الرسالة القشيرية ص(١٥٣).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٥) رقم (١٢٤٠٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٨٨).



جاوزوه إلى ما فوقه، وكان ﷺ مشرفا على أحوالهم فصرح لهم.

فأما من لم يشرف على أحوال السامعين، وعبر عن مقام فنفى فيه وأثبت، جاز أن يكون في السامعين من لم يحلّ ذلك المقام، وكان الذي نفاه القائل مثبتا في مقام السامع، فيسبق إلى وهم السامع أنه نفى ما أثبته العلم، فخطأ قائله أو بدعه، وربما كفره.

فلما كان الأمر كذلك، اصطلحت هذه الطائفة على ألفاظ في علومها، تعارفوها بينهم ورمزوا بها، فأدركه صاحبه، وخفي على السامع الذي لم يحل مقامه، فإما أن يحسن ظنه بالقائل فيقبله ويرجع إلى نفسه فيحكم عليها بقصور فهمه عنه، أو يسوء ظنه به فيهوِّس قائله وينسبه إلى الهذيان، وهذا أسلم له من رد حق وإنكاره.

قال بعض المتكلمين لأبي العباس بن عطاء: ما بالكم - أيها المتصوفة - قد اشتققتم ألفاظا أغربتم بها على السامعين، وخرجتم عن اللسان المعتاد!، هل هذا إلا طلب للتمويه، أو ستر لعُوَار المذهب؟، فقال أبو العباس: ما فعلنا ذلك إلا لغيرتنا عليه؛ لعزته علينا، كيلا يشربها غير طائفتنا»[١].

وللتدليل على هذا المسلك: يمكن الرجوع إلى أيّ كتابٍ من كتب الصوفية (قواعدهم وقصصهم وأخبارهم)، فسيجد القارئ فيها عبارات كثيرة جداً لا يمكن له أن يتصور معانيها أو يفهمها، مما حدا بأعيانهم أن يؤلفوا في بيان معاني تلك الألفاظ والعبارات، كما فعل أمثال الطوسي في: (اللمع)، والقشيري في رسالته، والكلاباذي في: (التعرف لمذهب أهل التصوف)، ثم لا يمكن لأحدٍ

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠-٦١).

من غير الطائفة أن يفهم كلامهم إلا بالرجوع إلى تلك القواميس التي أُلِّفت في مصطلحاتهم وعباراتهم، ومنها: (المعجم الصوفي) الذي طُبع في ثلاثة مجلدات.

ومن أغرب الوقائع: ما ذكره السمعاني فقال: «كان عبد القادر من أهل جيلان إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، فقيه صالح ديِّن خير، كثير الذكر، دائم الفكر، سريع الدمعة، تفقه على المخرمي، وصحب الشيخ حمادا الدباس، وكان يسكن بباب الأزج في مدرسة بنيت له، مضينا لزيارته، فخرج وقعد بين أصحابه، وختموا القرآن، فألقى درسا ما فهمت منه شيئا، وأعجب من ذا: أن أصحابه قاموا وأعادوا الدرس، فلعلهم فهموا لإلفهم بكلامه وعبارته»[1].

واجتمع أربعة من أساطين الصوفية (الجنيد والنوري ورويم وابن وهب) وغيرهم في سماع، فمضى بعض الليل وأكثره فلم يتحرك أحد منهم ولا أثّر فيه القول، فقال النوري للجنيد: يا أبا القاسم، هذا السماع يمرّ مَرّاً ولا أرى وجداً يظهر!، فقال الجنيد: يا أبا الحسين، ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[النمل: ٨٨]، فأنت يا أبا الحسين ما أثّر عليك؟، فقال النوري: ما بلغت مقامي في السماع، فقال الجنيد: وما مقامك فيه؟، فقال: الرمز بالإشارة دون الإفصاح، والكناية دون الإيضاح، ثم وثب وصفق بيديه، فقام جميع من حضر بقيامه ساعة[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٤١).

(٢) طبقات الأولياء لابن الملقن ص(١١).

المسلك الثالث

تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها

يحرص أهل الأهواء والبدعة على أن يُدرِجوا في قصصهم في الكشف وأحوالهم في الوجد والذوق من الأدلة والمزايا والفضائل ما يستطيعون أن يستدلوا به فيما بعد على صحة أصل الكشف والوجد والذوق.

فمما ذكروه من ذلك:

١- الكشف هو السبيل لمعرفة الخلل والخطأ في الكشف نفسه:

قال الشعراني عن شيخه أبي المواهب الشاذلي: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»[1].

٢- الكشف هو السبيل لمعرفة صحة الكشف!:

قال أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه: وهبني الله جميع العلوم والمعارف

---

(١) الطبقات الكبرى (١/ ٣٨٧).

مع كوني أمّياً، وقرأت الحديث على رسول الله ﷺ. فلم يصدّقه مريده، ثم إن المريد رأى النبي ﷺ في المنام وسمعه يقول: صدق الرجل، صدق الرجل[1].

٣- حالة الوجد من أسباب الشفاء:

قيل إنه دخل عمرو بن عثمان أصبهان، فصحبه حدث، وكان والده يمنعه من صحبته، فمرض الصبي، فدخل عليه عمرو مع قَوَّال، فنظر الحدث إلى عمرو، وقال: قل له يقول شيئاً، فقال:

مـا لي مرضـت فلـم يعـدني عائـد ... مـنكم، ويمـرض عبـدكم فـأعود

فتمطى الحدث على فراشه وقعد، وقال للقوال: زدنى بحبك لله، فقال:

وأشـد مـن مـرضي علـيَّ صدودكم ... وصـدود عبـدكم عـليَّ شـديد

أقسـمت لا علـق الفـؤاد بغـيركم ... ولكـم عـليَّ بمـا أقـول عهـود

فزاد به البِرُّ حتى قام، وخرج معهم[2].

٤- الاستدلال بحال الوجد على صحة الكشف:

قال الطوسي: «وقد قيل أيضاً: إن الوجد مكاشفات من الحق، ألا ترى أن أحدهم يكون ساكناً فيتحرك ويظهر منه الزفير والشهيق»[3].

وذكر الشعراني عن أبي بكر الجيلي أنه «رفع له شخص ادعى أنه يرى الله ﷻ بعيني رأسه، فقال: أحق ما يقولون عنك؟. فقال: نعم. فانتهره ونهاه عن

---

(١) تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

(٢) طبقات الأولياء ص(٥٨).

(٣) اللمع ص(٣٧٥).

هذا القول، وأخذ عليه أن لا يعود إليه، فقيل للشيخ: أمحق هذا أم مبطل؟، فقال: هذا محق ملبَّس عليه، وذلك أنه شهد ببصيرته نور الجمال، ثم خرق من بصيرته إلى بصره لمعة فرأى بصره ببصيرته، وبصيرته يتصل شعاعها بنور شهوده، فظن أن بصره رأى ما شهده ببصيرته، وإنما رأى بصره ببصيرته فقط وهو لا يدري»[١].

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٨٢).

المسلك الرابع

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة

مما اهتمّ به أهل الأهواء والبدعة من الصوفية في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يثبتوا ما يدّعونه من ولاية أنفسهم، وعصمتها من الذنوب والخطايا، وصحة علومهم التي يدعون أن الله ألهمهم إياها دون سلوك الطرق التي يعرفها كافة المسلمين في طلب العلم - وهو ما يسمّونه بالعلم اللدني -، وصحة طريقهم في الوصول إلى الله والمعرفة.

وهذه الأمور الأربعة هي التي يحرص كل مشايخ الصوفية وأئمتهم على إضافتها إلى أنفسهم، ولو أن أيّ واحدٍ نسب ذلك إلى نفسه ابتداءً لكان كلامه محض هراء وهوس وجنون، لكنهم استفادوا أيّما فائدة مما عليه حال الصوفية وموقفهم تجاه تقديس الكشف والوجد والذوق، فأخذوا يضمّنونها ما يدلّ على ما يريدون نسبته إلى أنفسهم أو إلى الطريقة الصوفية بعامة من الولاية أو العصمة أو العلم اللدني أو صحة الطريقة.

وقد سبق في المبحث السابق بيان استفادتهم من تقديسهم للرؤى المنامية في ذلك، من جهة أن أكثرهم صار يدعي لنفسه مناماً أو منامات تشهد له بعلوّ الكعب في التصوف ورفعة المكانة بين الخلق.

وهذا عينه هو ما قاموا به هنا، فقد افتعل أئمة الصوفية لأنفسهم قصصاً ومواقف وحوادث حرصوا على أن يسرّبوا فيها ما لو سمعه السامع لانخدع

بهم وظنّ أنهم من أولياء الله المعصومين المُطلَعين على الغيب الذين ﵃ وعن طريقتهم.

ومن ذلك:

١- ما سبق ذكره في المسلك الأول من هذا المطلب من دعوى أبي يزيد البسطامي عن نفسه أن الله خصّه بما يأتي:

- أطلعه على ملكوت السماء والأرض.
- خاطبه مشافهة دون واسطة.
- ثناؤه عليه بقوله له: «أنت عبدي حقا».
- شهادته له بصحة طريقته بقوله له: «تعبدني لأجلي صدقا».

٢- ما ذكره أبو المواهب الشاذلي من أنه انقطعت عنه رؤية النبي ﷺ بسبب قراءته في كتب الفقه واشتغاله به[١].

وما ذكره أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه من أن الله وهبه جميع العلوم والمعارف مع كونه أمّياً[٢].

مما يوحي لمن يسمع هاتين القصتين المزعومتين:

- بصحة ما عليه الصوفية من ترك العلم والإعراض عن طلبه والتنفير عنه.
- وبفضل هذين الرجلين ودرجتهما في العلم اللدني.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

٣- ما ملأ به أحمد بن المبارك كتابه: (الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ) من قصص استدل بها على الدرجة الرفيعة التي وصل إليها سيده عبد العزيز الدباغ، بعد أن قال في مقدمته: «فإنه لما من الله علي وله الحمد والشكر بمعرفة الولي الكامل، الغوث الحافل، الصوفي الباهر، نجم العرفان الزاهر، صاحب الإشارات العلية، والعبارات السنية، والحقائق القدسية، والأنوار المحمدية، والأسرار الربانية، والهمم العرشية، منشئ معالم الطريقة بعد خفاء آثارها، ومبدي علوم الحقائق بعد خبو أنوارها، الشريف الحسيب، الوجيه النسيب، ذي النسبتين الطاهرتين الجسمية والروحية، والسلالتين الطيبتين الشاهدية والغيبية، والولايتين الكريمتين الملكية والملكوتية، المحمدي العلوي الحسني، قطب السالكين، وحامل لواء العارفين، شيخنا وسيدنا ومولانا عبد العزيز ابن سيدنا ومولانا مسعود.

فشاهدت من علومه ومعارفه وشمائله ولطائفه ما غمرني وبهرني، وقادني بكليتي وأسرني.

وسمعت منه في جانب سيد الوجود وعلم الشهود سيدنا ومولانا محمد ﷺ من المعرفة بقدره العظيم، وجاهه الكريم، ما لم يطرق سمعي منذ نشأت من إنسان، ولا رأيته مسطورا في ديوان، وسترى بعضه إن شاء الله تعالى أثناء الكتاب، وأعرف الناس به أولاهم به يوم الحساب.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالله تعالى وعليّ صفاته وعظيم أسمائه ما لا يكيف ولا يطاق، ولا يدرك إلا بعطية الملك الخلاق.

وكذا سمعت منه من المعرفة بأنبياء الله تعالى ورسله الكرام - عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام - ما تخصه به كأنه كان مع كل نبي في زمانه، ومن أهل عصره وأوانه.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالملائكة الكرام، واختلاف أجناسهم وتفاوت مراتبهم العظام، ما كنت أحسب أن البشر لا يبلغون إلى علم ذلك، ولا يتخطون إلى ما هنالك.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالكتب السماوية والشرائع النبوية السالفة الأعصار المتقادمة الليل والنهار ما تقطع وتجزم إذا سمعته بأنه سيد العارفين وإمام أولياء أهل زمانه أجمعين.

وكذا سمعت منه من المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه من حشر ونشر وصراط وميزان ونعيم باهر ما تعرف إذا سمعته أنه يتكلم عن شهود وعيان، ويخبر عن تحقيق وعرفان، فأيقنت حينئذ بولايته العظمى، وانتسبت لجنابه الأحمى»(١).

٤- وأما ابن عربي فيقول: «واعلم أن جميع ما أكتبه في تأليفي ليس هو عن روية وفكر، وإنما هو عن نفث في روعي على يد ملك الإلهام»(٢).

وقال: «فنحن ما نعتمد في كل ما نذكره إلا على ما يلقي الله عندنا من ذلك، لا على ما تحتمله الألفاظ من الوجوه»(٣).

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢-٤).
(٢) الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر ص(٨).
(٣) الفتوحات المكية (١/ ١٨٧).

وقال: «فوالله ما كتبت فيه [يعني: كتابه الفتوحات المكية] حرفاً إلا عن إملاء إلهي وإلقاء رباني، أو نفث روحاني في روع كياني»(١).

وقال: «واعلم أن ترتيب أبواب الفتوحات لم يكن عن اختيار، ولا عن نظر فكري، وإنما الحق تعالى يملي لنا على لسان ملك الإلهام جميع ما نسطره»(٢).

---

(١) الفتوحات المكية (٣/ ٤٤٢).

(٢) الكبريت الأحمر ص(٨).

المسلك الخامس
خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق ببعض ألفاظ الكتاب والسنة

من أساليب التلبيس والتدليس التي سلكها الصوفية: أنهم حين استدلالهم على ما يريدون تقريره بالكشف والذوق والوجد يمزجون أقوالهم وقصصهم باقتباسات من الآيات والأحاديث، ومن مغزاهم في ذلك:

١- إيهام أتباعهم وغيرهم أنهم لم يخرجوا عن الكتاب والسنة، وأنهم متبعون لهما، مقتفون أحكامهما.

٢- إظهار أن لهم معرفة بالكتاب والسنة وبمعانيهما، وأنهم لم يعرضوا عنهما وعن التفقه فيهما.

٣- تحريف تلك الآيات والأحاديث عن معانيها الصحيحة إلى معانيها التي ابتدعوها من عند أنفسهم.

حُكي عن أحمد بن أبي الحوارى قوله: «اشتكى محمد بن السماك، فأخذنا ماءه وانطلقنا به إلى الطبيب، وكان نصرانياً، قال: فبينا نحن نسير بين الحيرة والكوفة استقبلنا رجل حسن الوجه، طيب الرائحة، نقي الثوب، فقال لنا: إلى أين تريدان؟ فقلنا: نريد فلاناً الطبيب نريه ماء ابن السماك، فقال: سبحان الله!، تستعينون على وليّ الله بعدو الله!، اضربوا به الأرض، وارجعوا إلى ابن السماك وقولوا له: ضع يدك على موضع الوجع وقل: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، ثم غاب عنا فلم نره، فرجعنا إلى ابن السماك فأخبرناه بذلك،

فوضع يده على موضع الوجع وقال ما قال الرجل، فعوفي في الوقت، فقال: كان ذلك الخضر عليه السلام»(١). فالصوفية من عادتهم المعروفة عنهم: ابتداع أذكار وأوراد ما أنزل الله بها من سلطان، وادعاء أنهم إنما تعلموها وأخذوها عن الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء أو الخضر، لكنهم هنا ادعوا الكشف عن طريق اللقاء المزعوم بالخضر، وضمّنوا قصة الكشف آية من كتاب الله، إيهاماً بأنهم محبون للقرآن يستشفون به.

وقال أبو العباس بن المهتدي: «كنت في البادية، فرأيت رجلا يمشي بين يديَّ حافي القدَم، حاسر الرأس، ليس معه ركوة، فقلت في نفسي: كيف يصلي هذا الرجل؟ ما لهذا طهارة ولا صلاة! قال: فالتفت إلي فقال: ﴿يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾[البقرة: ٢٣٥]، قال: فسقطت مغشيا علي، قال: فلما أفقت استغفرت الله من تلك الرؤية التي نظرت بها إليه، فبينا أنا أمشي في بعض الطريق، فإذا هو بين يدي، فلما رأيته هبته وتوقفت، فالتفت إليَّ ثم قرأ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[الشورى: ٢٥]، قال: ثم غاب فما رأيته بعد ذلك»(٢). فادعى أبو العباس أن ذلك الرجل قد كشف الله له ما في نفسه مما أضمره تجاهه، وقد خلط هذا الكشف المزعوم بهاتين الآيتين الكريمتين.

ويزعم الجيلي في كشفه المزعوم عبر معراجه إلى السماء: أنه لما أتى السماء السادسة لقي موسى عليه السلام قال: «رأيت فيها موسى عليه السلام متمكناً في هذا المقام

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٥٤-٥٥٥).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٣).

واضعاً قدمه على هذه السماء، قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى، سكران من خمر تجلي الربوبية، فوقفت متأدباً بين يديه، وسلمت بتحقيق مرتبته عليه، فرفع رأسه من سكرة الأزل، ورحب بي ثم أهلّ، فقلت له: يا سيدي، قد أخبر الناطق بالجواب الصادق في الخطاب، أنه قد برزت لك خلعة: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ من ذلك الجناب، وحالتك هذه غير حالة أهل الحجاب، فأخبرني بحقيقة هذا الأمر العجاب، فقال: اعلم أنني لما خرجت من مصر أرضي إلى حقيقة فرضي، ونوديت من طور قلبي بلسان ربي، من جانب شجرة الأحدية في الوادي المقدس بأنوار الأزلية: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]، فلما عبدته كما أمر في الأشياء، وأثنيت عليه بما يستحقه من الصفات والأسماء، تجلت أنوار الربوبية لي فأخذني عني، فطلبت البقاء في مقام اللقاء، ومحال أن يثبت المحدث لظهور القديم، فنادى لسان سري مترجماً عن ذلك الأمر العظيم، فقلت: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[الأعراف: ١٤٣]، فأدخل بأنيتي في حضرة القدس عليك، فسمعت الجواب من ذلك الجناب: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾، وهي ذاتك المخلوقة من نوري في الأزل، ﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾، بعد أن أظهر القديم سلطانه، ﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾، وجذبتني حقيقة الأزل، وظهر القديم على المحدث ﴿جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾، فلم يبق في القديم إلا القديم، ولم يتجل بالعظمة إلا العظيم، هذا على أن استيفاءه غير ممكن، وحصره غير جائز، فلا تدرك ماهيته ولا ترى، ولا يعلم كنهه ولا يدرى، فلما اطلع ترجمان الأزل على هذا الخطاب، أخبركم به من أم الكتاب، فترجم بالحق والصواب، ثم تركته وانصرفت، وقد

اغترفت من بحره ما اغترفت»[١]. فالجيلي في هذا الكشف المختلق ضمَّن هذيانه آية ومحاكاةً لحديث: أما الآية فظاهرة، وأما محاكاته للحديث: فهي ما جاء في قوله: «قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى»، ففيه محاكاة لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «فإذا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش»[٢].

(١) الإنسان الكامل للجيلي ص(٢٣٨-٢٣٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢/ ٨٥٠) رقم (٢٢٨١)، ومسلم (٤/ ١٨٤٣) رقم (٢٣٧٣).

المسلك السادس

تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

من أعظم نعم الله على أهل السنة، وهو من أقوى حججهم على سلامة وصحة ما هم عليه من الاعتقاد والعلم والعمل: أنه متى توجَّه إليهم أيّ أحد بنقد مذهبهم بعامة أو بعض أصولهم ومسائلهم بخاصة، أجابوا عن ذلك النقد بالبينات الساطعات من الكتاب والسنة، ومن التجأ إلى الله وآياته ووحيه فإن الله ينصره ويوفّقه ويكلؤه برعايته وحفظه، وهذا ما يفتقده أهل الأهواء والبدعة بحسب بعدهم عن الكتاب والسنة، وبحسب المخالفة التي نُقِدت عليهم من أهل السنة أو من خصومهم بعامة، فإنهم لن يجدوا من الوحي المعصوم (الآيات والأحاديث) ما يدفعون به النقد الموجَّه إليهم إلا إذا استدلوا بها استدلالاً باطلاً من تحريف معاني الآيات والأحاديث أو الاستدلال بما ليس بصحيح من الحديث.

ولذا؛ فإن من يستدلون بالكشف والوجد والذوق جعلوا منها الدليل الذي يتمسّكون به ليردّوا على خصومهم، ويدفعوا عن أنفسهم النقد الموجَّه منهم إليهم، وذلك عن طريق تضمين قصصهم وأقوالهم في الكشف والوجد والذوق ما يُثبِت براءة أئمتهم وشيوخهم وأعيانهم من النقد الموجَّه إليهم، وذلك لأنهم يدركون أن النقد الموجَّه إليهم هو في حقيقته نقدٌ موجَّه إلى مذهبهم وطريقتهم بعامة، ويدركون أيضاً أن ذلك النقد لو وجد له القبول بين الناس وبين مريديهم

خاصة لسقط المذهب كله على أمّ رأسه سقطة لا تقوم له بعدها قائمة، فحرصوا على أن يضمّنوا ما يذكرونه من الكشف والوجد والذوق ما يكون حصناً لهم من سهام خصومهم، ويكون في الوقت نفسه حمايةً لهم ولأتباعهم عن أن ينصرفوا عنهم، ولا تكاد تجد كتاباً من كتب الصوفية مؤلَّفاً في تراجم أعيان مذهبهم - وخاصة المتأخرة منها، مثل: كتب الشعراني - إلا وتجد في ترجمة كل واحدٍ منهم ولو نزراً يسيراً من قصص الكشف والوجد والذوق والإلهام والخواطر والهواتف التي ضُمِّنت الثناء على المتَرجَم له من الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء عليهم السلام أو الخضر، والشهادة له بأن ما عليه هو الحق وأنه من أفضل الناس وأحبّهم إلى الحق سبحانه ونحو ذلك.

وهذه بعض النماذج أذكرها من رسالة أبي القاسم القشيري، وهي شيء يسير مما اشتملت عليه من ذلك، وإلا ففي غيره ما هو أطمّ وأعظم:

١- قال في ترجمة إبراهيم بن أدهم: «كان من أبناء الملوك، فخرج يوماً متصيِّداً، فأثار ثعلباً أو أرنباً وهو في طلبه، فهتف به هاتف: يا إبراهيم، ألهذا خُلقتَ، أم بهذا أُمرت؟. ثم هتف به أيضاً من قربوس سرجه: والله ما لهذا خُلقت، ولا بهذا أُمرت. فنزل عن دابته، وصادف راعياً لأبيه، فأخذ جُبَّةً للراعي من صوف ولبسها، وأعطاه فرسه وما معه، ثم إنه دخل البادية، ثم دخل مكة، وصحب بها سفيان الثوري والفضيل بن عياض، ودخل الشام ومات بها. وكان يأكل من عمل يده، مثل: الحصاد وحفظ البساتين وغير ذلك، وأنه رأى في البادية رجلاً علَّمه اسم الله الأعظم فدعا به بعده، فرأى الخضر

عليه السلام، وقال له: إنما علَّمك أخي داود اسم الله الأعظم»[١]. فجعل ابتداء أمره - في سلوك التصوّف - من الله عن طريق أحد وسائل الكشف (وهو الهاتف)، وجعله وهو في أثناء سلوكه مرضياً من الأنبياء والخضر يعلّمونه ما يقرّبه إلى الله!.

٢- وقال في ترجمة منصور بن عمار: «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي رحمه الله يقول: سمعت أبا بكر الرازي يقول: سمعت أبا العباس القاصّ يقول: سمعت أبا الحسن الشعراني يقول: رأيت منصور بن عمار في المنام، فقلت له: ما فعل الله بك؟، فقال: قال لي: أنت منصور بن عمار؟، فقلت: بلى يا رب، قال: أنت الذي كنتَ تزهِّد الناس في الدنيا وترغب فيها؟، قلت: قد كان ذلك يا رب، ولكني ما اتخذت مجلساً إلا بدأت بالثناء عليك وثنَّيت بالصلاة على نبيك ﷺ وثلَّثت بالنصيحة لعبادك، فقال: صدق، ضعوا له كرسياً يمجدني في سمائي بين ملائكتي، كما كان يمجِّدني في أرضي بين عبادي»[٢]. فضمّن هذا الكشفَ (الرؤيا المنامية) ما يثبت براءة منصور بن عمار من أيّ نقدٍ يمكن أن يوجَّه إليه وإلى مجالسه، فإذا كان الله راضياً عنه وعنها فمن الذي يستطيع أن ينتقد أو يعارض؟!.

٢- وقال عن أبي بكر الكتاني: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: ادع الله أن لا يميت قلبي، فقال: قل كل يوم أربعين مرة: «يا حي، يا قيوم، لا إله إلا أنت» فإن الله يحيي قلبك»[٣]. فإذا كان الكتاني رأى النبي ﷺ وأخذ عنه

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق ص(٨٥).

(٣) المصدر السابق ص(٥٦٣).

هذا الذكر الذي يعصمه عن موت القلب فهو - في زعمهم إذاً - من أولياء الله المعصومين عن الخطأ والزلل والبعد عن الله، فمذهبه وأقواله وأحواله كلها حق!!.

٣- وقال عن الجنيد: «رأيتُ في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقّا، فقال: صدقت»(١). فإذا كان هذا الكشف يشهد الله فيه للجنيد بأنه لا يقول إلا حقّا فلا قيمة لكل من ينقده!.

٤- وتقدم في موضع سابق ذكر دعوى ابن عربي أنه ما صنف (فصوص الحكم) إلا بتوجيه من النبي ﷺ وإلهام من الله، وأنه كذلك ما ألف (الفتوحات المكية) إلا بكشف وفتح من الله.

٥- كما سبق أيضاً ذكر دعوى أبي يزيد البسطامي بأن الله أثنى عليه وعلى طريقته.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٦٩).

المسلك السابع
تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها

إذا كان الكشف وما يوصِل إليه أو يشتمل عليه هو «باب الفوز الأكبر» كما يقول الغزالي[١]، بل «لا يبلغ أحد مقام الإخلاص في الأعمال» حتى يصل إليه كما يقول الخواص[٢]؛ فلا غرو أن يعدّه الصوفية المنتهى الذي يسعون الوصول إليه كما قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ الطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف»[٣]، ولا غرو أن تشتمل قصص الكشف والوجد والذوق وما في معناها على ما يزهّد في غيرها من العلوم والمعارف والأعمال والعبادات؛ للاستدلال بها بعد ذلك على: فضل (الكشف ووسائله وطريقة تحصيله) وشرفها وأهميتها، وأنه ينبغي على السالك صرف همته كلها في تحصيل ذلك، وأن يتجنّب الانشغال عنه بأي علم آخر ولو بالقرآن والسنة وطلب العلم.

وإن السالك المقلِّد منهم متى ما قرأ هذه القصص أو سمع عنها من شيوخه أو حضر بعضها وعاينها؛ زاده ذلك ارتباطاً بالمذهب وتمسّكاً بالطريقة وإفراطاً في التضحية، وأورثه في المقابل صرْف نفسه وإعراض قلبه وإغلاق سمعه وبصره عن أيّ شيء سوى ذلك.

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٣).

ومن أساليبهم في ذلك:

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أنه لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الطريق الذي يعيّنونه هم من الرياضة والمجاهدة على نحو خاص.

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من أراد الوصول إليها أو وصل إليها فهو لا يحتاج إلى غيرها؛ لأنه سيتحصل عليها عن طريق الكشف.

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من انشغل عنها بغيرها حُرِم الوصول إليها أو حِيل بينه وبين دوامها.

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان هذا المسلك ووصفه وأهدافه: «فأعرضوا عن العلم والعلماء، ولقّنوا مريديهم ومن وقع في فخّهم وحبائلهم بالاجتناب والإعراض عنه وعنهم كيلا يهرب صيدهم وينجو فريستهم من مخالب هؤلاء وأشواكهم بنور العلم وبصحبة العلماء، ولا يوجد في كتب الأولين منهم والآخرين القديمين منهم والحديثين مخالفة أكثر من مخالفة العلم وأهله، وهذه وحدها كافية لمعرفة حقيقة التصوف والمتصوفة...

فإن المتصوفة يريدون أن يترك المسلمون تعلُّم كتاب الله ودراسة سنة رسول الله ﷺ ويتبعون خرافاتهم وخزعبلاتهم وأوهامهم التي يسمونها إلهاما، وتخيلاتهم التي يسمونها كشفا...»[1].

---

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٢-١٤٥).

وقد قرَّر الصوفية هذا المسلك:

١- فقال الغزالي: «اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة، ومحو الصفات المذمومة، وقطع العلائق كلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده، والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، وانكشف له سر الملكوت، وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له»[١].

٢- وقال ابن عربي: «جميع علومنا من علوم الذوق لا من علم بلا ذوق، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجلي إلهي، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح»[٢].

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٢١).

(٢) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر (٢/ ٨٤).

٣- وقال الغزالي: «فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم مثل: قوت القلوب لأبي طالب المكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب الحارث المحاسبي، والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي وأبي يزيد البسطامي قدس الله أرواحهم وغيرهم من المشايخ، حتى اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية، وحصلت ما يمكن أن يحصل من طريقهم بالتعلم والسماع، فظهر لي أن أخص خواصهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتعلم بل بالذوق والحال وتبدل الصفات...، فعلمت يقيناً أنهم أرباب الأحوال، لا أصحاب الأقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم فقد حصلته، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسماع والتعلم، بل بالذوق والسلوك»[1].

ونقل عنهم الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ اللَّهُ عدة أقوال في ذلك فقال:

«فقالوا: «العلم حجاب الله الأكبر»، وفسَّره كبير مشايخ الصوفية في الهند نظام الدين الدهلوي المتوفى (٧٢٥هـ) بقوله: «إن العلم دون الحق، وكل ما هو دونه فهو يحجب عنه».

ومن تخريفات النفزي أنه قال: «أوقفني الله في مقام الوقفة، وقال لي: العلم حجابي، وقال: العالِم يخبر عن الأمر والنهي وفيها علمه، والواقف يخبر عن حقي وفيه معرفته، وقال: العالِم في الرّق، والواقف حرّ»...

ونقل الطوسي عن بعضهم أنه قال: «إذا رأيتَ الفقير قد انحطّ من الحقيقة إلى العلم فاعلم أنه قد فسخ عزمه وحلّ عقده»...

---

(١) المنقذ من الضلال ص(٤٣-٤٥).

ونقلوا عن الجنيد أنه كان يقول: «المريد الصادق غنيٌّ عن علم العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية ومنعه صحبة القُرّاء»...

وقد عقد بعض الشيوخ حلقة الذكر في بيت مظلم، فلم يجدوا قلوبهم، فقال لهم: ائتوني بالمصباح، فلما أتوا به وجدوا معهم طالباً من طلبة المدرسة فأخرجوه، فحينئذ وجدوا قلوبهم»(١).

ومن كشوفاتهم التي جعلوها من أدلتهم على ذلك:

ما سبق ذكره عن أبي المواهب الشاذلي قال: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»(٢).

---

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٣-١٤٤).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

المسلك الثامن

تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

القواعد والعقائد والأفكار التي تختصّ بها كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة هي مما ابتدعته تلك الفرقة بمحض رأيها وهواها، دون بينة ولا أثارة من علم، ومنها ما يكون من أعظم أصول المذهب وعقائده، ومنها ما هو من جوانبه ومكملاته وأعماله.

وقد حرص الصوفية وهم يدّعون الكشف والوجد والذوق على أن يجعلوا فيه ما يستدلون به على عقائد مذهبهم وأصوله وقواعده وأفكاره وأعماله؛ ليكسبوها الشرعية والصحة والقوة، وينفوا عنها البدعة والمخالفة.

ومن ذلك:

١- ترك سؤال الله ودعائه زعماً أن ذلك هو التوكل، وأن فعله من الشرك والنقص:

قال أبو سعيد الخراز: «كنت في البادية، فنالني جوع شديد، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله طعاما، فقلت: ليس هذا من فعل المتوكلين، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله صبرا، فلما هممت بذلك سمعت هاتفا يقول:

ويـــزعمُ أنـــه مِنّـــا قريـــب وأنـــا لا نُضَـــيِّع مـــن أتانـــا

ويسـألنا القـوى عجـزا وضـعفا　　كأنّـا لا نـراه ولا يرانـا»[١].

وقال أيضاً: «بينا أنا عشية عرفة، قطعني قرب الله ﷻ عن سؤال الله، ثم نازعتني نفسي بأن أسأل الله تعالى، فسمعت هاتفا يقول: أبعد وجود الله تسأل الله غير الله؟»[١].

وقال الجنيد: «مرضت مَرْضَةً، فسألت الله أن يعافيني، فقال لي في سِرِّي: لا تدخل بيني وبين نفسك»[٢].

٢- السُّكر في حب الله:

قال سريّ السقطي: «رأيت معروفاً الكرخي في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب، فيقول: هذا معروف الكرخي، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي»[٣].

٣- السماع الصوفي:

نُقِل عن بعض المشايخ قال: «رأيت أبا العباس الخضر عليه السلام فقلت له: ما تقول في هذا السماع الذي اختلف فيه أصحابنا؟، فقال له: الصفو الزلال الذي لا يثبت عليه إلا أقدام الفقهاء»[٤].

٤- الفناء في ذات الله:

يحكى عن أبي يزيد البسطامي قال: «رأيت ربيَّ ﷻ في المنام، فقلت:

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢).

(٢) المصدر السابق ص(١١٤).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

(٤) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٤٧).

كيف أجدك؟، فقال: فارقْ نفسك وتعال»(١).

٥- ترك الحلال والطيبات:

قال جعفر بن نصير: «دفع إليّ الجنيد درهماً وقال: اشترِ به التين الوزيري، فاشتريته، فلما أفطر أخذ واحدة ووضعها في فمه ثم ألقاها وبكى، وقال: احمله، فقلت له في ذلك، فقال: هتف بي هاتف: أما تستحي؟، شهوة تركتها من أجله ثم تعود إليها»(٢).

ونقل عن إبراهيم بن أدهم قال: «خرجتُ إلى البرية متوكلاً على الله تعالى، فما وجدت فيها شيئاً للأكل مدة طويلة، فخطر على بالي أن أذهب إلى صديقي وآكل من عنده، فهتف بي هاتف: إن الله طهر الأرض من المتوكلين، قلت: ما هذا الصوت؟، ثم هتف هاتف: من أراد أن يأكل من بيت صديقه فليس بمتوكل»(٣).

٦- محبة الصوفية ولزوم طريقهم:

عن محمد بن الحسين، عن أبيه قال: «رأيت معروفًا الكرخي في النوم بعد موته، فقلت له: ماذا فعل الله بك؟، فقال: غفر لي. فقلت: بزهدك وورعك؟، فقال: لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء»(٤).

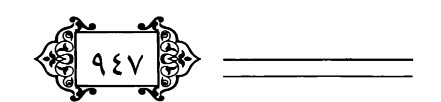
---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٩).

(٢) غيث المواهب العلية ص(٢٠١).

(٣) تذكرة الأولياء للعطار ص(٦٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(٧٧).

(٤) الرسالة القشيرية ص(٦٧-٦٨).



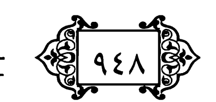
المسلك التاسع
معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق

يتفق جميع العقلاء على أن ما تشتمل عليه قصص الكشف والوجد والذوق لا تقبلها العقول السليمة ولا الفطر المستقيمة، وحتى الصوفية أنفسهم يقرّون بأن الكشف لا مدخل فيه للعقل، ولا للنقل، ويأمرون أتباعهم ومريديهم بقبوله والتسليم له تسليماً مطلقاً دون أن يُعمِلوا عقولهم في إمكانه، ودون أن يعرضوه على الكتاب والسنة، وجعلوا للوصول إلى ذلك طرقاً خاصة، وقرّروا أنه لا يمكن أن يعقلها إلا من كان من أهلها، ولا شك في أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع أعيان الصوفية أن ينالوا به تلك الدرجة التي وصلوا إليها في قلوب أتباعهم من التقديس.

قال الكلاباذي: «فأول ما يلزمه: علم آفات النفس، ومعرفتها، ورياضتها، وتهذيب أخلاقها، ومكائد العدو، وفتنة الدنيا، وسبيل الاحتراز منها، وهذا العلم علم الحكمة.

فإذا استقامت النفس على الواجب، وصلحت طباعها، وتأدبت بآداب الله ﷻ من زمّ جوارحها، وحفظ أطرافها، وجمع حواسها؛ سهل عليه إصلاح أخلاقها، وتطهير الظاهر منها، والفراغ مما لها، وعزوفها عن الدنيا، وإعراضها عنها، فعند ذلك يمكن العبد مراقبة الخواطر، وتطهير السرائر، وهذا هو علم المعرفة.

ثم وراء هذا: علوم الخواطر، وعلوم المشاهدات والمكاشفات، وهي التي تختص بعلم الإشارة، وهو العلم الذي تفردت به الصوفية، بعد جمعها



سائر العلوم التي وصفناها، وإنما قيل «علم الإشارة»: لأن مشاهدات القلوب ومكاشفات الأسرار لا يمكن العبارة عنها على التحقيق، بل تعلم بالمنازلات والمَواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل تلك الأحوال، وحل تلك المقامات»(١).

فالكشف والذوق والوجد عندهم لا يمكن أن يُدرَك بالعقل ولا بالنقل، وإنما بطرق القوم وأحوالهم وأسرارهم.

والسبب الذي يزعمون أنه كان وراء ذلك هو أنهم لم يأخذوا هذا النور والعلم عن طريق الأسانيد والتلقّي عن العلماء ودراسة الكتب وطلب العلم الشرعي، ولا عن طريق الفكر والنظر، وإنما عن طريق النور والفيض الإلهي، وإذا كان الأمر كذلك فهو حجة في نفسه - كالوحي - لا يحتاج إلى نقلٍ آخر ولا عقل!.

قال ابن عربي: «اعلم أن علومنا وعلوم أصحابنا ليست من طريق الفكر، وإنما هي من الفيض الإلهي»(٢).

وقال: «وتختلف الطريق في تحصيل العلوم بين الفكر والوهب (وهو الفيض الإلهي)، وعليه طريقة أصحابنا، ليس لهم في الفكر دخول لما يتطرق إليه من الفساد، والصحة فيه مظنونة، فلا يوثق بما يعطيه...؛ ولهذا يقال في علوم النبوة والولاية: إنها وراء طور العقل، ليس للعقل فيها دخول بفكر»(٣).

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٥٩-٦٠).

(٢) الفتوحات المكية (١/ ٥).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ١٦٢).

وقال الحكيم الترمذي: «إن علوم الأنبياء والأولياء أذواق، لا عن فكر ونظر»[١].

وقال الغزالي: «هم الموفقون الذين يدركون الأمور بنورٍ إلهي لا بالسماع»[٢].

وموقفهم هذا من الكشف والوجد والذوق تجاه النقل والعقل، أوصلهم إلى عدم تقديس النقل ولا اعتبار العقل، بل إلى معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح بالكشف والوجد والذوق.

وأشـهر ما يُذكَر في هذه المقام: قول أبي يزيد البسـطامي لعلماء عصره: «أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحيّ الذي لا يموت»[٣].

وقال أبو يزيد البسطامي راداً على أحد الفقهاء: «علمك - يا شيخ - نقْلٌ عن لسان التعليم لا للعمل، وعلمي من الله إلهامات من عنده»[٤].

وقال الغزالي: «ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة: فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف»[٥].

---

(١) ختم الأولياء ص(٢٣٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

(٤) النور من كلمات أبي طيفور ص(١٠٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٦٢).

(٥) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بدليلٍ صحيحٍ (آيات القرآن، وأحاديث السنة الصحيحة، والإجماع المعتبر) على غير وجهه فإن النقض يتوجّه إلى طريقة الاستدلال ومضمونه؛ لأن الدليل - في نفسه - دليل صحيح، وإنما جاء الخلل من طريقة الاستدلال به.

وعندما يستدلون بما يمكن تسميته شبهة دليل (الحديث الضعيف والموضوع، والإجماع غير المعتبر، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة، ونحو ذلك) فإن النقض يكون ببيان الخطأ في الاستدلال بما ليس بدليل ثابت أو لا يصح الاستدلال به مع وجود ما هو أقوى منه ونحو ذلك.

لكن الحال هنا في استدلال الصوفية بالكشف والذوق والوجد غير ما تقدم؛ إذ هو استدلال بما ليس بدليل أصلاً، لا نقلاً ولا عقلاً؛ ولذا فإن أول ما ينبغي توجيه النقض إليه هو تقرير أن ذلك الاستدلال باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلال بما ليس بدليل أصلاً.

وأول ما يُبدَأ فيه من ذلك: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة والإجماع؛ إذ هذه هي الأصول الثلاثة التي أمرنا الله ورسوله أن نجعلها ميزاناً نزن به العقائد والأقوال والأعمال والأحوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما يلقى لأهل المكاشفات والمخاطبات من المؤمنين هو من جنس ما يكون لأهل القياس والرأي، فلا بد من عرضه على الكتاب والسنة والإجماع، فليس أحد من هؤلاء المشايخ ولا الصديقين معصوما، فكل من ادعى غناءه عن الرسالة بمكاشفة أو مخاطبة أو عصمة سواء ادعى ذلك لنفسه أو لشيخه فهو من أضل الناس»[1].

ومن معالم هذا المسلك ما يأتي:

١- ليس في الكتاب والسنة والإجماع ما ينصّ أو يدلّ على اعتبار الكشف والوجد والذوق دليلاً أو مصدراً:

بيّن الله في كتابه، ورسوله في سنته، الأدلة الصحيحة المعتبرة الشرعية منها والعقلية بياناً شافياً وافياً لا مزيد عليه، والله سبحانه لا أعلم منه، ولا أعلم بمراده ومحابّه ودينه من رسوله ﷺ، وعند الرجوع إلى تلك الأدلة التي بيّنها الكتاب والسنة لا يجد المسلم أيّ دليل يجعل الكشف والوجد والذوق من الأدلة، وهذا يدلّ ضرورةً على أنه ليس بدليل أصلاً وإلا لبيّنه الله ورسوله، وعلى أن جعله دليلاً من البدع المحدثة التي نهى الله عنها ورسوله.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢١٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب أن يعرف أن المرجع في القرب والطاعات والديانات والمستحبات إلى الشريعة، ليس لأحد أن يبتدع دينا لم يأذن الله به ويقول هذا يحبه الله، بل بهذه الطريق بدل دين الله وشرائعه، وابتدع الشرك وما لم ينزل الله به سلطانا، وكل ما في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة وأئمة الدين ومشايخه من الحض على اتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع صراطه المستقيم واتباع الكتاب واتباع الشريعة والنهي عن ضد ذلك فكله نهي عن هذا، وهو ابتداع دين لم يأذن الله به سواء كان الدين فيه عبادة غير الله وعبادة الله بما لم يأمر به، بل دين الحق أن نعبد الله وحده لا شريك له بما أمرنا به على ألسنة رسله»(1).

٢- الكشف والوجد والذوق معارض للأصول الثابتة التي نصّ عليها الكتاب والسنة والإجماع:

الناظر في حقيقة الكشف والوجد والذوق يظهر له من أول وهلة أنه معارِضٌ لأعظم الأصول التي جاء بها الكتاب والسنة ووقع عليها إجماع الأمة، ومن ذلك:

- معارضته اختصاص الله بعلم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق عند أهلها تدور حول ادعاء معرفة الغيب كما في قولهم: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما

---

(١) الاستقامة (١/ ١٤٨).

وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر، فهناك يعرف يقيناً هذا الكشف»(١).

- معارضته اختصاص رسل الله بإطلاعه إياهم على ما يشاء من علم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[الشورى: ٥١]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق أن من كرامات أهله إطلاع الله إياهم على ما في نفوس أتباعهم والناس أجمعين، كما في قولهم: «والعلم المخزون هو العلم اللدني الذي اختزنه الله عنده فلم يؤته إلا للمخصوصين من الأولياء»(٢)، «أسرار الله تعالى يبديها الله إلى أنبيائه وأوليائه وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسة، وهي من الأسرار التي لم يطلع عليها أحد إلا الخواص»(٣).

- معارضته اختصاص رسل الله بالوحي:

فالله سبحانه يقول: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٤٩]، وأهل الكشف والوجد والذوق يقولون: «حدثني قلبي عن ربي»، «أخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»(٤).

---

(١) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٢) غيث المواهب العلية (٢/ ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٣٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٨-٢٢٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا يقول بعض الشيوخ الذين يتكلمون باللوح المحفوظ على طريقة هؤلاء إما عن معرفة بأن هذا قولهم وإما عن متابعة منهم لمن قال ذلك من شيوخهم الذين أخذوا ذلك عن الفلاسفة، كما يوجد في كلام ابن عربي وابن سبعين والشاذلي وغيرهم يقولون: إن العارف قد يطلع على اللوح المحفوظ، وأنه يعلم أسماء مريديه من اللوح المحفوظ، أو انه يعلم كل ولي كان ويكون من اللوح المحفوظ، ونحو هذه الدعاوى التي مضمونها أنهم يعلمون ما في اللوح المحفوظ، وهذا باطل مخالف لدين المسلمين وغيرهم من أتباع الرسل»(1).

- معارضته قصْر الهدى على الكتاب والسنة:

فالله سبحانه يقول: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق: طلب الهداية والتوفيق من الهواتف والخواطر والإلهامات والمواجيد.

٣- الكتاب والسنة والإجماع تبطل الاستدلال بالكشف والذوق والوجد:

وذلك من أوجه كثيرة جداً، ذكر طرفاً منها شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «أنه لما كان أصل الطريق هو الإرادة والقصد، والعمل في ذلك فيه من الحب والوجد ما لا ينضبط؛ فكثيراً ما يعمل السالك بمقتضى ما يجده في

---

(١) الراد على المنطقيين ص(٤٧٥).

قلبه من المحبة وما يدركه ويذوقه من طعم العبادة، وهذا إذا لم يكن موافقا لأمر الله ورسوله وإلا كان صاحبه في ضلال من جنس ضلال المشركين وأهل الكتاب الذين اتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله، قال الله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾[الفرقان: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[البقرة: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[المائدة: ٧٧]، وكثيرا ما يبتلى من أهل السماع بشعبة من حال النصارى من الغلو في الدين واتباع أهواء قوم قد ضلوا من قبل، وإن كان فيهم من فيه فضل وصلاح فهم فيما ابتدعوه من ذلك ضالون عن سبيل الله، يحسبون أن هذه البدعة تهديهم إلى محبة الله وإنها لتصدهم عن سبيل الله، فإنهم عشوا عن ذكر الله الذي هو كتابه وعن استماعه وتدبره واتباعه، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[الزخرف: ٣٦-٣٩]، وقد قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾

[الجاثية: ١٨-١٩]، فالشريعة التي جعله عليها تتضمن ما أمر به، وكل حب وذوق ووجد لا تشهد له هذه الشريعة فهو من أهواء الذين لا يعلمون، فإن العلم بما يحبه الله إنما هو ما أنزله الله إلى عباده من هداه، ولهذا قال في إحدى الآيتين: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال في الآية الأخرى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فكل من اتبع ذوقا أو وجدا بغير هدى من الله سواء كان ذلك عن حب أو بغض فليس لأحد أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينا وينهى عما يبغضه ويذمه ويتخذ ذلك دينا إلا بهدى من الله، وهو شريعة الله التي جعل عليها رسوله، ومن اتبع ما يهواه حبا وبغضا بغير الشريعة فقد اتبع هواه بغير هدى من الله، ولهذا كان السلف يعدون كل من خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، ويذمونهم بذلك، ويأمرون بأن لا يغتر بهم ولو أظهروا ما أظهروه من العلم والكلام والحجاج أو العبادة والأحوال مثل المكاشفات وخرق العادات، كقول يونس ابن عبد الأعلى: «قلت للشافعي: تدري يا أبا عبد الله ما كان يقول فيه صاحبنا - أريد الليث بن سعد وغيره -؟، كان يقول: لو رأيته يمشي على الماء لا تثق به ولا تعبأ به ولا تكلمه، قال الشافعي: فإنه والله ما قصر»[1]. وعن عاصم قال: «قال أبو العالية: تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الإسلام يمينا وشمالا، وعليكم بسنة نبيكم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٥).

الناس العداوة والبغضاء. فحدثت الحسن، قال: صدق ونصح، قال: فحدثت حفصة بنت سيرين، فقالت: أبا علي، أنت حدثت محمدا بهذا؟، قلت: لا، قالت: فحدثه إذاً»[١]. وقال أبي بن كعب ﷺ: «عليكم بالسبيل والسنة؛ فإنه ما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله ففاضت به عيناه من خشية الله فيعذبه، وما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعر جلده من خشية الله إلا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك إذ أصابتها ريح شديدة فتحات عنها ورقها ولتحط عنه خطاياه كما تحات عن تلك الشجرة ورقها، وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فانظروا أن يكون عملكم إن كان اجتهادا أو اقتصادا أن يكون على منهاج الأنبياء وسنتهم»[١]، وكذلك قال عبد الله بن مسعود: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة»[١]، وقيل لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر، من السني؟، قال: «الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها»[٢]. وهذا أصل عظيم من أصول سبيل الله وطريقه يجب الاعتناء به»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٦٥).

(٣) الاستقامة (١/ ٢٥١-٢٥٥).

المسلك الثاني

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة

الصحابة والسلف والأئمة هم أكمل الأمة إيماناً وعلماً وعملاً وسلوكاً وأحوالاً، فهم المقتدى بهم، أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، ومن أقوى ما ينقض به أصل الكشف والوجد والذوق: أن يُنظَر فيما كان عليه الصحابة في ذلك، وعند ذلك سيظهر لكل طالب حق أن ما يدعيه الصوفية من الكشف والوجد والذوق باطلٌ من أصله.

ومن معالم النقض بهذا المسلك:

١ - أن الصحابة رضي الله عنهم والأئمة أعظم الأمة كشفاً، لكن كشفهم إنما هو في باب الإيمان والعلم والعمل بما يوافق الكتاب والسنة، ولا يكون إلا ممن أطاع الله في أمره ونهيه.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة من الصوفية، فإنهم معرضون عن الكتاب والسنة، مخالفون لهما، يحضّون أتباعهم على عدم الفقه فيهما، هذا مع ما تتضمّنه كشوفهم من المخالفات الصريحة للكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد قال عمر بن الخطاب : «اقربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون؛ فإنهم تتجلى لهم أمور صادقة»[1]...،

---

(١) لم أقف عليه.

وقد قال النبي ﷺ: «الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء»[١]، ومن معه نور وبرهان وضياء كيف لا يعرف حقائق الأشياء من فحوى كلام أصحابها؟، ولا سيما الأحاديث النبوية؛ فإنه يعرف ذلك معرفة تامة؛ لأنه قاصد العمل بها؛ فتتساعد في حقه هذه الأشياء مع الامتثال ومحبة الله ورسوله، حتى أن المحب يعرف من فحوى كلام محبوبه مراده منه تلويحا لا تصريحا...، وفي الحديث الصحيح : «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[٢]، ومن كان توفيق الله له كذلك فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة؟، وإذا كان الإثم والبر في صدور الخلق له تردد وجولان؛ فكيف حال مَنِ الله سمعه وبصره وهو في قلبه؟، وقد قال ابن مسعود : «الإثم حَوَّاز القلوب»[٣]، وقد قدمنا أن الكذب ريبة والصدق طمأنينة، فالحديث الصدق تطمئن إليه النفس ويطمئن إليه القلب، وأيضا فإن الله فطر عباده على الحق؛ فإذا لم تَسْتَحِلِ الفطرة شاهدت الأشياء على ما هي عليه؛ فأنكرت منكرها وعرفت معروفها، قال عمر: «الحق أبلج لا يخفى على فطن»[٤]، فإذا كانت الفطرة مستقيمة على الحقيقة منورة بنور القرآن تجلت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك المزايا، وانتفت عنها ظلمات الجهالات، فرأت الأمور عيانا مع غيبها عن غيرها...، وإذا كان القلب معمورا بالتقوى انجلت له الأمور وانكشفت،

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٢٠٣) رقم (٢٢٣).
(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٢٣٨٤) رقم (٦١٣٧).
(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٤٩) رقم (٨٧٦٧).
(٤) لم أقف عليه.

بخلاف القلب الخراب المظلم، قال حذيفة بن اليمان: «إن في قلب المؤمن سراجا يزهر»[١]. وفي الحديث الصحيح : «إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ»[٢]، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره، ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإن الدجال أكذب خلق الله مع أن الله يجري على يديه أمورا هائلة ومخاريق مزلزلة حتى إن من رآه افتتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها، وكلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له وعرف حقائقها من بواطلها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم، ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾[النور: ٣٥] قال : «هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نورا على نور»[٣]، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن، فالإلهام القلبي تارة يكون من جنس القول والعلم والظن أن هذا القول كذب وأن هذا العمل باطل وهذا أرجح من هذا أو هذا أصوب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[٤]، والمحدَّث: هو الملهم المخاطب في سره. وما قال عمر لشيء: إني لأظنه كذا وكذا إلا كان

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٦٨) رقم (٣٠٤٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤، ٢٢٤٨) رقم (١٦٩، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢٧٩) رقم (٣٢٨٢)، ومسلم (٤/ ١٨٦٤) رقم (٢٣٩٨).

كما ظن[1]، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه[2]. وأيضا فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقينا وظنا؛ فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى؛ فإنه إلى كشفها أحوج. فالمؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيماني فتمنعه البيان، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه، وربما لوّح أو صرّح به خوفا من الله وشفقة على خلق الله ليحذروا من روايته أو العمل به. وكثير من أهل الإيمان والكشف يلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام، وأن هذا الرجل كافر أو فاسق أو ديوث أو لوطي أو خمار أو مغن أو كاذب؛ من غير دليل ظاهر، بل بما يلقي الله في قلبه، وكذلك بالعكس؛ يلقي في قلبه محبة لشخص وأنه من أولياء الله، وأن هذا الرجل صالح، وهذا الطعام حلال، وهذا القول صدق؛ فهذا وأمثاله لا يجوز أن يُستبعَد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين»[3].

٢- عدم اعتبار الصحابةِ والأئمةِ الكشفَ دليلاً بمجرده، بل لا بد من عرضه على الكتاب والسنة:

مع ما امتاز به الصحابة والسلف والأئمة من الكشف الصحيح الموافق للحق؛ فإنهم ما كانوا يعدّونه مصدراً للتلقي، ولا دليلاً بمجرده، بل كانوا يجعلون

(١) أخرجه البخاري من قول عبد الله بن عمر (٣/ ١٤٠٣) رقم (٣٦٥٣).
(٢) أخرجه الإمام أحمد من قول علي بن أبي طالب (١/ ١٠٦) رقم (٨٣٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٢-٤٧).

ما يقع لهم من ذلك قابلاً للخطأ، ويعرضونه على الكتاب والسنة.

وهذا ينقض أصل الكشف والذوق والوجد عند الصوفية؛ فإنهم جعلوا ذلك مصدراً مستقلاً برأسه للتلقّي، وجعلوا كل ما وقع لهم منه حقاً وصدقاً لا يقبل الريبة والشك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأولياء - وإن كان فيهم محدّثون، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[1]، فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر، وأبو بكر أفضل منه، إذ هو الصديق، فالمحدث - وإن كان يلهم ويحدث من جهة الله تعالى - فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسنة، فإنه ليس بمعصوم...، ولهذا كان عمر بن الخطاب وقافًا عند كتاب الله، وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له، كما بين له يوم الحديبية، ويوم موت النبي ﷺ، ويوم قتال مانعي الزكاة وغير ذلك، وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة، فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه، وربما قال القول فترد عليه امرأة من المسلمين قوله وتبين له الحق فيرجع إليها ويدع قوله كما قدر الصداق، وربما يرى رأيا فيذكر له حديث عن النبي ﷺ فيعمل به ويدع رأيه، وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه في قضايا متعددة، وكان يقول القول فيقال له: أصبت، فيقول: والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأه، فإذا كان هذا إمام المحدثين فكل ذي قلب يحدثه قلبه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر، فليس فيهم معصوم، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم، وإن كان طائفة

---

(١) تقدم تخريجه آنفاً.

تدعي أن الولي محفوظ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة...؛ فهذا باطل مخالف للسنة والإجماع، ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ وإن كانوا متفاضلين في الهدى والنور والإصابة، ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث؛ لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة، فلا يأخذ إلا شيئا معصوما محفوظا، وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه، وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسنة، لابد لهم أن يزنوا جميع أمورهم بآثار الرسول، فما وافق آثار الرسول فهو الحق، وما خالف ذلك فهو باطل - وإن كانوا مجتهدين فيه -، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم، ويغفر لهم خطأهم، ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداء واتباعا للآثار النبوية، فهم أعظم إيمانا وتقوى، وأما آخر الأولياء فلا يحصل له مثل ما حصل لهم»[١].

٣- عدم معارضة الكتاب والسنة بشيء من الكشف والوجد والذوق:

«لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة...، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث»[٢].

وقال ابن القيم: «فانظر: هل كان في الصحابة من إذا سمع نص رسول الله عارضه بقياسه أو ذوقه أو وجده أو عقله أو سياسته؟، وهل كان قط أحد منهم يقدم على نص رسول الله عقلا أو قياسا أو ذوقا أو سياسة أو تقليد مقلد؟، فلقد

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٨-٢٩).

أكرم الله أعينهم وصانها أن تنظر إلى وجه من هذا حاله أو يكون في زمانهم»[1].

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق عند أهل الأهواء والبدعة؛ فإن الواحد منهم يدّعي «أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد»[2]، وذلك يعارِض ما ثبت في الكتاب والسنة وأجمع عليه المسلمون.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

المسلك الثالث

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم

مما يُؤسَف له أن أهل الأهواء والبدعة الذين يتخذون من الكشف والوجد والذوق مصدراً للتلقّي والاستدلال؛ قد وُضِعتْ بينهم وبين الكتاب والسنة وإجماع الأمة الحواجز والعوائق، فأعرضوا عن التفقه في الكتاب والسنة وطلب العلم عن طريق التتلمذ على أهل العلم، وقصروا طريقهم في التلقي والاستدلال على ما يتلقّفونه من مشايخهم وأئمتهم.

من أجل ذلك؛ عُنِي أهل السنة في نقض ما عليه أولئك من الكشف والوجد والذوق ببيان ما يخالف ما هم عليه من كلام أئمتهم الذين يعتدّون بهم ويقلّدونهم ويشهدون لهم بالولاية ويترجمون لهم في كتبهم، فقد «كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة يوصون كثيرا بمتابعة العلم ومتابعة الشرع؛ لأن كثيرا منهم سلكوا في العبادة لله مجرد محبة النفس وإراداتها وهواها من غير اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة، فضلوا بسبب ذلك ضلالا يشبه ضلال النصارى»[1]، «وهم إنما وصوا بذلك لما يعلمونه من حال كثير من السالكين أنه يجري مع ذوقه ووجده وما يراه ويهواه غير متبع لسبيل الله التي بعث بها، وهذا نوع الهوى بغير هدى من الله»[2].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣١).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٥٠).

فيستشهد أهل السنة بما لأولئك الأئمة من أقوال موجودة في كتب القوم تدلّ على ما يأتي:

١- الأمر باتباع الكتاب والسنة في جميع الأحوال، والنهي عن الخروج عنهما.

٢- لا طريق للحصول على مرتبة الكشف الصحيح إلا عن طريق اتباع الكتاب والسنة.

٣- لا قيمة لما يعرض للعبد من الكشف والوجد والذوق إلا إذا كان موافقاً للكتاب والسنة.

٤- كل كشف ووجد وذوق كان فيه ما يخالف الكتاب والسنة فهو باطل.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ فإنه إذا ثبت عن شيوخهم الذين يقلدونهم هذه الأقوال العظيمة في ذلك، وهم يدّعون أنهم إنما تلقّوا ما هم عليه من الكشف والوجد والذوق عنهم وعمّا نُقِل إليهم من أقوالهم وقصصهم؛ كان الواجب عليهم الرجوع عن ذلك الباطل المخالف للكتاب والسنة إلى ما يوافقهما من كلام أئمتهم.

ومن أقوالهم التي يُستَشهَد بها في النقض:

١- قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع النكتة في قلبي من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة»[١].

٢- قال أحمد بن أبي الحوارى: «من عمل بلا اتباع سنة فباطل عمله»[٢].

---

(١) طبقات الصوفية ص(٨٧).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤١٠).

٣- قال أبو حفص النيسابوري: «من لم يَزِن أفعاله وأحواله كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال»(١).

٤- قال الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ»(٢).

٥- وقال: «من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»(٣).

٦- قال أبو عثمان النيسابوري: «من أَمَّرَ السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أَمَّرَ الهوى على نفسه نطق بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]»(٤).

٧- قال أبو حمزة البغدادي: «من علم طريق الحق تعالى سهل عليه سلوكه، ولا دليل على الطريق إلى الله إلا متابعة الرسول في أحواله وأقواله وأفعاله»(٥).

٨- قال أبو عمرو إسماعيل بن نجيد: «كل حال لا يكون نتيجة علم فإن ضرره أكثر على صاحبه من نفعه»(٦).

---

(١) حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٠).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤٣٠).

(٣) المصدر السابق ص(٤٣١).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

(٥) الرسالة القشيرية ص(٣٩٥).

(٦) طبقات الصوفية ص(٤٥٥).

٩- قال سري السقطي: «التصوف اسم لثلاث [كذا] معان: وهو الذي لا يطفئ نور معرفته نور ورعه، ولا يتكلم بباطنٍ في علمٍ ينقضه عليه ظاهر الكتاب أو السنة، ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله»(١).

١٠- ومضى أبو يزيد البسطامي إلى رجلٍ شهّر نفسه بالولاية - وكان رجلاً مقصوداً مشهوراً بالزهد -، فلما خرج ذلك الرجل من بيته ودخل المسجد رمى ببصاقه تجاه القبلة، فانصرف عنه أبو يزيد ولم يسلم عليه وقال: «هذا غير مأمون على آداب رسول الله ﷺ، فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه؟»(٢).

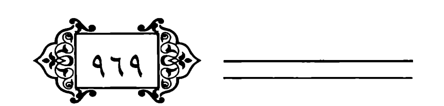
١١- وقال: «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة»(٣).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٩).

(٢) المصدر السابق ص(٧٦-٧٧).

(٣) المصدر السابق ص(٧٧).



المسلك الرابع
نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله

وصف الله الإسلام الذي ارتضاه لعباده ديناً بأنه الدين الخالص، فقال تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]، فَـ «هذا تقرير للأمر بالإخلاص، وبيان أنه تعالى كما أنه له الكمال كله، وله التفضل على عباده من جميع الوجوه؛ فكذلك له الدين الخالص الصافي من جميع الشوائب، فهو الدين الذي ارتضاه لنفسه، وارتضاه لصفوة خلقه وأمرهم به»[1]، فأعظم مزيّة لدين الإسلام أنه من الله سبحانه خالصاً ليس لأي أحدٍ فيه شرك في أمر أو نهي أو تشريع أو غير ذلك، ومن ثمّ؛ فأي أمرٍ أدخِل فيه مما ليس منه فهو ينافي إخلاص الدين لله، وهو زور من القول والعمل وإفك وبهتان.

وبناءً على ذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة ببيان أنه أمر دخيل على الدين الخالص، وأنه قد تسرّب إلى المسلمين من العقائد الباطلة المنحرفة التي وضعها البشر بغير هدى من الله ولا بينة ولا سلطان، فيبيّنون:

١ - أن أصل الكشف والوجد والذوق ليس من الإسلام في شيء، وإنما تلقّفه الصوفية من أعداء الإسلام وأهل الكفر من أهل الملل والنحل الباطلة.

٢ - أن الكشف والوجد والذوق يؤدي إلى عقائد باطلة ليست من الإسلام، وإنما هي من عقائد أهل الكفر.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٧١٧).

وببيان ذلك يظهر لكل منصف بطلان الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ لأنه يتبين له حينئذ أنهم إنما يستدلون بأمرٍ هو من ميراث أهل الكفر ومللهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً أن حقيقة الكشف والوجد والذوق ومُؤدَّاها إنما هي مأخوذة عن ملل الكفر من النصارى وغيرهم، ومعدِّداً أوجه مشابهة ما يدعيه الصوفية في الكشف والوجد والذوق لمن سبقهم من ملل الكفر -: «والمقصود: ذكر من عدل عن العبادات التي شرعها الرسول إلى عباداتٍ بإرادته وذوقه ووجده ومحبته وهواه، وأنهم صاروا في أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى: ففيهم من يدعي إسقاط وساطة الأنبياء والوصول إلى الله بغير طريقهم ويدعي ما هو أفضل من النبوة، ومنهم من يدعي الاتحاد والحلول الخاص إما لنفسه وإما لشيخه وإما لطائفته الواصلين إلى حقيقة التوحيد بزعمه، وهذا قول النصارى، والنصارى موصوفون بالغلو، وكذلك هؤلاء مبتدعة العُبَّادِ الغلوُّ فيهم وفي الرافضة، ولهذا يوجد في هذين الصنفين كثير ممن يدعي إما لنفسه وإما لشيخه الإلهية كما يدعيه كثير من الإسماعيلية لائمتهم بني عبيد، وكما يدعيه كثير من الغالية إما للاثني عشر وإما لغيرهم من أهل البيت ومن غير أهل البيت كما تدعيه النصيرية وغيرهم، وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن الكتاب والسنة من أهل التعبد والتأله والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الإلهية ودعوى ما هو فوق النبوة، وإن كان متفلسفا يجوِّز وجود نبي بعد محمد ﷺ كالسهروردي المقتول في الزندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة، بخلاف من أقر بما جاء به الشرع ورأى أن الشرع الظاهر لا سبيل

إلى تغييره فإنه يقول: النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم، ويدعي من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها، ومن هؤلاء من يقول بالحلول والاتحاد، وهم في الحلول والاتحاد نوعان: نوع يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن عربي وأمثاله، ويقولون في النبوة: إن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي:

مقـــام النبـــوة في بـــرزخ فويـــق الرســـول ودون الـــولى

وقال ابن عربي في الفصوص: «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأنبياء إلا من مشكاة خاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء، حتى أن الرسل إذا رأوه لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة - أعني رسالة التشريع ونبوته - تنقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبدا، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فكيف بمن دونهم من الأولياء؟، وإن كان خاتم الأولياء تابعا في الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض ما ذهبنا إليه، فإنه من وجهٍ يكون أنزل، ومن وجه يكون أعلى»، قال: «ولما مثّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللَّبِن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثّله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط موضع لبنتين، ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أن الحائط لبنة من ذهب ولبنة من فضة، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو في الصورة

الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول»، قال: «فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع». قلت: وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع وبينا كشف ما هم عليه من الضلال والخيال والنفاق والزندقة، وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهؤلاء منهم من يصرح بذلك»[1].

وقال: «فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل...، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يَدَّعِي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد؛ فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بَعْدُ في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما عن ملاحدة اليهود والنصارى؛ فإن فيهم من يجوِّز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحواريين؛ فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون: أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء، إلى أمثال هذه الأمور»[2].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣٣-٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

وقال: «وكذلك ما يدعيه بعضهم من أن الواحد من هؤلاء قد يعلم كل ولي لله كان ويكون واسمه واسم أبيه ومنزلته من الله، ونحو ذلك من المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه، مثل: أنه بكل شيء عليم أو على كل شيء قدير ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبي ﷺ وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، وقدرته منطبقة على قدرة، الله فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارى والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين»(١).

وقال: «وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفى الإنسان نفسه على الوجه الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم، وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ»(٢).

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٩٥-٩٦).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٤٢٨-٤٢٩).

وقال: «ودعوى كثير من الناس نحو ذلك في بعض الشيوخ إما المعروفين بالصلاح وإما من يظن به الصلاح وليس من أهله، فإن لهم أقوالا من جنس أقوال النصارى، وبعضها شر من أقوال النصارى، وعامة هؤلاء إذا خوطبوا ببيان فساد قولهم قالوا من جنس قول النصارى: هذا أمر فوق العقل، ويقول بعضهم ما كان يقوله التلمساني لشيخ أهل الوحدة يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح النقل، ويقولون لمن أراد أن يسلك سبيلهم: دع العقل والنقل، أو: اخرج من العقل والنقل»[1].

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ١٨٦-١٨٧).

المسلك الخامس

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه

الكشف والوجد والذوق والإلهام والخاطر والهاتف والمعراج ونحو ذلك؛ كلها قائمة على دعوى صاحبها بأن الله كشف له من العلوم والمعارف والغيبيات، وذلك إما خطاباً وإما إلهاماً في نفسه وإما بواسطة نبيه ﷺ أو أحد الأنبياء أو الخضر.

فيعتني أهل السنة في نقضهم ما عليه أولئك المبتدعة من الكشف والوجد والذوق بنقض أصل تلك الدعوى التي يدعونها، ويقرِّرون أن ما جال في خاطرهم أو ألقي إليهم أو سمعوه بآذانهم أو رأوه بأبصارهم من ذلك إنما هو من الشيطان وما يلقيه إليهم من الوساوس والخطرات الفاسدة.

وتقرير ذلك يأتي عن طريق النقاط الآتية:

الأولى: أن ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو حق ومنه ما هو باطل:

إن الله سبحانه «وكَّل بالإنس ملائكة وشياطين، يلقون في قلوبهم الخير والشر، فالعلم الصادق من الخير، والعقائد الباطلة من الشر...، كما أخبر الله أن الملائكة توحي إلى البشر ما توحيه، وإن كان البشر لا يشعر بأنه من الملك، كما لا يشعر بالشيطان الموسوس»[1]، «وإذا كان ما يوحيه إلى عباده تارة يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٣١-٥٣٢).

بوساطة ملك، وتارة بغير وساطة، فهذا للمؤمنين كلهم مطلقًا لا يختص به الأنبياء، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١]، وإذا كان قد قال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، فذكر أنه يوحي إليهم، فإلى الإنسان أولى، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]، فهو سبحانه يلهم الفجور والتقوى للنفس، والفجور يكون بواسطة الشيطان، وهو إلهام وسواس، والتقوى بواسطة ملك، وهو إلهام وحي، هذا أمر بالفجور، وهذا أمر بالتقوى»[1].

وإذا كان من الثابت في الحديث الصحيح أن «الرؤيا على ثلاثة أقسام: رؤيا من الله، ورؤيا من حديث النفس، ورؤيا من الشيطان؛ فكذلك ما يلقي في نفس الإنسان في حال يقظته ثلاثة أقسام؛ ولهذا كانت الأحوال ثلاثة: رحماني، ونفساني، وشيطاني، وما يحصل من نوع المكاشفة والتصرف ثلاثة أصناف: مَلَكي، ونفسي، وشيطاني، فإن الملك له قوة، والنفس لها قوة، والشيطان له قوة، وقلب المؤمن له قوة، فما كان من الملك ومن قلب المؤمن، فهو حق، وما كان من الشيطان ووسوسة النفس فهو باطل»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٢٨-٥٢٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١٢-٦١٣).

الثانية: الفرقان بين ما هو حق وما هو باطل مما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه هو موافقة الكتاب والسنة:

إذ كان ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو من الله ومنه ما هو من الشيطان، ومنه ما هو حق ومنه ما هو باطل؛ فإنه لا يمكن تمييز أحد الأمرين من الآخر إلا بفرقان مطّرد لا يخطئ ولا ينتقض، يتبين منه ما هو من الله وما هو من الشيطان، ويتميز به أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، وهذا الفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث اللّه به محمدًا ﷺ فهو: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان، وذلك هو: الكتاب والسنة، فإن كان ذلك مما دل الكتاب والسنة على أنه تقوى للّه فهو من الله، وهو حق، وإلهام محمود، وإن كان مما دل على أنه فجور فهو من الشيطان، وهو خطأ وباطل، ووسواس مذموم، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝٣٧ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾[الزخرف: ٣٦-٣٨]، وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء: ٩-١٠]، وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٥) (١٧/ ٥٢٩).

الثالثة: تقرير أن ما يلقى في نفوس أهل الأهواء والبدعة أو يرونه أو يسمعونه هو من قبيل الباطل الذي يكون من وحي الشيطان ووساوسه وإضلاله:

بعد معرفة الفرقان بين الحق والباطل فيما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه، وتطبيقه على ما يدعيه أهل الأهواء والبدعة من ذلك؛ ينتقض أصل ما يدّعونه من الكشف والوجد والذوق، ويظهر أن ذلك لا يخلو: إما أن يكون محض خيال وتوهُّم، وإما أن يكون من وساوس الشيطان ووحيه، وإما أن يكون من تصوّر الجن للإنسان لإضلاله.

والحجة في ذلك عدة أمور، أعظمها أمران، هما:

١- مخالفة ما يدعونه من ذلك للكتاب والسنة وإجماع المسلمين مخالفةً صريحة، وذلك باشتماله على:

- أنواع من البدع والتشريعات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

- أصناف من المنكرات والمعاصي والفجور من السماع المحدث والرقص باسم الدين.

- الأمر بخلاف أمر الله ورسوله.

- دعوى التلقي عن الله مباشرة كالأنبياء، بل دعوى عدم الحاجة إلى واسطة الأنبياء بينهم وبين الله في الوحي.

- دعوى الاطلاع على غيب السماوات والأرض وما في النفوس ونحوه من المغيبات.

- دعوى رؤية الأموات والأنبياء والخضر.

٢- أنه قولٌ بمحض الظن والخرص والتحكُّم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مُجلّياً هذا الأمر -: «فمنهم من يظن أنه يلقن القرآن بلا تلقين، ويحكون أن شخصًا حصل له ذلك، وهذا كذب. نعم، قد يكون سمع آيات اللّه، فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها، فإن الرياضة تصقل النفس، فيذكر أشياء كان قد نسيها، ويقول بعضهم أو يحكى أن بعضهم قال: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت». وهذا يقع، لكن منهم من يظن أنَّ ما يلقى إليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة، وقد يكون من الشيطان وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني....

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من اللّه بلا واسطة، صاروا عند أنفسهم أعظم من اتباع الرسول، يقول أحدهم: «فلان عطيته على يد محمد، وأنا عطيتي من الله بلا واسطة»، ويقول أيضًا: «فلان يأخذ عن الكتاب، وهذا الشيخ يأخذ عن الله»، ومثل هذا. وقول القائل: «يأخذ عن الله»، و«أعطاني الله»: لفظ مجمل:

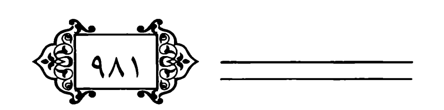
فإن أراد به الإعطاء والأخذ العام (وهو الكوني الخلقي، أي: بمشيئة اللّه وقدرته حصل لي هذا): فهو حق، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا، وذلك الذي أخذ عن الكتاب هو أيضًا عن اللّه أخذ بهذا الاعتبار، والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضًا هم كذلك.

وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه اللّه ويرضاه ويقرب إليه، وهذا الخطاب الذي يلقى إليه هو كلام اللّه تعالى: فهنا طريقان:

أحدهما: أن يقال له: من أين لك أن هذا إنما هو من اللّه لا من الشيطان وإلقائه ووسوسته؟، فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم، كما أخبر اللّه تعالى بذلك في القرآن، وهذا موجود كثيرًا في عباد المشركين وأهل الكتاب، وفي الكهان والسحرة ونحوهم، وفي أهل البدع بحسب بدعتهم، فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية...، والمقصود هنا أنه يقال لهم: إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركًا بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يبين أن ما حصل لكم هو الحق.

الطريق الثاني: أن يقال: بل هذا من الشيطان؛ لأنه مخالف لما بعث الله به محمدًا ﷺ، وذلك أنه ينظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته:

فإن كان السبب عبادة غير شرعية - مثل: أن يقال له: اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب، أو ادع هذا المخلوق واستغث به مثل: أن يدعو الكواكب كما يذكرونه في كتب دعوة الكواكب، أو أن يدعو مخلوقًا كما يدعو الخالق سواء كان المخلوق ملكًا أو نبيًا أو شيخًا، فإذا دعاه كما يدعو الخالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشركا به -: فحينئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك، كما كان يحصل للمشركين، وكانت الشياطين تتراءى لهم أحيانًا، وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم ببعض الأمور الغائبة، أو يقضون لهم بعض الحوائج، فكانوا يبذلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من توحيدهم وإيمانهم الذي هلكوا بزواله كالسحر...، وكذلك قد يكون سببه سماع المعازف...، والمعازف هي خمر النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا



الكؤوس، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون، وهذه الثلاثة موجودة كثيرًا في أهل سماع المعازف سماع المكاء والتصدية، أما الشرك فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غيره مثل ما يحبون اللّه ويتواجدون على حبه، وأما الفواحش فالغناء رقية الزنا، وهو من أعظم الأسباب لوقوع الفواحش...، وأما القتل فإن قتل بعضهم بعضًا في السماع كثير، يقولون: قتله بحاله، ويعدون ذلك من قوته، وذلك أن معهم شياطين تحضرهم، فأيهم كانت شياطينه أقوى قتل الآخر...، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم، ومنهم من يقتل إما شخصًا وإما فرسًا أو غير ذلك بحاله، ثم يقوم صاحب الثأر ويستغيث بشيخه، فيقتل ذلك الشخص وجماعة معه إما عشرة وإما أقل أو أكثر كما جرى مثل هذا لغير واحد، وكان الجهال يحسبون هذا من باب الكرامات، فلما تبين لهم أن هذه أحوال شيطانية، وأن هؤلاء معهم شياطين تعينهم على الإثم والعدوان؛ عرف ذلك من بصره اللّه تعالى وانكشف التلبيس والغش الذي كان لهؤلاء»(١).

وقال: «كل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر رضي الله عنه، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة، تبعًا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لما ورد عليه.

وهؤلاء الذين أخطئوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول، وصار أحدهم يقول: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»، فيقال له:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٨).

أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى.

وأما ما ورد عليك: فمن أين لك أنه وحي من اللّه؟، ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟...

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج، وما لا يكون موجودًا إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصًا يرونها عيانًا، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره، ويخاطبهم أولئك الأشخاص، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة وطعام ولباس وسلاح وغير ذلك، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضًا بمن يطلبونه، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي، فيأتونه بذلك إما محمولاً في الهواء وإما بسعي شديد، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه، أو يخبر أنه سمع خطابًا، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه، فهذا كله موجود كثيرًا، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان وأنه من السحر وأن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر، ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ويقول: هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا: هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك، فهنا لم يغلط، لكن غلط عقله، حيث لم يعرف أن

هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال: إنه النبي أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك، والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل: أن يأمروه بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحدًا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي؟، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا، وهذا يقع كثيرًا لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة فلان، وقد يقولون: هو معناه تَشَكّل، وقد يقولون: روحانيته، ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحدًا يغسلني ولا فلانًا يحضرني، فإني أنا أغسل نفسي، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن، ويكون ذلك جِنِّيًّا قد قال لهذا الميت: إنك تجيء بعد الموت، واعتقد ذلك حقًا؛ فإنه كان في حياته يقول له أمورًا، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه، وأما بلاد المشركين كالهند فهذا كثيرًا ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته ورد ودائع وقضى ديونًا ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يَشُكُّون أنه الشخص نفسه، وإنما هو شيطان تصور في صورته، ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره، والميت على سريره، وهو يراه آخذًا يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخًا بعد أبيه، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره، وإنما كان شيطانًا، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه خالدًا وغير خالد، وقال لهم: إنه من رجال الغيب، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين، ويسمونه خالدًا الغيبي، وينسبون الشيخ

إليه فيقولون: محمد الخالدي ونحو ذلك»[1].

وقال: «والمنتسبون إلى السلوك يقول أحدهم: إنه يخاطب في باطنه على لسان الشاهد، فمنهم من يصلي بالليل وذاك بإزائه ليشاهده في الضوء، ومنهم من يشاهده في حال السماع في غيره، ويظنون أنهم يخاطبون ويجدون المريد في قلوبهم بذلك، وذلك لأنهم يتمثلونه في أنفسهم، وربما كان الشيطان يتمثل في صورته، فيجدون في نفوسهم خطابا من تلك الصورة، فيقولون: خوطبنا من جهته.

وهذا وإن كان موجودًا في المخاطب: فمن المخاطب له؟، فالفرقان هنا، فإنما ذلك المخاطب من وسواس الشيطان والنفس، وقد يخاطبون بأشياء حسنة رشوة منه لهم، ولا يخاطبون بما يعرفون أنه باطل؛ لئلا ينفرون منه، بل الشيطان يخاطب أحدهم بما يرى أنه حق، والراهب إذا رَاضَ نفسه فمرة يرى في نفسه صورة التثليث، وربما خوطب منها؛ لأنه كان قد يتمثلها قبل ذلك، فلما انصقلت نفسه بالرياضة ظهرت له...، ولهذا كثير من أهل الزهد والعبادة يكون من أعوان الكفار، ويزعم أنه مأمور بذلك، ويخاطب به ويظن أن الله هو الذي أمره بذلك، والله منزه عن ذلك، وإنما الآمر له بذلك النفس والشيطان وما في نفسه من الشرك، إذ لو كان مخلصًا لله الدين لما عرض له شيء من ذلك، فإن هذا لا يكون إلا لمن فيه شرك في عبادته أو عنده بدعة، ولا يقع هذا لمخلص متمسك بالسنة البتة»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٧٤-٧٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١١-٦١٢).

المسلك السادس

بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق

في المسالك الخمسة السابقة ينقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق بنقض أصله، وذلك ببيان عدم صحة اعتباره دليلاً يستدل به، وذلك من خلال الجوانب التي تضمنتها المسالك السابقة.

ومع أن نقض الدليل من أصله ينقض به كل ما اشتمل عليه ذلك الدليل؛ إذ نقض الأصل نقضٌ لكل ما بني عليه؛ إلا أن أهل السنة جرت عادتهم بأنهم مع نقض الدليل من أصله ينقضون أيضاً ما يشتمل عليه من الباطل - كما سبق بيانه في أكثر من موضع -، وكأن ذلك من باب النقض الإجمالي والتفصيلي.

وفي هـذا المقام: فإن أهل السـنة - مع نقضهم أصل الكشـف والوجـد والذوق - لا يقتصرون في النقض على ذلك، بل إنهم ينقضون ما يشتمل عليه الكشف والوجد والذوق مما ذكره فيه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بشيء منه، وذلك من ثلاثة جوانب هي مضمون هذا المسلك والمسلكين التاليين.

ففي هذا المسلك: ينظر أهل السنة إلى الوقائع والأمور التي تشتمل عليها القصص التي يذكرها أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق، ثم يبينون معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح لهما، ومن المعلوم أن النقل الصحيح هو حجة أهل الإسلام، والعقل الصريح من الدلائل الصحيحة التي يقبلهـا جميع العقلاء، ومتى ما ثبـت أن النقل الصحيح والعقل الصـريح

يخالفان ما اشتملت عليه تلك الكشوف المزعومة كان في ذلك إبطالاً لها ونقضاً لما فيها وللاستدلال بها، ولا ينفع أهل الأهواء والبدعة في ذلك دعواهم أن كشوفهم لا مدخل فيها للنقل ولا للعقل لأمور، منها:

١ - أن دعواهم هذه نفسها مخالفة للنقل والعقل، فإن النقل هو الذي جاءنا عن طريقه دين الله الذي ارتضاه لعباده، والعقل هو الذي كرّم الله به بني آدم وجعله مناط التكليف، فإلغاؤهما - من ثم - خروج عن النقل والعقل.

٢ - أن دعواهم دعوى مجردة عن أي دليل وبرهان، فما الفرق في ذلك بين قولهم وقول غيرهم من سائر البشر في سائر ما يدعونه؟، ولو صحت لهم دعواهم لكان من الأولى أن تصح فيهم دعوى مخالفهم فيهم بأنهم مبتدعة مارقون عن الدين خارجون عن جماعة المسلمين، لأن مخالفيهم معهم الأدلة والبراهين النقلية والعقلية، وأما هم فدعواهم عاطلة ليس لها ما يشهد لها البتة.

٣- أن هذه الدعوى منهم إنما ابتدعوها ليضعوا حول أنفسهم سياجاً يمنعون به أتباعهم من نقدهم، ويحمون أنفسهم من سهام مخالفيهم، فهي دعوى من طرف واحد لا تفيد صاحبها شيئاً.

ونماذج شطحات الصوفية في كشوفهم المخالفة للنقل الصحيح والعقل الصريح أشهر وأكثر من أن تذكر، ولو تتبعنا كتاباً واحداً وحسب من كتبهم المؤلفة في كراماتهم المزعومة وكشوفهم وتراجمهم لرأينا ما لا تقبله - بل تمجُّه - العقول الصحيحة والفطر السليمة، بل إن مجرد ذكرها - كما يقال - يغني عن الرد عليها، وفي ثنايا المسالك السابقة في هذا المطلب والذي قبله

طرف من ذلك، ولكن أورد هنا بعض ما يحصل به المقصود، ويظهر به المراد، فمن ذلك:

١- قال أحمد بن المبارك عن شيخه عبد العزيز الدباغ - الذي ادعى أنه كشف له ما في اللوح والمحفوظ والسماء والأرض ولا تخفى عنه خافية -: «إن في كل مدينة من المدن عدداً كبيراً من الملائكة مثل السبعين ملكاً أو أقل أو أكثر، يكونون عوناً لأهل التصوف من الأولياء فيما لا تطيقه ذات الولي، وهؤلاء الملائكة الذين يكونون موجودين في المدن يكونون على هيئة بني آدم: فمنهم من يلقاك في صورة خواجة، ومنهم من يلقاك في صورة فقير، ومنهم من يلقاك في صورة طفل صغير، وهم منغمسون في الناس ولكنهم لا يشعرون»[١].

٢- وقال عنه أيضاً: «وأما عاداً الأولى فكانوا قبل نوح عليه السلام، وأرسل الله لهم نبياً يسمى (هويد)، وهو رسول مستقل بشرعه، بخلاف هود الذي أرسل إلى عاد الثانية، فإنه مجدد لشرع من قبله من المرسلين. قال: وكل رسول مستقل فلا بد أن يكون له كتاب. قال: ولسيدنا (هويد) المذكور كتاب وأنا أحفظه كما أحفظ جميع كتب المرسلين. فقلت له: وتعدها؟، قال: أحفظها ولا أعدها، اسمعوا مني. ثم جعل يعدها كتاباً كتاباً، قال: ولا يكون الولي ولياً حتى يؤمن بجميع هذه الكتب تفصيلاً ولا يكفيه الإجمال، فقلت: هذا لسائر الأولياء المفتوح عليهم؟، فقال: بل لواحد فقط، وهو الغوث. فاستفدت منه في ذلك الوقت أنه رضي الله عنه هو الغوث»[٢].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦٤-١٦٥).

(٢) المصدر السابق ص(١٠٣-١٠٤).

٣- وقال عنه أيضاً: «وسمعته رضي الله عنه يقول: كان قبل نوح سبعمائة رسول من الأنبياء، وفي قصصهم من العجائب الكثيرة، وإنما لم يقصص علينا في كتابه العزيز منها شيئاً لعدم اشتهار أهلها في أزمنة الوحي. فقلت: فما معنى قوله في حديث الشفاعة في صفة نوح وأنه أول الرسل؟، فقال رضي الله عنه: المراد أنه أول الرسل إلى قوم كافرين، ومن قبله من المرسلين أرسلوا إلى قوم عقيدتهم صحيحة، فقلت: فلم عوقب قوم هويد بالحجارة والنار إذا كانوا مؤمنين؟، فقال رضي الله عنه: كانت عادته تعالى مع القوم الذين قبل نوح أن يهلكهم على ترك أكثر القواعد وإن كانوا على العقائد»[1].

٤- وقال الشعراني في ترجمة محمد الشربيني: «ولما ضعف ولده أحمد وأشرف على الموت وحضر عزرائيل لقبض روحه قال له الشيخ: ارجع إلى ربك فراجعه، فإن الأمر نسخ. فرجع عزرائيل، وشفي أحمد من تلك الضعفة، وعاش بعدها ثلاثين عاماً»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك تقريراً لا مزيد عليه -: «لكن هؤلاء يقولون لمن تبعهم: إن لم تترك العقل والنقل لم يحصل لك التحقيق والتجلي الذي حصل لنا، ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل.

فقلت لبعضهم: إن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - أكمل الناس كشفا، وهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف في عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، فمن دونهم إذا

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٠٤).

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ٤٧٠).

أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يعلم بصريح العقل بطلانه علم أن كشفه باطل، وأما إن كان لم يعلم بطلانه فهذا قد يمكن فيه إصابته وقد يمكن خطؤه؛ لأن غير الأنبياء ليس بمعصوم، والحسيات إن لم يميز بينها بالعقل وإلا فالحس يغلط كثيرا، فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه، كمن قال من القائلين بوحدة الوجود: إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة. فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس، لكن يقال له: من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟، فإن كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب، وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط، كما قال شيخ هؤلاء الملاحدة التلمساني:

يا صاحبي أنت تنهاني وتأمرني ... والوجد أصدق نَهَّاء وأَمَّار

فإن أطعك وأعص الوجد عدت ... عن العيان إلى أوهام أخبار

وعين ما أنت تدعوني إليه إذا ... حققت فيه تراه النهي يا جار

فيقال له: وجدك وذوقك لم يفدك إلا شهود وجود مطلق بسيط، لكن من أين لك أن هذا هو رب العالمين؟، بل من أين لك أن هذا ثابت في الخارج عن نفسك كليا مطلقا مجردا؟، بل إنما تشهده كليا مطلقا مجردا في نفسك، ولست تعلم بحس ولا عقل ولا خبر أن هذا هو في الخارج، كما أن النائم إذا شهد حسه الباطن أشياء لم يكن معه يقين أن هذا في الخارج، فإذا عاد إليه عقله علم أن هذا كان في خياله في المنام...

فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط، وإن كان صادقا فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات، فمن رأى شخصا فليس في الحس إلا رؤيته، وأما كونه زيدا أو عمرا فهذا لا بد فيه من عقل يميز بين هذا وهذا، ولهذا كان الصغير والمجنون والبهيم والسكران والنائم ونحوهم لهم حس، ولكن لعدم العقل لا يميزون أن هذا المشهود هو كذا أم كذا، بل قد يظنون ظنونا غير مطابقة...

والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - معصومون لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلا الصدق...، ومن سوى الأنبياء ليس معصوما، فقد يغلط ويحصل له في كشفه وحسه وذوقه وشهوده أمور يظن فيها ظنونا كاذبة، فإذا أخبر مثل هذا بشيء علم بطلانه بصريح العقل علم أنه غالط، وإذا أخبر غير الأنبياء بما يعجز عقل كثير من الناس عن معرفته لم يلزم أن يكون صادقا ولا كاذبا، بل لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل لاحتمال أن يكون غالطا واحتمال أن يكون قد علم ما يعجز غيره عن معرفته، وإذا قال القولَ المعلوم فسادُه بصريح العقل من ليس بنبي وقال: إن هذا فوق العقل أو هذا وراء طور العقل والنقل أو هذا لا نعرفه إن لم نترك العقل والنقل...؛ قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبي أو ينقله صادق عن نبي، فإن أقوال الأنبياء لا تناقض العقل الصريح، فكيف يقبل هذا ممن ليس بنبي؟، وإن قال كما يقوله النصارى أو غيرهم: إن هذا دل عليه كلام الأنبياء أو فهمناه من كلام الأنبياء؛ قيل لهم: الكلام في معاني الألفاظ التي نطقت بها الأنبياء شيء والكلام الذي فهمتموه عنهم

شيء آخر، ولو قدر أن ما ذكرتموه أنتم أو غيركم فهمتموه من كلام الأنبياء ليس مخالفا لصريح العقل لم نجزم بأن قائل ذلك يتصور ما قال، بل قد يكون فهم من كلامهم ما لم يريدوه، فكيف إذا كان هو نفسه لم يتصور ما قال؟، بل هم معترفون بأنه غير معقول له وهو لا يفهمه، فكيف إذا كان الذي قاله معلوم الفساد بصريح العقل؟، فهذه ثلاث مقدمات لو فهمه، ثم لو قال: إني فهمت كلامه لم يكن فهمه حجة، فكيف إذا قال: إني لم أفهمه وإن هذا فوق طور العقل؟، ولو قال هذا لم يكن قوله حجة، ولم يجب تصديقه من أن الأنبياء عنوا بكلامهم المعنى الذي اعترف أنه فوق طور العقل، فكيف إذا عرف أن ذلك المعنى باطل يمتنع أن يقوله عاقل لا نبي ولا غير نبي؟»[1].

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٩٠-٤٠٢).

المسلك السابع
بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق

من علامات صحة الطريق الذي يسلكه العبد إلى الله سبحانه متقرِّباً إليه وراغباً في الوصول إلى ما عنده من النعيم والمحبة والرضا أمران:

الأول: أن يكون ما يسلكه - مما يقربه إلى الله - مما شرعه سبحانه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فمتى ما كان ما يسلكه مما حرمه الله ونهى عنه أو مما ابتدعه من تلقاء نفسه كان ذلك من علامات البعد عن الله وفساد الطريق.

الثاني: أن يكون بعد ذلك مطيعاً له سبحانه بامتثال أمره واجتناب نهيه واتباع كتابه وسنة رسوله، وأما إذا أورثه ذلك معصية الله سبحانه والخروج عن أمره ونهيه والابتداع في دينه فذلك من علامات سوء النية والقصد والعمل وخذلان الله إياه.

وعند النظر في الكشف والوجد والذوق التي اتخذها أهل الأهواء والبدعة طريقاً إلى الوصول إلى الله وبلوغ المعرفة التي ينشدونها، ويدّعون أنها الغاية والكمال الذي أراد الله لعبده الوصول إليه؛ فإنه سيظهر أنه اجتمع فيها أمران:

الأول: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق للوصول إلى الكشف، ومن أمثلة ذلك: الخلوات المبتدعة، وهجران الديار والعباد والبلاد، والسياحة في الأرض، وتجويع النفس

وحرمانها مما أباحه الله لها تقرباً إلى الله، والسماع، والرقص، وترك الجمع والجماعات، والإقسام على الله بخلقه، وغير ذلك.

الثاني: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق بعد الوصول إلى درجة الكشف التي يدعونها، ومن ذلك: دعوى علم الغيب، وسقوط التكاليف، والعصمة، واعتبار الباطن دون الظاهر وإن كان في غاية المخالفة للشرع، والحلول، ووحدة الوجود، وغير ذلك.

وبإبراز أهل السنة هذين الأمرين في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق يبطل استدلال أولئك به، ويظهر أن طريقهم هذا طريق موحِش مليء بالطوام والكبائر والشرك والكفر، وأنه لا يوصِل إلى رضا الله ومعرفته، وإنما إلى رضا الشيطان ومحبته.

ويزيد الأمر تقريراً ووضوحاً: معرفة تفاصيل الطريق التي يسلكها أهل الكشف والوجد والذوق وما ينتج عنها بعد ذلك، وفي ذلك يقول الغزالي: «فإن قلت: فَصِّل لي علم طريق الآخرة تفصيلا يشير إلى تراجمه وإن لم يمكن استقصاء تفاصيله؟:

فاعلم أنه قسمان: علم مكاشفة وعلم معاملة.

فالقسم الأول- علم المكاشفة:

وهو علم الباطن، وذلك غاية العلوم، فقد قال بعض العارفين: «من لم يكن له نصيب من هذا العلم أخاف عليه سوء الخاتمة، وأدنى نصيب منه التصديق به وتسليمه لأهله»، وقال آخر: «من كان فيه خصلتان لم يفتح له بشيء من هذا العلم: بدعة أو كبر»، وقيل: «من كان محبا للدنيا أو مصرا على هوى لم يتحقق

به، وقد يتحقق بسائر العلوم، وأقل عقوبة من ينكره أنه لا يذوق منه شيئا»...، وهو علم الصديقين والمقربين - أعني: علم المكاشفة -، فهو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة، وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة، كأن يسمع من قبلُ أسماءها فيتوهم لها معان مجملة غير متضحة، فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه وبصفاته الباقيات التامات وبأفعاله وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة ووجه ترتيبه للآخرة على الدنيا والمعرفة بمعنى النبوة والنبي ومعنى الوحي ومعنى الشيطان ومعنى لفظ الملائكة والشياطين وكيفية معاداة الشياطين للإنسان وكيفية ظهور الملك للأنبياء وكيفية وصول الوحي إليهم والمعرفة بملكوت السموات والأرض ومعرفة القلب وكيفية تصادم جنود الملائكة والشياطين فيه ومعرفة الفرق بين لمة الملك ولمة الشيطان ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر والصراط والميزان والحساب...، فنعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحا يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه، وهذا ممكن في جوهر الإنسان لولا أن مرآة القلب قد تراكم صدؤها وخبثها بقاذورات الدنيا، وإنما نعني بعلم طريق الآخرة العلم بكيفية تصقيل هذه المرآة عن هذه الخبائث التي هي الحجاب عن الله ﷻ وعن معرفة صفاته وأفعاله، وإنما تصفيتها وتطهيرها بالكف عن الشهوات والاقتداء بالأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - في جميع أحوالهم، فبقدر ما ينجلي من القلب ويحاذي به شطر الحق يتلألأ فيه حقائقه، ولا سبيل إليه إلا بالرياضة التي يأتي تفصيلها في موضعها وبالعلم والتعليم، وهذه هي العلوم التي لا تسطر في الكتب ولا يتحدث بها من أنعم

الله عليه بشيء منها إلا مع أهله وهو المشارك فيه على سبيل المذاكرة وبطريق الأسرار، وهذا هو العلم الخفي»[١].

ثم يقول: «فاعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة وأشرق النور في القلب وانشرح الصدر وانكشف له سر الملكوت وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له، وزعموا أن الطريق في ذلك أولا بانقطاع علائق الدنيا بالكلية وتفريغ القلب منها وبقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن وعن العلم والولاية والجاه، بل يصير قلبه إلى حالة يستوي فيها وجود كل شيء وعدمه، ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب مجموع الهم ولا يفرق فكره بقراءة قرآن ولا بالتأمل في

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٩-٢٠).

تفسير ولا بكتب حديث ولا غيره، بل يجتهد أن لا يخطر بباله شيء سوى الله تعالى، فلا يزال بعد جلوسه في الخلوة قائلا بلسانه: الله الله على الدوام مع حضور القلب حتى ينتهي إلى حالة يترك تحريك اللسان ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه، ثم يصبر عليه إلى أن يمحى أثره عن اللسان ويصادف قلبه مواظبا على الذكر، ثم يواظب عليه إلى أن يمحى عن القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة الكلمة ويبقى معنى الكلمة مجردا في قلبه حاضرا فيه كأنه لازم له لا يفارقه، وله اختيار إلى أن ينتهي إلى هذا الحد، واختيار في استدامة هذه الحالة بدفع الوسواس، وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله تعالى، بل هو بما فعله صار متعرضا لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق، وعند ذلك إذا صدقت إرادته وصفت همته وحسنت مواظبته فلم تجاذبه شهواته ولم يشغله حديث النفس بعلائق الدنيا تلمع لوامع الحق في قلبه، ويكون في ابتدائه كالبرق الخاطف لا يثبت ثم يعود، وقد يتأخر، وإن عاد فقد يثبت وقد يكون مختطفا، وإن ثبت قد يطول ثباته وقد لا يطول، وقد يتظاهر أمثاله على التلاحق، وقد يقتصر على فن واحد، ومنازل أولياء الله تعالى فيه لا تحصر كما لا يحصى تفاوت خلقهم وأخلاقهم، وقد رجع هذا الطريق إلى تطهير محض من جانبك وتصفية وجلاء ثم استعداد وانتظار فقط»[1].

ويبيّن الطريق إلى ذلك أيضاً فيقول: «فإذا وجد مثل هذا المعتصم وجب على معتصمه أن يحميه ويعصمه بحصن حصين يدفع عنه قواطع الطريق، وهو

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٩-٢٠).

أربعة أمور: الخلوة والصمت والجوع والسهر، وهذا تحصن من القواطع، فإن مقصود المريد إصلاح قلبه ليشاهد به ربه ويصلح لقربه:

أما الجوع: فإنه ينقص دم القلب ويبيضه وفي بياضه نوره ويذيب شحم الفؤاد، وفي ذوبانه رقته، ورقته مفتاح المكاشفة، كما أن قساوته سبب الحجاب، ومهما نقص دم القلب ضاق مسلك العدو، فإن مجاريه العروق الممتلئة بالشهوات، وقال عيسى عليه السلام: «يا معشر الحواريين، جوعوا بطونكم لعل قلوبكم ترى ربكم»، وقال سهل بن عبد الله التستري: «ما صار الأبدال أبدالا إلا بأربع خصال: بإخماص البطون والسهر والصمت والاعتزال عن الناس»، ففائدة الجوع في تنوير القلب أمر ظاهر يشهد له التجربة...

وأما السهر: فإنه يجلو القلب ويصفيه وينوره، فيضاف ذلك إلى الصفاء الذي حصل من الجوع فيصير القلب كالكوكب الدري والمرآة المجلوة، فيلوح فيه جمال الحق ويشاهد فيه رفيع الدرجات في الآخرة وحقارة الدنيا وآفاتها، فتتم بذلك رغبته عن الدنيا وإقباله على الآخرة، والسهر أيضا نتيجة الجوع، فإن السهر مع الشبع غير ممكن، والنوم يقسي القلب ويميته إلا إذا كان بقدر الضرورة، فيكون سبب المكاشفة لأسرار الغيب، فقد قيل في صفة الأبدال: «إن أكلهم فاقة، ونومهم غلبة، وكلامهم ضرورة»، وقال إبراهيم الخواص رحمه الله: «أجمع رأي سبعين صديقا على أن كثرة النوم من كثرة شرب الماء».

وأما الصمت: فإنه تسهله العزلة، ولكن المعتزل لا يخلو عن مشاهدة من يقوم له بطعامه وشرابه وتدبير أمره، فينبغي أن لا يتكلم إلا بقدر الضرورة، فإن الكلام يشغل القلب، وشره القلوب إلى الكلام عظيم، فإنه يستروح إليه ويستثقل

التجرد للذكر والفكر فيستريح إليه، فالصمت يلقح العقل ويجلب الورع ويعلم التقوى.

وأما حياة الخلوة: ففائدتها دفع الشواغل وضبط السمع والبصر، فإنهما دهليز القلب، والقلب في حكم حوض تنصب إليه مياه كريهة كدرة قذرة من أنهار الحواس، ومقصود الرياضة تفريغ الحوض من تلك المياه ومن الطين الحاصل منها ليتفجر أصل الحوض فيخرج منه الماء النظيف الطاهر، وكيف يصح له أن ينزح الماء من الحوض والأنهار مفتوحة إليه فيتجدد في كل حال أكثر مما ينقص؟، فلا بد من ضبط الحواس إلا عن قدر الضرورة، وليس يتم ذلك إلا بالخلوة في بيت مظلم، وإن لم يكن له مكان مظلم فليلف رأسه في جيبه أو يتدثر بكساء أو إزار، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال الحضرة الربوبية»[1].

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٧٦).

المسلك الثامن

بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر

لما كان من أهم ما يقوم عليه منهج الصوفية في الكشف والوجد والذوق: ما يزعمونه من رؤية الله سبحانه والنبي ﷺ والأنبياء والخضر؛ فإن أهل السنة - في نقضهم استدلال الصوفية بذلك - عُنوا ببيان الحق في هذه المسائل بياناً وافياً من الكتاب والسنة والإجماع، وببيان ذلك يظهر أن ما عليه الصوفية باطلٌ؛ لمخالفته الحق في ذلك مخالفةً صريحة.

والمسائل هنا أربع، هي:

الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً.

الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً.

الثالثة: رؤية الأنبياء يقظة.

الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

وفيما يأتي تفصيل ما يذكره أهل السنة في ذلك:

المسألة الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الله سبحانه يقظة:

اتفق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن الله سبحانه لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه يقظة، وأن رؤيته سبحانه لا تقع لأحد من

الناس كذلك لا نبي ولا غير نبي، إلا خلافهم في رؤية النبي ﷺ خاصةً لربه، وإن كان من المحققين من أهل العلم من لم يحكِ في رؤية النبي ﷺ ربَّه خلافاً بين السلف أصلاً في أنه ﷺ لم يرَ ربه، ومنهم من ينصّ على أنه ليس بخلافٍ في الحقيقة، وإنما سبّبه الفهم الخاطئ للمأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك[١].

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا الاتفاق عن السلف قاطبة، بل ذكر أنه قد اتفقت شرائع موسى وعيسى ومحمد -عليهم الصلاة والسلام- على ذلك، فقال: «وقد ذكر الإمام أحمد وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان متفقون على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار، ومتفقون على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه ولم يتنازعوا في ذلك، إلا في نبينا ﷺ خاصة»[٢]. وقال: «وأما الرؤية بالعين في الدنيا - وإن كانت ممكنة عند السلف والأئمة - لكن لم تثبت لأحد، ولم يدّعها أحد من العلماء لأحد إلا لنبينا ﷺ - على قول بعضهم -، وقد ادعاها طائفة من الصوفية لغيره، لكن هذا باطل؛ لأنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن أحدا لا يراه في الدنيا بعينه»[٣].

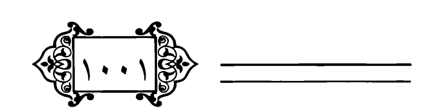
وقال: «قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾[الشورى: ٥١]

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص(١٦٦)، بغية المرتاد ص(٤٧٠)، درء التعارض (٨/ ٤٢)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٧-٥١٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٢)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٥١).

(٢) دقائق التفسير (١/ ١٢٥-١٢٦).

(٣) درء التعارض (٨/ ٤١). وانظر: بغية المرتاد ص(٤٧٠)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٣٦) (٥/ ٣٨٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٠)، الجواب الصحيح (٣/ ٣٢١).



يقتضي أن يكون الحجاب حجابا يحجب البشر كما حجب موسى؛ فيقتضي ذلك أنهم لا يرونه في الدنيا - وإن كلّمهم - كما أنه كلم موسى ولم يره موسى، بل سأل الرؤية فقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[الأعراف: ١٤٣] قيل: أنا أول من آمن أنه لا يراك أحد في الدنيا. وعندهم في التوراة: أن الإنسان لا يمكنه أن يرى الله في الدنيا فيعيش. وكذلك قال عيسى لما سألوه عن رؤية الله فقال: إن الله لم يره أحد قط. وهذا معروف عندهم»(١).

كما بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن امتناع رؤية الله في الدنيا بالعين ليس لامتناع الرؤية في نفسها، ولكن لما عليه البشر من ضعف وعجز في هذه الحياة الدنيا، فقال: «ولكن لم نره في الدنيا لعجزنا عن ذلك وضعفنا، كما لا نستطيع التحديق في شعاع الشمس، بل كما لا تطيق الخفاش أن تراها، لا لامتناع رؤيتها بل ضعف بصره وعجزه، كما قد لا يستطاع سماع الأصوات العظيمة جدا لا لكونها لا تسمع بل لضعف السامع وعجزه، ولهذا يحصل لكثير من الناس عند سماع الأصوات العظيمة ورؤية الأشياء الجليلة ضعف أو رجفان أو نحو ذلك مما سببه ضعفه عن الرؤية والسماع لا لكون ذلك الأمر مما تمتنع رؤيته وسماعه، ولهذا وردت الأخبار في قصة موسى - عليه الصلاة والسلام - وغيره بأن الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز»(٢).

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٥٨-٣٥٩).

فخلاصة ما يقرّره أهل السنة في هذا الفرع: أن رؤية الله بالأبصار في الدنيا - وإن كانت في نفسها جائزة عقلاً - فهي ممتنعة شرعاً.

وأما **الصوفية**: فجمهور المتقدمين منهم وأئمتهم يوافقون السلف في هذه المسألة، يقول الكلاباذي عن الصوفية: «وأجمعوا أنه لا يرى في الدنيا بالأبصار ولا بالقلوب إلا من جهة الإيقان؛ لأنه غاية الكرامة وأفضل النعم، ولا يجوز أن يكون ذلك إلا في أفضل المكان، ولو أعطوا في الدنيا أفضل النعم لم يكن بين الدنيا الفانية والجنة الباقية فرق، ولما منع الله سبحانه كليمه موسى عليه السلام ذلك في الدنيا كان من هو دونه أحرى. وأخرى: أن الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يُرى الباقي في الدار الفانية، ولو رأوه في الدنيا لكان الإيمان به ضرورة. والجملة: أن الله تعالى أخبر أنها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»[١]. ولم يخالف في ذلك إلا أهل الجهالة والغباوة فيهم من المتقدمين[٢]، وجمع غفير من متأخريهم، وهم صنفان:

- فمنهم من يزعم أنه يمكن رؤية الله في الدنيا بالعين، بل منهم من يدعي أنه رآه سبحانه، وهؤلاء منهم من يكون الباعث له على هذا القول: الكذب والضلال والافتراء، ومنهم من يشهد في نفسه الصورة المثالية ويفنى في شهوده إياها حتى تغلب عليه ويغيب عن الشعور بحواسه فيظن أنه يراها بعيني رأسه وأنه رأى الله.

- ومنهم من يزعم أنه يراه سبحانه في كل شيء أو في بعض الأشخاص.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٧٩).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قول القائل:

ما غبتَ عن القلب ولا عن عيني ... مــا بيــنكم وبيننــا مِــن بَــيْنِ

فهذا قول مبنى على قول هؤلاء، وهو باطل متناقض، فإن مبناه على أنه يرى الله بعينه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»(١)، وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحداً من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين...، وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف: ١٤٣]، وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء، كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فمن قال: إن أحدًا من الناس يراه فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران، ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتاباً من السماء. والناس في رؤية الله على ثلاثة أقوال:

فالصحابة والتابعونَ وأئمة المسلمين على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها. ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه، وهو غالط، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد، ومعرفته في صورة مثالية، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤) رقم (١٦٩).

والقول الثاني: قول **نفاة الجهمية:** أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة.

والثالث: قول من يزعم أنه يرى في الدنيا والآخرة، وحلولية الجهمية يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون: إنه لا يري في الدنيا ولا في الآخرة، وأنه يرى في الدنيا والآخرة، وهذا قول ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله؛ لأن الوجود المطلق الساري في الكائنات لا يرى، وهو وجود الحق عندهم»[١].

وقال: «وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت...، ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة...، وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل، لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق، وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا، وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه، فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام، فهكذا من العُبّاد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشهود بحواسه، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٥-٣٣٧).

المتأخرين: إنه رأى ربه بعيني رأسه، فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان...، وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال...، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص؛ إما بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك أو غيرهم، عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى ابن مريم، بل هم أضل من أتباع الدجال الذي يكون في آخر الزمان، ويقول للناس: أنا ربكم! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت! ويقول للخَرِبَة: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها!، وهذا هو الذي حذر منه النبي ﷺ أمته...، لعلمه ﷺ بأن من الناس من يضل فيُجوِّز أن يرى ربه في الدنيا في صورة البشر، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك، وهؤلاء قد يسمون الحلولية والاتحادية، وهم صنفان:

قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء؛ كما يقوله النصارى في المسيح عليه السلام والغالية في علي رضي الله عنه ونحوه، وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية كأصحاب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني والبلياني وغيرهم...

فهؤلاء الضلال الكفار الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه!، وربما يعين أحدهم آدميًا إما شخصًا أو صبيًا أو غير ذلك، ويزعم أنه كلمهم؛ يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفارًا؛ إذ هم أكفر من اليهود والنصارى الذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: ١٧]، فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين، فإذا كان الذين قالوا: إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم، بل الذين قالوا: إنه اتخذ ولدًا حتى قال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[مريم:٨٨-٩٣]؛ فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو؟، هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن عليًا رضي الله عنه أو غيره من أهل البيت هو الله»[١].

الفرع الثاني: رؤية الله سبحانه مناماً:

اتفق السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على جواز رؤية الله سبحانه في الدنيا مناماً، وعلى وقوعها[٢].

والدليل على ذلك: حديث رؤية النبي ﷺ ربَّه في المنام، وقد ورد هذا الحديث من طريق عدد من الصحابة، منهم: معاذ بن جبل وعبد الله بن عباس وأم الطفيل وثوبان وجابر بن سمرة وأبو أمامة رضي الله عنهم، وهي ما بين صحيح

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٩-٣٩٤).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣).

وحسـن وضعيف صالح للاحتجاج[١]، ومن طرقه: ما أخرجـه الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى عين الشمس، فخرج سريعا فثوّب بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ وتجوز في صلاته، فلما سلم دعا بصوته قال لنا: «على مصافّكم كما أنتم»، ثم انفتل إلينا ثم قال: «أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة، إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدر لي، فنعست في صلاتي حتى استثقلت، فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: لا أدري، قالها ثلاثا، قال: فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي، فتجلى لي كل شيء وعرفت، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: في الكفارات، قال: ما هن؟، قلت: مشـي الأقدام إلى الحسـنات، والجلوس في المساجد بعد الصلوات، وإسباغ الوضوء حين المكروهات، قال: ثم فيم؟، قلت: إطعام الطعام، ولين الكلام، والصلاة بالليل والناس نيام، قال: سل، قلت: اللهم إني أسـألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المسـاكين، وأنت تغفر لي وترحمني، وإذا أردت فتنة قوم فتوفني غير مفتون، أسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقرب إلى حبك»، قال رسول الله ﷺ: «إنها حق، فادرسوها ثم تعلموها»[٢].

---

(١) انظر: ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للألباني (١/ ١٧٠، ١٩٢، ٢٠٣-٢٠٥).

(٢) سنن الترمذي ص(٥١٣-٥١٤) رقم (٣٢٣٣-٣٢٣٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – في بيان معنى رؤية الله في المنام وحقيقتها وتأويلها –: «فإنه [يعني: الإنسان النائم] يرى صورا وأفعالا ويسمع أقوالا وتلك أمثال مضروبة لحقائق خارجية، كما رأى يوسف سجود الكواكب والشمس والقمر له، فلا ريب أن هذا تمثُّله وتصوُّره في نفسه، وكانت حقيقته سجود أبويه وأخوته، كما قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ﴾ [يوسف:١٠٠]، وكذلك رؤيا الملِك التي عبرها يوسف حيث رأى السنبل والبقر، فتلك رآها متخيلة متمثلة في نفسه، وكانت حقيقتها وتأويلها من الخصب والجدب، فهذا التمثل والتخيل حق وصدق في مرتبته، بمعنى: أن له تأويلا صحيحا يكون مناسبا له ومشابها له من بعض الوجوه، فإن تأويل الرؤيا مبناها على القياس والاعتبار والمشابهة والمناسبة، ولكن من اعتقد أن ما تمثل في نفسه وتخيل من الرؤيا هو مماثل لنفس الموجود في الخارج وأن تلك الأمور هي بعينها رآها فهو مبطل، مثل من يعتقد أن نفس الشمس التي في السماء والقمر والكواكب انفصلت عن أماكنها وسجدت ليوسف، وأن بقرا موجودة في الخارج سبعا سمانا أكلت سبعا عجافا، فهذا باطل.

وإذا كان كذلك فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقا أتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس...، وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، وما أظن عاقلا ينكر ذلك،

فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه، إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين، وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام، ولكن لعلهم قالوا: لا يجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يرى في المنام، فهذا مما يقوله المتجهمة، وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به ﷻ، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده واستقامة حاله وانحرافه، وقول من يقول: «ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه» ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملا صحيحا، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها، فالله تعالى أجل وأعظم»(١).

وبهذا يظهر أن ما ينكَر على الصوفية في هذا الباب ليس هو مجرد الدعوى بأن أحدهم رأى الله في المنام، وإنما الشأن معهم في أربعة أمور:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٢-٧٤). وانظر: منهاج السنة (٥/ ٣٨٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠) (٥/ ٢٥١).

١- صِدق من يدعي ذلك، وقد يكفي في ذلك أن يكون معروفاً بالاستقامة على الدين واتباع الكتاب والسنة، ولكن هذا يرِد عليه الأمر التالي، وهو:

٢- أن كثيراً منهم ممن يدعي رؤية الله تبارك وتعالى في المنام هو من أهل الإعراض عنه وعن دينه، بل منهم من هو من أهل الكفر والإلحاد أو البدع المغلّظة.

٣- ادعاؤهم وقوع ذلك لهم على صفة معتادة وفي مرات كثيرة جدا، حتى أنه ربما لم يبقَ أحد من أعيانهم وأئمتهم إلا وروي عنه أنه ادعى ذلك أو ادُّعي له.

٤- ما يلصقونه بهذه الرؤى من الباطل والمنكر المخالف لما شرعه الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، ويدّعون أن الله هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به، ومثل هذا لا يشك أبداً في كذب من ادعاه؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر، وكل ما خالف دينه فهو كذلك.

المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية النبي ﷺ مناماً:

وقد تقدم التعرّض لذلك في موضع سابق، فيرجع إليه[1].

الفرع الثاني: رؤية النبي ﷺ يقظة:

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة»، وفي رواية - على الشك -: «فسيراني في اليقظة أو

---

(١) انظر: المسلك الخامس من المطلب الثالث من المبحث السابق.

كأنما رآني في اليقظة»[1].

فذهب الصوفية إلى أن معنى الحديث: من رأى النبي ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة في الحياة الدنيا حقيقةً ويخاطبه، وذكروا أن جماعة من الصالحين رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريجها فجاء الأمر كذلك، بل إن الناظر في كتبهم وقصصهم يجد أنهم تجاوزوا ذلك، فادعوا أنهم يجتمعون به ﷺ متى شاءوا.

فبيّن أهل العلم الحقَّ والصوابَ في معنى هذا الحديث، وأن المراد به يحتمل عدة معاني، أقواها:

١- أن من رأى النبي ﷺ في المنام فكأنه رآه في اليقظة (أي: رآه على صفته التي كان عليها ﷺ في الدنيا)؛ لأن الشيطان لا يتمثّل بالنبي ﷺ على صورته.

٢- أنه سيرى تأويل تلك الرؤيا وحقيقتها وصحتها في اليقظة وخروجها على الحق.

٣- أن ذلك بشارة خاصة لمن رآه ﷺ في المنام في الدنيا بأنه سيموت على الإسلام وسيراه ﷺ في الآخرة.

كما بيّنوا أن الفهم الذي فهمه الصوفية في معنى الحديث، أو ما ذهبوا إليه وادعوه من رؤيتهم النبي ﷺ يقظة مطلقاً؛ باطل شرعاً وعقلاً:

---

(١) تقدم تخريجه.

أما شرعاً:

١- فلأن لازم كلامهم أن النبي ﷺ حيّ، وهذا معارض لقول الله سبحانه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

٢- ولأنه لم ينقَل ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عمّن بعدهم من أهل العلم.

٣- ولأنه يلزم منه نسبة الكذب إلى النبي ﷺ؛ لأنه لو كان معنى الحديث هو ما فهمه الصوفية للزم منه أن كل من رآه ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة، وهذا باطل؛ لأن ناساً كثيرين - ومنهم من هو من الأئمة - رأوا النبي ﷺ في المنام ثم لم يروه في اليقظة.

وأما عقلاً: فمن جهة أنه يلزم منه لوازم فاسدة تدرَك ببدائه العقول، منها:

١- ثبوت الصحبة لكل من رآه ﷺ في المنام ثم رآه في اليقظة أو من رآه في اليقظة ابتداءً، وهذا باطل، وأشدّ بطلاناً منه: أن ذلك يقتضي استمرار الصحبة إلى يوم الدين.

٢- أنه في أثناء رؤيته ﷺ في اليقظة من قِبَل من رآه في المنام: يخلو القبر من جسده ﷺ، فيُزار مجرد القبر ويسلَّم على النبي ﷺ وهو غائب![1].

وخلاصة الأمر: أن رؤيته ﷺ يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً، وأن من ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون كلامُه فُهِم

---

(١) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٢٠)، شرح صحيح مسلم (١٥/ ٢٦)، فتح الباري (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥)، مشتهى الخارف الجاني ص(٥٣-٥٧).

عنه على غير ما أراد، وإما أن يكون في حال غيبة عن حواسه فيظن أنه رأى النبي ﷺ وهو مخطئ في ذلك(١).

المسألة الثالثة: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الأنبياء عليهم السلام مناماً:

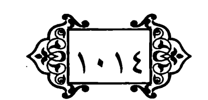
دلت السنة على إمكان رؤية النبي ﷺ في المنام، وأنها رؤيا حق، وأن الشيطان فيها لا يتمثّل بصورته ﷺ، ولم يرِد عنه ﷺ شيء فيما يتعلق برؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام، فذهب بعض أهل العلم إلى أن حكمها كحكم رؤيته ﷺ في المنام سواء بسواء، ومن ثم؛ فرؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام ممكنة، وهي رؤيا حق، ولا يتمثل الشيطان بصورهم، وهذا الأمر الأخير يقتضي اشتراط أن تكون صورتهم في المنام موافقة لصورتهم التي كانوا عليها والتي جاء في السنة بيان شيء منها(٢).

وبيان أهل السنة للحق في هذه المسألة ينقض ما يدعيه الصوفية من رؤيتهم الأنبياء عليهم السلام في المنام، وذلك لأنهم ليس عندهم من العناية بالحديث والأثر ما يعرفون به صفات الأنبياء الواردة في السنة، ومن ثمّ؛ فما الذي أدراهم أن من رأوه في المنام هو ذلك النبي الكريم على صورته التي لا يمكن للشيطان أن يتمثّل بها؟، ذلك ما لا سبيل لهم إلى تحقيقه وتمييزه.

---

(١) انظر: مشتهى الخارف الجاني ص(٥٨-٦٠).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٢٨)، الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٣٧٦).



الفرع الثاني: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة:

إذا كانت رؤية النبي ﷺ يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً؛ لما سبق ذكره وتقريره قريباً؛ فإن رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظةً كذلك، ومن ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون الشيطان قد تمثّل له في صورةٍ ولبّس عليه؛ إذ ليس مع من يدعي رؤية أحد الأنبياء عليهم السلام يقظة أي بينة أو دليل سوى تصريح ذلك الشخص المرئي بأنه فلان من الأنبياء، وهذا مما لا يثبت به حكم، كما أنه من الكذب البيّن الذي يعرفه من كان على عقيدة صحيحة في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

«من يطّلع على مصنفات الصوفية المعتبرة التي عليها المعوّل في جميع أقوالهم وأفعالهم؛ يجد أن شخصية الخضر عليه السلام حظيت باعتناء خاص، بحيث أصبح الاعتقاد بالأخذ عنه ولقياه أمراً حقيقياً لا يقبل الجدل، والاعتقاد بأنه وليّ لا نبي، وأنه حي باقٍ لم يمت؛ هما دعامتان من دعائم مذهب الصوفية، بنوا عليه أموراً شتى، مثل: القول بتفضيل الأولياء على الأنبياء، وجواز الاكتفاء بالعلم اللدني والإلهام والكشف عن أدلة الشرع وأوامره ونواهيه، وكذلك إثبات ولاية أو كرامة شخص ما تحت دعوى لقيا أو رؤية الخضر»[1].

فنقض عليهم أهل السنة والعلم استدلالهم بالقصص التي ينسبونها إلى الخضر ببيان الحق في ذلك، وقرّروا بالأدلة من الكتاب والسنة والعقل موتَ الخضر وعدم بقائه، ومن أقوالهم في ذلك:

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٨١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب الذي عليه المحققون: أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجودًا في زمن النبي ﷺ لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره، ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم، ولم يكن مختفيًا عن خير أمة أخرجت للناس، وهو قد كان بين المشركين ولم يحتجب عنهم، ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم ولا في دنياهم، فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي ﷺ الذي علمهم الكتاب والحكمة، وقال لهم نبيهم: «لو كان موسى حيًا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم»، وعيسى ابن مريم عليه السلام إذا نزل من السماء إنما يحكم فيهم بكتاب ربهم وسنة نبيهم، فأي حاجة لهم مع هذا إلى الخضر وغيره؟!، والنبي ﷺ قد أخبرهم بنزول عيسى من السماء، وحضوره مع المسلمين، وقال: «كيف تهلك أمة أنا في أولها وعيسى في آخرها»، فإذا كان النبيان الكريمان اللذان هما مع إبراهيم وموسى ونوح أفضل الرسل، ومحمد ﷺ سيد ولد آدم، ولم يحتجبوا عن هذه الأمة لا عَوَامِّهم ولا خَوَاصِّهم؛ فكيف يحتجب عنهم من ليس مثلهم؟!، وإذا كان الخضر حيًا دائمًا فكيف لم يذكر النبي ﷺ ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟!...، وعامة ما يحكى في هذا الباب من الحكايات بعضها كذب، وبعضها مبني على ظن رجل؛ مثل شخص رأى رجلا ظن أنه الخضر، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصًا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال وقد ذكر

له الخضر: «من أحالك على غائب فما أنصفك». وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان»[1].

وقال الحافظ ابن كثير - بعد أن أورد عدة روايات يحتجّ بها من أثبت حياة الخضر -: «وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدا لا يقوم بمثلها حجة في الدين، والحكايات لا يخلو أكثرها عن ضعف في الإسناد، وقصاراها أنها صحيحة إلى من ليس بمعصوم من صحابي أو غيره؛ لأنه يجوز عليه الخطأ، والله أعلم...، وقد تصدى الشيخ أبو الفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات فبين أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم فبين ضعف أسانيدها ببيان أحوالها وجهالة رجالها، وقد أجاد في ذلك وأحسن الانتقاد»[2].

وما أجمل ما قاله العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أَن القول بولاية الخضر، والقول بأَنه مازال حياً؛ قد جرا من البلايا والمحن والدعاوى الكاذبة والتلبيس على العامة - بل وعلى الخاصة - ما لا يصدقه عقل، ولا يقبله دين، من: دعوى فضل الولاية والأَولياء على النبوة والأَنبياء، وأَن فلاناً لقي الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ واستلهمه كذا وكذا، والقولُ بولايته وحياته أَبدا الدهر: هما معتقد الصوفية في جعل الشريعة لها ظاهر وباطن، وأَن علماء الباطن ينكرون على علماء الظاهر، ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإِلهام، وأَن الولي أَفضل وأَعلم من النبي، والدعوى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٠-١٠٢).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٣٤).

الواسعة للقاء الخضر والأَخذ عنه، فمنهم من لقي الخضر يصلي على المذهب الحنفي، وآخر رآه يصلي على المذهب الشافعي، وهذا الحصفكي يذكر في مقدمة كتابه الدرر المختار أَن الخضر أَوْدَعَ أَوراق المذهب الحنفي في نهر جيحون إِلى وقت نزول عيسى عليه السلام ليحكم بها آخر الزمان!، ويظهر أَن أَول من فتح باب الفتنة في نسج الخرافات والضلالات حول الخضر عليه السلام وولايته هو: الحكيم الترمذي، المتوفى سنة (٣٢٠هـ) في كتابه ختم الولاية. ورحم الله الحافظ ابن حجر إِذ قال في الزهر النضر (ص٦٧): «كان بعض أَكابر العلماء يقول: أَول عقدة تحل من الزندقة: اعتقاد كون الخضر نبياً، لأَن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إِلى أَن الولي أَفضل من النبي» اهـ. ولهذا فقد اعتنى حماة الديانة بكشف هؤلاء المتصوفة الغلاةِ وتزييف مقاماتهم، وأَنها دركات شيطانية»[1].

---

(١) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير - ضمن مجموعة الردود - ص(٣٦٣-٣٦٤).

الصَّفُّ وَالإِخْرَاجُ: دَارُ الإِمَامِ مُسْلِمٍ